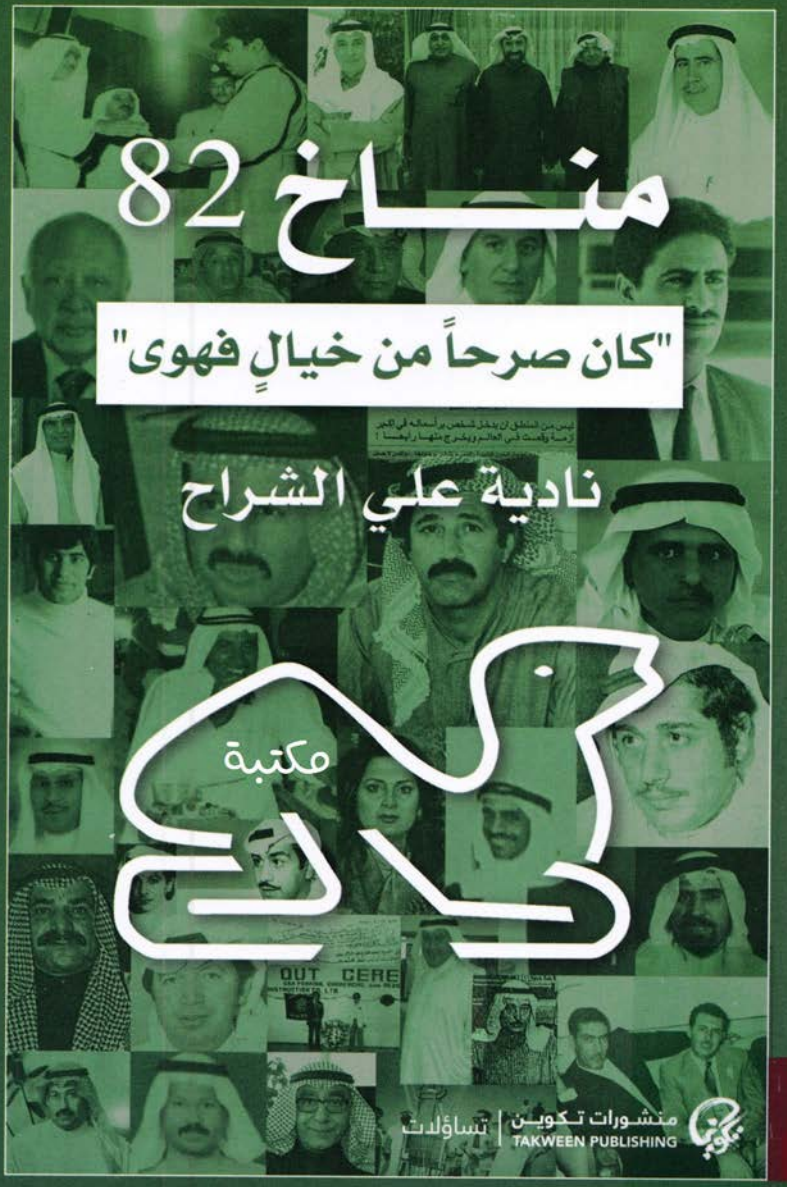
منـــاخ 82
"كان صرحاً من خيالٍ فهوى"
نادية علي الشراح
مكتبة
منشورات تكوين
TAKWEEN PUBLISHING
تساؤلات

مكتبة 1267

مناخ 82

«كان صرحاً من خيال فهوى»

نادية علي الشراح

مكتبة 1267

مناخ 82

«كان صرحاً من خيالٍ فهوى»

منشورات تكوين | TAKWEEN PUBLISHING
تساؤلات

مكتبة .. سر من قرأ

٢٠ ٧ ٢٠٢٣

الكاتب: **نادية علي الشراح**

عنوان الكتاب: **مناخ 82 «كان صرحاً من خيالٍ فهوى»**

تصميم الغلاف: يوسف العبدالله

تنضيد داخلي: سعيد البقاعي

ر.د.م.ك: 978-9921-775-45-7

الطبعة الأولى - يوليو/ تموز - 2022

2000 نسخة

جميع الحقوق محفوظة للناشر ©

منشورات تكوين
TAKWEEN PUBLISHING

الكويت - الشويخ الصناعية الجديدة

تلفون: 40 04 81 98 965 +

بغداد - شارع المتنبي، بناية الكاهجي

تلفون: 60 58 00 11 78 964 +

takween.publishing@gmail.com
takweenkw
takween_publishing
TakweenPH
www.takweenkw.com

شكر وعرفان وامتنان لكل من شاركني رحلة كان نتاجها توثيق أحداث مضى عليها 40 عامًا، وخصوصًا الذين منحوني الكثير من الوقت وقرؤوا المسودة قبل النهائية، وزودوني بالاقتراحات الثرية، والتعديلات التي ساهمت في أن يصبح هذا الكتاب في صورته النهائية، وهم كل من السيدات والسادة: الدكتورة إقبال محمد الرحماني، سارة توفيق النصار، جاسم خالد السعدون، سعود السنعوسي، وجاسم محمد عبد الرحيم.

إنني ممتنة وشاكرة لكم جميعًا.

إلى زوجي وشـريكي محمد

و

ابنـي ونـور عينـي جاسـم

المحتويات

مكتبة .. سر من قرأ

على سبيل التقديم: «كان صرحا من خيال فهوى» 13

الجزء الأول: الحكايات تتشابه 19

الجزء الثاني: الهوس والذكاء متضادان، فلمن الغلبة؟ 37

بيت الزين وابن العم وشين المناخ - زيد عبد الكريم المطوع 41

ترك القضية ولم يتحدث عنها إلا معي - مشاري محمد الجاسم 65

يا جبل ما يهزك ريح - عبد العزيز صالح الحمدان 75

المستشار المالي والجمرة التي بقيت في يد الصغار- صباح محمد أمين الريس..... 89

سوق الجت بريء من بيع الجت - عبد الحميد منصور المزيدي .. 103

الكمبيوتر الضحية - فاروق حمد السلطان 115

المهندس والقاضي صلاح - عبد الله محمد قبازرد 125

الأب الروحي للفيلم اليتيم - سليمان خالد السهلي 137
أحمد المناخ والوجيه عبد الله العثمان - أحمد إبراهيم الكندري 145
الباحث والحافظ للوثائق - زهير بدر السعدون..... 157

الجزء الثالث: قوى داعمة وأخرى في حالة إنكار للكارثة (طرائف التصريحات الصحفية) 167
مرحلة نفخ الفقاعة 171
مرحلة الإنكار 181
أزمة ثلاثية الأبعاد 217

الجزء الرابع: عودة إلى المتضادين (الهوس والذكاء) 227
الإشاعة التي غيرت مجرى حياتي - عبدالعزيز عبد الرحيم تقي.. 229
انفراط السبحة - محمد علي الإبراهيم..... 245
قصص المرحوم أحمد المهنا..... 261
العم بوسكر والله خير الشاهدين - محمد صبحي سكر..... 273
الجنسية سهم، والمقفلة مفتوحة، والخليجية كويتية - خليفة خلف العنزي 293
الأزمة مقصودة وأنا عمود الخيمة - نجيب محمد خالد المطوع... 301
المصائب لا تأتي فرادى - باسل أحمد الأسطى..... 313
ماذا قالوا عن أسطورة المناخ - جاسم محمد خالد المطوع 319

كمبيوتر المناخ وفارس التسويات - حمود أحمد الجبري 327

الجزء الخامس: بنك المقاولين والمناخ 341

المسؤول عن تحديد الأزمة - فيصل محمد الرضوان 345

المصرفي الأكاديمي - يوسف عبد الله العوضي 365

النائب السابق للمدير العام في بنك المقاولين - يوسف عبد الله الحسيني 371

النائب اللاحق للمدير العام في بنك المقاولين - مسعود محمود جوهر حيات 377

الجزء السادس: المحذرون 393

للأمانة ثمن - عبد الله أحمد القبندي 405

صفقات المناخ وإنفستكورب - خالد راشد الزياني 415

وكيل وزارة التجارة البحريني الأسبق - حسن النصف 423

القلم الرصاص أجاره من الهوس - عبد الله خالد الأيوب، المحامي 429

الجزء السابع: إذا كان لأزمة المناخ أي حسنة فهي مسرحية فرسان المناخ - عبد الحسين عبد الرضا 445

«عيل عمك يروح البنك ويقدم الشيك وإلا بدون رصيف؟!» .. 447

على سبيل التقديم
«كان صرحاً من خيالٍ فهوى»

عندما كان مبنى سوق المناخ صرحًا، بلغت تكلفة مكتب فيه لا تتعدى مساحته 12 مترًا مربعًا، 17 مليون دينار كويتي، أي مليونًا وأربع مئة ألف دينار للمتر المربع الواحد، وعندما هوى ذلك الصرح الذي صنعه خيال فرسانه، بات من الممكن شراء دور كامل فيه بنفس المبلغ. سَلِمتْ يدا من كتب على صورة لمدخل سوق المناخ بعد انفجار فقاعتة: «كان صرحاً من خيالٍ فهوى»، استعارة لشطر بيتٍ من قصيدة «الأطلال» للشاعر إبراهيم ناجي، صدحت به سيدة الغناء العربي أم كلثوم. عذرًا لاستعارة العنوان من كاتبه، فقد رأيت فيه ليس تجسيدًا فقط لمحتوى الكتاب، بل ما عشته في كل مقابلة قمت بها. صرح من خيال هوى، تحول معه البليونير إلى مديونير في صباح اليوم التالي.

كنت في مرحلة الدراسة الجامعية عندما بدأ هوس المناخ وحتى سقوطه، ولم تكن أحداث نشوئه وسقوطه ضمن اهتماماتي، ربما لأننا أسرة من قلائل الأسر التي لم يشارك أفرادها في تعاملاته.

الصدفة فقط هي التي دفعتني إلى ولوج أحداث تداعياته، وهي التي جعلت أزمة المناخ تعيش معي حتى اللحظة التي قررت فيها القيام بتوثيق أحداثه، ولعل السبب في ذلك يعود إلى الاختصاص الذي مارسته في حياتي العملية، ثم وفرة الوقت الذي تيسر لي بعد انتهاء رحلة العمل بالتقاعد «أي التفرغ».

في السنة الأخيرة من دراستي للاقتصاد في جامعة الكويت وكان في عام 1985، قدمت طلبًا للتدرب في مكتب الشال للاستشارات الاقتصادية، وصادف أن وزارة المالية قد كلفت المكتب بدراسة أوضاع الشركات الخليجية والمقفلة الكويتية التي عانت من تداعيات أزمة المناخ، وتضمن برنامج التدريب الذي التحقت به العملَ على تجميع وتبويب قاعدة البيانات لأكثر من 60 شركة. كان لكلٍّ منها حكاية، ومجاميع من المساهمين تتشارك تلك الحكايات في بعضها وتختلف في بعضها الآخر، وكان لكل شركة وضع مالي خاص، يهبط أكثرها إلى ما تحت القدرة على الاستمرار، بينما احتاج بعضها إلى دعم أو اندماج مع أخرى حتى تتمكن من الاستمرار.

بعد التخرج، انتقلت للعمل بإدارة البحوث الاقتصادية في بنك الكويت المركزي، وخلالها انتدبت للعمل مع الدكتور غانم النجار، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت، وضمن فريق تشكَّل بقرار من مجلس الوزراء لدراسة وتوثيق أزمة المناخ، ولكن، سحب لاحقًا مجلسُ الوزراء قراره، وتوقف عمل الفريق، وعدت إلى استكمال عملي في البنك المركزي.

وفي تسعينيات القرن الماضي تم انتدابي للعمل في لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الأمة لفترة استمرت عشر سنوات، عايشت خلالها صياغة قوانين استهدفت التعامل مع تداعيات أزمة المناخ، ومن بينها قانون المديونيات الصعبة، وكان ضمن من عايشتهم نواب في مجلس الأمة ومسؤولون حكوميون كانوا من الشخصيات التي أسندت إليهم مهمة تصورات حلول الأزمة وتصميم المخارج لها. ثم انتقلت للعمل في القطاع النفطي في بداية الألفية الحالية، وهي فترة واكبت انتعاشًا ملحوظًا لسوق النفط، والحقيقة أنه كثيرًا ما كان يتسبب هذا الانتعاش في إحساسي بالقلق خوفًا من أن يؤدي ذلك إلى أزمة مناخ أخرى.

وانتقلت بعدها إلى هيئة أسواق المال في بدايات تأسيسها، وكان العالم لا يزال يتعامل مع تداعيات أزمة عام 2008، وتلك هي المحطة الأخيرة في قطار حياتي المهنية، غير أن جميع تلك المحطات ارتبطت بشكل مباشر أو غير مباشر بأزمات أسواق المال، أي ظل الارتباط قائمًا من بداية وحتى نهاية حياتي العملية.

لذلك قررت استثمار هذه الحالة من ذلك الارتباط المتصل بأزمة سوق المناخ، في محاولةٍ لتوثيق أحداث أزمة تُعد واحدة من أكبر -والأرجح أنها الأكبر- أزمات العالم قياسًا بحجم الاقتصاد الكويتي، وحجم تمويلات قطاعه المصرفي في تلك الحقبة.

تطلب إعداد هذا الكتاب مقابلة أكثر من 38 شخصية، كما أن إجراء بعض تلك المقابلات تطلب السفر إلى عدة مدن، منها: لندن،

باريس، جدة، والبحرين. وبلغت ساعات المقابلات المسجلة 77 ساعة، بالإضافة إلى مقابلات أخرى غير مسجلة، أقصرها مكالمة هاتفية، لم تتجاوز نصف ساعة مع مسؤول بين آخرين تم تكليفه ببعض مهام البحث عن مخارج للأزمة، وكان على قناعة بأن ما يمتلكه من خبرة ومعلومات حول الأزمة أخطر بكثير من محتوى الوثائق البريطانية. كما تضمنت تلك المقابلات لقاءً استغرق ما يزيد على 20 ساعة مع أحد المتعاملين الكبار، الذي يقيم حاليًّا خارج الكويت، يعتقد أن عودته أمر غير مرغوب فيه، نظرًا إلى ما سيرافق عودته إلى البلاد من فتح ملفات ليس من المسموح إعادة فتحها من جديد. وبينما وافق البعض على نشر اسمه والتعريف بهويته، فقد اشترط آخرون عدم ذكر أسمائهم نهائيًّا، وبعض تلك الشخصيات سيستمرون معنا في الجزء الثاني.

وأود أن أنوه إلى أن الأزمة قد مر عليها نحو 40 عامًا، فبعض من قابلتهم ذكروا أرقامًا وتواريخ لبعض الأحداث قد لا تبدو دقيقة أو صحيحة، ليس قصدًا أو تعمدًا، ولكن بفعل عامل الزمن، لكنني أنقلها نصًّا، رغم شكي في دقتها وليس صحتها.

وكتاب مناخ 82 «كان صرحًا من خيالٍ فهوى»[1]، هو الجزء الأول من عملية التوثيق المقررة، يتبعه في وقت لاحق الكتاب الآخر

---

(1) مبنى المناخ، وهو مسرح أحداث الأزمة، كان موقعًا لمناخ الجمال التي كانت تجلب البضائع إلى الكويت في القديم، حين كان يوجد تبادل تجاري حقيقي تقضى فيه حاجات الناس، تحول المبنى المسمى المذكور تيمنًا بتلك الحقبة، إلى أكبر كازينو قمار في العالم لتبادل أوراق بأضعاف قيمتها من يوم ولادة شركاتها، لقد كانت مقارنة ظالمة.

«أرقام ووثائق المناخ»، ويحتوي على معلومات بالأرقام والأرقام المقارنة، وما توفر من وثائق محلية وأجنبية حول تلك الأزمة.

وأخيرًا، يبقى سؤال يلاحق المرء بناءً على ما عايشه من خبرات، هل مرورنا على المحطات المهنية وما يحدث لنا من مواقفَ في الحياة هو من قبيل الصدفة؟ أم أن هناك موعظة مختبئة كانت وراء كل تجربة مؤلمة، أم أنها في جانب منها، في منتهى الطرافة كما يرويها ضيوف هذا الكتاب؟

نادية علي الشراح
الكويت في يوليو 2022

الجزء الأول

الحكايات تتشابه

أزمات العالم، ومعظمها وحتى أصغرها بالقياس النسبي، قامت بتوثيقها مصادر عديدة، وأصبحت أحداثها بتفاصيلها الدقيقة متاحة، ما علينا سوى انتقاء المصدر الذي نفضله والاطلاع على تلك التفاصيل، بينما يكاد أن يغيب التوثيق عن أزمة سوق المناخ[1] التي انفجرت فقاعتها في الكويت في صيف عام 1982.

(1) المناخ، تعني مكان استراحة الجمال، لكن الأشياء الوحيدة التي كانت ترتاح في سوق المناخ هي السيارات. حين كانت تنوخ الجمال بعد عمل شاق ومتواصل كان أرض سعر المتر المربع لا يتجاوز ألف روبية (75 دينار كويتي)، ودار الزمن ليباع المتر المربع فيه مكتب لا تزيد مساحته على 16 مترًا مربعًا بـ 15 مليونًا من الدنانير، ثم تحول سوق المناخ إلى مكان لراحة الراغبين في الثراء السريع، حتى وصلت الأمور إلى أن تنوخ فيه الشيكات المرتدة من البنوك. المصدر: (علي حسن الحمدان، الكويت وأزمة المناخ، عرض شامل للأزمة من الناحية القانونية، الاقتصادية، الاجتماعية، وصدى الأزمة عالميًا. ص39، مكتبة أم القرى، الكويت، 1984).

وقد يكون لاستحضار الأزمة أو إعادة إحيائها من جديد، عواقب، كما أن كشف الحقيقة المجردة أمر قد يكون مكلفًا، ولكنها، تكلفة قابلة للاحتمال في سبيل أن يكون للرواية تأثير من أجل الإفادة من تجاربها.

ومن المفهوم وجود الكثير من الحساسية السياسية والاجتماعية يثيرها التطرق إلى أحداث وقعت أو شخصيات عاصرت تلك الأحداث، وكانت بين أطراف الأزمة، لأن أعداد من طالتهم الأزمة كانت كبيرة، وربما طالت كل بيت، ومن المفهوم أيضًا أن بعض كبار المتورطين فيها كانوا من كبار المسؤولين، ولا نعلم إن كان حجب الفيلم الوثائقي اليتيم حول تلك الأزمة كان لهذا السبب، أم لأسباب أخرى، ولكن، مرور نحو 40 عامًا على تلك الأزمة، أصبح كافيًا لانتفاء حساسيتها.

فأزمة المناخ[2]، واحدة من أكبر، إن لم تكن أكبر أزمات العالم بقياسها النسبي، قد بلغت قيمة شيكاتها الآجلة (وهي غير قانونية) 27 مليار دينار كويتي، أي ما يعادل نحو 100 مليار دولار أمريكي[3]، وعدد شيكاتها 28815 وتخص 6031 متعاملاً، في

---

(2) انظر:

Charles P. Kindleberger & Robert Z. Aliber Palgrave Macmillan, Manias, Panics & Crashes published 2011 sixth edition, by. page64.

واحد من أفضل الكتب التي وثقت الأزمات العالمية، تطرق إلى أزمة المناخ باعتبارها أزمة مالية كبرى.

(3) حسب سعر صرف الدولار حينها البالغ 288 فلسًا.

زمنٍ كان حجم الناتج المحلي الإجمالي في الكويت قد بلغ 21.5 مليار دولار أمريكي وحجم الائتمان المقدم من جميع المصارف الكويتية يقارب 15 مليار دولار أمريكي، وهامش كبير منه أيضًا موَّل أصولًا مناخية[4]. وللتبسيط، ذلك يعني أن حجم ديون أزمة المناخ يعادل خمسة أضعاف حجم الاقتصاد الكويتي حين انفجرت فقاعتها، بعد أن تقدم بعض كبار المتعاملين في يوليو 1982 لصرف شيكاتهم قبل موعدها.

من المؤكد أن لكل أزمة ظروفها التاريخية، إلا أن الأزمات المالية تشترك في عوامل تجعلنا نشهد السيناريو مكررًا، والذي عادة ما يبدأ بظهور حالة من الحماس المبالغ فيه دفاعًا عن تداولات أسهم بأسعار غير مبررة بحجة أن هذه المرة الظروف تختلف عمَّا حدث إبَّان الأزمات الأخرى. ومن أجل عيون الناس السعيدة، لا مفر من رخاوة القوانين والنظم والرقابة، وسبب رخاوتها تورط القائمين على تطبيقها في تعاملاتها، حتى بات توصيف الهوس على أن ما يحدث معجزة، فالهوس يدفع الكل إلى ملاحقة ثروة الآخرين ومحاكاة تصرفاتهم.

بعدها يشهد مجتمع الأزمات المالية ولادة توءمين صعبٌ انفصالهما، الأول يتصرف على أنه بعيد عن المحاسبة، والآخر يعيش وهم الذكاء المحمي من الأخطاء، والحفلة تنتهي بعد مزاحمة القطيع

(4) وهو مصطلح يشمل أسهم الشركات الخليجية والكويتية المقفلة والعقارات عندما يتداولها فرسان المناخ، أي كبار المتعاملين في سوق المناخ.

أو التوابع. وبعد أن يشارك في الحفلة مشرِّعو القانون وأصحاب القرار، تتحرك غريزة الجشع لتبلغ دائرة المتعاملين فيها عددًا غير مسبوق، ويصل الهوس إلى ذروته عندما يبدأ الحِرفي البسيط، بتقديم النصيحة بشأن الأسهم المرشحة للارتفاع. حينها لا بد من الهروب والانسحاب، والتاريخ ثري بقصص واقعية عن تلك الوقائع، أكثرها تداولًا أزمة زهرة التوليب في هولندا، الزهرة التي صعدت بالهوس إلى أعلى القمم.

وقد كابد العالم عشرات الأزمات، بعضها شامل وكبير، وبينها أزمات قديمة نسبيًّا، مثل أزمة زهرة التوليب، وبعضها حديثة، مثل أزمة عام 1929 المسماة بأزمة الكساد العظيم، مرورًا بأزمة العالم المالية المعاصرة التي سادت في عام 2008، ولن تنتهي بأزمتنا الحالية مع كوفيد19-. بعضها أزمات خاصة بدولة، مثل أزمة التوليب في هولندا، التي انفجرت فقاعتها في عام 1637، أو أزمة المسيسيبي التي حدثت في فرنسا في أوائل القرن الثامن عشر، وبعضها يتعدى الدولة، لكن تأثيرها محصور ضمن نطاق جغرافي ضيق، مثل أزمة بحر الجنوب في بريطانيا عام 1720.

وفي كتاب This Time is different[5] الصادر عام 2010، ومضمونه رصد تاريخ الأزمات الممتد إلى نحو 8 قرون، يبين المؤلفان

---

(5) انظر:

This Time is different: Eight Centuries If Financial Folly, Book by CarmenN. Reinhart & Kenneth S. Rogoff.

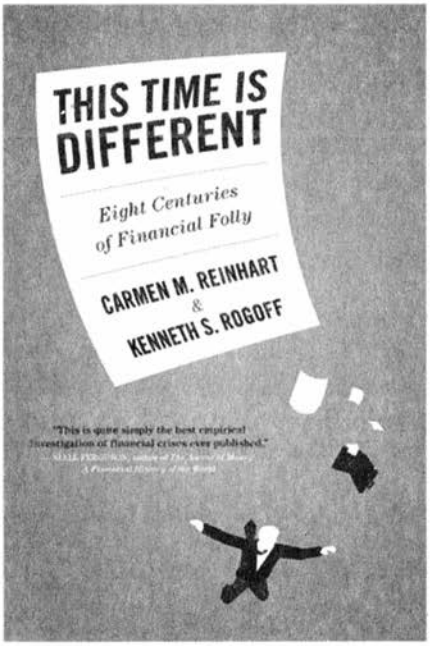

كينيث روجوف وكارمن رينهارت، أنها أخطر 4 كلمات في تاريخ الأزمات المالية العالمية. فمع بداية كل مشروع أزمة، هناك من يخرج ليقول: هذه المرة غير (أي: هذه المرحلة مختلفة). ذلك حدث في بداية الألفية الحالية مع شركات الدوت كوم، بحجة أنه الاقتصاد الجديد.

إنها غريزة الجشع لدى الإنسان في كل الدول وعلى مدى كل العصور، والمبرِّر المقنع دائمًا هو أن هذه المرة الوضع مختلف عن سابق الأزمات. ولا يشمل ولوج مرحلة الهوس كل الدول وكل العصور فقط، بل يشمل كل مستويات البشر أيضًا، فالهوس لا يستثني من الوقوع في أسِرهِ عالمًا مرموقًا أو سياسيًّا رفيع المستوى.

منزل العالم إسحق نيوتن، المصدر @youeefalbanay

ففي أزمة بحر الجنوب في بريطانيا، دخل المتعاملون في الأسهم مرحلة الهوس بمبالغة شديدة في تقديرٍ لما يُحتمل أن يجنوه من كنوز أمريكا الجنوبية، ومن أشهر الأمثلة قصة عالم الفيزياء والرياضيات ومكتشف الجاذبية الإنجليزي إسحاق نيوتن، وهو واحد من أشهر العلماء في التاريخ[6]. فقد كان معاصرًا للأزمة، وبعد ولوجه في تداولاتها ظن أن ما يحدث جنون، فقام في 20 إبريل 1720 بتسييل أصوله، أي باع أسهمه في شركة بحر الجنوب بقيمة 7000 جنيه إسترليني محققًا أرباحًا بلغت 100 ٪، إلا أنه عاد بعدها بشهرين وعندما استمر خلالها ارتفاع الأسعار، حتى أصابه شك

(6) انظر:

Albert Einstein called Isaac Newton the brainiest person ever. Page 23, Lives of the Scientists, Kathleen Krull & Kathryn Hewitt. Houghton Mifflin Harcourt, Boston, New York.

في أنه لا يمكن أن يكون هو العاقل الوحيد، انجرف مع عدوى الهوس الذي اجتاح بريطانيا في ربيع وصيف ذلك العام، ليشتري عددًا أكبر من الأسهم، وبعد انفجار الفقاعة، خسر 20 ألف جنيه إسترليني، ثم أفلس في سبتمبر بخسارة كل ما استثمره[7].

وحتى الرئيس الأمريكي الأسبق هربرت هوفر، وخلال المرحلة التي بدأت فيها الولايات المتحدة تتسلم قيادة العالم الحر بدلًا من بريطانيا، عجز عن قراءة وفهم حقيقة حالة الهوس بشراء الأسهم التي أصابت الأمريكيين قبل أزمة 1929، وأعلن قبل انفجار الفقاعة، عبر الإذاعة: «لا شك في أننا اليوم أقرب ما نكون إلى الانتصار الحاسم على الفقر في بلادنا، وسيكون انتصارًا مدويًا لا مثيل له في تاريخ البشر، وسنصل بإذن الله، إلى الأسلوب الأمثل للقضاء النهائي على الفقر والفاقة في هذه البلاد».

كان السيد هوفر يعوِّل على ازدهار الصناعات الأساسية للبلاد، واعتقد أن انتفاخ أسعار الأسهم مبرر، وما يحدث، ما كان إلا مؤشرًا على رواج مستحق للاقتصاد الأمريكي، وهو الاعتقاد الذي أيده فيه مستشاروه.

وتزامنًا مع انتعاش البورصة ازداد عدد الراغبين في الاستثمار فيها، حتى المزارعون وسائقو سيارات الأجرة، أخذوا قروضًا من

---

(7) انظر:

His statement regarding to this accident is: «I can calculate the motions of heavenly bodies, but not the madness of people».

البنوك لشراء الأسهم، والكثير من الناس قرروا التخلي عن وظائفهم والعمل كمضاربين في البورصة. وفي اليوم الذي أعقب (الخميس الأسود) في 24 أكتوبر في نفس العام، تسبب انفجار الفقاعة في بورصة وول ستريت Wall Streat في إحداث أكبر الأزمات المالية والاقتصادية في تاريخ العالم، وسارع كبار المستثمرين إلى بيع أسهمهم، وبعد 5 أيام، جاء يوم أسود آخر، (الثلاثاء الأسود).

وتسبب ذلك في إفلاس 1350 مصرفًا، ولازمت الاقتصاد الأمريكي حالة من الكساد التي امتدت فترتها من عام 1929 حتى 1933. وبعد توقف البنك الفيدرالي عن نشاطه الأساسي في إقراض البنوك التي تحتاج إلى السيولة النقدية، وصل عدد المصارف المفلسة إلى أكثر من 9 آلاف مصرف من أصل 25 ألفًا بحلول عام 1933، وبلغ معدل البطالة 25 ٪، أما الذين تمكنوا من الحفاظ على وظائفهم، فقد انخفضت أجورهم بنسبة 42 ٪.

والحقيقة أن الغرض مما تقدم، ومن ذكر هذه الأمثلة هو التذكير بأن الحساسية المبالغ فيها لم تعد ذات أهمية، فلن يجرح أحد ما دام الهوس خدع مِن قبلهم العالِم إسحاق نيوتن، وتورط فيه كينز[8] مؤسس ثالث المدارس الاقتصادية، الذي فشل في توقع ورصد الانهيارات التي وقعت في بورصة لندن في أكتوبر 1929، والتي

---

(8) انظر:

Tebi. Even Keynes Couldn't Time The Market. Posted by Robin Powell. March 4, 2019.

تزامنت مع أزمة Wall Street، وقد قيل إنه خسر ثلاثة أرباع قيمة استثماراته[9].

ولا يفترض أن يعني التذكير بأخطاء مسؤولين سياسيين انتقاصًا منهم، فليسوا أكثر وعيًا من رئيس أعظم دولة في العالم بافتراض أنه أخطأ ولم يساهم في الخطيئة. فالأخطاء تحدث، والأزمات تأتي وتذهب، والأهم، هو الاستفادة من تجاربها، والمراجعة لن تعوض ما حدث، ولكنها تحد من احتمالات تكرارها في المستقبل، وإن حدثت، فسيساعد توثيقها على الانتفاع من دروسها لمواجهتها، وتقليل تكاليفها، أسوة بما حدث في توظيف دروس أزمة 1929 عند مواجهة أزمة 2008 وأزمة كوفيد - 19.

الواقع أن أزمة المناخ كانت وليدة فشل مواجهة أزمتين أصغر، وقعت واحدة في النصف الأول من عقد السبعينيات، والثانية في النصف الثاني منه، ولو كان التعامل مع هاتين الأزمتين، أو حتى الأولى منهما، قد تم وفقًا للقوانين السائدة حينها، ووفقًا لقراءتنا ووعينا بتبعات أزمات العالم، لما حدثت أزمةٌ بعضُ آثارها لا زال ممتدًّا حتى الساعة. الأصل في حدوثها وفرة سيولة هائلة ناتجة من ارتفاع أسعار النفط 10 أضعاف أو أكثر مما كانت عليه، ما بين بداية ونهاية عقد السبعينيات من القرن الماضي.

---

(9) انظر:

Investopedia. Abig Miss, but a Great Rebound.

وفي الكويت، كما في كل دول العالم، تم تداول الأسهم على نطاق واسع، وتبرع بالنصح بفضائلها والدعوة إلى المشاركة فيها وتعديد مزاياها كل شرائح المجتمع، وخدع الهوس أعلى مستويات المحترفين، والمثقفين، بينما كان من المعروف أن كل إنتاج الشركات لا شيء غير الورق.

وحتى تلك الخاصية، لا يفترض الخجل من توثيقها، ففي أقرب الدول تشابهًا في الحجم والتدفقات المالية بالكويت، كانت هولندا، التي قدمت نموذجًا باهر النجاح في إدارة ومشاركة الثروة، وحققت نجاحات عديدة بعد انتزاع استقلالها من إسبانيا خلال أقل من نصف قرن، وبعد أن تحولت من مجرد جزر مائية، بتعداد سكانيٍّ لا يتعدى مليوني نسمة، إلى أغنى دولة على وجه الأرض[10]، ونشأت فيها أول بورصة لتداول السلع والأسهم في العالم، وأصبح الهولنديون من المشهود لهم بالحذر والتعقل كمستثمرين، إلا أنها في بداية عام 1736 واجهت أزمة كبرى، سقطت بسببها هولندا تحت أقدام جَمال أزهار الطبيعة وديمومة غريزة الجشع البشرية.

ففي بداية القرن السابع عشر، ظهرت زهرة الكأس ذات الجذع الطويل غير العادية، والمعروفة باسم زهرة التوليب «أو الخزامى»، بألوانها الجميلة التي تتدرج من الأبيض الناصع إلى البنفسجي

---

(10) انظر:

Money & Power, The History of Business Money & Power, The History of Business. Howard Means with foreword by David Grubin. Published by John Wiley & Son Inc, 2001.

الغامق، أبصالها لم تتأثر بإصابتها بفيروس الفسيفساء إلا في تعظيم ندرة بعض فصائلها، وزيادة جمالها، حين أفرزت الأنواع المصابة ألوانًا جديدة، تتخللها خطوط غير منتظمة أضافت إلى الألوان التقليدية البهجة في عيون ناظريها، والتباهي والهوس أدى إلى توافق الناس على إعطائها قيمة لا تستحقها.

حينها خرجت الأمور عن نطاق السيطرة، وبدأ الطلب عليها يفوق العرض، وأصبحت بصيلات زهرة التوليب النادرة مهرًا لزواج الطبقات الثرية في عدة مناطق في أوروبا الغربية، ووصل الأمر إلى قيام رجل أعمال بمبادلة مصنع الجعة (البيرة) المزدهر، بمجموعة من أبصال التوليب.

ولأن الأخبار تنتقل بسرعة، والجشع يغذيه الخوف من التخلف عن القطيع، أصبحت زهرة التوليب لا تسعد العين فحسب، بل دلالة قاطعة على ثراء مالكها، وأصبح التباهي بها من شرفات البيوت، يضاهي الاشتراك في عضوية الأندية (الخاصة والحصرية) بمواقفها المزينة بعدد من السيارات الفاخرة. وأصبحت أفضل البنوك ملاءة، تلك التي تحظى برهونات في خزائنها من أبصال الخزامى النادرة، حتى تردد أن الأمر بلغ حد مطالبة البعض باعتماد زهرة التوليب معيارًا بديلًا من الذهب. وتفوقت تلك الزهرة في مزاياها، فهي لا تستدعي أعمال الحفر في أماكن بعيدة مثل الذهب والألماس.

تضاعفت الأسعار لبعض الأبصال 25 مرة، وارتفعت بكثافة تداولات العقود الآجلة، حتى الحانات التي اعتاد أن يجتمع التجار

فيها بانتظام، لم تسلم من تلك المضاربات، ومع ازدهار سوقها، ودخول أموال جديدة وعدد كبير من اللاعبين الجدد أو الهواة من الدرجة الثانية[11]، بلغ التحايل بالندرة ذروته، حين قام أحد المزارعين بتمرير قطيع من الأبقار على حقل زهور التوليب، ليشيع بأن أزمة أدت إلى شح الكميات المعروضة من تلك الزهور من أجل التعويض برفع الأسعار.

في النهاية، المراهنات كانت على الأحمق الأكبر، الذي سيكون آخر المستعدين لدفع أعلى الأسعار، ليدرك الجميع فجأة أن المخاطر كبيرة، وأن أي أثر متبقٍّ للعقلانية يعني الهروب من سوق الخزامى الهولندي.

وفي ليلة 5 فبراير 1737، ذهب الهولنديون إلى الفراش وهم يعتقدون أنهم أثرياء، لكنهم أصبحوا في اليوم الذي يليه غير ذلك، مجبرين على البحث عن عمل لسداد الديون. إن أزمة بورصة أزهار التوليب، تسبب الجنون لاقتنائها في أزمة اقتصادية عميقة عايشتها وعانت منها هولندا[12].

ولا حاجة إلى بذل الجهد للتوصل إلى أن ظواهر التكالب على تداول الأسهم، فأجواء الهستيريا المحمومة التي لازمت الكويت في فورة سوق المناخ، لم تكن بعيدة عمَّا حدث في المراحل التي سبقت معظم الأزمات المالية العالمية، حتى وصلت إلى مرحلة التشابه مع

(11) تجار طارئون ودخلاء على المهنة، كما يسميهم الكويتيون.
(12) نفس المصدر السابق.

إصرار ومكابرة السياسيين على إنكار وجود مؤشرات أزمة مالية في الأفق. ولكن، معالجة الأزمات المالية على مدار التاريخ، لم تشهد نفس التباينات في اتخاذ القرار، ولا الخلل في التفكير واستيعاب الأزمة، ولم يراود شعوبها الشك في أن ما حدث قد يكون نتيجة مؤامرة، وأخيرًا، لم يشارك رجال السياسة ومتخذو القرار بشكل واسع ومباشر في عدوى الهوس، حتى وإن ثبت لاحقًا ما يؤكد عكس ذلك، لا يتم تكليفهم بمهمة تصميم حلول الخروج من الأزمة، كما حدث في الكويت خلال أزمة المناخ[13].

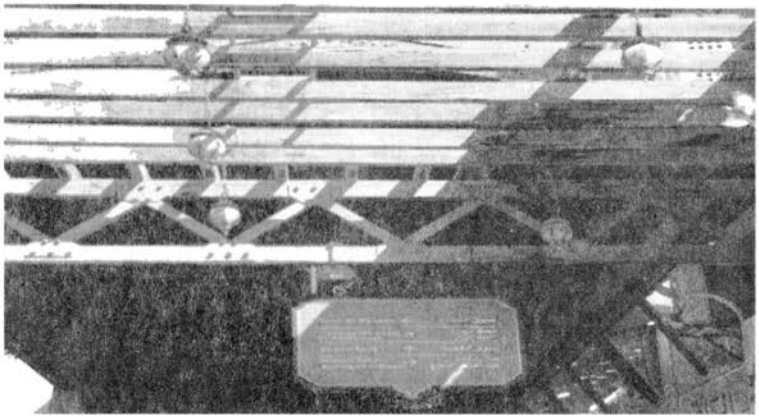

وكما ذكرنا في المقدمة، كانت حالة ازدهار الكويت شبيهة أو قريبة مما عايشته هولندا خلال الفترة بدءًا من عام 1620،

(13) أعتى المؤسسات المالية في الغرب تعجز عن فك اشتباك المتعاملين في الأسهم، تصل قيمة الشيكات المؤجلة إلى مبلغ 94 مليار دولار أي أكثر من الديون المكسيكية والبرازيلية مجتمعة وأكثر 3 مرات من ديون بولندا والأرجنتين. الوطن 3/ 12/ 82.

وفي هولندا لم يكن للزهور قيمة، وأساسًا زهرة التوليب ليست هولندية، فقد نقلت من تركيا إلى النمسا ثم إلى هولندا، ومع تغير التربة والطقس عليها، أنتجت أنواعًا جديدة. وقد عرف عن الهولنديين في تلك الفترة الثراء، فشركة الهند الشرقية كانت تجوب العالم وتنقل الثروات، وتبحث هذه الثروات عن مجال الكسب السريع يساندها في ذلك جشع الإنسان، والقيمة تعتمد على درجة الهوس لدى الناس.

لم يخرج الوضع في الكويت عن هذا المنظور، فارتفاع أسعار النفط في عام 1973، وما تسبب فيه من حدوث أزمة أوراق مالية صغيرة في حينها، أي قبل منتصف العقد، ثم أزمة وسط العقد الأخرى حين تم تعويض مدينيها في عام 1978، تلاها ارتفاع أسعار النفط بعد الثورة الإيرانية ليصل البرميل إلى 40 دولارًا، وتوفر أموال سائلة فائضة، ومع ارتخاء الرقابة وتطبيق القوانين، ومع تجربتين تدخلت فيهما الحكومة لإنقاذ المتضررين، بدأ الناس يعطون قيمة لشركة دواجن، لترتفع أسعار أسهمها 5 أضعاف، وفي الواقع أنها لم تملك آنذاك صوصًا واحدًا.

الخلاصة، أن الأزمات التي تمر بها الشعوب تتشابه بشكل كبير، كما أن البشر في كل عصر يبحثون عن دافع يكون سببًا لبدء المغامرة، والدافع هو الجشع، بدايته ما يسمى «تأثير النفق». فعندما تقف بسيارتك في نفق طويل مظلم، وتتحرك السيارات التي في الحارة المجاورة، وسيارات حارتك لا تتحرك، فإنك تصبح تحت

ضغط شديد يدفعك إلى الانتقال إلى الحارة الأخرى، وذلك نفس الشعور عندما يتراكم ثراء من هم حولك.

فالبشر هم البشر، وغرائزهم متشابهة، في هولندا وأمريكا والكويت، لذلك تستحق الكويت توثيقًا لأزمتها الكبرى، ولا بد من تقبل ذلك دون التحرج من استهداف أحد، فالغرض بعيد كل البعد عن الشماتة، فلا أحد يفرح لمكروه حدث لبلده وأهله.

وعلى الرغم من ذلك، فهدف الكتاب الذي بين أيديكم ليس التوثيق بمفهومه الواسع، وإنما توثيق حكايات أولئك الذين تضرروا من تلك الأزمة، وهي وفيرة، وربما تفوق مثيلاتها في الأزمات الأخرى. وسوف يخصص للتوثيق بالأرقام وما يتيسر من مخطوطات، كتاب آخر، وقد يستغرق إعداده بعض الوقت، فهو نتاج جهد فردي متواضع، ولكن أهميته للمهتمين قد تفوق الكتاب الذي بين أيديكم.

الجزء الثاني

الهوس والذكاء متضادان، فلمن الغلبة؟

ليس الهوس حكرًا على الناس العاديين، كما ذكرت سابقًا، فقد أصاب نيوتنَ ولم ينتهِ عند كينز، والاثنان من أكبر العقول في العالم. لذلك، ليس من المستغرب أن تصيب الأزمة أصحاب العقول الكبيرة في الكويت، كما أننا لا نظلم ونتهم جشع العاديين من البشر، إنها الطبيعة البشرية.

الأزمات تحدث، وضحاياها أحيانًا من العباقرة، ولا عصمة للذين اكتسبوا خبرة العمل وقاموا ببناء ثرواتهم من لا شيء. وحين أذكر أسماء وأتطرق إلى شخصيات معروف عنها التفوق في العلم والذكاء والخبرة، ومع ذلك أخطؤوا في قراراتهم، فلا يفترض أن يكون ذلك انتقاصًا منهم، فلن يفوقوا نيوتن ولا كينز ذكاءً واختصاصًا.

كما إن معايشة تجارب تلك الشخصيات خلال أزمة المناخ والمواقف التي تعرضت لها، والتي كانت مؤذية في ذلك الوقت بما سببته لأصحابها من الألم، تُعد اليوم تجسيدًا لدروس وعبر صارت تُروى بشيء من الطرافة والتهكم أيضًا.

ويبدو أن صراع الضدين بشكل عام، الهوس مقابل العقل، يميل إلى صالح العقل كلما كانت فترة الهوس أقصر، ولكن، إن طالت تلك الفترة، فستنهار تدريجيًّا مقاومة العقل، ويسود السؤال المكرر في كل أزمات العالم: هل أنا العاقل الوحيد وكل الأثرياء الجدد مجانين؟ هذا ما سيثبت في الحكايات القادمة.

بيت الزين وابن العم وشين المناخ[1]

السيد زيد عبد الكريم المطوع

أجد صعوبة في لقاء أحد نجوم سوق المناخ، أجري بضع اتصالات بمن له حظوة عنده، ولكنه شبه مهاجر، ويقطن منذ يناير 1983 بلجيكا بعد تداعيات أزمة المناخ عليه، أجرت مجلة الرسالة لقاء معه، قال فيه إنه كان بإمكانه إنهاء التشابك بينه وبين كبار المتعاملين، ولكنه فوجئ بغَل يده ومنعه من التصرف وأصبح يردد قول المتنبي: «أنا الغني وأموالي المواعيد». وتسببت أزمته المالية في أزمة صحية حادة، ضاعفت من آثار أزمته المالية.

(1) اقتباسًا من المثل الشعبي: «الزين عندنا والشين حوالينا».

الصدفة جمعتني بزوجة صديق له، زميلتي سابقًا في القطاع النفطي، السيدة مها ملا حسين، حدثتها عن تلك الصعوبات، استطعت بمساندتها تحديد موعد معه أثناء زيارة قصيرة له للكويت، وامتدت المواعيد إلى 3 لقاءات أخرى في شهر ديسمبر من عام 2019[2]، ولقاء رابع في لندن خلال شهر أكتوبر 2021، لأجده شخصًا لطيفًا، مثقفًا، صريحًا، حاد الذكاء، وصاحب مهنة ناجحة، ولكن، كل ما تقدم لم يصمد أمام هوس المناخ.

إنه السيد زيد عبد الكريم المطوع الذي درس في بداية الستينيات هندسة الطيران في Chelsea College في العاصمة البريطانية، لندن، وبعد تخرجه في عام 1966، التحق بالعمل في شركة البترول الوطنية[3] في بداية تأسيسها، لحاجتهم إلى المهندسين في الوقت الذي كان يتم فيه بناء أول مصفاة لتكرير النفط في منطقة الشعيبة.

كان يبدأ عمله من الساعة السادسة صباحًا قبل اكتمال شروق الشمس، ويعود إلى سكنه في منطقة القادسية الساعة السادسة مساء، بعد أن يحل الظلام مبكرًا خلال الشتاء في الكويت. لكنه عمل في الشركة فترة وجيزة جدًّا، ولم يستهوِه الأمر، فعرضت

(2) أحد تلك اللقاءات كانت في منزلي بمعية فارس آخر من فرسان المناخ، وابن أحد الفرسان الذين توفاهم الله.

(3) خلال المرحلة الأخيرة قبل التخرج وحين تواجده في لندن، التقى ببعض أعضاء مجلس إدارة شركة البترول الوطنية وعرض عليه أحدهم وهو «السيد سعدون الجاسم» وظيفة بالشركة، فأوضح أن تخصصه هندسة طيران، لكنهم بينوا له بأنه لا يوجد مانع، المهم أن يكون متخصصًا في دراسة الهندسة.

الإدارة عليه العمل في إدارة التسويق المحلي، ووافق. وامتدت مهامه من إدارة محطات البنزين وصيانتها، إلى المسؤولية عن تخزين قطع الغيار الخاصة بتلك المحطات، وكان موقع الإدارة آنذاك في منطقة الشويخ الصناعية بالقرب من دَوَّار الجوازات.

خلال حرب 1967، عرضت عليه إدارة الشركة استلام وظيفة المسؤول البريطاني السيد بول تايلر Paul Tailer، عندما قرر مجلس الإدارة إبعاد السيد تايلر وإبقاءه في المنزل تجنبًا لتوتر العلاقة بينه وبين الموظفين من الجنسية الفلسطينية، والتي كانت إفرازًا لتداعيات تلك الحرب، فوافق.

تمكن من الحصول على فرصة للتدريب لدى واحدة من أكبر شركات الصناعة النفطية جَلف أويل Gulf Oil، ومركزها الرئيس في ولاية أوكلاهوما، والتي تميزت آنذاك بتفوق تقنيتها مقارنة بالشركات البريطانية. وترك وظيفته في الشركة التي تسلمها من بعده مسؤول يدعى ويليام هانكوك William Hancock وهو بريطاني الجنسية[4].

ثم غادر الكويت إلى الولايات المتحدة خلال عامي 1968/ 1969 للدراسة والتدريب في الحقول لاستخراج النفط وتوزيعه، وشمل التدريب كذلك المصافي لاستخراج المشتقات ونقلها وتخزينها.

(4) يقول السيد زيد: «كان السيد ويليام يعيش برفقة طير الببغاء، بدلاً من زوجته التي تركها في بريطانيا خلال عمله في الكويت، وفي أحد الأيام قال لي: «سأتجنب الجلوس والحديث معك لوقت متأخر»، والسبب أنه يعود إلى البيت متأخرًا والببغاء تغضب وترفض التحدث معه».

كانت البداية في مصفاة تقع في مدينة توليدو Toledo في ولاية أوهايو Ohio، ثم في المركز الرئيسي للشركة في مدينة توسلا Tulsa في ولاية أوكلاهوما Oklahoma، ثم إلى هيوستن Houston، وأخيرًا تدرب في ميناء أرثر Arthur في ولاية تكساس Texas، الذي يطل على خليج المكسيك مكمن حقول النفط البحرية. وهناك التقى قبطانًا أمريكيًّا كان قد قام بنقل أول شحنة نفطية من الكويت، وحين عرف بأن شابًّا كويتيًّا يتدرب في الميناء، وجه إليه دعوة على الغداء، وقام القبطان شخصيًّا بطهي وإعداد وجبة، كان سعيدًا أنه تعلم طريقة إعدادها من الكويتيين خلال وجوده في الكويت، وهي عبارة عن حساء (مرقة) مليئة بالعظم فقط، بجانب طبق من الأرز. كما أهداه خريطة يحتفظ بها للكويت، وتظهر فيها منازل قليلة قرب قصر السيف، وأخرى في شرق، وغيرها في منطقة جبلة، وباقي المنطقة صحراء.

وبعد عودته من التدريب في الولايات المتحدة، استمر في العمل لمدة 9 سنوات في القطاع الخاص لدى شركة البترول الوطنية الكويتية، وبعد تحول الشركة إلى القطاع العام، اتجه إلى تأسيس مشروعه الخاص.

بدأ السيد زيد المطوع حكايته قائلًا:

كنت تاجرًا تقليديًّا ناجحًا، أملك معرضًا للأثاث تحت مسمى (بيت الزين) في منطقة شرق، ومعرضًا للمطابخ والأدوات الكهربائية في حولي، وآخر في الشويخ للمعدات الصناعية. وكانت متطلبات

العمل التقليدي تحتاج إلى جهد متواصل على مدار السنة، وبسببها كنت أركض في كل اتجاه، وإن كنت محظوظًا أن بلغت أرباحي مع نهاية العام نصف مليون دينار كويتي.

ولكن، على الرغم من ضخامة هذا المبلغ، فقد تضاءلت قيمته أمام ما كان يتردد على مسامعي من القريبين مني من المتعاملين في سوق المناخ. وفي يوم من الأيام، قام أحد أقاربي بزيارتي في المكتب، وكان آنذاك وكيل وزارة، لا يمتلك مكتبًا يمارس فيه تعاملاته في سوق المناخ، وهو يستخدم الآلة الحاسبة، ويقول لي إنه ربح اليوم 5 آلاف دينار، وفي اليوم اللاحق يقول إنه ربح 20 ألف دينار، ومثل تلك الحكايات، الكثير، وأنا أسمع.مكتبة .. سُر مَن قرأ

أقوم بعمل مقارنة بسيطة بين ما يربحه قريبي وهو على رأس عمله الحكومي، ومن دون جهد يذكر، وبين ما أحققه، وما أبذله من جهد مضاعف ما بين السفر بشكل دوري إلى ميلانو، وما يقتضيه العمل لمواجهة المشاكل اليومية الخاصة بجيش الموظفين والنجارين، ومشاكل مقر سكنهم في ملاحق بمنطقة الأندلس، والحصيلة أرباح لا تقارن بما يكسبه ابن العم.

يهزم الهوس العقل، واستجبت لإغواء ابن العم في العمل معه. والبداية كانت في مشروع شراكة معه لبناء عقارين في منطقة جليب الشيوخ، الأول، عمارة كبيرة من 6 أدوار، وكانت أعلى بناية في تلك المنطقة حينها. وتوليت الإشراف على عملية البناء، ولأننا كنا في عصر استثمارات المناخ سريعة المكاسب، كنت أصب الخراسانة

لدورين (أي: أقوم ببناء طابقين في نفس الوقت)، وهو ما لا يجوز في الظروف العادية. كنا نذهب بالسيارة إلى هناك معًا، حين نقترب، يراها قريبي وشريكي ويضحك، يقول لي: «أخشى أن تسقط، عمرها ما صارت تصب طابقين بنفس الوقت».

ومنذ ذلك الحين، وكان في وقتٍ ما من عام 1980، ألقيت بكل ثقلي في سوق المناخ، وأصبت بهوس التداول في الأسهم، أصبحت بعدها واحدًا من كبار المتعاملين فيه، صحيح أن حجم تعاملاتي لم يكن في حجم تعاملات المرحوم حمود الجبري[5]، ولكن تعاملاتي كانت كبيرة. فقد وصلنا إلى مرحلةٍ طالبتنا بعض البنوك أن نهدئ من العمل التجاري، بدعوى أنهم ما يلحقون (أي: لا يستطيعون مجاراتنا). كانت تعاملاتي مع بنك الخليج وبنك الكويت والشرق الأوسط.

في إحدى المرات، قال لي السيد حمود الجبري رحمه الله: «نادوني (أي: استدعاني البنك)، قالوا لي: هدئ ما نلحق (أي: قلل من عدد الصفقات)، لأن البنك كله كان يشتغل فقط في تعاملاته، فطلبوا منه هذا الطلب. يقول: طقيت بريك (أي: دست على الفرامل)، وبعد ذلك عدت إليهم، قلت لهم: يا معودين ما يصير جذي (أي: أرجوكم سوف يصيبني ضرر)، ثم إرعصوا لي الزر مرة ثانية (أي: سمحوا لي وعاودت أشتغل)».

(5) أحد كبار فرسان المناخ، توفاه الله في يوليو 2010، رحمه الله وطيب ثراه.

كان فرسان المناخ يحظون بالشهرة وخصوصًا لدى سماسرة السوق، يستطرد السيد زيد المطوع:

«إن الشهرة ليست ميزة أحيانًا، لأن السماسرة يعرفون كيف يصلون إلينا، ودائمًا يطاردوننا للمزيد من عمليات الشراء والتورط. وحين تتوفر لديهم صفقة، يتصلون بالمقربين، المهم أن يعرفوا طريقك وأين أنت، ويتصلون بي عدة مرات وأنا بالخارج، كيف يصلون إلينا، لا أعرف.

وخلال السفر لا تتوفر لدينا المعلومات ولا الأوراق التي نستطيع من خلالها أن نقرر الدخول في الصفقة من عدمها، لكنهم لا يهدأ لهم بال إلا بإتمام البيعة، وجملتهم المشهورة التي يرددونها للجميع «عمي، عندي صفقة لا تفوتها». سواء كانت أسهمًا أو عقارًا، ولم يتبادر إلى أذهاننا يومًا أن نتساءل لماذا كانوا يفوتونها على أنفسهم ويمررونها إلينا؟!

تمادت بنا الأحلام إلى العالمية، والحديث للسيد زيد، حين حين باعني المحامي حمد العيسى رحمه الله، حصة في الشركة الشرقية للإنتاج الفني والتوزيع، كانت الفكرة أن تقوم الشركة بإنتاج أعمال فنية كبيرة على مستوى هوليوود، كنا نمزح ونتخيل أننا سنقوم بإبرام عقود مع كبار نجوم هوليوود، مثل: غريغوري بيك، وراكيل ولش، وأن هذا التعاون سيمتد ليصل إلى التعاقد مع كبار آخرين مشهورين، فقد كان طموحنا عاليًا، ولكن، في نهاية المطاف، قام السيد حمد ببيع الشركة على أحد كبار فرسان المناخ السيد جاسم المطوع».

نجوم هوليوود: إلدريد غريغوري بيك، وراكيل ولش

واقعة ثانية حضرها السيد زيد، وكانت نصحًا مقدمًا من المحامي الكبير حمد العيسى، الذي طالته أزمة المناخ أيضًا[6]، النصح موجه إلى السيد جاسم خالد المطوع، أكبر فرسان المناخ، وفحوى النصح هو تصغير الديون لدى البنوك، لأن الشيك أداة وفاء وليس أداة ائتمان، حتى لو كان بتاريخ مؤجل. لكنه كان نصحًا متأخرًا، لأنها جاءت قبيل انفجار الفقاعة بوقت قصير، وعقوبة الشيك بدون رصيد آنذاك السجن لمدد متفاوتة، وكان رد السيد جاسم المطوع، هو أنه «سوف يسجن 600 سنة» في حال ما إذا تم تقديم شيكاته للتحصيل.

---

(6) يقول السيد زيد عن واقعة تورط المحامي الكبير السيد حمد العيسى رحمه الله، أن السبب في تورطه أنه مؤسس الشركة الشرقية للإنتاج والتوزيع، وعلم بأن أسهم الشركة ممكن أن تباع بالمدد أي بالأجل، وطلب مني ترتيب لقاء بينه وبين السيد جاسم المطوع، وتم ذلك في مكتبي في سوق المناخ، وعقدنا صفقة حينها، اشتريت من السيد حمد أسهم الشركة بشيكات آجلة، وبعت منها على السيد جاسم المطوع بشيكات آجله، ثم بعت منها على عدة أشخاص، وأحد شيكات السيد حمد العيسى حل تاريخ صرفه في بداية الأزمة.

يستكمل السيد زيد المطوع حديثه قائلًا:

«في رحلاتنا المناخية، أي الرحلات المرتبطة بصفقات سوق المناخ، إلى الإمارات أو البحرين، كنا نستأجر طائرات خاصة من خلال الخطوط الجوية الأردنية (عالية)، ونعود في نفس اليوم، نجري في كل اتجاه ظنًّا من أنفسنا بأننا شخصيات محورية تغادر لإنجاز مهام كبيرة، بأهمية مهام أعضاء مجلس إدارة Chase Manhattan Bank، ولتلك الأهمية دلالتها، فإذا كان سهم الشركة المعنية في تلك الرحلة قبل المغادرة على سبيل المثال يساوي 100 فلس، فور وصولنا إلى هناك يرتفع السعر إلى 200 فلس.

وأتذكر واقعة طريفة، حدثت خلال السفر إلى الإمارات العربية المتحدة لتأسيس شركة رأس الخيمة للدواجن والعلف. رافقني فيها كل من السادة أحمد الكندري وحمود الجبري ومحمد الإبراهيم وعدنان البقصمي، وبعد الانتهاء من مقابلة حاكم رأس الخيمة الشيخ سعود القاسمي، اتصلت والدة السيد أحمد الكندري، تُوصيه بأن يسأل عن أخيها الذي يعيش في إحدى الإمارات العربية ويعمل في تجارة الأجهزة الكهربائية. ثم عاودت والدته الاتصال بعد يومين وسألته: هل قابلت خالك؟ رد عليها: يمه خالي مو علامة بيبسي (أي: خالي ليس علامة تجارية سهل الوصول إليه)، كيف سأبحث عنه في الإمارات كلها؟

في طريق العودة إلى المطار، رأينا إحدى واجهات المحلات التجارية لبيع أدوات كهربائية، لكن النصف الآخر من الإعلان

مفقود من تلك الواجهة، فقلت لأحمد «هذا المحل يبيع غسالات، يمكن أن يكون محل خالك». قال أحمد «إي والله يمكن يكون محل خالي». وطلب من السائق التوقف للتأكد، إلا أننا لم نوافق على تعطيل سير الرحلة، وأكملنا المشوار إلى المطار.

وهناك تفاجأ السيد أحمد الكندري بأن الخطوط الجوية الأردنية قد قامت بتوفير طائرة أصغر من تلك التي أقلتنا في رحلة الذهاب، فرفض بشدة أن يسافر عليها، وقال «هذه صغيرة وأنا أخاف». أقنعناه بضرورة العودة لمباشرة أعمالنا، وافق مجبرًا، ثم احتجَّ مرة أخرى حين علم بجنسية قائد الطائرة، غضبنا عليه، وقلنا له لدينا أعمال متعطلة، فوافق على مضض، وبعد ارتفاع الطائرة، قام القائد باستخدام «الأوتوبايلوت»، أي نظام الطيران الآلي وترك مقود الطائرة مغادرًا مقعده. صرخ السيد أحمد فورًا «وين رايح هذا وتارك السكان» أي: أين ذاهب تاركًا مقود الطائرة؟ قلنا له «سوف يقدم إلينا مشروبات باردة». قال لي أحمد «إرطن معه» أي: تحدث معه باللغة التي يفهمها، ليجلس على مقود الطائرة، وسأقوم أنا بنفسي بتوزيع المشروبات الباردة عليكم».

يستطرد السيد زيد:

«كل الشواهد كانت بائنة وواضحة لا لبس فيها بأن ما يحدث في سوق المناخ خيال لن يصمد، ولكن حالة الإنكار التي كنا نعيشها يعززها كشف حساب أرباح يومية ضخمة، يجعلنا نتغاضى عن توجيهات العقل».

ويشير إلى أنه حضر واقعة في مكتب السيد جاسم المطوع، بطلها السيد م.ف.ع. وكانت حول صفقة (بايع شاري)[7]، وكان مستشار السيد م.ف.ع. في البيع هو ابنه، ذا السنوات العشر، فبعد تحديد السهم موضوع الصفقة، بدءًا من طرح سعر ابتدائي، مثل أشتري سهم بـ 200 فلس وأبيع بـ 250، وعندما وصلا إلى سعر محدد واتفقا على المدة، التفت السيد م. إلى ابنه الصغير واستشاره فيما إذا كان يشتري أو يبيع بتلك الأسعار، وبناء على ذلك تمت الصفقة.

تسوية شيكات باغنام بلدية !

اطرف عملية تسوية في معاملات السيكات الآجلة تمت قبل ايام بين شخصين ، قيمة الشيك كانت ١٨ الف دينار . ذهب الدائن الى المدين لعمل التسوية معه ، وهناك وجد الدائن ان المدين لا يملك سوى ١٤ الف دينار وقطيعا فخما من « الاغنام البلدي » ، وفعلا تم تحديد سعر ذلك القطيع بـ ٤ آلاف دينار ، وتم انجاز التسوية .

المصدر: جريدة القبس 16/ 4/ 1983[8]

(7) القصد هو مزايدة على سعر سهم محدد بين طرفين أو أكثر حتى يتوافق اثنان أو أحدهما على البيع بسعر المزاد والثاني على الشراء بنفس السعر.

(8) يقول السيد أحمد الكندري «وهو أحد شخصيات الكتاب» عن تلك التسوية التي نشرت في جريدة القبس بتاريخ 16/ 4/ 1983 إنها تمت بين السيد م. ف.ع. مع السيد ف.ر.

لاحقًا، عرفت بأن السيد م. فقد كل شيء وهاجر إلى فرنسا، سألت عنه عندما عاد، فقيل لي إنه اعتزل الحياة الحضرية ويعيش بعيدًا في الصحراء مع أغنامه.

يقول السيد زيد المطوع:

«كنا نعيش حقبة صراع، فالوقائع أمام أعيننا كانت توحي بأن حال استمرار تراكم المال على هذا النحو من المحال، ولكن شواهد أخرى كانت تنسف القلق».

ويذكر مثالًا عن أحد كبار المقاولين والتجار التقليديين، وكيف غلبه هوس المناخ في وقت متأخر، ويقول:

«كنت في حوار مع السيد ع.ع. الذي تغلب الهوس بالتداول في الأسهم على مقاومته، وتسبب في القضاء على مهنته المزدهرة قبل ثلاثة أشهر من حدوث أزمة المناخ، فقد كان يمتلك وكالة استيراد واحدة من أفخم السيارات الألمانية، أما مبرره في الانزلاق إلى المغامرة فهو «ملايين المناخ تطوف أمام عيني رايحه راجعة» (أي: ذهابًا وإيابًا)، فقلت «أجرب». وكان الاعتقاد لدى كبار السن، وكنت يومها شابًّا في عمر 38 سنة، أن المجنون لا يُترك، إما أن يُعطى دواء وإما يودونه (أي: يأخذونه إلى الطبيب)، والدولة طبيب لن تترك أسعار الأسهم تتراجع، ربما بإيحاء ممَّا حدث في سبعينيات القرن الماضي».

ويتذكر حادثة انزلاقه إلى هوس المناخ، ويردد بحسرة ما معناه:

«كان الزين عندنا» (أي: محل بيت الزين والمحلين الآخرين) وانجرفنا بعد إغواء ابن العم إلى الشين حوالينا».

لأن ما حدث له بعد سقوط المناخ، كان مأساة، وإن لم تخلُ من الطرافة، يقول:

«عندما حدثت أزمة المناخ، كنت في لندن مع عائلتي، وكان المحامي السيد حمد العيسى مترددًا في تقرير توقيت عودتي إلى الكويت، مرة يقول لي يجب أن أعود، ومرة أخرى يطلب مني التريث. وفي آخر أسبوع من شهر أغسطس، قررت العودة بمفردي. في مطار الكويت، جاءني ضابط وربت على كتفي وأبلغني بأن لديه أمرًا بإلقاء القبض عليَّ، وبأنه يقدر موقفي، لذلك سوف يرسلني إلى المباحث الجنائية في سلوى، لكي أتفاهم معهم.

كان مدير المباحث الجنائية يومها زميل المدرسة الثانوية، السيد عبد الله الفارس، ركبنا سيارة الجيب ومعي حقيبة السفر، وبينما لا نزال في محيط المطار تعرضت السيارة للاصطدام بباص تابع للخطوط الجوية الكويتية، أسفر عن تحطم هيئة الجيب الأمامية. واشتبك العريف سائق الجيب مع سائق الباص، وامتنع سائق الباص عن تسليم إجازة القيادة للعريف، ولأن الوقت متأخر، فقد اقترحت على العريف أن أتولى حراسة سائق الباص بينما يذهب هو ليحضر الضابط، وبينما أنا مقبوض عليَّ أي: رهن التوقيف، توليت مهمة توقيف متهم آخر. وأخيرًا، بعد أن حضر الضابط، واصطحب سائق الباص، أكملنا طريقنا في سيارة مصدومة،

وبدعامية أي: واجهة السيارة الأمامية مفككة ومتدلية على جنب من أثر الحادث.

وكنت قد أبلغت المحامي السيد تركي عبد الصمد والمحامي السيد حمد العيسى بعودتي وطلبت منهم الحضور معي أمام المباحث. وفي الطريق، وبينما العريف قلق من احتمال خصم شهر من راتبه لو ثبت أنه المخطئ في الحادث، أبلغني بأنه على استعداد لتوصيلي إلى البيت لأنام، لأنني إنسان محترم ولست صاحب مشاكل (على حد قوله)، على أن يعود في الصباح لأخذي إلى المباحث. قلت له «لو فعلتها سيكلفك الأمر راتب سنة، وما عليك سوى التوقف عند منزل المحامي حمد العيسى، وأقلّني إليه».

وصلنا هناك، ودخلت عليه في غرفة النوم، وكان يتوقع حضوري في أي لحظة، وخرج معي، وأبلغ العريف بأنه سوف يأخذني بسيارته إلى الأمن العام أولًا، ثم ذهبنا إلى مخفر سلوى عند ضابط من عائلة بو عركي. وهناك كلمت السيد عبد الله الفارس ثم السيد محمد البناي النائب العام، وسمحا لي بالمغادرة مع شرط المثول في صباح الغد، وكانت الساعة الثالثة فجرًا.

في ذلك الوقت المتأخر، أبلغت المحامي تركي بأنني سوف أعود إلى المطار لأن لي أغراضًا لم أستلمها. عدت إلى المطار، واستقبلني نفس الضابط، ضحك، وأبلغني بأن أغراضي في الثلاجة، كنت قد جلبت معي بعض شرائح اللحم (ستيك) من لندن، وكنت أحدث نفسي قائلًا: ضاعت الملايين، فلنسلم على الإستيك».

يتوقف ليستعيد الأحداث ثم يستطرد:

«عرفنا حينها أن زمن العز قد ولَّى، وقعنا بين غضب رسمي ظالم، تتصدره هيئة تحكيم غير قانونية من وجهة نظر المحامي حمد العيسى، حكمها درجة واحدة وليس قضاء بدرجاته الثلاث، وليس فيها سوى قاضٍ واحد، والبقية من مهن واختصاصات مختلفة. وبين غضب شعبي، يعتقد أن الكل بريء ما عدا فرسان المناخ، فهم من تسببوا في سلب الناس مدخراتهم وضياع أحلامهم بالثراء، ولإرضائهم وامتصاص غضبهم كان لا بد من كبش فداء. وبينما ظلم الجانب الرسمي يطول، فنحن من قام بتسليم مراكزنا المالية للسيد جواد بو خمسين بعد وعد منه بحمايتنا من الملاحقة والسجون، ولم نستطع إخفاء شيء من ممتلكاتنا، فقد كانت عقوبة الإخفاء ألف دينار، وهي عقوبة سهلة، أو السجن لمدة سنة، وهذا ما كان أمرًا بالغ الصعوبة علينا.

وقامت اللجنة برئاسة السيد جواد بتسليم بيانات مراكزنا المالية لوزارة التجارة والصناعة ومنها لهيئة التحكيم التي غلَّت أيدينا عن إجراء التسويات.

ومن الطرائف التي لا تزال في الذاكرة، كان الممثل الكوميدي المعروف السيد سمير القلاف، يعمل لدى السيد أحمد الكندري، حين التقيته بعد الأزمة، سألته: «كيف حال عمك»؟ قال لي: «عمي؟ أنا الحين عمه» أي: بعد تبدل الأحوال قد أكون أنا العم».

ويستطرد السيد زيد ويقول:

«كما ذكر لي المرحوم حمود الجبري طرفة عن الغضب الشعبي، بأنه ذهب يومًا إلى مسجد للصلاة، وإذا ببعض المصلين خلفه يتحدثون حول ضرورة إحضار الفرسان إلى مبنى سوق المناخ، ويشلخونهم بالخيازرين أي: يضربونهم على أرجلهم بالعصي اللدنة».

قال لي المرحوم حمود:

«لم أتذكر حينها كم ركعة صليت».

ويكمل السيد زيد حديثه حول تجربته فيما بعد سقوط المناخ، قائلًا:

«ربعي أي: أصدقائي حمود الجبري وعبد الله قبازرد وباسل الأسطى وأحمد الكندري ومحمد الإبراهيم تم اعتقالهم وأدخلوهم النظارة في أحد المخافر، وتضامنًا، دخل المحامي حمد العيسى معهم النظارة. وأحرج دخوله النظارة ضابط المخفر، فلجأ الضابط إلى الحيلة، أبلغ المحامي حمد العيسى بأن له مكالمة من الشيخ سعد العبد الله الصباح رئيس الحكومة[9]، وحالما خرج السيد حمد، قام الضابط بإغلاق النظارة.

وفي حادثة أخرى، طرقت الشرطة باب منزلي في الحادية عشرة صباحًا واقتادوني إلى النيابة بسبب شيك عليَّ مسحوب لصالح بيت التمويل، والشيك راجع، وأبلغتهم بأن يدي مغلولة ولا أستطيع السداد، وشرح المحامي حمد العيسى لوكيل النيابة الذي كان من

(9) توفاه الله في مايو 2008 رحمه الله وطيب ثراه.

الجنسية المصرية، أن الشيكات الراجعة (المرفوضة) من بيت التمويل لم تُرفض بسبب عدم وجود رصيد، بل لأن الرصيد محجوز لهيئة التحكيم. وبعد محاولات قرروا الإفراج عني بكفالة قيمتها 2000 دينار كويتي، وهو المبلغ الذي تم تخصيصه لنا لاحقًا كراتب بعد موافقة هيئة التحكيم، ومن أموالنا المحجوز عليها من قبلها.

ولم أكن أملك ذلك المبلغ حينها، فذهب المحامي حمد العيسى إلى مكتبه وأرسل المبلغ، وكان نهاية يوم خميس، وصندوق النيابة قد أغلق. فاقترحوا أن يصحبني شرطي إلى مخفر شرق في شارع خالد بن الوليد، لكي أسدد المبلغ هناك، وبمجرد دخولي، بدأ الضابط يضرب يده على الطاولة فرحًا ويصرخ «جابوا واحد من الهوامير» أي دخل علينا واحد من كبار الفرسان.

ورفض الضابط استلام المبلغ لعدم وجود خزينه بالمخفر، ولأن أدراج المكتب لا تقفل، فقد يتعرض المبلغ للسرقة، كما أنه لا يستطيع تحمل مسؤولية الاحتفاظ بالمبلغ معه في البيت حتى اليوم التالي، وخلال الانتظار والجدل، رأيت أحد المقبوض عليهم يمسح أصابع يديه بحائط المخفر وغاضب لأن الحبر الأزرق الذي تم تبصيمه به لم يختفِ بالغسيل، ويقول: حسبي الله عليهم، كيف أعود إلى البيت وأصابعي هكذا. لم أسأل عن قصته ولماذا قوم بذلك في خضم انشغالي بقصتي.

كانت الساعة الثالثة ظهرًا، وكنت متعبًا، وبعد جدل طويل، وافق الضابط على استلام المبلغ وأطلق سراحي. لم أتمكن من النوم

ظهرًا، وذهبت العصر إلى بيت التمويل، التقيت رئيس مجلس الإدارة السيد أحمد البزيع الياسين وعاتبته، وقلت له «بو مجبل، غير معقول أن يقدم المحاسب الشيك بدون موافقتك، ما بقي فينا حيل»».

ويستكمل الحديث:

«حين تم الحجز على كل ممتلكاتنا، فكرت في مشروع يحقق لنا عائدًا ماليًّا بعيدًا عن رقابة هيئة التحكيم ومؤسسة التسويات، وهو لا يكلف إلا قدورًا كبيرة جدًّا، تخصص لبيع الباجيلا والنخي، وهي من أنواع البقوليات، ونقوم بحجز موقع قريب من بنك الخليج الملاصق لسوق المناخ الذي كان خاليًا من المراجعين آنذاك، في حين البنوك يرتادها العملاء ولا بد أن من بينهم من سيشعر بالجوع. عرضته على بعض زملائي فرسان المناخ، لم يشجعني أحد منهم وقالوا لي: «حتى إيرادات بيع البقوليات سوف تصادرها مؤسسة التسويات».

من وجهة نظر السيد زيد، كان الفهم السائد هو أن كل متعامل كبير في المناخ مذنب حتى تثبت براءته، حتى أن هيئة التحكيم كانت تطلب الوشاية التطوعية عن أي متعامل يُعتقد أنه يخفي أصولًا.

وفي واقعة بهذا الخصوص، يقول:

«تمت الوشاية عن شخص نزيه وحبيب أي لطيف جدًّا، يدعى السيد عبد الله محمد علي العثمان، لديه بيت كبير وحديقة في منطقة الدسمة فيها الكثير من أشجار النخيل، وقيل إنه دفن تحت نخيله

أكياسًا من الأوراق النقدية. داهموا بيته، وقاموا بأعمال حفر تحت نخيله بحثًا عن أكياس نقود مدفونة، ولم يعثروا على شيء، نام بعدها في تلك الليلة، ولم يصحُ، رحمه الله».

ما زاد آلام السيد زيد، أنه قبل تعثره ماليًّا، كلف السيد فوزي السلطان، الذي طالته أيضًا أزمة المناخ، ليتولى الحراسة القضائية على الأصول التي يمتلكها، وكان فوزي مقتدرًا ومحترفًا وأعد له مركزًا ماليًّا بلغت فيه مديونيته 294 مليون دينار كويتي، وكان دائنًا بنحو 248 مليون دينار، أي بعجز يقارب من 46 مليون دينار، يقابله أصول بقيمة 49 مليون دينار، بما يعني أن لديه فائضًا بثلاثة ملايين دينار. وكان من الممكن أن ينتهي إلى وضع أفضل لو ترك أمر تسوية وضعه للمحاكم العادية بدرجاتها الثلاث، ولكن، علاجات الأزمة المستحدثة وغير العادلة غلَّت يده وأهدرت أصوله، ومع حسرته على ترك عمله التقليدي، تراكمت الضغوط لتتحول إلى أزمة صحية حادة.

أزمة تلد أخرى!

يقول بو طلال:

«بعد أن عجزت عن السداد، تقاذفتني المطالبات ما بين المحكمة وهيئة التحكيم، وبعد عدة جولات بينهما، عدت إلى منزلي وأحسست بضيق وحالة من الاختناق شعرت معها بعدم القدرة على التنفس، فقادت زوجتي السيارة لتذهب بي إلى مستشفى مبارك، ولكن، حتى السيارة لم تعتقني، فقد بدأت حرارتها في الارتفاع فجأة. قلت

لزوجتي ما معناه: ضاع كل شيء والسيارة لا شيء. أكملي قيادتها إلى المستشفى، حتى لو احترقت، ولكن أقصى ما تمكنت السيارة من أن تقطعه وتتوقف، كان نحو نصف كيلومتر قبل المستشفى.

كان صيفا لاهبًا، وقطعنا ما تبقى مشيًا على الأقدام، وبمجرد دخولي العيادة فقدت الوعي، فقد كنت أعاني من ذبحة صدرية، وعندما صحوت بعد بضعة أيام، نقلت إلى غرفة بسريرين، زاملني فيها رجل كبير السن. وحتى تكتمل مأساة الأيام الأولى من الأزمة، توفي زميل الغرفة، وسمعت الدكتور عبد الرزاق العبد الرزاق يوبخ دكتوره المعالج، واسمه دكتور مصطفى، بقوله: الرجل كان قد تشافى وكان من المفترض أن يغادر اليوم، ووفاته لا بد وأن تكون بسبب خطأ طبي.

كانت غرفتي وزميلي رحمه الله، ملاصقة للاستقبال، وهو ما أتاح لي أن أسمع حوارات الفريق الطبي بوضوح، كانت غرفة مشؤومه ومزعجة، فطلبت تسريحي، وتمت الموافقة وخرجت، وأبلغني الدكتور عبد الرزاق بأنه ذاهب في إجازة، وعندما يعود سوف يرتب لي رحلة علاج إلى أمريكا.

قمت بمراسلة مستشفى كليفلاند وتمت الترتيبات، وسافرت للعلاج على نفقتي الخاصة، وبعد الكشف تبين وجود أربع انسدادات جديدة في شرايين القلب، وتم صرف العلاج المناسب على أن أراجع سنويًا لإجراء الفحوصات.

ثم عدت في عام 1983، وبعد وصولي مباشرة زارني قريب

لي، دخلت معه في حوار حاد ضايقني كثيرًا، فعاودني ألم الصدر. وعدت إلى المستشفى وإلى جناح العناية المركزة، وجدت بجواري رجلًا آخر مصابًا بحالة رعب من غرف العناية.

كان للرجل ابنه تعمل في المستشفى، ولأن حالته تستدعي رعاية فائقة، قاموا بتثبيت رجليه بأسلاك في السرير، وكان كثير الهذيان. وضايقني هذيانه فطلبت من الدكتور نقلي إلى الجناح لأن حالتي استقرت وأحتاج إلى بعض النوم، فتم نقلي إلى الجناح، وعندما زارني الدكتور في اليوم التالي سألته عن حالة رفيقي في العناية المركزة، فأجاب بأنه هرب. سألته كيف يهرب وهو مقيد بأسلاك، قال لقد أخذ بعضها معه، وأبلغتنا ابنته التي تواصلت مع الشرطة أنه تم العثور عليه، ثم توقف الدكتور عن الكلام خوفًا على صحتي، فطلبت منه أن يكمل، وأبلغني بأنه توفي، «ومع الدكتور حق، فلم يكن ينقصني هم، حالتي وفاة لرفيقي المستشفى في غضون فترة قليلة».

لازمه سوء الحظ بعدها في كل خطواته، ولا زال يلازمه، ففي عام 1985 عندما ساءت حالته الصحية، طُلب منه تقرير حتى يُسمح له بالعلاج في الخارج، وعندما علم الدكتور عبد الرزاق العبد الرزاق الذي يعرف حرج وضعه الصحي، شكل لجنة هو وطبيب آخر، وصدر تقريرهما بضرورة السفر.

يقول السيد زيد المطوع:

«عندما أخذت التقرير إلى وزير الصحة الدكتور عبد الرحمن

العوضي، شكل لجنة أخرى أكدت أيضًا ضرورة السفر للعلاج بالخارج، وصادف ذلك الأيام الأولى من تفجير موكب الأمير الراحل الشيخ جابر[10] الأحمد الصباح في 25 مايو 1985، وتغيب الدكتور العوضي عدة أيام قبل أن أتمكن من أخذ الموافقة لمراسلة المستشفى في الولايات المتحدة الأمريكية. ولأني ممنوع من السفر كان لا بد من موافقة هيئة التحكيم، ولا بد من توقيع رئيسها القاضي صلاح الفهد[11]، ويومها كان القاضي مسافرًا في إجازة ولم يُستدل على مكانه.

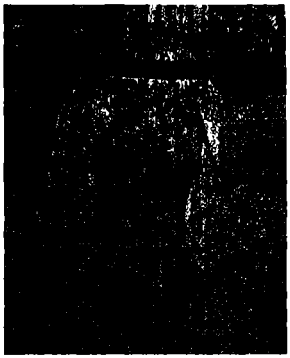

القاضي صلاح الفهد

وبسبب وضعي الصحي الحرج، ذهبت إلى الديوان الأميري لعلي أحصل على استثناء من الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح رحمه الله، قابلني السيد درويش العرادي وأبلغني بأنه سيقوم بمحاولة، وإن لم تنجح، فسوف يدخلني على الأمير. وبعد الاتصال من قبل

(10) توفاه الله في 15 يناير 2006، رحمه الله وطيب ثراه.

(11) توفاه الله في 2003، رحمه الله وطيب ثراه.

الديوان الأميري بوالدة رئيس هيئة التحكيم، تم معرفة مكانه في إسبانيا، واتضح أن جوازه مفقود وأُرسل إليه جواز بديل، وأخيرًا تم إزالة حظر السفر للعلاج».

يستكمل الحديث السيد زيد:

«قررت لاحقًا البقاء خارج الكويت، ولأن النظام الصحي في بلجيكا متقدم، والتأمين الصحي فيها متطور وسهل، قررت الاستقرار فيها، وكان قرارًا سليمًا. ومع معرفتي بأن الدعاوى ضدي سقطت بالتقادم، وبعد استشارة مدير في الإنتربول صديق لأخي الذي أشار عليَّ بسلامة موقفي القانوني، عدت إلى الكويت في عام 2015. ولكن تم القبض عليَّ في مطار الكويت، بعد مرور 30 سنة، وتم ترحيلي إلى مقر الإنتربول في السالمية، ثم إلى المحكمة في اليوم الثاني، وأبلغني القاضي يومها بأنه لا يوجد ملف لقضيتي، ولا وجود لقضية، واعتذر لي صديق أخي مدير الإنتربول ودعاني إلى عشاء.

وحتى 5 سنوات مضت، خسرت حصتي في بيع بيت الوالد رحمه الله، فحين استشارني إخوتي في شأن قرار بيع بيت الوالد رحمه الله، طلبت منهم بداية الاستفسار بشأن مصير نصيبي في البيع، في البداية كان رد مؤسسة تسوية التعاملات المتعلقة بأسهم الشركات التي تمت بالأجل، بأن لا إلزام قانوني بتلك الحصة، وعند البيع، لم توافق الجهات الحكومية على المضي في إجراءاتها إلا بعد أن تستلم المؤسسة حصتي، اضطر إخوتي إلى أن يقوموا بتسليم حصتي

للمؤسسة وخسرتها، وكذلك خسرت الشاليه المؤجر من شركة الفنادق، فقد باعوه بـ 70 ألف دينار كويتي. وقبل سنتين، طلبت من المؤسسة قبل تنفيذ طلبهم توقيع المخالصة منهم، بانتداب خبير يطلع على الأمور ومعرفة كيف تم احتساب قيمة دينارى والتي تمت بموجبها تسوية التزاماتي، فرفضوا، وأنا أيضًا رفضت التوقيع.

وحتى الآن، وبعد أكثر من 39 سنة، لا زال اسمي ضمن قائمة المتحفظ عليهم في المطار، ولا زالت مؤسسة تسوية المعاملات المتعلقة بأسهم الشركات التي تمت بالأجل تطلب تعهدًا مني بالتنازل عن حقوقي، وعدم رفع قضية عليهم ليشطبوا اسمي من تلك القائمة، لقد خسرت كل شيء منذ أن ضحيت ببيت الزين وأخواته.

«الضحية كان بيت الزين في منطقة شرق وأخواته في حولي وشويخ الصناعية، عمل تقليدي ومنتج، أرجو أن تكون خلاصة تجربتي مفيدة للأجيال الشابة وبمثابة Vaccine أي: لقاح يقيهم ذلك الوباء، ولو عاد بي الزمن إلى الوراء، لم أكن لأسمح للهوس بهزيمة عقلي، وما حدث بعد انهيار المناخ، كان مصيبة على المستوى الشخصي، عانى منها كل من كانوا حولي».

ترك القضية ولم يتحدث عنها إلا معي

السيد مشاري الجاسم

في شهر رمضان، يوم الأربعاء الثامن من شهر مايو 2019، ودون موعد مسبق، ذهبت أنا والسيد زهير السعدون[1] لمقابلة فارس آخر من فرسان سوق المناخ في مكتبه الكائن في عمارة النقي الملاصقة لسوق المناخ، لكن السيد مشاري محمد الجاسم لم يكن موجودًا في مكتبه، قمت بمحاولة أخرى في الأربعاء الذي تلاه، وحين وصلت دخلت عليه في مكتبه ووجدته جالسًا يتصفح جريدة، رد التحية من

(1) أحد شخصيات هذا الكتاب.

دون حماس، والتفت إليَّ بنصف نظرة وأنا أشرح له سبب الزيارة، متأملة موافقته على إجراء المقابلة. ولأن حديثي كان متواصلًا فقد تحلى بالصبر وانتظرني إلى حين الانتهاء من كلامي في وقار، كانت تعابير وجهه تنتظر توقفي عن الكلام حتى يرد عليَّ بالاعتذار.

لكني أنهيت الكلام بقولي «إن مقابلتي لك باقتراح وتوصية من السيد حمزه عباس محافظ البنك المركزي الأسبق وهو يسلم عليك» أي: يبلغك تحياته.

حينها أبدى بعض الاهتمام. ثم كتب اسمي ورقمي على ورقة، وقال لي بهدوء صوته المحشور «تعالي في نفس التوقيت الأربعاء القادم».

ذهبت مبتهجة لأن شخصًا له سمعة طيبة مثل السيد مشاري الجاسم وافق على أن يكون من شخصيات الكتاب، وعدت وفق الموعد الجديد، إلا أنه لم يكن في المكتب، أخبرت سكرتيره عن الموعد المتفق عليه فاتصل به ليستفهم منه، طلب التحدث معي وبدا لي من صوته أنه ليس في حال جيدة، اعتذر وطلب مني الحضور في نفس التوقيت الأربعاء القادم. وبعد أسبوع حضرت إلى المكتب، وأنا متشككة في أني سأجده، إلا أنني وجدته في انتظاري هذه المرة، وتم اللقاء بتاريخ 29 مايو 2019.

وبالرغم من الضحكة التي بدأ بها السيد مشاري الجاسم حديثه فإنها لم تستطع أن تمحو الإحساس بمرارة القلب المليء بالوجع، وقال «أنا ظُلمت، فقد اشتغلت بطريقة نظيفة».

بدأ السيد مشاري الجاسم حديثه قائلًا:

«كنت من الطلبة الذين تم التحاقهم بالمدرسة المباركية، وتلقيت التعليم على يد أول بعثة تعليمية جاءت إلى الكويت من فلسطين في عام 1950، وكانت تتكون من 6 مدرسين. دخولي مجال التجارة بناء على قراري الفردي، وليس بناء على رغبة أو تشجيع من الوالد. قبل ذلك، التحقت بثلاث وظائف حكومية، وبدأت في شركة النفط (KOC)، ولكني قررت أن أترك العمل فيها بعد فترة لم تتجاوز عامًا واحدًا، لأن بيتنا كان في شرق ومقر الشركة في القبلة، وكان عليَّ أن أذهب سيرًا على الأقدام لعدم توفر وسائل المواصلات. وفي الفترة من 1952 إلى 1953 عملت كاتبًا للحسابات في البنك الوطني لمدة لم تتجاوز السنة، ثم التحقت ببريد الصفاة، لمدة 8 أشهر فقط، وكنت أتولى وظيفة بيع الطوابع وتحصيل الإيراد، وقد كانت آخر وظيفة حكومية لي، واستهوتني عملية تغيير الوظائف.

في نهاية عام 1953 فكرت في أن أفتح مكتبًا للعمولات وبعدها اشتغلت في استيراد الأقمشة من اليابان، واخترت نفس هذا الموقع الذي أجلس معكِ فيه الآن. ولعلي الوحيد من بين كافة أصحابي الذي لا يزال يحتفظ بمكتبه في نفس الموقع منذ بداية الخمسينيات وحتى اليوم، تغيرت المنطقة وتحولت بعض المكاتب إلى دكاكين، «إلا مكتبي هذا».

في منتصف الخمسينيات، تمكن السيد مشاري الجاسم من إدخال أجهزة التكييف إلى الكويت، وبهذا العمل دشن بدايات

عمله التجاري، بعد أن تقدم على مناقصة كانت قد أعلنت عنها وزارة الكهرباء لاستيراد تلك الأجهزة وتم ترسية تلك المناقصة عليه، وقام بتوريد 500 جهاز تكييف للوزارة. وكان النظام السائد في الدولة آنذاك أن يتم الدفع للمورد بعد توريد البضاعة بشهرين. فمن الأمور التي سهلت عليه تلك المهمة علاقات الصداقة الطيبة التي كانت تربطه بالمسؤولين في البنك الوطني، وتم منحه تسهيلات ائتمانية موَّلت عملية قيامه بتوريد المكيفات الأمريكية الصنع[2]، أي تحقق ذلك بقرضٍ من دون ملكية لرأس المال.

(2) الإعلان يظهر اسم المكيف عنتر، في حين أن الاسم التجاري لتلك المكيفات هو Antarctic، وقد تكون الكلمة اختصارًا لها أو لتسهيل نطقها آنذاك.

يكمل السيد مشاري الجاسم:

ولأن الدخول في المناقصات الحكومية عملية متعبة، فقد استمررت في ممارسة تجارة الاستيراد بالعمولة لمدة 20 سنة، وكان التركيز على استيراد الأقمشة والبضائع من اليابان والصين وبريطانيا، وكانت تجارة مزدهرة، واستمر هذا الوضع على مدى سنوات امتدت من عام 1955 حتى 1975، أي حتى فترة رواج تأسيس الشركات الكويتية، حينها قررت دخول سوق الأسهم بعد تأسيس شركة المطاحن الكويتية، وتداول أسهمها في البورصة. وأذكر أن السيد علي عبد الرحمن البحر رحمه الله، كان معي من أوائل المساهمين فيها، فقد كان رئيسًا لمجلس الإدارة، وكنت أنا نائبًا للرئيس.

وبعد مرور أربع سنوات، تركت الشركة، واستمررت في عملي السابق، وبعد أن تكونت لديَّ ثروة معقولة، قررت الدخول بقوة في سوق الأسهم. وقد كانت عمليات البيع والشراء تتم من خلال دفاتر سجلات الشركات المتوفرة لدى بعض المكاتب العقارية، وكان لا بد من التنقل من مكتب إلى آخر لتسجيل أسمائنا في ملكية الأسهم، وكان لكل مكتب دفتر خاص به.

ويضيف السيد مشاري الجاسم متذكرًا:

«كنت أحد ضحايا أزمة الأوراق المالية التي حدثت في الكويت عام 1976، ومسبباتها هو النزول المفاجئ والكبير في أسعار الأسهم، وعلى الرغم من أن العمليات التجارية في تملك وبيع

الأسهم آنذاك كانت قيمتها صغيرة، إلا أن الكل تأثر، وأنا خسرت فيها كل الأموال التي استثمرتها في الأسهم، في حين أن عملي في التجارة وأعمال المكتب كان يسير بشكل جيد».

«وكان السيد أحمد أبل، أحد التجار المعروفين، يقدم قروضًا إلى من يرغب في التعامل في سوق الأسهم مقابل فائدة بسيطة تتراوح من 7 إلى 10 ٪، وكنت أحد المتعاملين معه، وتستند عمليات الشراء والبيع إلى الكلمة والثقة، نشتري السهم ويتم تسجيل عملية الشراء بورقة، يذهب بها المندوب لإنهاء إجراءات التسجيل في الشركة المعنية، ثم يتم تسليم الشيكات المحررة من وعلى حساب الطرفين إلى البنوك، وقبل نهاية السنة أو المدة المتفق عليها بيوم أو يومين، يلتزم الجميع بالتسديد، فقد كانت الثقة أساسًا للتعامل بين الجميع».

يقول السيد مشاري (بو فيصل): «لقد خسرت في أزمة الأوراق المالية الأولى التي حدثت في الكويت عام 1976 وما بعدها».

يستكمل حديثة:

«الأرباح الخيالية التي كنا نحققها في تلك الفترة، أعمت أعيننا عن كل شيء، تلك هي طبيعة البشر، كانت أرباح عملي التقليدي تبلغ 100 ٪ وزُود أي: أحيانًا أكثر، ولكن الهوس غلب العقل، ومن الصعب تحليل مسببات نشوء أزمة سوق المناخ وتبرير وصول المبالغ والأرباح الخيالية إلى ذلك المستوى الذي بلغته آنذاك».

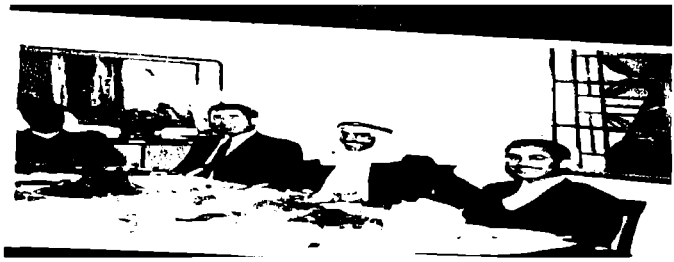

السيد مشاري الجاسم يتوسط تاجر ياباني وأخيه سعدون أثناء تناول العشاء في منزل والدهم المرحوم محمد الجاسم في منطقة شرق في أواخر الخمسينيات

المصدر: السيد زيد المطوع

توقف عن الحديث لوهلة وشرد بذهنه بعيدًا، وبدا كأنه يسترجع ذكريات مؤلمة، ثم قال:

«أنا مظلوم، اشتغلت بطريقة نظيفة، كنت انتقائيًّا في تعاملاتي، أبحث عن الثقاة، حتى لو كان معدل الفائدة متدنيًا، وكانت تعاملاتي مع المرحوم أحمد أبل بفوائد آجلة تتراوح ما بين 7 و10 ٪، وكنا حريصين على تغطية التزاماتنا بأيام قبل استحقاقها. والحقيقة أن مكتبي كان يجمع تلك النوعية من المتعاملين، ولم أتعامل مع فرسان المناخ، مثل السيد جاسم المطوع، ولكن، نظافة التعامل والانتقائية والثقة لم تكن كافية، لأن ما حدث أشبه بطوفان أغرق الجميع ولم يستثنِ أحدًا».

ويضيف بو فيصل، موضحًا ما حدث:

في شهر أغسطس 1982 الذي شهد بداية أزمة سوق المناخ كنت في باريس، تلقيت اتصالًا من المكتب يبلغوني بما حدث، عدت

فورًا وذهبت للقاء الصديق المقرب إليَّ السيد حسين مكي الجمعة، واقترحت عليه أن نذهب لمقابلة الشيخ جابر الأحمد الصباح رحمه الله في قصر السيف، ونتحدث إليه حديثًا عامًّا عن ظروف الأزمة بشكل عام من دون التطرق إلى وضعنا المالي.

وبالفعل، بعد نصف ساعة من الطلب، تمت الترتيبات وذهبنا إلى المقابلة مشيًا على الأقدام، وبعد النقاش اقترح علينا الشيخ جابر الأحمد الصباح دعوة السيد عبد العزيز الصقر رئيس غرفة التجارة والصناعة آنذاك لمقابلته، والذي قدم مقترح الغرفة القاضي بتسديد أصل الدين زائدًا 25 ٪، ورفضته وزارة المالية.

وبعد تدهور الأوضاع بالسوق توقفنا مرة واحدة وابتعدنا، كنا نحاول أن نرصد ما يحدث، وبعد المشاهدة والتحقق من سلسلة التعاملات التي قمت بها، تبين لي أن هناك الكثيرين ممن لا دخل لهم لا من قريب ولا من بعيد بتداولات الأسهم، قد دخلوا البورصة. وحين تشكلت اللجنة الطوعية لتسليم مراكزنا المالية لهم لم أشعر بالثقة في بعض أسماء القائمين عليها.

وصلت إلى مرحلة شعرت معها بأن كل شيء حولي قد توقف، لم يكن في إمكاني البيع ولا الشراء، ولا التصرف في ممتلكاتي، ثم تم استدعائي من قبل هيئة التحكيم، ولا زلت أتذكر أن استقبالي كان معيبًا؛ يسألني شخص واحد في الهيئة والآخرون لم أسمع صوتهم، يقول «هل دفعت التزاماتك»؟ رددت عليه «كيف، وما زلت لم أستلم مطالباتي بعد»؟

في الجلسة نفسها، قرر رئيس الهيئة أن أذهب إلى وزارة العدل في اليوم التالي، على أن أقوم بعمل توكيل للهيئة للتصرف في موجوداتي. وكان هذا التوكيل هو الخطأ الذي ندمت عليه طوال حياتي، بموجبه أخذوا كل موجوداتي وتصرفوا بها دون الرجوع إليَّ، والحقيقة أنني لا أتذكر أنهم استدعوا أيًّا من المحالين للتحقق منهم بشأن موجوداتهم[3].

وبعد عامين من هذه الحالة الضبابية، تم نشر حقيقة مركزي المالي في آخر صفحة من الجريدة الرسمية: الكويت اليوم[4]، طبعتُ منها 20 نسخة وقمتُ بتوزيعها على الناس، فيها تظهر حقيقة مركزي المالي. فقد قرروا أن المطالبات المتوجبة عليَّ تبلغ 68 مليون دينار، بينما موجوداتي 87 مليونًا، ووافقت، لكنهم لم يلتزموا بها، وطلبت من محامٍ كبير أن يطالب بحقي من الهيئة، لكنه لم يكن أرحم منها، فقد طلبَ مبلغًا كبيرًا لم يكن متاحًا لي يومها، ونسيت أمر القضية بعدها للأبد، «ولم أتحدث فيها إلا الآن، معكِ».

حين أنهى بو فيصل حديثه، قام بتزويدي بنسخة مصورة من الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» تُبين مركزه المالي منشور بتاريخ 28/ 5/ 1984، وصادف أن يوم مقابلتي له كان في يوم 28/ 5 / 2019، أي 35 عامًا بالتمام تلك التي فصلت بين التاريخين.

---

(3) تجار الكويت يواجهون الإحالة للقضاء، ومن بين هؤلاء الأشخاص الثلاثة والأربعين المدرجين على قائمة الحكومة هناك 7 نساء وبعض صغار الأطفال وجميعهم ينتمون بصلة القرابة إلى شخصيات بارزة. كاتلين إيفانز، الفايننشال تايمز 6/ 1/ 1983.

(4) العدد 1560 الاثنين الموافق 28 مايو 1984 (السنة الثلاثون).

لقد كان إنسانًا وقورًا وراقيًا ولديه عمل تقليدي احتاج ذكاء مبكرًا لكي يزدهر ويحقق عائد 100 ٪ «وزُود»، أي: أكثر كما يذكر، ولكن، كل تلك الصفات الحميدة لم تستطع أن تصمد أمام إغراءات المكاسب الخيالية والسهلة والسريعة في حقبة هوس المناخ. إنه أثر النفق، وكانت حالة أخرى يهزم فيها الهوسُ رجاحةَ العقل.

اسم المحال /مشاري محمد الحاسم وشركة محمود الحاسم وإخوانه (فرعي)

تقرير المركز المالي وفقًا للمادة السادسة من القانون رقم ٧٥ / ١٩٨٣

دينار كويتي	الموجودات	دينار كويتي	دينار كويتي	المطلوبات
٤٨٩٥٦٩	نقد لدى البنوك	٦٦٦٣٧٩٥		بنوك دائنة وقروض
	مدينون :			دائنون :
٤١٦٥٧٢٠	محالين	—		محالين
٣٥٩١٤١٢	غير محالين	٣٠٥٤٥٨٢٤	٣٠٥٤٥٨٢٤	غير محالين
٧٧٥٧١٣٢				
	استثمارات في أوراق مالية :			أوراق دفع - شيكات مؤجلة دائنة من عقارات
٦٢٧٥٢٧٦	أسهم في شركات مساهمة كويتية متداولة			محالين
٣٥٩٩٩٣٨	أسهم في شركات مساهمة كويتية مقفلة			غير محالين
١٣٥٩٠٤٠	أسهم في شركات مساهمة خليجية			
١٨١٢٦٦٩	أسهم وحصص في شركات أخرى			أوراق دفع - شيكات مؤجلة دائنة من أسهم
١٣٠٤٦٩١٣				
	استثمارات في عقارات		١٣٤٩٧٧٩١	محالين
٢٢٦٨٤٤٨			١٣٧٦٢٨١٩	غير محالين
	أوراق قبض - شيكات مؤجلة مدينة من عقارات :	٣٠١٩٤٢٠٠	٢٩٣٣٦٩٠	مستفيدي الصندوق
	محالين			
	غير محالين	٦٢٢٢٤٧		مخصص الشركة الكويتية للمقاصة (صندوق الضمان)
	أوراق قبض - شيكات مؤجلة مدينة من أسهم			
٥٩١٤٢٥٣٦	محالين			
٤٠٨٢١٢١	غير محالين			
٦٣٢٢٤٦٥٧				
٨٧٧٨٦٧٢٩	مجموع الموجودات	٦٨٠٢٦١٧٦		مجموع المطلوبات

هذه البيانات الواردة في هذا التقرير أعدت من إخطارات المحال والمدينين والدائنين وفقًا للمادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٣ ومعاصد من أحكام قضائية من المحاكم العادية أو أحكام من هيئة تحكيم معاملات الأسهم بالأصل أو محققة ومؤيدة من حائز مؤسسة سوق المعاملات المتعلقة بأسهم الشركات التي تمت بالأصل أو معوله منها وقد أو يتعذر التحقيق فيها للتثبت منها. وستقوم المؤسسة باعتبارها مأمورا قضائيا على أموال المدين المحال بتعديل هذه المعلومات تنفيذا لما قد يصدر من الأحكام القضائية النهائية ومن هيئة تحكيم معاملات الأسهم بالأصل وما يصدر عنها من قرارات نهائية بهذا الشأن.

المصدر: الكويت اليوم العدد 1560، الاثنين 28/ 5/ 1984

يا جبل ما يهزك ريح

السيد عبد العزيز الحمدان

إنسان ودود وفي غاية الذكاء، ولكنه ذكاء لم يحمِهِ من الوقوع في الأزمات المتعاقبة، تميِّزه الصراحة المطلقة، ولعله يؤمن بأن كل الحقائق حول أزمة المناخ أصبحت تاريخًا لا بد أن توثَّق بتفاصيلها، ولعل تدوين التفاصيل هو دَين مستحق لصالح أدبيات الأزمات المالية، ولصالح جيل حاضر وأجيال لم تولد بعد.

صاحب الحكاية التالية هو السيد عبد العزيز صالح الحمدان، من باكورة المبتعثين إلى الخارج، وفي أكثر الدول تفوقًا في مستوى ونظام التعليم، وانتسب إلى أفضل جامعاتها، وتخرج منها في ستينيات القرن

الفائت، حاملًا شهادة البكالوريوس في علم الاقتصاد كتخصص رئيس، وزراعة ورياضيات كتخصص مساند، ثم أتبعها بحصوله على درجة الماجستير من الجامعة نفسها، جامعة أريزونا في مدينة توسان Tucson، ثم الدكتوراه في تخطيط المدن من جامعة كامبريدج Cambridge في بريطانيا.

بدايةً أكد السيد عبد العزيز على ضرورة تصحيح تسمية أزمة المناخ، بأزمة التعامل في الأسهم بالأجل. ثم استكمل خريج الجامعات الأمريكية والبريطانية[1] حديثه بمقولة في غاية الطرافة:

«شاركت في كل أزمات الكويت المالية، ولأني سريع جدًّا في قرار الشراء، وشديد التردد في قرار بيع ما اشتريه، أصبت في جميع تلك الأزمات التي عاصرتها، ولم أنجُ من أيٍّ منها، ورغم كثرة إصاباتي، لو تكررت فترة هوس جديدة، لن أتردد عن دخولها».

ذلك معناه أنه يراهن على الكرسي الأخير في لعبة الكراسي الموسيقية، وعندما تتوقف الموسيقى، لا يجد ذلك الكرسي الذي

(1) درس السيد عبد العزيز في البداية لمدة سنة ونصف في ولاية Connecticut الأمريكية، ثم حول إلى جامعة University of Arizona لدراسة الهندسة المعمارية والفنون الجميلة، كان أمامه خياران، دراسة تاريخ فن العمارة وتاريخ الفنون الجميلة، وسبق أن درس مواد من التخصصين، ومادتين اختياري في الاقتصاد، فقال لنفسه ماذا أشتغل بالكويت بعد التخرج بتخصص الفنون الجميلة؟ ولكن للاقتصاد مجالات كثيرة، لذلك تخرج بهذا التخصص في عام 1963، واستكمل بعدها في ذات الجامعة لدراسة الماجستير في هندسة تخطيط المدن وعاد إلى الكويت عام 1965، وبعد سنتين من العمل لدى اللجنة المركزية التابعة للمجلس البلدي تم ابتعاثه لدراسة الدكتوراه في جامعة كامبردج بتخصص «تخطيط المدن» وكان موضوع الرسالة عن النمو العمراني لدولة الكويت خلال ربع قرن على تصدير النفط عن الفترة من (1946 - 1971).

راهن عليه كما هي عادته، لديه حالة مزمنة من صراع المتضادات، الذكاء مقابل الانجراف في حالة الهوس، مع حتمية انتصار الهوس على الذكاء.

يقول نصًّا:

«حققت ثروة في فورة التعاملات بالأسهم سنة 1975 والسنة التالية لها، أشتري وأحتفظ بالأسهم ولا أبيع، أنا زين وقت الشراء، ووقت نضج قرار البيع لا أبيع، وراحت الفلوس».

لم يتعلم من تجارب سبعينيات القرن العشرين (على حد قوله)، وتكررت هزيمة الهوس للعقل في فورة المناخ، ويدلل على ذلك في إحدى رواياته، ويقول:

«حين توجه إليَّ دعوة للاكتتاب في أسهم شركة جديدة خلال فورة سوق المناخ، لا أتردد في قبولها، فهي وجاهة ومال، أي ثراء دون جهد».

ويذكر مثالًا على ذلك لا يخلو من طرافة، فيقول:

«حين قام كل من الشيخ دعيج جابر العلي والسيد عدنان البقصمي بتأسيس شركتين في يوم واحد، وجهت إليَّ دعوة للمساهمة في التأسيس، وكان موقع مكاتب هاتين الشركتين في الدور السابع بمبنى عقارات الكويت، القريبة من مبنى بنك الخليج، وكان شعورًا جميلًا احتلال موقعًا ضمن الشخصيات المهمة التي تحتاج الشركات إلى مساهمتها ودعم تأسيسها. ويسبق المساهمة تلقي الدعوة، لبَّيتُ

الدعوة، وبعد جدال ومساومة مع المؤسسين، وافقوا على تخصيص 800 ألف سهم، طلبت توزيعهم على 4 أشخاص لكل منهم 200 ألف سهم، واستلمت الأوراق التي توثق ذلك».

ويستطرد بتندر عن غلبة الطبع المتردد التطبع:

«عندما يخرج أهل الحظوة من مكاتب الشركة تحت التأسيس، يتلقفهم الأقل أهمية وحظوة خارج المقر، فبعد خروجي من باب الشركة، كان ينتظرني شخص من المقربين، وسألني «تبيع»؟ أنا حتى هذه اللحظة لم أدفع قيمة الأسهم التي تم تخصيصها لي وهناك من يقول لي «تبيع»؟ فقلت له من باب الفضول «كم»؟ قال «أعطيك ربع دينار زيادة وتطلع أي: تخرج من تلك الصفقة». وبنسبة 250 ٪ زيادة، حسبت أرباحي على بطاقة الدعوة فكانت 200 ألف دينار كويتي زيادة، وهو من سوف يدفع عني قيمة الأسهم للشركة، وأنا حتى هذه اللحظة لم أدفع فلسًا واحدًا.

لقد كان وضعًا عجيبًا، تخيلت يومها أنني مدعو إلى حضور حفل زواج لشخص مهم، وتم تخصيص كرسي لي في هذا الحفل، وقبل الدخول إلى قاعة الحفل يأتي أحدهم ليعرض عليَّ دفع مبلغ 200 ألف دينار، ليحل مكاني، كأنه يقول لي «أروح محلك» أي: أذهب إلى الحفلة بدلًا منك؟ تساءلت «ما هذا الشي العجيب؟ ولم أوافق».

ويذكر نقيضًا لذلك واقعة أخرى تعود أحداثها إلى ما قبل منتصف السبعينات، كان هو بطلها عندما كان للنقود قيمة:

«كنت في منزل المرحوم فؤاد ملا حسين زوج السيدة ألطاف العيسى في ضاحية القادسية، على ما أظن، وكانت دعوة فطور صباحي. أشتكي يومها من شح النقود، فلم يكن لديَّ ما يكفي لتغيير سيارتي VAUXHALL[2] التي أحضرتها معي بعد تخرجي من بريطانيا، كانت السيارة قديمة وسكانها يمين أي: مقودها على جهة اليمين. وبينما أنا أتذمر وأشكو عدم قدرتي على شراء سيارة جديدة، تصفحت جريدة الهدف التي كان مدير تحريرها آنذاك السيد داوود مساعد الصالح، وتصدر كل يوم خميس، وفيها جدول أسعار الأسهم، وإذا بعيني تقع على سعر سهم إحدى الشركات التي أمتلك أسهمًا فيها، وبعملية حسابية، ضربت عدد الأسهم في سعرها السوقي، فاتضح أني أمتلك 23 ألف دينار، قلت «أوه أنا غني». وعلى الرغم من أن المبلغ 10 ٪ فقط بالمقارنة بأرباح بطاقة الدعوة، فإنني شعرت بسعادة كبيرة، فقد كان مبلغًا ضخمًا لشخص معاشه 450 دينارًا كويتيًّا آنذاك. وأذكر أنني رفعت التلفون يومها لأتصل بصديقي المقرب السيد حمزة عباس محافظ بنك الكويت

(2) يقول السيد عبد العزيز: «فوكسهول، سيارة بريطانية الصنع، وكيلها في الكويت آنذاك شركة الغانم للسيارات، أنا والسيد أحمد الدعيج اشترينا كل واحد منا سيارة، وطلبنا من الوكيل نقلها إلى كامبريدج حيث أدرس، والثانية إلى أوكسفورد، المدينة التي يدرس فيها أحمد، استعملتها سنتين وفي العودة، قمت بقيادتها إلى اليونان، واستكملت جزء من تلك الرحلة بالباخرة من أثينا إلى باريس ثم العودة مرة أخرى إلى قبرص، فالإسكندرية حتى بيروت، وعاودت قيادتها إلى دمشق ثم الكويت»، وحين قررت أشتري بدلًا عنها فيات، اعترض المرحوم سليمان المطوع، قال: «مدير بالبلدية وتركب فيات»؟ فاقترح عليَّ أن أشتري نفس السيارة التي تقودها زوجته السيدة فاطمة حسين «رامبلر».

المركزي آنذاك، وأبلغته ما معناه «من تغلبه في لعبة الكوت[3] غلبك بالثراء»[4].

حكاية القناعة في مفهوم الربح المعقول قبل هوس الأرباح الجنونية في سوق الأوراق المالية يتذكرها السيد عبد العزيز كما لو كانت اليوم، ويذكر أنه خلال إحدى زياراته إلى لندن، وكانت في صيف عام 1977 أو 1978 (لم يكن متأكدًا) كان يمشي في أحد شوارعها مغادرًا مقر السفارة الكويتية القديمة إلى فندق هيلتون برفقة سفير دولة الكويت في بريطانيا، المرحوم علي مشاري الهلال المطيري، وكان الحديث يدور بينهما عن أسعار الأراضي في مشروع للمرحوم خالد يوسف المرزوق.

يقول:

«طقيت على رأسي أي: ضربت رأسي عندما أبلغني السيد علي المطيري أن سعر القسيمة أي: الأرض بالمشروع بلغ 11 ألف دينار كويتي، وكنت أمتلك واحدة اشتريتها بثلاثة آلاف دينار، شي مو معقول، كان حينها مكسبًا ضخمًا».

---

(3) لعبة الكوت بوستة هي لعبة ورقية بين فريقين 3 مقابل 3 والفريق الفائز هو من يحصل على الرقم 101 قبل الآخر.

(4) يقول السيد عبد العزيز: «كنت أحب استفزاز صديقي السيد حمزة عباس بالمزاح، قلت له في أحد الأيام بأن هناك شركة جديدة بصدد إصدار أسهم تأسيس وأنا أعرف بأنك لن تقوم بالاكتتاب، أعطني شهادات ميلاد بناتك لأكتتب من خلالها باسمي، فكان ينزعج ويغضب، من شدة أمانته، على عكس زملائه المسؤولين الآخرين».

ويضيف برواية أخرى، عن صور انتقال حالة الهوس من الكويت إلى بعض السفراء في الخارج، فيقول:

«كان أحد سفراء الكويت في الدول الغربية صديقًا لي، ينفق معظم راتبه على الحفلات والواجبات البروتوكولية، وفي فورة أسعار الأسهم عرض عليه أحد الأصدقاء الاكتتابَ في شركة مجموعة الأوراق المالية، ولكنه اعتذر لأنه لا يملك ما يكفي من المال. قالوا له: «الأمر بسيط جدًّا، نتحدث مع أحد البنوك لمنحك قرضًا»، وتم ذلك، وقام بالاكتتاب بـ 100 ألف سهم».

مع حالة الهوس لم يعد للعقل مكان ولا للقناعة قيمة، وانقلب الوضع تمامًا، وما كان يحسب سابقًا ببضعة آلاف من الدنانير، أصبح في زمن المناخ عشرات الملايين. ارتفع سعر الأسهم التي يمتلكها سعادة السفير لتصبح قيمتها مليون دينار كويتي. وهنا تحول وضعه الاجتماعي من مجرد دبلوماسي، لا يمتلك إلا راتبه ويصرف جانبًا كبيرًا منه على البروتوكولات، إلى سعادة السفير المليونير، وطلع من عقله، وقرر، أنه لن يقف موقف المتفرج، وهو يسمع يوميًّا قصصًا عن أشخاص، لا يقومون بعمل سوى شرب الشاي والقهوة ويضعون رجلًا على رجل، بينما تتراكم ثرواتهم بشكل يومي.

يقول السيد عبد العزيز عن سعادة السفير وهو يضحك:

«الله يهديه لم يستكفِ، عاد واشترى بالأجل، وهو لم يكن يحلم بحصوله يومًا من الأيام على مليون دينار، ثم كانت النهاية المرعبة».

مع هوس المناخ، أصبحت الأرقام تصيب الإنسان برعب، لكنه بوصف السيد عبد العزيز، رعب جميل، ويتذكر، أنه في أحد أيام ذروة فورة المناخ، قام ببيع 30 مليون سهم في شركة شعاع بيعًا آجلًا بـ 400 فلس للسهم الواحد، وبالتالي بلغت قيمة هذه الصفقة الواحدة 12 مليون دينار كويتي.

يقول:

«كان المشتري السيد جاسم المطوع، وفي الحال استلمت شيكًا يُصرف آجلًا بكامل المبلغ، 12 مليون دينار كويتي، لكني شعرت بالخوف فالمبلغ ضخم جدًا، فقمت بإعادة الشيك إلى الدلال (السمسار)، وطلبت منه أن يقوم السيد جاسم بإصدار 4 شيكات بقيمة 3 ملايين دينار للشيك الواحد. رفض السيد جاسم المطوع في البداية تجزئة الشيك، ربما لأن المبالغ الصغيرة (3 ملايين دينار) لا تليق بمركزه، فاتصلت به هاتفيًا وأبلغته بأنني لم أرَ هذا المبلغ من قبل في حياتي، ورجوته تجزئته، ووافق تكرمًا، ومع إضافة دَين سابق عليه بمبلغ 2 مليون دينار أخرى، بلغ دينه لي 14 مليون دينار. لم تكن تلك كل المبالغ التي أطلبها، فقد كان أيضًا دَين المرحوم حمود الجبري لصالحي 17 مليون دينار، ودين بو عصام أو السيد محمد الإبراهيم 11 مليون دينار أخرى، أي أنني دائن لثلاثة من فرسان المناخ بنحو 42 مليون دينار كويتي، وكنت دائنًا لكثيرين غيرهم أيضًا».

يقول السيد عبد العزيز:

«إن حديثًا عاقلًا بات يُسمع في بداية عام 1982، فحواه أنه

من غير المعقول أن يتم جمع تلك الثروات الهائلة بمثل هذه السهولة، حينها عاد إليَّ بعض العقل وبدأت في تسييل بعض الأصول. ولكن، لم تدم عودة العقل طويلًا، فقد تلاشت عندما زار الشيخ سعد العبد الله الصباح رحمه الله، سوق المناخ في شهر إبريل من ذلك العام[5]، في شهر إبريل من ذلك العام، حينها خُلق انطباع بأن الحكومة مطمئنة وداعمة للسوق، وعادت وزارة التجارة والصناعة إلى التسامح في منح التراخيص لتأسيس الشركات المقفلة، وحينها غلب الهوس العقل، وعدت مع من عادوا».

ولي العهد يزور سوق المناخ والبورصة

● سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء اثناء جولته في سوق المناخ

عام سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح مساء امس بزيارة تفقدية لسوق الاوراق المالية في بورصة الكويت وسوق المناخ .

وقد رافق سموه في هذه الجولة كل من وزير التجارة والصناعة السيد جاسم خالد المرزوق ووزير المالية ووزير التخطيط رئيس لجنة سوق الاوراق المالية السيد عبداللطيف يوسف الحمد ومدير مكتب سموه السيد عبداللطيف عبدالرحمن البحر .

وقد تجول سموه في مختلف اقسام البورصة ، واطلع على حركة النشاط فيها والتقى بصورة عفوية مع المتعاملين في الاوراق المالية الذين كانوا متواجدين بالسوق وتحدث سموه اليهم مستفسرا عن احوالهم ونشاطاتهم . ومستمعا الى ارائهم .

وتأتي زيارة سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء لسوق الاوراق المالية في اطار الزيارات الخاصة التي اعتاد سموه القيام بها للمنشآت والمؤسسات والاسواق والمرافق العامة والديوانيات داخل العاصمة وخارجها . وذلك للحفاظ على النهضة الاقتصادية المزدهرة في الكويت ودفعها خطوات الى الامام على اساس متين وسلمت لخدمة الوطن والمواطنين .

المصدر: جريدة الرأي العام 4/ 4/ 1982

(5) ولي العهد يقوم بزيارة تفقدية لسوق المناخ مع وزير التجارة السيد جاسم المرزوق ووزير المالية والتخطيط السيد عبد اللطيف الحمد ومدير مكتبه السيد عبد الرحمن البحر، التقى بصورة عفوية المتعاملين وتحدث معهم مستفسرًا عن أحوالهم ونشاطاتهم ومستمعًا إلى أرائهم. جريدة الرأي العام 4/ 4/ 1982.

وهكذا، فإن ما شكَّل قناعة السيد عبد العزيز بإمكانية تغيير سيارة الفوكسهول يعود بعدما اكتشف أنه يمتلك 23 ألف دينار كويتي، أصبح الآن يحسب بأكثر من مئة مليون دينار، أو أكثر من حجم نفقات ميزانية الكويت في خمسينيات القرن الماضي، لكنها موجودات مقابل مطلوبات، أو ثروة ضخمة، لك وعليك، وبات الوضع محكومًا بوضع مدينين لك وديون عليك. وعندما جاء يوم الحساب، أي تحصيل ما هو لك لسداد ما هو عليك، «راحت السكرة وجات الفكرة»[6] بغلبة العقل، حينها اتضح أن حجم الورطة أكبر بكثير من قدرة العقل العائد على التعامل معها، جاء زمن غياب الإنكار وولوج زمن الاعتراف بالكارثة.

ويستطرد السيد عبد العزيز (بو صالح):

«كان العجز عن السداد يعني الإحالة إلى هيئة التحكيم التي كان يرأسها المرحوم القاضي صلاح الفهد، ويومها كانت لي شيكات آجلة بعشرات الملايين، بينها 42 مليون دينار مستحقة لي على ثلاثة أفراد فقط، وكنت أملك أسهمًا ضمنها من 280 إلى 300 مليون سهم في أسمنت الفجيرة، قيمتها في زمن الهوس تفوق المئة مليون دينار. إضافة إلى ملكية أسهم كثيرة في شركات خليجية، مثل الخليجية العقارية، شعاع للاستثمارات العامة، العقارية الصناعية، أسمنت رأس الخيمة، وغيرها، لذلك لم أكن خائفًا عندما طلبت مني هيئة التحكيم عمل مركز مالي. وقلت

(6) مثل كويتي قديم ويعني جاء العقل بعد الهوس.

لنفسي «يا جبل ما يهزك ريح». لم يكن لديَّ محاسب، وشيكاتي في جيبي، لذلك ذهبت إلى مكتب البزيع لتدقيق الحسابات، ودونت كل ما أملك لأثبت بأنني مليء وقوي، ولم يكن تصرفًا ذكيًّا، وقمت بافتراض ما ظننته أسوأ سيناريو، والمتمثل في سداد كل التزاماتي كاملة وتحصيل نصف حقوقي، أي 500 فلس للدينار، وكانت النتيجة أنني سأبقى ثريًّا وبملكية تتراوح من 10 إلى 15 مليون دينار كويتي.

لم يدم ذلك الشعور بالراحة، فقد أبلغتني هيئة التحكيم بأن المدينين لي «ضعوف»! واتضح أن أقصى ما يمكنني الحصول عليه من دينارهم، هو 100 فلس فقط، ذلك يعني أن كل شيء قد تبخر، وفي الوقت نفسه، لم أسلم من المطالبات. وتسلمت مؤسسة التسويات أموري المالية، واكتشفوا أنني أمتلك أسهمًا في جمعية النزهة التعاونية، وطالبوا بتحويلها لهم، صححت الجمعية التعاونية لمكاتب التدقيق التي تستعين بها المؤسسة بشأن أحقية تملك الأسهم في الجمعيات التعاونية، ورفضت تحويلها لأنها أسهم خاصة بمقيم في النزهة، وهو فقط من يستطيع استرجاع قيمتها وكان قدرها 100 دينار، واستدركت الجمعية بلاغها، وذكرت للهيئة بأن لدى المدين أرباح مجمعة بمبلغ 700 دينار كويتي، فقاموا بسحبها».

ويقول ضاحكًا:

«شاركتني الهيئة في أرباح مشترياتي من المواد الغذائية، وكانت تساوي أضعاف قيمة أسهم الجمعية. ورفضت أن يأخذوا أسهم

الجمعية، بعدها تمنيت لو اكتفوا بها وتركوا لي الأرباح، قبلها من كثر الفلوس ما كنت أسأل عن الأرباح».

يستكمل الحديث السيد عبد العزيز ويقول:

«كان لا بد من بذل محاولة أخيرة، فأنا شخصية مهمة يُطلب ودها وتُمنح لها حصص تأسيس، كما أنني أعرف شخصيًّا كل الدائنين لي، لذلك حاولت التواصل معهم لعمل تسويات لخفض حجم التعاملات، لعل ذلك يحسِّن من مركزي المالي. بعضهم تعاون، والبعض الآخر لم يتعاون.

كانت البداية مع السيد غسان الخالد، شرحت له وضعي المالي وسألته أن يقبل برأس المال دون فوائد، ويقبل السداد بـ 30 مليون سهم أسمنت الفجيرة بسعر 100 فلس للسهم، وكان سعره 95 فلسًا، وكان كريمًا ووافق حالًا وسلمني الشيك ومزقته. ومثله فعل السيد عبد الله طالب بخش، فقايضته أيضًا بأسهم أسمنت الفجيرة وكانت رخيصة نسبيًّا، ولكنها سائلة، وقد وافق أيضًا، ثم لجأت إلى نفس الطريقة مع شخص ثالث لا أذكر اسمه فوافق أيضًا وتم تمزيق شيكاته. ومحاولة أخرى كان من المفترض أن تكون أسهل، فقد كان هناك من يتعامل باسم الشيخ سالم العلي، وكان لي شيك عليه وله شيك عليَّ بفارق 70 ألف دينار لصالحه، حاولت تبادل الشيكين، ولكن ابنه الشيخ عذبي سالم العلي رفض التسوية.

كما رفض التسوية أيضًا المرحوم صلاح الأيوب بعد أن عرضت عليه 30 قسيمة بالمهبولة مدفوع 75٪ من قيمتها، وطلب شيكات لي

على آخرين، وخيرته بين السيدين جاسم المطوع أو حمود الجبري، إلا أنه طلب شيكًا على واحد من أسرة الغانم لا يغطي المبلغ، وفشلت التسوية. كما فشلت التسوية مع أقرب صديق لي ولا يزال، وهو العزيز السيد محمد محمود مدوه، ناتجة عن بيعة أسهم لا أتذكرها، لعلها إما أسمنت الفجيرة وإما الأسمنت الأبيض، بمبلغ بسيط يتراوح ما بين 30 و40 ألف دينار، فلم يشك للحظة واحدة لا هو ولا زوجته الفاضلة في أني لن أستطيع الالتزام بهذا المبلغ الزهيد، ولا لوم عليهم، فقد كانوا يسمعون الناس في السوق تتحدث عن ثرائي الفاحش.

في خلاصة، الأمانة في إعداد المركز المالي لم تنفع، ولم يتحقق سوى نجاح جزئي في استخدام الحظوة والمعرفة في التسويات الجانبية مع الدائنين، نجاح لم يكن كافيًا في ردم فجوة العجز الواسعة، وكان لا بد من تحمل تبعات تفوق الهوس على العقل، والقبول بالعودة إلى زمن «الفوكسهول»».

المستشار المالي
والجمرة التي بقيت في يد الصغار

المهندس صباح الريس ومدير الشركة الكورية

لا أحد في العالم له اهتمام بأسواق المال وأزماتها لا يعرف سوق المناخ وأزمته، ولكن القليل من يعرف من هو مصمم مبناه[1]،

(1) سوق المناخ هو الاسم الذي أطلقته الشركة الكويتية للاستثمار على مبناها الكائن في المنطقة التجارية عام 1978، يتألف من 7 طوابق وسردابين، ويتسع لعدد 1000 موقف للسيارات. بلغت مساحة البناء أكثر من 40 ألف متر مربع، منها 3500 متر للمكاتب و77 محلًا تجاريًا، بتكلفة إجمالية بلغت 27 مليون دينار كويتي، وقام مكتب TAC & PACE الأمريكي بالتصميم المعماري، في حين أن المكتب العربي الذي يرأسه السيد صباح الريس هو من قام بتصميمه الإنشائي والإشراف على تنفيذه، وقامت شركة المقاولات الكورية Hanyan Construction Company بعملية البناء.

وكان أحد ضحايا سوقه، رغم أنه لم يدخل المبنى مرة واحدة حتى بعد مرور أكثر من 40 سنة على تصميمه.

يقول المهندس صباح أحمد أمين الريس في بداية اللقاء:

«لم أتعامل خلال فورة سوق المناخ بالشيكات الآجلة، ولم يرد اسمي يومًا في الكشوف المعنية بالأزمة، لأنني كنت أرى ما يحدث في هذه السوق، وقررت ألا أنزل إلى هذا المستوى، فالإنسان منحه الله عقلًا».

التقيته في عام 2019 مرة واحدة في فيلته بضاحية عبد الله السالم، والتي خصص فيها ركنًا أساسيًّا قام بتجهيزه بكافة الوسائل للاستمتاع بهوايته المفضلة، الفنون والموسيقى. وفي هذا اللقاء الوحيد الذي جمعني به، كنت أبحث عن ثغرة لديه، لعل وعسى يسعفني الحظ في فهم لماذا تغلَّب الهوس على ذكائه، ولا بد من الاعتراف بأنني عجزت عن إيجادها.

السيد صباح الريس، مهندس متفوق، حصل في عام 1965 على شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة Indiana Institute of Technology Fort Wayne في الولايات المتحدة الأمريكية. وكان باكورة جيل متعلم تعليمًا راقيًا، وكانت الكويت في بداية نهضتها في ذلك الزمن، وسباقة، فكانت أول من أنشأ بنكًا محليًّا في عام 1952، وأول شركة طيران وطنية وأول شركة سينما في عام 1954، وأول شركة ناقلات للنفط في عام 1957 على مستوى المنطقة، وأول صندوق سيادي في عام 1953 على مستوى العالم، والقائمة تطول.

يقول المهندس صباح الريس:

«التحقت بعد التخرج بوزارة الأشغال، وتدرجت في وظائف عديدة، ثم دخلت مجال التحكيم وكانت هيئة صلب عملها في حينها قضايا الحكومة مع المقاولين، وهو المجال الذي غيَّر حياتي، واكتسبت مهارات نتيجة الاحتكاك بالقضاة المشاركين بما ردف المعرفة المهنية لديَّ لبناء الأساس القانوني. دخولي مجال التحكيم أثرى مسيرتي المهنية، فقد ساهمت تلك المهنة في اكتسابي مهارات التفاوض وطرق الإقناع، كما أن العمل ضمن هيئة تحكيم تتضمن قضاة، مكنني من الإلمام بأساسيات القوانين، وفي ذلك الزمن عايشت جيلًا كان يومها المجتمع ينظر فيه إلى المرتشي بأنه يمارس الكبائر، ومرفوض وجوده في أي مكان».

أسس بعدها مكتبًا هندسيًّا مشهورًا تحت مسمى: المكتب العربي للاستشارات الهندسية، PACE & TAC. ومن خلاله ساهم بتقديم خدماته إبان نهضة عمرانية غير مسبوقة تزامنت مع زيادتين رئيسيتين في أسعار النفط عامي 1973 و1979، قفزتا بسعر البرميل من أقل من 3 دولارات إلى قرابة الأربعين دولارًا، صاحبتها طفرة، بما عناه ذلك من ارتفاع كبير في الطلب على خدمات المكاتب الهندسية.

وضع حجر أساس بناء سوق المناخ

العلم المتفوق والذكاء الحاد والمهنة الرائجة، لم تصمد أمام هوس المناخ، فأرباح تأسيس شركة واحدة، أعلى بمراحل من عائد أي نشاط تقليدي على مدى كامل العمر، ومقابل جهد لا يذكر. كان يعتقد بأن استثمار الذكاء في حقبة المناخ مأمون لتحقيق الثروة، وأن الجمرة في نهاية الهوس سوف تبقى في يد الصغار والأقل ذكاء بعد توقف الموسيقى في لعبة الكراسي الموسيقية، ولن تطال الكبار والأذكياء. وله تبرير في الارتفاع الفاحش لأسعار دكاكين السمسرة في مبنى المناخ الذي قام بتصميمه ولم يدخله قط، فالثمن مبرر بنسبة العائد المحتمل على سعر الشراء.

وفي مقابلة مع جريدة الرأي العام بتاريخ 5 يونيو 1982، وهي فترة ما قبل انفجار الفقاعة بقليل، يذكر السيد صباح الريس التالي:

«أنا أعتقد أن موضوع دكاكين المناخ هو موضوع عائد استثماري، شراء الدكان يعني كرسي في البورصة، بالإضافة إلى دخل يومي 10 آلاف دينار كويتي، واليوم شراء كرسي في بورصة نيويورك يكلف مليون دولار أمريكي، وعليه فأسعار سوق المناخ طبيعية»[2].

وكان الحديث حينها عن شراء دكان مساحته أربعة أمتار في أربعة أمتار بسعر يتراوح ما بين 16 و17 مليون دينار كويتي أو أكثر قليلًا، حدثًا ينسب إلى الملك فهد آل سعود رحمه الله، أنه يومها قال فيه ما معناه: «لا بد أن يحوي تحته مكمنًا نفطيًّا»[3].

وللمهندس صباح الريس قناعة بالحق في تأسيس الشركات المناخية، فهو ينسب إلى أحدهم الاستهزاء بقدرته على الانخراط في مجال الأعمال، ما دفعه إلى التحدي.

---

(2) كما يقول مدير إدارة الاستثمارات المحلية والعربية بوزارة المالية الشيخ علي الجراح الصباح: «لا غرابة أن ارتفعت أسعار الخلو إلى مراتب الملايين من الدنانير، إذ إن سعر الكرسي في بورصة نيويورك يعادل هذه الأرقام، وبورصة الكويت حسب آخر الإحصاءات المتخصصة قد حظيت بالترتيب الثالث على سلم البورصات المتقدمة، وأشك أن يكون هناك خاسر في السوق سواء على مستوى الخسارة الدفترية أو المحققة، ولكن هناك خسارة فرص، فهناك من لا يتقن الصيد والتصويب للفرص التي تسنح له». جريدة القبس 30/ 1/ 1982. والجدير بالذكر بأن الشيخ علي الجراح أصبح فيما بعد ذلك رئيسًا لمجلس إدارة بنك برقان ثم وزيرًا للشؤون الاجتماعية والعمل ثم وزيرًا للنفط والطاقة وأخيرًا مستشارًا في الديوان الأميري.

(3) ضحك من القلب السيد مشاري الجاسم حين استرجعت ذاكرته تلك الرواية، ويقول خلال المقابلة الشخصية معه: «كان السيد أحمد الجار الله يزور الملك فهد آل سعود، قال له: يا أحمد، ويش ذا الدكان اللي انباع بـ 17 مليون دينار كويتي؟ لقوا فيه بنزين»؟

يقول السيد صباح الريس:

«بعد تأسيس المرحوم خالد المرزوق لشركة اللؤلؤة العقارية في البحرين عام 1978، قمت بتأسيس شركة الاستثمارات الخليجية هناك في عام 1979. وفي تحدٍّ للتجار التقليديين الذين أطلقوا لفظ: التجار الطارئين، على التجار الجدد، وكانت تلك إشارة صريحة إلى أن المقصود ولد حجي أمين الريس، أي شخصي أنا صباح أمين الريس. فاتجهت إلى شريحة مساهمين كنت أسميهم بالفقراء المساكين، وهي تسمية ساخرة ممن كانوا بعيدين عن الدخول إلى سوق الأسهم، مثل: أعضاء جمعية المهندسين والمحامين والمعلمين.

كان رأسمال الشركة 100 مليون دولار، وكان التوقيت مناسبًا في تلك الفترة، وبالفعل، بلغت قاعدة المساهمين حوالي ثلاثة آلاف مساهم، وجاءت تغطية رأس المال عشرات الأضعاف، وربما بلغت المليار دولار. وبحكم تخصصي ومهنتي، أصبح العقار هدفًا لاستثماراتها، ولأن التنافس شديد على العقار المحلي، اخترت عقارات في أهم مواقع مدينة باريس، كانت في الأصل استثمارًا عائليًّا، ولأن تكلفة الاقتراض المحلي 7 ٪، بينما تبلغ 20 ٪ في تلك الأسواق، اقترضت من السوق المحلي للاستثمار في الأسواق الأجنبية. وكان الهدف الرئيس بالنسبة إليَّ يتمثل في أن تنجح فئة المساهمين ممن ليس لديهم حظوة في الحصول على أسهم تأسيس لدى مجموعات أخرى، وبالفعل تضاعفت قيمة استثمارهم حال تأسيس تلك الشركة».

تؤكد تلك الواقعة، **السيدة مفيدة عقاب**[4]، التي كان لها دور بارز وأساسي في توثيق جميع ما نشرته الصحف المحلية والعربية والعالمية خلال فورة سوق المناخ، كمبادرة شخصية منها، وهو جهد يحسب لها، وتذكر:

«وقفت في الطابور للحصول على أسهم تأسيس في شركة الاستثمارات الخليجية، كان نصيبي من الأسهم ما قيمته 2500 دينار كويتي، وبعد فترة وجيزة، بعت أسهمي بمبلغ 12500 دينار كويتي، أي خمسة أضعاف التكلفة. لم يكن المبلغ يذكر في ذلك الزمن، ولكنني شعرت بسعادة كبيرة، وكان ذلك شهر فبراير، والذي تزامن مع عطلة البنات أي العطلة المدرسية، سافرنا خلالها إلى إحدى العواصم الأوروبية، وأثثنا البيت، واشتريت ساعة فخمة، وادخرت بعضه. لم يكن لدي خاصية الجشع، ولكن تحقيق مكسب 10 آلاف دينار خلال شهرين كان مبعثًا للسعادة، خصوصًا وأننا لم نسمع عن أي إجراء أو تحذير من الجهات الرقابية».

وتستذكر كذلك السيدة مفيدة عقاب واقعة لقائها مع وزير المالية الأسبق، وتقول:

---

(4) خلال عملها في مكتبة الصندوق الكويتي للتنمية، قامت بتوثيق 7 مجلدات تتضمن كل ما كتبته الصحف عن سوق المناخ منذ عام 1981 حتى 1986، وكانت النواة للمهمة التي قامت بها إدارة البحوث الاقتصادية في بنك الكويت المركزي من تنظيم وتبويب لتلك الوثائق، وحين رغبت باستكمال المجموعة لبدء العمل في إعداد هذا الكتاب تواصلت مع المعنيين في مكتبة بنك الكويت المركزي أبلغوني بأن قام بتحويلها إلى الأرشيف ثم تخلص منها فيما بعد وقبل انتقاله إلى المبنى الجديد.

«في يوم من الأيام، زارنا السيد عبد اللطيف الحمد وزير المالية آنذاك في مقر الصندوق الكويتي للتنمية، فسألته: ما الذي يحدث، لماذا تسمح الحكومة بحدوث ذلك؟ وكان ما قصدته هو التهادي في صفقات سوق المناخ. ضحك السيد الوزير، وقال معقبًا: كل الناس سعيدة إلا أنتِ. قلت له: سيد عبداللطيف، أنا مستنكرة جدًّا هذا الأمر. وكان الرد من السيد الوزير: سوف أبلغ المتعاملين في سوق المناخ أنك غاضبة. وضحك وغادر المكان.

السيدة مفيده عقاب

وبالعودة إلى المهندس صباح الريس، وتجربة أخرى توحي بفارق الاختصاص، وتتمثل في قيامه بتأسيس شركة للاستثمار في

أغراض غير تقليدية، فقد كان اختصاصها كل ما هو ثمين تماشيًا مع هوس المناخ الاستهلاكي الذي خلقته ثروات تداول الورق. كانت أغراض الشركة شراء المناجم والمصافي الخاصة بتصفية الحلي، واستيراد الأحجار الكريمة بالجملة وتسويقها، وتربية اللآلئ الصناعية، والعمل مع الحكومة على حماية الثروة الطبيعية في مياه الخليج. وللوهلة الأولى، وحتى دون اختصاص، كان التصور أن شركة تلك أغراضها، لا بد وأن يكون رأسمالها بمئات الملايين، إضافة إلى ترتيب خطوط تمويل رديفة، وربما شركاء إستراتيجيين أثرياء. ولكن، نظامها الأساسي حدد حجم رأسمالها بمبلغ 50 مليون دينار كويتي، يومها لم تكن الأغراض أو أنشطة الشركة من الأمور المهمة، وإنما الأوراق، أي الأسهم هي الثمينة، وكان عدد الأسهم المصدرة 500 مليون سهم، وقيمة السهم المدفوعة 25 فلسًا فقط، أي الربع، أو 12.5 مليون دينار كويتي لرأس المال المدفوع.

ما لم أستطع الجزم به، هو ما إذا كان المهندس صباح مؤمنًا وعلى يقين بإمكانية تحقيق الشركة لأغراضها، ولأن الموسيقى حينها لم تتوقف، فقد بقي شهران تقريبًا على انفجار الفقاعة، ففي التصريح السابق له في جريدة الرأي العام، تكملة، قال فيها المهندس صباح: «إن الأفراد المتحكمين بالسوق قالوا إن شهر نوفمبر 1981 سيشهد أزمة كبرى هي الشيكات الآجلة، وستحدث ارتباكًا في السوق، ومر شهر نوفمبر دون أن يشعر به أحد»[5].

(5) جريدة الرأي العام 5/6/1982.

لذلك، وحتى وقت متأخر، يبدو أنه كان صادقًا في قناعته بأن تحقيق أغراض الشركة ممكن. وحتى بعد مرور ما يزيد على أربعة شهور على سقوط سوق المناخ، ظل المهندس صباح الريس مؤمنًا باحتمال تعافي البورصة، واستمر على قناعته بأن أوضاع شركته جيدة وفق ما صرح به حينها لجريدة الرأي العام، كما في النص التالي المنقول:

«شركة الاستثمارات الخليجية ستوزع هذا العام أرباحًا نقدية وأسهمًا منحة للمواطنين، ولا نية إطلاقًا لمطالبة المواطنين بدفع أي مبالغ تجاه تلك الأسهم»[6].

ويقصد بذلك استدعاء جزء من غير المدفوع من رأس المال، ورغم التصريح المتفائل، لم توزع شركة الاستثمارات الخليجية أرباحًا نقدية أو أسهمًا منحة عن عام 1982.

يقول المهندس صباح إن اتساع نشاطه ونفوذه جعله متهمًا بأنه كان يعمل لصالح ولي العهد ورئيس الحكومة الشيخ سعد العبد الله رحمه الله، لكنه ينفي هذه التهمة.

ويوضح قائلًا:

«لقد كان يستدعيني الشيخ سعد رحمه الله لاستشارتي حول بعض استثماراته، وأحيانًا يقبل برأيي وأحيانًا أخرى لا يقبل».

ويضيف:

---

(6) نفس المصدر 21/12/1982.

«نعم، كانت لديَّ معلومات عن مكونات محفظته الاستثمارية، وأحيانًا كنا نتناول الفطور ونتغدى ونتعشى معًا، ولكن، كان هو في النهاية من يتخذ قراراته بنفسه، سواء اتفقت أو اختلفت مع قناعاتي. وفي واقعة، نصحته ببيع كسور أسهم لديه لسداد مديونية، ووافق، ولكنه عاد ليتصل بي في الساعة الثانية عشرة ليلًا، وقال: أوقف البيع، لأن السيد سالم القطان أبلغني بأن الأسعار سوف ترتفع.

والحقيقة أن الشيخ سعد العبد الله رئيس الحكومة حين كان يُسأل عن علاقتي به يقول إنني مستشاره، ولكن دائمًا كان له قراره المستقل، ولم يستشرني أحد عندما قام الشيخ سعد العبد الله بزيارة سوق المناخ، وحين سألته لاحقًا عن دواعي تلك الزيارة، كان الرد: الناس تتظاهر في الشارع تأييدًا أو معارضة للحكومة، هذا سوق الأسهم هو a side support أي: مؤازرة والشعب الكويتي يقف خلف الحكومة والتصفيق يصبح تصفيق أسهم، لا أذكر الجواب بالتحديد، لكن كان الرد يتضمن تلك الفكرة».

ويذكر المهندس صباح الريس واقعة أخرى حدثت ما بين عامي 1985 أو 1986 تؤكد استقلالية الشيخ سعد في قراراته، وتعود إلى الفترة التي ظهرت خلالها بعض الخلافات بين أعضاء مجلس إدارة شركة الاستثمارات الخليجية، وبعض المساهمين، فيقول:

«كان السيد غازي النفيسي من بين هؤلاء الأعضاء الذين تم الإختلاف معهم، فلم يكن من المفترض أن تقوم الدولة ممثلة في شركة التجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية كأحد الأطراف

المساهمة بشركة الاستثمارات الخليجية باستخدام أسهم تملكها للتصويت ضدي لاحقًا، بل كان يفترض أن تلتزم موقف الحياد. وخلال تلك الفترة كنت مرافقًا لرئيس الحكومة الشيخ سعد العبد الله الصباح خلال تواجده في لندن لإجراءات عملية جراحية في العين، وأبلغته بعدم موافقتي على دور ممثل الحكومة في الخلافات داخل شركة الاستثمارات الخليجية، وبعد عودته إلى الكويت، ذهبت مع الدكتور عبد الرحمن العوضي وزير الصحة والتخطيط حينها للاطمئنان عليه، فقال الشيخ سعد العبد الله للوزير: عليك أن تقول للهيئة العامة للاستثمار: أنا غير موافق، ويجب أن يلتزم ممثل الحكومة الحياد.

وبعد ذلك، دعاني الدكتور عبد الرحمن في منزله وبحضور السيد عبد الله القبندي الذي كان حينها رئيس مجلس إدارة شركة التجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية، ونقل إليه تعليمات الشيخ سعد العبد الله بصفته، وكان رد السيد عبد الله صاعقًا، بأنه لا يتلقى التعليمات إلا من الوزير المختص. وقام الدكتور عبد الرحمن باتصال هاتفي للشيخ سعد العبد الله، ونقل له ما جرى، فأبلغه بأنه سيقوم بحلها بنفسه، إلا أنه ومع احترامي، لم يفعل شيئًا بهذا الخصوص».

ويختتم المهندس صباح الريس حديثة قائلًا:

«إن طبقة التجار التقليديين شعروا بالداخلين عليهم أي: توجسوا من المستثمرين الصغار الذين دخلوا إلى السوق وأسموهم تجارًا طارئين، أي لا ينتمون إليهم، رغم أن هناك من لديهم ثقل، أنا

لا أملك المال فقط، كانت لدي علاقات مع الشيخ سعد العبد الله الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء، ومع الشيخ جابر العلي الصباح رحمهما الله، وغيرهم، يقولون ابن حجي أمين ينافسنا، ويصير رئيس مجلس إدارة واحدة من الشركات الكبيرة؟ وإذا اشترى وباع فله وزنه؟ تسبب ذلك الأمر في مشكلة، وكنت ألمسها وأسمع ما يقولون، وكان هذا السبب الرئيسي لأزمة المناخ: نتركهم يكبرون شوي ثم نطيحهم أي: نتركهم يضخمون ثرواتهم ثم نقوم بإسقاطهم».

سوق الجت بريء من بيع الجت[1] كبراءة الذئب من دم يعقوب

على اليسار السيد عبد الحميد منصور المزيدي مع ابن عمته
السيد حسين عبد الله المزيدي رحمهما الله

يصفه السيد عزيز تقي[2] واثنان من فرسان سوق المناخ، بأنه إنسان عصامي جدًّا وطيب، ولا يضر أحدًا، ومن الأشخاص الذين

(1) المقصود بالجت هو البرسيم ويستخدم علفًا للدواب.
(2) أحد فرسان المناخ وشخصيات الكتاب.

يتقنون أسلوب العيش السليم والاستمتاع بالحياة بشكل صحيح. بعد انفجار فقاعة المناخ، التقاه السيد عزيز في سويسرا ونصحه بعدم العودة إلى الكويت، إلا أنه كان يعتقد أنه فدائي، وبأن أخاه فيصل سيقوم بمساعدته أو حمايته، لكنه أصيب أيضًا بأزمة المناخ.

إنه السيد عبد الحميد منصور المزيدي[3]، حصلت على رقم هاتفه من ابنة أخيه السيدة فاطمة حسين عبد الله المزيدي، إحدى صديقاتي القريبات من القلب. من اللقاء الأول تكشفت لي طيبته كما تم وصفها، والابتسامة لا تفارق ملامح وجهه المريح، وصوته وهيئته لا تختلف عن أي صوت أو أي هيئة للنموذج المعروف للأب الحنون، وكان اللافت في حديثه صراحته التي تتماشى جدًّا مع شخصيته.

استقبلني بكل بساطة وبترحيب ودماثة، وكانا لقاءين في شهر إبريل من عام 2019 بمنزله الكائن في الجابرية. أخلاقه العالية تجسدت في اعتذاره الشديد لعدم استطاعته القيام وقوفًا لتحيتي، له مسيرة ثرية في العمل في مجال المال والاستثمار، لخصها في كتاب سيرته الشخصية، «سيرة مواطن وجوانب من مسيرة وطن».

بدأ تلك المسيرة من خلال الدراسة، التي وفرت له فرصة التعرف على الاقتصاد الياباني، ثم شارك في عضوية مجلس إدارة كل من بنك الائتمان، الشركة الكويتية للاستثمار (الرئيس)، البنك الأهلي، الشركة

(3) توفاه الله يوم الأحد الموافق 22 نوفمبر 2020 رحمه الله وطيب ثراه.

الكويتية الأوروبية للاستثمار، وشركة السينما الكويتية، وساهم في تأسيس عدد من الشركات ومكاتب السمسرة.

بعد عودته إلى الكويت في بداية عام 1956، كانت قد توفرت لديه أرضية جيدة للبدء في نشر ثقافة تداول الأسهم، إلا أنه أصيب بخيبة أمل كبيرة بسبب عدم وجود سوق منظم لتداول الأوراق المالية، وعلى مدى فترة امتدت لثلاث سنوات، كان السيد عبد الحميد المزيدي ضمن عدد محدود من الأشخاص ممن كانت لديهم دفاتر رسمية مختومة من قبل وزارة التجارة، وكان لهم دور في تأسيس أول سوق لتداول الأوراق المالية، ضمن آخرين لا يتجاوز عددهم آنذاك تسعة أشخاص، منهم السادة: خالد الياقوت، عبد الرحيم أكبر، مساعد مدو، عبد الحميد العبد الواحد، عبد الرحمن الخال، كما يذكر.

ينتمي السيد عبد الحميد منصور المزيدي إلى أسرة تجارية، أرسله والده الذي كان ملمًّا باللغة الإنجليزية على نفقته الخاصة إلى مصر ضمن بعثة دار المعارف في عام 1944، وكان السفر بالسيارة، تخلله مبيت ليلة واحدة في مدينة غزة في فلسطين، عاد بعد سنتين حاملًا الشهادة المتوسطة ليعمل بجانب أبناء عمه في تجارة الأخشاب والحديد ومواد البناء. ولكن طبيعة هذا المجال لم تجد هوى في نفسه، فأفضى إلى والده برغبته في العمل معه في تجارة واستيراد المواد الغذائية والأقمشة بجانب أعمال الصيرفة، لم يمانع الوالد، وتم ذلك.

وأصبح مقر عمله في مكتب والده الذي يقع مقابل قهوة بو ناشي، ملاصقًا لمسجد السوق في منطقة المباركية، والذي يقع أيضًا على بعد خطوات من سوق المناخ. وبعد مضي عدة أشهر في العمل مع والده، طلب منه السماح له بالاستقلال في عمله، ولكن بالشراكة معه، فقام بتأسيس شركة المزيدي التجارية[4]. وفي عام 1948 استأجر مكتبًا خاصًّا به قريبًا من مكتب والده، يقع في قيصرية السيد عبد الله محمد هادي العوضي، وقد سبقه بالاستئجار في القيصرية نفسها صديقه السيد مشاري الجاسم، وكل من السادة عبد الله البدر وعبد الله تقي رحمهما الله. وعلى الرغم من أن كل واحد منهم كان منافسًا للآخر حيث يمارسون نفس العمل، أي التجارة العامة والوكالة بالعمولة، فقد اتفقوا على تعليق لوحة إعلان مشتركة تشمل أسماءهم الأربعة توفيرًا للتكلفة. وبعد أربع سنوات من العمل في التجارة العامة والتجارة بالعمولة، في ديسمبر 1952 أرسله والده إلى اليابان، للدراسة والتعرف على مجالات حديثة في العمل التجاري، وكان عمره آنذاك لا يتجاوز 22 عامًا.

ويقول السيد عبدالحميد المزيدي بهذا الصدد:

«مكثت في اليابان أكثر من ثلاث سنوات، وقررت خلالها فتح مكتب هناك في مدينة أوساكا. تزوجت سيدة يابانية ورزقت منها بابنتي مي، التي ولدت بعد عودتنا إلى الكويت في المستشفى

(4) مقتطفات من كتاب بعنوان: «سيرة مواطن وجوانب من مسيرة وطن»، عبد الحميد منصور المزيدي، الكويت، 2015، الطبعة الأولى.

الأمريكاني، ثم انفصلت عن زوجتي لاحقًا، وبعد إتمام إجراءات الطلاق عادت إلى بلدها واصطحبت معها ابنتنا لتعيش في اليابان، ولكن ابنتي تستقر حاليًّا في نيوزلندا. وبعدها تزوجت سيدة ألمانية وانفصلنا أيضًا، وتوفاها الله، ثم تزوجت ابنة عمي ورزقت منها بابنتي هند وابني عمار».

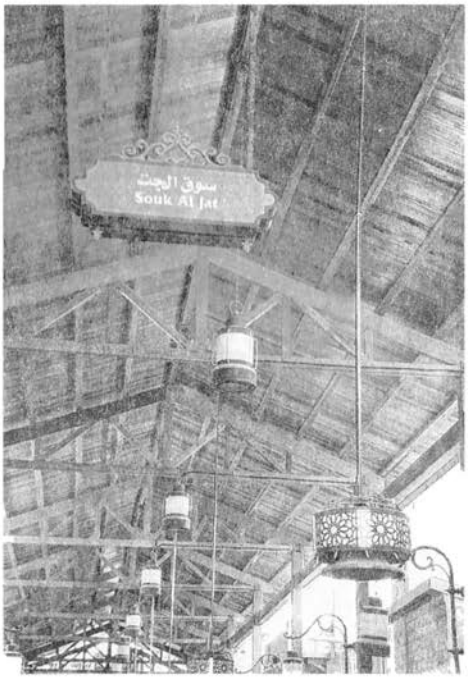

الموقع الحالي لسوق الجت

يقول السيد عبد الحميد المزيدي:

«كان العمل قبل وجود سوق في الكويت لتداول الأوراق المالية، عبارة عن مجرد مكتب داخلي، «وتخوت» أي: مقاعد منخفضة

وبدأ انطلاق الصفقات من «سوق الجت» أي: سوق البرسيم، وبعد تضخم مبالغ الصفقات لاحقًا، كان لا بد من موقع آخر، وكان هذا الموقع هو سوق المناخ، وقد كان سوق الجت جارهم، لكن لا يباع فيه الجت أي: البرسيم».

ويستكمل بو عمار حديثة:

«ظللت أراقب عملية تأسيس الشركات لمدة سنة، ولتوثيق عمليات البيع والشراء التي لم تكن متوفرة آنذاك، بدأت بالتسجيل في دفتر الدلالة إقفالات للصفقات العقارية التي يدون فيه اسم البائع والشاري، وفي عام 1961 قمت بإصدار أول نشرة أسبوعية أطلقت عليها: الأسبوع المالي. تسجل فيها أسعار الأسهم لآخر الأسبوع في كل يوم خميس بالعملتين: الدينار الكويتي والروبية الهندية، التي كانت ما تزال متداولة آنذاك».

ثم قصدت وزارة الإعلام للحصول على ترخيص للنشرة بشكل رسمي، فطلبوا مني التوجه إلى غرفة التجارة، لم تكن البلد في تلك الفترة مستعدة لأي شكل قانوني. قابلت رئيس غرفة التجارة والصناعة السيد عبد العزيز الصقر رحمه الله، وفرحت حين وافق لي كتابيًّا على إصدار النشرة. وكان التداول في مكتبي أو من خلاله، حيث نستقبل المكالمات الهاتفية، وإذا تمت صفقة، أقوم بإرسال الدفتر إلى كلٍّ من البائع والشاري للتوقيع. وفي حالة وفاة أحد الطرفين، كان الورثة يلجؤون إلى سمسار العقار لبيع حصصهم من تلك الأسهم، فلا يوجد في ذلك الوقت مسمى لسماسرة الأسهم،

وكان سمسار العقار يسير على الأقدام من دكان إلى آخر يعرض ما لديه من أسهم[5]، منها: البنك الوطني وشركة السينما وبنك الخليج والبنك التجاري، وتنتهي مهمته حال إتمام بيعها.

وكما ذكرت سابقًا، كان لا بد من تنظيم صفقات تداول الأسهم للشركات المتداولة أسهمها، والتي كان عددها آنذاك 10 شركات، نتج منها إصدار أول نشرة أسبوعية كل يوم خميس، يوضح فيها إقفالات السوق. لكني توقفت عن إصدار تلك النشرة بعد أن وصل عدد الشركات إلى 29 شركة. وأتذكر أنه بعد إصدار نشرتين، كان هاتف المكتب لا يتوقف عن الرنين، وبعدها أصبحوا هاتفين ولا يتوقفان عن الرنين، وأنا وحدي، وبعد أن نما ريشي، وظفت مساعدين للرد على المكالمات التي لا تتوقف.

كان موقع دكاني مقابل دكان السيد مشاري الجاسم وبجانب مكتب السادة: الزامل والعبدلي، وانضم إلينا مكتب السيد عبد الله تقي لاحقًا. وبعد أن تحولت تجارتنا أنا والسيد مشاري الجاسم من استيراد المواد الغذائية والأقمشة إلى التعاملات بالأسهم، تطلب ذلك تركي مكتبي القديم، وتوسعت في مكتب كبير يتكون من 3 أدوار.

---

(5) يقول أحد السماسرة الذين قابلتهم ولا يرغبون في التعريف بأنفسهم «كنا نقوم بمطاردة كبار المتعاملين في كل مكان، المكتب، القهوة، نتصل بهم في البيت أو بالسيارة، وفي أي مكان يتواجد فيه هاتف، نقوم بالاتصال في أي وقت، وكان بعض الدلالين وأنا منهم نحفظ غيبا أكثر من 50 رقم هاتف لكبار المتعاملين، وحين نتصل ويكون الخط مغلق كنا ننزعج جدا».

ويوضح بو عمار أن المتعاملين في الأسهم في سوق المناخ تعرفوا على فكرة البيع بالأجل من خلال تجربتين، الأولى: تقليدًا حين كان السيد خالد المطوع رحمه الله، مدير دار الأيتام، يستثمر أموال الدائرة عن طريق البيع بالأجل الشرعي، والأخرى: عندما كان المرحوم أحمد أبل يشتري أسهمًا نقدًا ثم يبيعها على تجار معروفين بالأجل مضافًا إليها 10 ٪، وحين مارسها تجار آخرون أقل ملاءة مالية، ارتفعت نسبة الفوائد من 10 ٪ إلى 40 ٪ ثم إلى 100 ٪ و200 ٪.

ويستطرد:

«استمر العمل في السوق واستحسن الجمهور الفكرة وبدأت مرحلة تأسيس الشركات، ثم ظهرت صفقات البيع بالمدد، مثلًا: أبيعك مدة سنة وبعد ثلاثة أشهر أقول لك تبيعني باقي المدة، ويتفاهمون، وأشتريها منك بربح، أو يكون أحدهم بحاجة إلى السيولة، ويبيعها بخسارة، المهم أن تتوفر له السيولة، وهذه الأمور لا تحدث إلا بين قلة موثوقة. ومن الصفقات التي لا زلت أتذكرها وكانت خاصة بأحد العملاء، والذي أصبح نائبًا في البرلمان بعدها، كانت أسهم بيع بالأجل لشركة السينما، بيعت لمدة 10 سنوات، ولا أعرف كيف كان سينتظر البائع على أمواله لمدة 10 سنوات، وهذه الآلية في التعامل ليس لها علاقة بما تعلمناه من السوق اليابانية.

اشتغلت في أسهم كل البنوك وشركات التأمين وشركات العقار الموجودة في ذلك الوقت، وبعدها كانت المصيبة، حين اشتغلت متأخرًا في الشركات الخليجية، كنت أبيع بالمدد أسوة بالآخرين

بنسب ارتفعت من 20 ٪ إلى 30 ٪ ثم 40 ٪، وبعد شهرين أسترد المبلغ بأضعاف سعر البيع، كان ذلك هو الأمر الدارج. كنت متيقنًا بأن هذا الوضع غير سليم، لكننا انجرفنا مع التيار».

وسكت برهة، ثم قال:

«يظل التاجر يسعى ليربح ويربح حتى يموت، ولا تزال طباع الأثرياء المشهورين في العالم لا تتغير، دائمًا يريدون المزيد من الثراء.

في نظرنا كان هذا هو سوقنا ومن إنتاجنا، لذلك لم نشعر يومًا بالقلق، وقد بلغت درجة الانسجام في ترتيب الصفقات أن يتحول بيتي القديم بمنطقة النزهة كل يوم جمعة إلى بورصة، حيث يمتلئ السرداب بالمتعاملين، وبصفتي دلالًا أي: سمسارًا، وأعرف من يملك السهم الفلاني ومن يريد أن يشتري أو يبيع، كنت أتولى إدارة الصفقات. ثم أقوم في اليوم التالي، (يوم السبت) بالتوقيع على كل صفقة في الدفتر الخاص بالسماسرة، ثم أتمم باقي إجراء العملية بالتلفون ومكتبي يكتظ بالعملاء. كانت علاقاتي طيبة مع الجميع، ومن تغلبه الظروف ويتعثر عن الدفع، كان العذر يسبق العتب.

وعند إتمام الصفقات الضخمة، وبسبب الأثر النفسي الكبير لتلك الصفقات، كان ينتج منه تبادل الهدايا. أتذكر أن السيد حسين مكي الجمعة، وهو أحد كبار المتعاملين في الصفقات التي تتم عن طريق مكتبي، أهداني في يوم ما سيارة مرسيدس، وسجلها باسمي، ومن جاء بالهدية فلا يجزى إلا بمثلها، في المقابل أهديته سيارة كرايزلر، وكنا لا نفضل التعامل إلا مع عدد محدود من الدلالين،

وكان وقتها سمسار من جنسية عربية، يشتغل نيابة عن شخصية كويتية بارزة، معروف عنه أنه ينقل ويتداول أخبار ومعلومات غير صحيحة، اتفقنا على أن يخرج من دائرة تعاملاتنا.

بعد أن أوقفت وزارة التجارة والصناعة منح تراخيص جديدة لتأسيس الشركات المساهمة العامة، لجأ المتعاملون إلى تأسيس الشركات المساهمة المقفلة والقيام بتداول أسهمها قبل مرور سنتين على تأسيسها، ولم تعترض الحكومة، وبعد تأسيس الشركات الخليجية وتداول أسهمها في الكويت في السراديب، اكتفت وزارة التجارة بإصدار قرار منع التداول دون متابعة تنفيذ هذا القرار وتطبيق العقوبات في حال عدم الامتثال. وقد التزم بالقرار السماسرة الرسميون، ولكن بروز مكاتب لسماسرة عقار غير مرخصة لتداول الأسهم، استمر من خلالهم تداول أسهم الشركات المقفلة وأسهم الشركات الخليجية غير المرخصة، ضاربين عرض الحائط بقرارات وزارة التجارة، ولا أستبعد أن هناك موظفين كبارًا في الوزارة مستفيدين من هذا الوضع، نتيجة «خمال» أي: تهاون وتقصير من الحكومة، التي كانت تعرف أنهم كانوا يتداولون الأسهم في الكويت دون اتخاذ إجراءات مانعة»[6].

يستكمل السيد عبد الحميد المزيدي حديثه ويضيف:

---

(6) الدكتور أحمد الخطيب*: الرخص التجارية كانت تعطى بقدر الحصص التي تعطى للمسؤولين في وزارة التجارة. جريدة الوطن 18/ 12/ 1985.

*توفي بتاريخ 6 مارس 2022، رحمه الله وطيب ثراه.

«بعد أن أصابنا الضرر من أزمة سوق المناخ، وتناثر ريشنا، قمنا، الأخ مشاري الجاسم وأنا، وربما كان هناك غيرنا، ولكن دون شك قلة، قمنا برصد دقيق لكل أموالنا وممتلكاتنا داخل وخارج الكويت وتسليمها لمؤسسة التسويات، ومعها سلمنا رقابنا بتفويضها للتصرف فيها».

وبين ما تستدعيه ذاكرته من روايات التسويات التي تمت بموافقة المؤسسة، يقول: مكتبة .. سُر مَن قرأ

«لا زلت أتذكر أن إحدى ممتلكاتي في إنجلترا، والتي كانت تقدر قيمتها بمليون جنيه إسترليني، وكانت عبارة عن بيت ريفي ضخم ومزرعة بمساحة 10 إكرات (فدان)، أي ما يعادل 42 ألف متر مربع، وحمام سباحة وحمام سونا وملعب تنس وحظيرة لتدريب الخيل، تم تحويلها سدادًا لدين عليَّ للسيد مناف الحمد. وبعد 30 سنة، التقيت السيد مناف وسألته: أما زلت تحتفظ بالمزرعة؟ فرد بالإيجاب، وسألته كم يقدر ثمنها الآن؟ فكانت الإجابة أنها وصلت إلى 5 ملايين جنيه إسترليني. قلت له: تستاهل».

الكمبيوتر الضحية

السيد فاروق السلطان

عودة إلى عنوان الفصل «الهوس والنقيض» ونقيض الهوس هو التعليم والخبرة والذكاء وامتلاك حرفة ناجحة ورابحة، ولكن، تاريخ الأزمات يعطي مثالًا جديدًا، أن العقل وحده قد لا يصمد أمام الانجراف وراء الهوس، وكما ذكرنا، ترتفع احتمالات هزيمة الهوس للعقل كلما طال أمد الهوس وتضخمت مكافأته. يقول محدثي: «لو افترضنا أن في العالم 100 شخص متخصص في دراسة الأزمات المالية، فأنا واحد منهم».

حظي السيد فاروق حمد السلطان بتعليم متقدم كمهندسٍ خريج إحدى الجامعات المميزة في الولايات المتحدة، في عام 1965 حصل على شهادة الهندسة الكهربائية من New York University, New York، وعاد إلي الولايات المتحدة في 1973، لنيل شهادة الـ MBA من The Warton School, University of Pennsylvania. Philadelphia وعمل في إدارة الاستثمار بوزارة المالية، ثم تركها بعد 8 سنوات، وأنشأ مصنعًا في منطقة صبحان.

وكان متمكنًا في مجال تخصصه وحريصًا على قراءة أدبيات ما سبق المناخَ من أزمات، كما أنه جمع بين التعليم والاختصاص والخبرة والعمل المهني الناجح. لقد كان يؤمن بأن حالة الهوس التي تمر بها البلد آنذاك لا يمكن لها الصمود، وكان من أوائل من امتلك الكمبيوتر الشخصي بدلًا من تثقيب الأوراق للتعامل مع الكمبيوتر العملاق، وقادته حساباته على كمبيوتره الشخصي إلى استحالة صمود المناخ.

لحسن الحظ، لم تواجهني صعوبات في الحصول على أرقام هاتفه للتواصل معه، فقد تم ترتيب اللقاء معه بسهولة، تبين لي أنه إنسان منفتح، ويستهويه الحديث عن القصص المتعلقة بالأزمات المالية في العالم، بما فيها روايته الشخصية المشوقة. تحدثنا عنها في أكثر من لقاء في مكتبه الكائن بمنطقة صبحان، المنطقة التي كانت مجهولة بالنسبة إليَّ تمامًا، فهي منطقة صناعية ويتواجد بها عدد من الشركات التجارية والمؤسسات.

السيد فاروق السلطان، لم يكن متعلمًا بشكل جيد فقط، وإنما حصل على الماجستير في إدارة الأعمال بعد تخرجه مهندسًا من الولايات المتحدة الأمريكية، وأسس عملًا يتوافق مع تخصصه، وكان مصنعًا للحديد في منطقة صبحان، يحقق عائدًا سنويًّا صافيًا في حدود 11 ٪. وعندما حاصره هوس المناخ من كل صوب، لجأ إلى تاريخ أزمات العالم لقراءته والاستزادة في تحصين عقله من الانجراف، ومع كمبيوتره الشخصي، وكان انتشار الكمبيوتر يومها محدودًا، خلص إلى أن ما يحدث في المناخ لن يدوم، إنها فقاعة.

يقول السيد فاروق السلطان:

«كانت العوائد في سوق المناخ قد بدأت تصل إلى 20 ٪، وظاهرة الهوس دفعتني إلى المزيد من التحقق، فالعقل لا يقبلها، ولحسم قراري لصالح العقل، ذهبت قبل انفجار الفقاعة بوقت كافٍ إلى الولايات المتحدة، وحضرت عدة برامج متخصصة، وقرأت كتبًا حول الأزمات المالية، وضمنها الكثير عن أزمة الكساد العظيم عام 1929، وازدادت شكوكي.

وحتى بداية عام 1982 كان العقل يتغلب على الاندفاع، وأذكر يومها أن رئيس تحرير جريدة الوطن المرحوم محمد مساعد الصالح سألني حول وجهة نظري فيما يجري، وكان ردي: إننا في عام 1982، لو قلبت الرقمين الأخيرين، أي: 82 فسوف نستعيد هوس عام 1928 في الولايات المتحدة، وتجدنا في العام الذي أعقبته مأساة الكساد العظيم».

كان يراقب ما يحدث في المناخ، ومن يتعامل فيه، فقد كان فردًا ضمن عائلة ضخمة العدد، هي عائلة القناعات، وكانت من أكثر العائلات نشاطًا في تعاملات المناخ، لم تكن عائلته ضمن فروعها الثرية، ولكنه فرع متفوق في تعليمه. نظرة على من حوله من نشطاء المناخ ممن أثروا ثراء بعضه فاحش، تؤكد على أن خطأ ما لا بد وأن ينتهي بكارثة. وكان يردد مثلًا أمريكيًّا مفاده: «أنه حتى الديك الرومي يمكن أن يطير إذا هبت رياح بسرعة مناسبة في الاتجاه المناسب، ولا بد من خفوت سرعتها قريبًا، وكل الديكة الطائرة سوف تسقط»، ويقصد بهم فرسان المناخ.

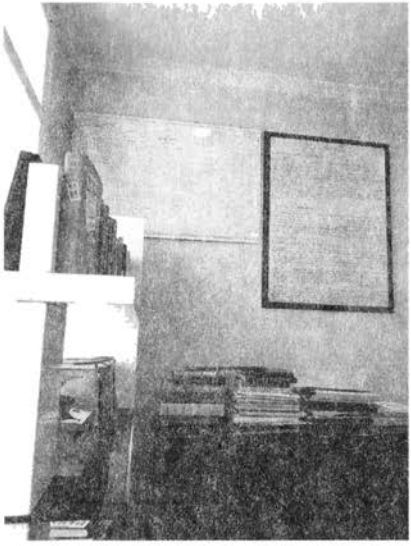

مكتب السيد فاروق السلطان في منطقة صبحان

عاد إلى أدبيات أزمات العالم المالية، وكان أكبرها وأهمها في ذلك الحين أزمة الكساد العظيم عام 1929، وكانت شركات

وبنوك ذلك الزمن في أمريكا حقيقية واقتصاد أمريكا في طريقه إلى الهيمنة على العالم، ورغم ذلك سقطت بورصتها.

في الكويت، لم تكن الأسهم المتداولة سوى ورق، اتفق المتعاملون فيها على إعطائها قيمة غير مستحقة، أسوة ببصيلات التوليب في هولندا قبل نحو أربعة قرون، والسيد فاروق كان يعرف ضحالة احترافية المتعاملين في تلك الأسهم.

يقول:

«دعيت في يوم ما إلى ديوان القناعات للحديث حول ما يحدث، وكنت بين فترة وأخرى أعيد إدخال ما أعرف من أرقام حول تداولات المناخ، وفي كل مرة أصل إلى استحالة استمرارها، وتلك الخلاصة ذكرتها في الديوانية، فكان رد أحدهم: أنت إش فهمك أي: أنت لا تفهم، ولا ألومه، فقد كان حجم تعاملاته يومها في حدود 200 مليون دينار كويتي».

انتظر السيد فاروق سنتين من الهوس المستمر، خلالها انتقل معظم من حوله بعيدًا عن مستوى دخله، وتغلغل الشك في سلامة موقفه، عندها طرح السؤال التقليدي على نفسه: «هل يعقل أن يكون كل هؤلاء الذين نالوا ثراء، بعضه فاحش، مجانين، وأنا الاستثناء العاقل»؟

وبدأ تأثير النفق، أي مقارنة وضعه بمن فاقه ثراء ممن هم حوله، ما أصبح يشكِّل ضغطًا نفسيًّا عليه، ولكن، لا بأس من التحوط قبل

القفز إلى الحارة اليسرى. فذهب طالبًا النصح من صديقين ومختصين ووزيرين في الحكومة. وحصل على موعد لمقابلتهما، الأول أبلغه بأن للهوس ما يدعمه من واقع أوضاع البلد المالية، فسعر برميل النفط في بداية سبعينيات القرن الفائت كان دون 3 دولارات، وهو اليوم أكثر من 10 أضعاف هذا السعر، وارتفاع أسعار الأسهم يمكن تفسيره بأثر ارتفاع الثروة على أسعار الأسهم. والوزير الثاني كان حادًّا في لومه على تخلفه من اللحاق بركب الأثرياء.

واستكمل الحديث موضحًا:

«قال لي: اسمع فاروق، لا بد وأن كمبيوترك الذي تجري عليه حساباتك ويقودك إلى تلك القناعات كمبيوتر متخلف. وهنا حضرني وللمرة الثانية السؤال المكرر من قبل المترددين في كل الأزمات، هل يعقل أن الكل مجنون وأنا العاقل الوحيد»؟

كان ذلك في الربع الأول من عام 1982 عندما هزم الهوس عقل فاروق وحسابات كمبيوتره، ولأن الوقت بات متأخرًا، فالتعويض واللحاق بمن سبقوه يتطلب زيادة جرعة المقامرة، وكان البيع بالأجل أقصر الطرق.

يقول السيد فاروق:

«ثلاثة عوامل أسقطت مقاومة العلم والعقل والمهنة الرابحة، الأول، استمرار حالة الهوس بشراء الأسهم وتصاعد أسعارها والأرباح المحققة منها لفترة أطول بكثير مما توقعت، والثاني تأثير

النفق، أو الشعور بتفوق مع من سبقتهم علمًا وذكاء في مستوى ثرواتهم، والثالث، خلاصة استشارة وزيرين مختصين».

ويستطرد:

«لقد كان طريقًا إلى الثراء لا يحتاج إلى كل ما تعلمته، ولأن الوقت كان ربيع عام 1982، ولأن الفارق في الثراء بيني وبين الأقارب وزملاء الأمس بات كبيرًا، كان لا بد من التعويض بالدخول بقوة، وكان لا بد من أخذ أعلى مستويات المخاطر، أي الاقتراض والتعامل بالأجل. يومها، كانت البنوك متساهلة جدًا في منح القروض، وكانت تكلفة الاقتراض في حدود 6 ٪، وهي تكلفة لا تذكر مقارنة بعائد البيع بالأجل، الذي كان أدنى حدود فائدته 25 ٪، وترتفع إلى 50 ٪ ثم 100 ٪ وفقًا لتقدير مخاطر المقترض. ما كنت أعرفه ويجهله معظم المتداولين، وكنت أقوله لمن أتعامل معه بالأجل، هو أن من يشتري بالأجل بفائدة أدنى، سوف يبيع بفائدة أعلى، والأخير يبيع بفائدة أعلى على نفس الأسهم، وعندما يعجز المشتري الأخير عن السداد، سوف أعجز عن دفع التزامي لك، وسوف تنفرط السبحة وتتبعثر خرزاتها في كل مكان. وكان رد البائع ابتسامة، لأنه لم يكن يعرف ذلك المنطق آنذاك، وبأنها سلسلة سوف تنقطع عند أضعف حلقاتها، وتتساقط بقية الحلقات».

وللسيد فاروق تصريح في جريدة الوطن بتاريخ 31/ 8/ 1982، أي بعد انفجار الفقاعة، نصه:

«أحد شبابنا الذين لهم خبرة واسعة في عالم الأسهم سواء على الصعيد المحلي أو العالمي، يقول: يجب وقف صفقات المدد من الآن حتى نهاية 84».

وعند الاستفسار منه عما يقصده خاصة وأن الفقاعة آنذاك قد انفجرت ومن المنطقي أن تتوقف صفقات المدد.

أفاد السيد فاروق:

«إن صفقات الأجل كانت موجودة حتى هذا التاريخ، وأن السيد صبحي سكر قال لهم إن الشيخ خليفة العبد الله الصباح كان مستعدًّا للشراء بالمدد».

توقفت الريح عن الهبوب بالسرعة والاتجاه المناسبين، فسقطت الديوك الرومية الطائرة، وكان فاروق أحدهم، لم تنجح التسويات، وصدر عليه حكم بالمنع من السفر لثلاث سنوات، وضاع المصنع الذي كان يحقق ربحًا صافيًا 11 ٪ سنويًّا. لكنه لم يندم كثيرًا، فلم يكن ثريًّا مثل أقربائه ممن كانت ثرواتهم قبل المناخ تقدر بمبلغ 60 مليون دينار كويتي، خسروها بعد انفجار الفقاعة، ولو لم يدخلوا المناخ لأصبحت الآن 600 مليون دينار، فهو لم يملك الكثير قبل تورطه، ولم يعد يملك الكثير بعد الأزمة. والغريب والاستثنائي، هو أن السيد فاروق ظل ينظر إلى الجانب الإيجابي للأزمة، الجانب الناتج من احتجازه دون سفر لثلاث سنوات، والجانب الإيجابي في البحث والتعمق في فهم الأزمات المالية.

يقول السيد فاروق، إنه في فورة التعاملات في سوق المناخ لم يكن يمكث في الكويت حال حصوله على إجازة، ولكن، مع منع السفر، استطاع أن يستكشف بعض مناطق الكويت التي كانت مجهولة له، ليس ذلك فقط، فقد استثمر مكوثه القسري في الكويت لبناء علاقات اجتماعية واسعة. وعندما انتهت فترة منعه من السفر، احتاج إلى فترة حتى يتأقلم، فقد كان يشعر بالحنين إلى العودة سريعًا إلى الكويت حين يكون مسافرًا، وبات يفتقد ما تعود عليه خلال سنوات منعه من السفر.

الأهم من ذلك، قرر أن يستثمر ضلوعه المتأخر في أزمة المناخ وما سببته من أذى، بتكثيف فهمه لخبايا الأزمات، وذكر لي أنه من كثرة ما قرأ وحضر شخصيًّا، أو عن بعد، فصول نقاش الأزمات، ربما أصبح من أكثر 100 شخص في العالم من الملمين بها.

جميل ذلك الشعور الإيجابي، حيث حضر أو تفاعل مع فصول الأزمات في جامعة ييل، وقرأ وقابل أحد كاتبي الكتاب الشهير الصادر في عام 2010 This Time Is Different، أو: هذه المرة الأمر مختلف، الأستاذ في جامعة هارفارد، وقرأ المتوفر حول أدبيات الأزمات المالية القديمة.

يقول السيد فاروق السلطان:

«في عام 2006 كانت البورصة نشطة، وكنت أتعامل بشكل خفيف في الأسهم، تصادف وجودي في شاليه أصدقاء، وكان ضمنهم شاب في الأربعينيات من العمر بمعية والده، كان الأب

والابن يملكان أسهمًا في شركة أجيليتي، وبلغ سعر سهمها يومها 7 دنانير، وقررت استخدام خزين خبرتي في فهم الأزمات معهما، قلت له خالد (الابن): ألا تعتقد أنه حان وقت البيع؟ كان رده: عمي، أنت تورطت في المناخ، صحيح؟ اطمئن عمي، «هذه المرة غير». ربما هو يعتقد بالفعل أن هذه المرة غير، وربما كان لا يقبل نصحًا ممن تورط في المناخ».

لم يكن السيد فاروق الوحيد الذي كانت لديه مهنة مربحة وتخلى عنها، خسرها وخسر كل ما يملك عداها بسبب انجرافه وراء هوس المناخ، ولكنه من النوادر الذين اعتبروها تجربة علمتهم، وخسارتهم مستحقة، لأنها نتاج قرار خاطئ من قبلهم. ولسان حاله يقول: تلك النهاية الحزينة ما كانت لتحدث، لو كنت قد اكتفيت بالعائد المجزي الذي كان يحققه مصنع الحديد، وصدَّقت حسابات كمبيوتري، وكنت سوف أفخر بأن جهدي في تحليل الأوضاع وحتمية سقوط المناخ، كان صائبًا[1].

---

(1) انظر:

Examine the record of history, recollect what has happened within the circle of your own experience, consider with attention what has been the conduct of almost all the greatly unfortunate, either in private or public life, whom you may have either read of, or heard of, or remember, and you will find that the misfortunes of by far the greater part of them have arisen from their not knowing when they were well, when it was proper for them to sit still and to be contented. Adam Smith The Theory of Moral Sentiments. Charles P. Kindlerberger – 1996. Business & Economics.

المهندس والقاضي صلاح

السيد عبد الله قبازرد خلال فترة الدراسة في الولايات المتحدة في عام 1970

هو من تلك الفئة أيضًا، المتوقع أن ينتصر ذكاؤها وعلمها وتفوقها في مهنتها على إغراءات الهوس بتحقيق ثروة هائلة، في وقت قصير، ومن دون جهد حقيقي، ولكننا نكتشف أن طبيعة البشر لا تختلف على مر الزمن، وعلى اختلاف المواقع.

التقيت المهندس عبد الله محمد حسين قبازرد في 19 مايو 2019، كان لطيفًا ودودًا ولم يتردد لحظة في تحديد موعد لقاء معه بعد يوم

واحد من طلب الموعد، وتم اللقاء في مكتبه بمنطقة القبلة، في العاصمة (مدينة الكويت). استغرقت المقابلة ساعات روى فيها كل ما يتذكره من تفاصيل حتى بعد مرور أكثر من 40 عامًا على أزمة المناخ.

التقطت هذه الصورة في 25/ 2/ 1960 بعد الانتهاء من حفل الذكرى العاشرة لجلوس الأمير الراحل الشيخ عبد الله السالم لتوليه مقاليد الحكم في عام 1950 رحمه الله، ويبدو على يمين الصورة كل من سكرتير الحكومة آنذاك السيد بدر الملا رحمه الله، والسيد محمد قبازرد والد المهندس عبد الله وهو يحمل كاميرته السينمائية بيده اليسرى، الذي توفاه الله في عام 1987، وتظهر كذلك في الصورة سيدات من السلك الدبلوماسي.

نشأ السيد قبازرد في أسرة منفتحة، حتى أنه يذكر أن والده جعل من منزلهم دارًا لعروض السينما في بداية خمسينيات القرن الماضي،

أي قبل افتتاح دور السينما العامة، وحمل كاميرته السينمائية وصوَّر معالم الكويت القديمة، وكان تاجرًا ويتمتع بثقة مجتمع الأعمال، وكان عضو مجلس إدارة بنك الكويت المركزي في بدايات التأسيس.

عاش المهندس عبد الله طفولته في بيوت الطين، ولم تكن الكويت قد دخلت نهضتها العمرانية عندما كان في أولى مراحل شبابه، وكانت أغلب مبانيها السكنية تتكون من طابق واحد وأحيانًا اثنين، استمر ذلك حتى منتصف عقد ستينيات القرن الفائت.

أنهى دراسته الثانوية في مدرسة كيفان، ويومها كان خريج الثانوية ينتقي الدولة التي يرغب في الابتعاث إليها وينتقي التخصص في زمن كان الإقبال على التخصصات العلمية أي الهندسة والطب هو ما يميز طالبًا جامعيًّا من غيره.

اختار السفر إلى الولايات المتحدة التي سبقه إليها أخوه المهندس جاسم، وأراد احترام رغبة والده في الاختصاص في الطب، وغادر بالطائرة إلى لندن ومنها بالباخرة إلى نيويورك.

انبهر هناك بتلك المدن المنظمة بمبانيها الشاهقة وطرقها وميادينها المزروعة، ورغم استمراره في احترام رغبة أبيه في الاختصاص في الطب، فإن تلك المعالم زادت من شغفه بالهندسة، وبعد انقضاء بضعة سنين بين تقوية اللغة والتحضير لكلية الطب، غلب هوسه بالهندسة رغبة الوالد.

كانت البداية في نيويورك، ولكنه تنقل بين عدة ولايات، وشارك

اثنتي عشرة عائلة أمريكية راعية خلال سنوات الدراسة السبع، والتي انتهت في جامعة أريزونا Arizona في مدينة توسان Tuscan. وبفضل الشغف والذكاء وكذلك احتساب بعض النقاط من دراسته السابقة، اختصر فترة الدراسة من خمس سنوات في التصميم والعمارة، إلى ثلاث سنوات ونصف السنة، لتنتهي جولة الدراسة الجامعية الأولى ويعود إلى الكويت في عام 1972.

يومها كان عرض الوظائف في اختصاصه أعلى بكثير من توفر الاختصاصات فيها، وعمل لسنة أو أقل في معهد الكويت للأبحاث العلمية، ثم انتدب إلى إدارة المنشآت والتصميم في وزارة الأشغال وهي الإدارة التي سبقه إليها زميله المهندس صباح الريس، وبقي هناك حتى سقوط المناخ في عام 1982.

خلال تلك الحقبة، كان قد تعرف إلى المصمم الدنماركي يورن أوتسون مصمم دار أوبرا سيدني ومبنى مجلس الأمة، والمصمم العراقي الأصل الدكتور محمد مكية الذي صمم المسجد الكبير في مدينة الكويت، ثم ذهب إلى بوسطن في عامي 1977 و1978 ليحصل على شهادة عليا في إدارة الأعمال في برنامج للماجستير أعدته مؤسسة أرثر دي ليتل Inc Arthur D. little، وبعد العودة حصل على ترقية وترأس قسم التصميم في وزارة الأشغال، ومن ضمن إنجازاته تصميم صالة التزلج على الجليد، والإشراف على إنشاء مجمع الوزارات. ويكتمل ما يفترض أن تكون حصيلة علمية وعملية لوقايته من هوس المناخ.

ولكن، ما حدث العكس تمامًا، فقد خاطب نفسه قائلًا: «كيف لي وأنا بكل ذلك العلم والخبرة أن أسمح لآخرين محدودي العلم والمعرفة والذكاء أن يصبحوا في أشهُر عديدة في مصافٍّ مليونيرات العالم»، وكان القرار دخول سوق المناخ. ويذكر أن القرار جاء متأخرًا كثيرًا، ستة شهور قبل انفجار الفقاعة، لكنه دخول كثيف يليق بعلمه وسمعته، فقد بلغت حصيلة ما له وما عليه خلال فترة وجيزة حوالي 600 مليون دينار كويتي، أو ملياري دولار أمريكي، وورد اسمه في صحيفة وول ستريت، كما أبلغه حينها صديق له.

يستدعي المهندس عبد الله قبازرد تجربته، ويقول:

«بدايتي كانت متواضعة، قمت بخوضها من باب الاختبار وبحدود مبلغ 100 ألف دينار، لكنها بداية لم تطل، ولم تتوقف عند الأسهم، وإنما امتدت إلى العقار، وأنا حفيد حسين قبازرد، اسم ثقيل لا تليق به البدايات المتواضعة. وكنت قد اشتريت مكتبين كبيرين في الطابق العلوي بسوق المناخ من المرحوم مبارك الحساوي بشيكات آجلة استخدمتها لعقد الاجتماعات. وكان الغرض من شرائهما التواجد بالقرب من كبار المتعاملين، مثل السادة: جاسم المطوع وأحمد الكندري المشهور بأحمد المناخ، وباسل الأسطى والشيخ خليفة العبد الله وغيرهم، فاللحاق بهم والتعامل بالكميات الضخمة يتطلب القرب والتعارف، وهو ما تحقق.

ثم اشتريت مكتبًا ثالثًا في الطابق نفسه مخصصًا لأعمال المحاسبة. ولأنني دخلت السوق متأخرًا، فقد عاصرت زيارة الشيخ سعد العبد

الله الصباح لسوق المناخ، ما ضاعف من اندفاعي، وكان وجود زملاء في مستوى تعليمي مرتفع، مثل المهندس صباح الريس، يزيد من استسلامي لحالة الهوس.

كنت أتمتع بالسمعة، فقد توفر لديَّ الاسم، وملكت موقعًا في السوق وتعرفت إلى كبار فرسانه، ولم يبقَ سوى التحلي بالجرأة، ومع ما سبق، توفر لدي الكثير منها، حتى أنني وقعَّت في يوم ما شيكًا بقيمة 11 مليون دينار كويتي.

وكان لي صديق شريك وجريء، يدير الأعمال بدلًا مني، ودخل بقوة في تعاملاته حتى باتت الناس تعتقد بأنه عبد الله قبازرد، وساهم هذا الصديق في تأهيل اسمي ومكاتبي وجرأتي لدخول تعاملات الأجل الضخمة مع كل من السادة: جاسم المطوع وحمود الجبري وأحمد الكندري ومحمد الإبراهيم وزيد المطوع وصبحي سكر ونجيب المطوع.

لكني لم أكتفِ بذلك، وإنما دخلت بقوة في تعاملات سوق العقار[1]، واشتريت عمارة تحت الإنشاء في شارع فهد السالم مسماها: برج الصالحية، كان الوسيط في تلك البيعة المرحوم عبد الرحمن الدعيج، وقد بيعت بمبلغ 50 مليون دينار كويتي، حتى أن الشيخ

---

(1) سعود عبد العزيز بشارة، مدير الدائرة الأوروبية للشؤون المالية في المركز العقاري التجاري الكويتي: أصبح امتلاك مجمع سكني أمرًا يحمل وجاهة اجتماعية، فشارع فهد السالم اليوم، أصبح يضم عمارات جديدة سعرها 40 مليون دينار كويتي، وكانت قبل شهور بسيطة لا تتجاوز 19 مليون. جريدة الرأي العام 13/ 7/ 1982 «أي قبل 20 يومًا من انفجار فقاعة المناخ».

علي الخليفة وزير النفط آنذاك زارها مستغربًا من ارتفاع قيمتها. كما قمت بشراء فندق الكارلتون من المرحوم عبد العزيز المساعيد، وعقار آخر في سوق واجف بمبلغ 18 مليون دينار كويتي، وكله بالأجل، وكانت النية تعمير بعضها وتداول البعض الآخر.

وبين حين وآخر، كان عقلي يصحو، وكنت أتساءل عن حقيقة تلك الشركات التي أساهم فيها، فهي جديدة، ولا تتوفر معلومات حولها، وتتداول أسهمها بأضعاف أسعارها بمجرد تأسيسها، وقيمتها فقط في أسماء مؤسسيها. ثم يُهزم العقل أمام الشعور بتفوق الغير بثرواتهم حال التوقف، وتصحو في اليوم التالي وقد تحصل لك شيك ضخم آجل ليسجل في رصيدك في البنك، فتقرر عدم حاجتك إلى العقل الآن، ربما أعود إليه في وقت آخر.

في زمن الهوس، وإلى جانب ورود اسمي في مجلة وول ستريت، ورغم احتفاظي بالنمط البسيط لحياتي، فإنه زمن له لحظاته الباذخة والمسلية».

وبسخرية يقول:

«الإشاعة التي قالت إن السيد فيحان العتيبي اشترى دكانًا في سوق المناخ بثلاثين مليون دينار كويتي غير صحيحة، والحقيقة أنه اشتراه بعشرة ملايين فقط، وقد ظلموه حين أشاعوا أنه اشترى سيارة شاه إيران السابق في باريس، وهذه الإشاعة تداولها مسؤولون في الدولة، وتناسوا أن السيارة ليست أغلى من 10 ملايين دينار دفعت للدكان.

ورغم كل ما قيل عن المرحوم أحمد المهنا[2] الذي لا يقرأ ولا يكتب، إلا أنه كان شخصية لطيفة دائم الابتسام، لا يعرف الغرور، وذكي، وعند الاطلاع على صفقاته الخارجية، تعجب كيف تعامل مع الأجانب، ربما أبهرتهم طائرته الخاصة التي كان يمتلكها. ومن النوادر التي تروى عنه، أنه أقام خارج الكويت بعد سقوط المناخ، وتولى ابنه تسليم موجوداته، وبعد أن انتهى من تسليم الأسهم والعقارات لمحامٍ من الجنسية المصرية، سأله: «أُمَّال فين مفتاح الطيارة» أي: أينَ مفتاح الطائرة؟

كان نصيبي من هوس المناخ في الفترة ما بين نهاية عام 1981 وصيف عام 1982، التصنيف ضمن كبار المتعاملين، ربما كنت آخرهم، ولكن، لم أكن أقلهم وزنًا في حجم تعاملاتي، اعتبرته يومها إنجازًا، ولكن البلاء جاء بحجم التورط.

في صيف عام 1982، بدأت شيكات الأجل تقدم قبل موعدها، وعرفنا متأخرين أن الشيك أداة وفاء وليس دينًا، وأن رجوع الشيك بدون رصيد تحوله من جنحة إلى جناية، والجناية تعني عقوبة السجن الطويل. عندما بدأت تلك الحقبة، لم أحلم مثل الآخرين بالاعتقاد بأنها فترة قصيرة سيئة وسوف تمر، عرفت حينها أن ثمن الهوس مرتفع، وأن الحساب سيكون عسيرًا، وحاولت إنقاذ ما يمكن إنقاذه بعمل تسويات. وكانت أول محاولتين للتسوية مع المرحوم مبارك الحساوي والسيد جواد بو خمسين، وقد فشلت كلتا المحاولتين،

(2) أحد فرسان سوق المناخ.

وعرفت حينها حجم التكلفة، حتى أنني كنت في نهاية اليوم لا أذهب إلى بيتي، وإنما إلي بيت أهلي أو إلى بيت أحد الأصحاب.

ومن زمن الطائرات الخاصة وحفلات أحمد المهنا، إلى «مرمطة» أي: أذى اللجان التطوعية وهيئة التحكيم ومؤسسة التسويات والنيابة والمخافر، وأن يصل الأمر إلى أن يأمرني موظف النيابة والمحاكم بعدم الجلوس واضعًا رجلًا على رجل.

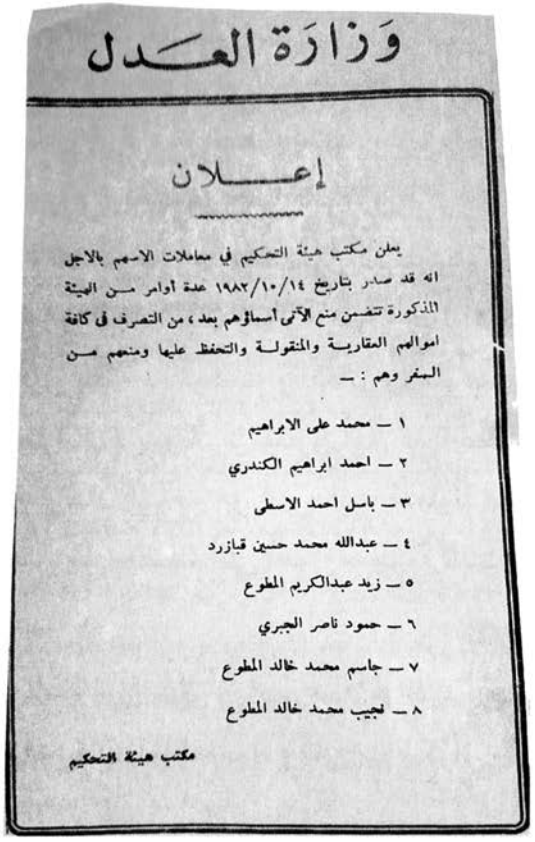

وزارة العدل

إعلان

يعلن مكتب هيئة التحكيم في معاملات الاسهم بالاجل انه قد صدر بتاريخ ١٩٨٢/١٠/١٤ عدة أوامر من الهيئة المذكورة تتضمن منع الآتي أسماؤهم بعد، من التصرف في كافة اموالهم العقارية والمنقولة والتحفظ عليها ومنعهم من السفر وهم : ـ

١ ـ محمد على الابراهيم

٢ ـ احمد ابراهيم الكندري

٣ ـ باسل احمد الاسطى

٤ ـ عبدالله محمد حسين قبازرد

٥ ـ زيد عبدالكريم المطوع

٦ ـ حمود ناصر الجبري

٧ ـ جاسم محمد خالد المطوع

٨ ـ نجيب محمد خالد المطوع

مكتب هيئة التحكيم

جريدة الوطن 17/ 10/ 1982

لم يدم حلم تعاملات المليارى دولار طويلًا، ولكن معاناة اليقظة من الحلم دامت سنين، وإحدى حوادثه لازمتني حتى عام 2000. فترة حلم قصيرة، انتهت بإدراج اسمي ضمن أول ثمانية من كبار المتعاملين من الممنوعين من السفر، ودام منعي من السفر حتى عام 1988، 6 شهور في حلم جميل، 600 مليون دينار حجم تعاملاتها، انتهت بـ 6 سنوات منع من السفر، كان خلالها عمي الميسور يأخذ أبنائي وزوجتي معه عندما يسافر، وكان والدي رحمه الله، يتولى إعالتي.

وبعد صدور قرار منع السفر، استمررت في الحرص الشديد حتى تكون أوراقي وتعاملاتي كلها كاملة، وأتذكر حينها أن السيد جاسم المطوع بعد أن قام أحد المحاسبين العاملين في مكتبه بسرقته ثم هروبه خارج البلاد، كان يحضر ومعه «خياش» أي: أكياس كبيرة وصناديق مليئة بالشيكات والدفاتر والعقود، ويقول لهم: تفضلوا، ابحثوا عما تريدونه. ما شفع لي أمام كل الجهات المسؤولة عن ملاحقة فرسان المناخ، هو أنني كنت متعاونًا معهم بشكل استثنائي، حتى ظن بعضهم أنني أعمل معهم، ولست مطلوبًا من قبلهم»[3].

وتدمع عيناه حين يذكر القاضي صلاح الفهد رحمه الله، ففي يقينه أن القاضي كان متعاطفًا معه، وأنه مات مبكرًا.

---

(3) يقول السيد زيد المطوع، تعاملت مع السيد عبد الله قبازرد، كان يتميز بأنه إنسان نظيف وأخلاقه عالية.

يقول السيد عبد الله (بو حامد):

«من حسن حظنا أن كان من ضمن كبار المتعاملين والعاجزين في أزمة المناخ شيوخ وكبار المسؤولين في الدولة، لذلك تم سريعًا وقف شكاوى شيكات الأسهم، رفعوا سيف مطالبات الأسهم عن رؤوسنا، ولكنهم، ولسبب غير معروف، أبقوا سيف مطالبات شيكات العقار مصلتًا على رقابنا، كان تخبطًا بلا شك.

كل هذا الألم، ودوامي في المناخ كان دوامًا جزئيًّا، فقد استمر عملي بدوام كامل في الوزارة حتى سقوط المناخ، وعندما بدأت ملاحقاتي من قبل النيابة العامة والمباحث، قدمت استقالتي إلى وزير الأشغال يومها، المرحوم عبد الله دخيل الرشيد الدخيل، حتى لا تتعرض الوزارة لتردد جهات الملاحقة عليها.

حادثة واحدة ظلت معي حتى بعد التحرير، فقد رفع أحدهم قضية يطالبني بـ 150 ألف دينار كويتي عن صفقة عقار منذ أيام المناخ، وكان قد باعني بالأجل 5 قطع أراضٍ بالسالمية مقابل 12 مليون دينار، وقبض مقابلها أسهم شركة الأسمنت الأبيض بقيمة 6 ملايين دينار، قام بتكييشها فورًا أي: بيعها، ولم يحول الأرض باسمي، كان أكبر نصاب قابلته، اتضح فيما بعد أنه لا يملك تلك الأراضي، وكان عمي هو من يمتلكها وما زال، وكان هذا النصاب قد دفع إلى عمي عربونًا فقط ولم يكمل دفع باقي المبلغ، ثم نصب عليَّ. وسقطت دعواه ضدي عندما أثبتُ أنه لا يملك الأراضي، ولكنني تطوعت بملاحقته لصالح مؤسسة تسوية المعاملات المتعلقة

بأسهم الشركات التي تمت بالأجل لاسترداد أسهمي لديه لصالحهم، واستمرت الملاحقة حتى عام 2000، وللأسف، لم تُعنِّي المؤسسة رغم أني دفعت رسومًا للقضية بحوالي 15 ألف دينار كويتي.

انتهى الحلم، وبقي العلم، واشتغلت بعدها في مكتب أخي جاسم بعد التحرير، ثم فتحت مكتبي الخاص، ولأن مكتب أخي جاسم كان صاحب التصميم لمبنى قصر السيف، دُعينا في عام 2003 لتقديم استشارة تصميم قصر في دولة قطر، وقابلت هناك الشيخ عبد الله آل ثاني أخ الشيخ حمد أمير قطر آنذاك وكان رئيس الوزراء ويعرف عن تصميم قصر السيف، وقدمنا إليه التصميم الأوَّلي لفكرة بناء القصر. وكذلك قمنا وبمعاونة مدير البلدية السيد إبراهيم المسند، بإعادة تنظيم منطقة الدفنة كمستشارين، وتم اعتماد أكثر من 90 ٪ من ذلك التنظيم من قبل الشيخ حمد آل ثاني.

وحتى مع عودتي إلى العمل الذي أحببت، لم تعتقني ذكريات المناخ، فقد قابلت السيد صبحي سكر[4] في مطار الدوحة، وكان ينشد فتح نشاط تجاري هناك، عرفته وهو لي منكر، وعرَّفته بنفسي فتذكر أنه سمع باسمي، كان يلبس الدشداشة والعقال، وكنت لابس أفندي».

(4) أحد شخصيات الكتاب.

الأب الروحي للفيلم اليتيم

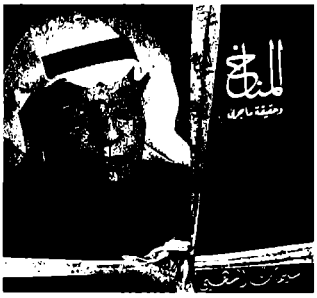

درع التكريم بصورة السيد سليمان السهلي

المتخصص في علم الاقتصاد، والمنحدر أبًا عن جد من عائلة مارست التجارة التقليدية المحافظة، أحد مؤسسي اتحاد الشركات الاستثمارية، ورئيس مجلس إدارة شركة الساحل للاستثمار لمدة 19 سنة، ورغم أن ذلك يفترض أن يمنحه بعض المناعة، أو حتى بعض التردد من ولوج الاستثمارات عالية المخاطر، فإن هوس المناخ أصابه. ورغم أن هوس المناخ أصابه وبشدة، ربما أكثر من غيره بسببٍ له علاقة بصيت الثراء، فإنه ظل هادئًا بعد انفراج الأزمة، وعمل من أجل توثيقها.

قام السيد سليمان خالد السهلي بصفته مالكًا رئيسيًّا ورئيس مجلس إدارة شركة الساحل بتمويل مشروع ذلك التوثيق. يومها استعانت شركته بشركة «سنيار»، التي يملكها وزير التجارة والصناعة الأسبق السيد خالد الروضان، وقام بتشكيل فريق عمل محترفًا، وكان نتاجها فيلم «فرسان المناخ» الذي لم يرَ النور.

يقول السيد سليمان السهلي:

«قبل تسع سنوات، وبتكلفة بلغت 190 ألف دينار كويتي، وبمقابلة 40 شخصية، من اختصاصات مختلفة، وإحدى تلك المقابلات تطلبت ستة شهور لأخذ الموافقة، وكانت للسيد عبد اللطيف الحمد وزير المالية خلال فورة سوق المناخ وانفجار فقاعته، قامت شركة الساحل بإنتاج فيلم «فرسان المناخ»، واستغرقت كل المقابلات، ثلاث سنوات، انتهت بإنجاز الفيلم الذي كان اختصارًا لحوالي 70 ساعة من المقابلات تم اختزالها في أربع ساعات.

وأتذكر، أن من الذين اعتذروا عن المشاركة في الفيلم كان كل من السيد مشاري الجاسم والسيد صبحي سكر. وقمنا بالتواصل مع وزارة الإعلام اعتقادًا منا بأن الفيلم سوف يحقق هدفًا تاريخيًّا لهم، ويحقق في الوقت نفسه ما يكفي من إيرادات، وأيضًا من إعلانات الساعات الأربع للفيلم.

والدافع والحماس في تحقيق الهدف بتوثيق الأزمة، لم يترك لدينا ما يمنع أن تقوم الجهات الرسمية بالتعديل على بعض مكونات العمل في حال رغبت في ذلك. وأكرر، كان الزمن عام 2009،

وكان الدافع هو عجز الكويت عن توثيق أهم محطات تاريخها كما في حالة الغزو، وأزمة المناخ حدث مهول سواء من حيث تجاوز القوانين والفوضى التي ساهم فيها كل من الحكومة والأفراد، أو من حيث الأرقام الفلكية، فهي واحدة من أكبر أزمات العالم المالية إن لم تكن أكبرها في المقارنة النسبية مع حجم اقتصادها، ثم المعالجة الخاطئة.

ولكن، لم يحالفنا التوفيق في إقناع وزارة الإعلام، ولا أي منصة إعلامية أخرى لعرض الفيلم، وترسَّخ لديَّ اعتقاد بأن توثيق المناخ كما هو حال توثيق أحداث الغزو، فيهما الكثير من الحساسية السياسية، والتوجه الرسمي هو نسيانهما».

ويستطرد قائلًا:

«في شهر يونيو 2012 ذهبت بمعية الأخ خالد العصيمي المدير العام لشركة الساحل والأخ خالد ناصر الروضان مدير شركة سنيار آنذاك والتي قامت بمونتاج الفيلم، لمقابلة رئيس الحكومة السابق الشيخ جابر المبارك الصباح، وطلبنا موافقته على رعاية حفل تكريم الشخصيات التي شاركت في الفيلم، وتم ذلك. دعونا المشاركين في فيلم المناخ إلى احتفال كبير في مبنى غرفة تجارة وصناعة الكويت لتكريمهم، وعرضنا نبذة منتقاة أو 20 دقيقة من أصل 240 دقيقة، كانت خلاصة الفيلم، ثم توقف كل شيء بعد ذلك.

لم نلقَ استجابة من الجهة المعنية بالعمل، وزارة الإعلام، ولا المحطات الأخرى التي قام بالتواصل معها السيد خالد الروضان.

بعد قرابة 28 سنة على تلك الأزمة، بذلنا أفضل محاولة لتوثيقها قبل اندثار وقائعها، أشخاصًا وأحداثًا، وكانت محاولةً مصيرها الفشل. شاهدت الفيلم مرتين، وبعد أن تركت مجلس إدارة الساحل في عام 2016، ودخول ملاك جدد، سمعت أن الشركة باعت الفيلم، وهو أمر لا أعتقد بصوابه إن صدقت واقعة بيعه، فلم يكن المال سبب تمويل الفيلم، وإنما إثراء تاريخ البلد كان هو الهدف. فالحدث محلي وسرد الوقائع كان باللهجة المحلية، وكان الطموح أن يتعدى صدى نجاح العمل إلى العالمية، ومرور نحو 38 سنة على أزمة المناخ يُضعِف الذاكرة، وبدأت الأحداث المهمة تتلاشي، فهي حقبة زمنية عصفت بالكثير من أبناء الكويت، من تداعياتها أن الدولة صرفت مليارات، لإنقاذ الأفراد والبنوك، وبينهم محالون ما يزالون يعيشون خارج الكويت، ومحالون تلاعبوا ببياناتهم المالية ونفذوا منها، وما زالت الدولة تتصرف في ملكيات بعض المحالين».

ويستطرد السيد سليمان في تحليله لمسببات الأزمة، ويذكر: «إنه مع بدء تدفق أموال النفط، كان في البلد ما يكفي من وعي، فمنذ خمسينيات القرن الماضي تأسس بنك الكويت الوطني وناقلات النفط، والبترول الوطنية، وشركات التأمين، وغيرها. كانت شركات مساهمة عامة حقيقية، ولكن من دون سوق تداول أسهم منظم. ومع طفرة أسعار النفط في عام 1973، بدأ التكالب على تأسيس الشركات وبدأ معها مفهوم شراء الجنسيات من أجل الاكتتاب فيها، ولترأس مجالس إداراتها، ولم يواكب فوضى تأسيسها

أي تنظيم لسوق تداول أسهمها. ولكن، واكب تأسيس الشركات الكويتية دفع ربع القيمة الاسمية للسهم وبيعه بأضعاف القيمة فور الخروج من مكتب الشركة.

صورة عن كتاب إشادة مجلس الوزراء بجهود السيد سليمان السهلي بشأن الفيلم الوثائقي عن أزمة المناخ

وظهرت أسماء فرسان ما قبل المناخ، فهناك أسماء احترفت تمويل تلك العمليات، وأخرى استغلت مناصبها في مجالس إدارات البنوك، كما شملت الفوضى بعض مكاتب تدقيق الحسابات المعروفة التي احترفت تأسيس تلك الشركات. ولعل أكبر الأخطاء

كانت خطايا وزارة التجارة، فقد منعت، حينما كان المفروض هو التصريح بتأسيس الشركات الكويتية والرقابة عليها وتنظيم تداولاتها، وأباحت تأسيس شركات خارج الكويت دون أي رقابة أو تنظيم. وتم التحايل على هذا المنع بالتوكيل، وهو الأمر الذي قامت به بعض مكاتب التدقيق المحاسبية، ومنح أسهم التأسيس وصلت إلى السفراء الكويتيين في الخارج، وكل ذلك كان يجري بعلم وزارة التجارة، التي أباحت لاحقًا فوضى تأسيس الشركات الكويتية المقفلة».

يستكمل السيد سليمان «بو خالد» قائلًا: «في عام 1979، أخذت مكتبين في الدور الأرضي في سوق المناخ، مكاتب خاصة لي ولأخي نقوم من خلالها بأعمالنا ومنها التداول في البورصة، ثم أخذت مكتبًا آخر في الطابق الأول لأعمال المحاسبة، وفي وقت لاحق قمت بشراء مكتب آخر لأعمال السمسرة. وبعد تحول الطلب من التداول على الأسهم الكويتية إلى الأسهم الخليجية، بدأ سوق المناخ يشهد تهافتًا غير مسبوق، من حيث أعداد المرتادين والشخصيات غير المعروف إلمامها بمجالات الاستثمار، بعضها شخصيات بارزة ومشهورة في أعمال واختصاصات أخرى. وكان شهر رمضان شهرًا رائجًا، يشهد عقد صفقات تمتد إلى وقت متأخر من الليل وبأسعار مبالغ فيها[1].

(1) وزير التجارة: هل في مقدوري منع صفقة بيع دكان بمبلغ 17 مليون دينار؟ بأي صفة ما دام البائع والمشتري راضيين؟ جريدة الوطن بتاريخ 1/ 9/ 1982، توفاه الله في 15 إبريل 2020، رحمه الله وطيب ثراه.

في شهر مايو 1982، شعرت شخصيًّا بأن الأزمة قادمة، قبلها كنت ضمن المتكالبين على تأسيس الشركات، وقد سبق أن تقدمت بطلب على ترخيصين لشركتين، وعندما قابلت وزير التجارة والصناعة السيد جاسم المرزوق، بادرني قائلًا: مبروك وافقنا لك على الترخيصين، واحدة برأسمال 10 ملايين دينار كويتي، والثانية برأسمال 50 مليون دينار كويتي. قلت له: بو محمد، أنا غيرت رأيي. فكان رده بأن: الناس تتكالب وأنت تتراجع؟ قلت له: كلنا نعرف أن ذلك التكالب على تأسيس الشركات لا علاقة له بالمعايير ولا بالمسمى. فسألني السيد الوزير: سليمان؟ أنت خائف؟ أنت متداول كبير في السوق. قلت له: بو محمد، المؤشرات غير مطمئنة، الشركة لم تضع أثاث مكاتبها، ويرتفع سعر سهمها من دينار إلى 4 دنانير كويتية.

كان ذلك في تقديري يومها إنذارًا بانفجار الفقاعة، غيرت رأيي وكان التوقيت مناسب. لكن، الآخرين وحتى التجار التقليديين والمشهود بحصافتهم، انجرفوا وتمادوا في هوس التأسيس، وهم أكثر المتضررين بعد أن وصلت فوائد صفقات المدد، أي نسب العائد على التداولات، 300 ٪، وهذا لا يستقيم مع العقل، ولكن الحكومة والوزارة لم يفعلا شيئًا»[2].

---

(2) يقول أحد الدلالين: (السماسرة) في سوق المناخ، السيد محمود عبد العزيز، أبو شاكر: «قد تشاهد بنكًا متنقلًا هو عبارة عن رجل يرتدي دشداشة، وعمله مجرد توفير سيولة للمضارب بينما هو غير مضارب». جريدة القبس 20/ 6/ 1982.

ينهي بو خالد حديثة بالقول: «هاجسان لا يزالان يعيشان في ذهني، الأول: لماذا جاء قرار الدولة بالتعويض من صندوق صغار المستثمرين الذي كان مقره في مبنى الصندوق الكويتي للتنمية، بمبلغ مليوني دينار كويتي لصغار المستثمرين؟ والثاني: لماذا لم تطبق قاعدة الحساب الجاري؟ أي التقاص في الشيكات ما بين المدينين في حالة الإفلاس، لأن لو تم ذلك، لكان 70 ٪ من حجم الأزمة قد تم اختزالها.

ولديَّ قناعة بأن الإجابة تقف عند التعارض مع مصلحة صاحب القرار».

أحمد المناخ والوجيه عبد الله العثمان

صورة تجمع السيد أحمد إبراهيم الكندري
الذي يتوسط السيد عبد الكريم زيد المطوع والسيد أحمد حمود الجبري

شخصية لطيفة متعاونة، باتت تعتقد بأن أزمة المناخ أصبحت تاريخًا، ومن حق كل الأجيال الاطلاع على تفاصيلها، تشعر بالراحة لدى مقابلته، فهو ليس فقط راغبًا في الحديث عن تجربته، وإنما متطوع لترتيب لقاءات مع كل من تبقى ممن عاصرهم في حقبة رواج وسقوط المناخ. هو السيد أحمد إبراهيم الكندري، مثله مئات بنفس الاسم الثلاثي، وكان لا بد من تميزه بعد انضمامه إلى نادي

فرسان المناخ الثمانية، وكان اسم «أحمد المناخ» اسمًا مناسبًا ووحيدًا، أو كما يقولون، اسم على مسمى.

يقول السيد أحمد الكندري: «ليس لديَّ ما أخفيه أو أخافه، لقد تورطت في المناخ وكنت من كبار فرسانه، وجرى لي ما جرى للآخرين. لدي الاستعداد للتحدث عن قصتي، وكل ما أخشاه هو منع نشر هذا الكتاب، ولا أتمنى أن تأتي جهة يومًا ما وتعرض شراء حق النشر أو المنع».

عندما قابلته، ونحن في عام 2019، كان عمره 64 سنة، بينما كان عمره 23 سنة عندما بدأ تداولات الأسهم برأسمال 10 آلاف دينار في عام 1978، وفي سنوات أربع، حتى صيف 1982، ارتقى إلى الذروة، ثم عاد إلى مستوى ما قبل عام 1978، ولا زال متفائلًا ومبتسمًا، دائمًا.

كان لديه حلم منذ صغره، وعمل على تحقيقه واستطاع أن يعيشه لسنوات قليلة، ذلك ما جعله راضيًا، فهو يتذكر حلمه الذي قام بروايته حين كان طفلًا لجدته السيدة «أمينة بو غيث» رحمها الله، التي كانت تصحبه مشيًا على الأقدام من منزلهم في حولي، إلى منزل الوجيه الحاج عبد الله عبد اللطيف العثمان في النقرة في ستينيات القرن الماضي. عند وصولهما، تذهب هي إلى صديقتها أم سليمان، زوجة الحاج، ويذهب هو إلى ديوان الحاج الفخم، ويسترق النظر إليه وحوله الشيوخ وكبار مسؤولي الدولة، ثم يسترق النظر إلى الخارج حيث توزع الصدقات على المحتاجين. انبهر بشخصيته،

منذ الصغر، تملكته رغبة جامحة في أن يكون لديه ثروة وافرة. في أحد الأيام وهو في طريق العودة إلى منزلهم في منطقة حولي، وبينما هو ممسك بيد جدته، يروي لها حلمه، قائلًا: «يمه، أنا سوف أصبح في يوم من الأيام أكثر ثراء من الحاج». تضحك الجدة، وتقول: «يا وليدي أنت وين والحاج وين»، أي أين أنت من الحاج؟ «فلوسه تارسه الدنيا»، أي أن أمواله ضخمة و«إحنا كما ترى فقراء مساكين»، ولكن الصغير لم يسمح لمثل ذلك الكلام بأن يسرق حلمه.

بدأ أحمد الكندري حياته العملية عسكريًّا في وزارة الدفاع، ولم تستهوه الوظيفة، فانتقل بعدها إلى القطاع النفطي في سبعينيات القرن الماضي، ولكن قلبه كان مع حلمه، واستهواه يومها سوق أسهم نشيطة بسبب رواج سوق النفط. وفي عام 1978 توفر لديه مبلغ في حدود 10 آلاف دينار كويتي، وكانت سنة صعبة، تدخلت فيها الحكومة لشراء أسهم المدينين للبنوك، ولكنه اعتبرها فترة اختبار وتعلم. صاحب تلك الفترة بداية تأسيس الشركات الخليجية بعد أن أوقفت الكويت تأسيس الشركات المساهمة الكويتية العامة، ولم يطل الوقت حتى تضاعفت أسعار النفط في عام 1979، وكانت بدايته الحقيقية مع سوق المناخ. يقول إنه جمع يومها 100 ألف دينار، كان لوالده نصيب فيها، وكان لأصدقاء نصيب آخر، وكان محظوظًا لأنه بدأ مع بداية فترة الهوس، فبعدها بنحو 6 شهور فقط، تحول حلمه إلى واقع، وبات يملك 55 مليون دينار كويتي، لقد بات ينافس «الحاج» ثراءً.

يقول الحالم السيد أحمد الكندري: «تعتبر النقلة كبيرة في حياتك عندما تملك مليون دينار كويتي، ولكنه شعور مختلف عندما تصل تلك الثروة إلى 50 مليون دينار، وفجأة ترى كل من يطلب ودك ورضاك عندما تفوق ثروتك 100 مليون دينار، يصبح رقم الثروة وتضخمه هو الهدف، وليس استخداماتها».

ويتذكر السيد أحمد واقعة بشأنها ويقول: «تلقيت اتصالًا من المرحوم عبد الله محمد علي العثمان الذي توفي بعد حادثة الحفر تحت نخيله في حديقة منزله في الدسمة بعد وشاية به[1]، وأبلغني السيد عبد الله بأنه تلقى مكالمة من مسؤول كبير جدًّا، يطلب فيها التوسط لديه لبيع زوجته أسهمًا في شركة الجزيرة للتداول العقاري، وأنا أحد مؤسسيها. أن يطلب منك صنيعًا واحد من أكبرها وأسمنها، كان جزءًا من حلم مشهد ديوان الحاج بالنسبة إليَّ، أي حلم قد تحقق! ويكمل الحوار: وافقت، وبعتها مليون سهم آجل بسعر 3.5 دينار كويتي، ثم قمت بشراء نفس الأسهم منها بعد 6 شهور بسعر6 دنانير للسهم، ثم بعتها نفس الأسهم بعدها بثلاث شهور بسعر 9 دنانير للسهم، هكذا كانت تتراكم الثروات».

يقول السيد أحمد الكندري: «عندما بلغ عمري 25 سنة، كنت قد أصبحت ملياردير‌ًا، أين الحاج مني، حتى أنا لم أصدق نفسي، لقد تجاوزت حلمي بأضعاف، عندها ساورني شك، فقررت أن أثبت ذلك بدليل قاطع. كتبت شيكًا باسمي لسحب 5 مليون دينار

(1) ذكرت تلك الرواية أيضًا في الجزء المتعلق بالسيد زيد المطوع.

كويتي نقدًا من البنك، ذهب المندوب بالشيك حاملًا شنطة كبيرة، ولكنهم أبلغوه بأن البنك لن يستطيع توفير المبلغ نقدًا سوى في اليوم التالي. استلمت المبلغ في اليوم التالي، حملته إلى البيت، وقررت أن أبقيه لمدة أسبوع ليطمئن قلبي، وبعد أسبوع، أيقنت بأنني ملياردير، وجال في خاطري يومًا أن أسحب 100 مليون دينار كويتي، حتى لو أخذت أسبوعًا لاستلامها، وكانت متوفرة، ولكنني عدلت، فقد بات الحلم يقينًا لا يحتاج إلى دليل ساذج».

يقول السيد أحمد الكندري، بو عبد الله:

«مع الثروة الطائلة، لا بد وأن تتغير سلوكيات الإنسان، ولأنني متدين، لا أرتكب المعاصي، تزوجت كثيرًا، لقد آذيت أم عبد الله، زوجتي الأولى التي تزوجتها وعمري 18 عامًا وكان عمرها 14 عامًا، بسبب زيجاتي المتكررة. لم أدفع الملايين مهرًا لتلك الزيجات كما يقولون، ولكنني دفعت مئات الألوف، وأيضًا دفعنا الكثير في نفقات سفراتنا، وكنا نصحب معنا من يتميزون بالطرافة، وكان الغداء أحيانًا في القاهرة، والعشاء في لندن، والفطور في باريس، امتلكنا كل أنواع السيارات، وأدمنَّا شراء سلع الماركات الشهيرة والمنازل الفخمة».

وأصبحت الأسهم في مكانة الجوائز التي يتم تكريم الرياضيين بها، فقبل أقل من أربعة شهور على انفجار الفقاعة، تبرع أحد فرسان المناخ وهو السيد جاسم المطوع بمليون سهم (دبي) للحركة الرياضية[2]. وبدأت المنافسة بين المناخيين، ففي يونيو عام 1982،

(2) جريدة الوطن الثلاثاء 6 إبريل 1982.

قام السيد أحمد الكندري بالوعد، التبرع لفريق منتخب الكويت لكرة القدم المشارك في كأس العالم المنعقد في إسبانيا بمبلغ 100 ألف دينار كويتي، إذا صعد إلى دور الـ 16، و100 ألف دينار أخرى إذا تخطاها[3]. ويذكر السيد أحمد أن المبالغ التي تم جمعها مع فرسان المناخ الآخرين لدعم المنتخب الوطني آنذاك وصلت إلى 5 ملايين دينار كويتي، خصصت بعضها للتدريبات في المعسكر، إضافة إلى تكلفة 3 طائرات لنقل المشجعين، بعدد 330 راكبًا لكل طائرة، ونفقات السكن والمعيشة طوال فترة المباريات.

نصف مليون سهم « كلنكر » و ٤٠ ألف دينار للمنتخب من أحمد ابراهيم الكندري

● أحمد ابراهيم الكندري

أحمد ابراهيم الكندري رجل الاعمال المعروف .. سرع بنصف مليون سهم « كلنكر » و٤٠ ألف دينار نقدا للمنتخب الكويتي لكرة القدم ، تشجيعا منه للاعبين على الانجازات التي حققوها ، وتشجيدا لهممهم لمواصلة تحقيق الانتصارات التي ترفع اسم الكويت وعلمها عاليا .. و « الانباء » توجه الشكر للسيد الكندري نيابة عن شباب المنتخب الكويتي البطل .

جريدة الأنباء 11 أبريل 1982

يقول السيد أحمد الكندري: «لم يكن للمال قيمة يومها، فعندما تبلغ الإيداعات في حسابك في يوم واحد 30 مليون دينار كويتي،

(3) جريدة الأنباء 11 إبريل 1982.

وذلك ما حصل، تشعر أنك تستطيع امتلاك أي شيء تشاء، كنا نعيش عالمًا مختلفًا، ليس عالم البشر العاديين».

ويضيف وهو يبتسم بهدوئه المعهود: «تعاملت يوميًا بالملايين مع كل فرسان المناخ، ومع شيوخ ومسؤولين كبار، ولكن تفضيلي الخاص في التعامل، كان مع المرحوم حمود الجبري، أشعر دائمًا بالارتياح عندما أتعامل معه بالأجل. ولا أزال أتذكر أول صفقة آجلة دخلت فيها، وكانت بيني وبين المرحوم محمد حسين العلي، فقد اشتريت منه 10 ملايين سهم في شركة دواجن رأس الخيمة، بسعر 480 فلسًا لمدة سنة، وهذا السعر للسهم في حينه كان يعتبر مجازفة كبيرة، لكن بعد 3 أشهر، وصل السعر إلى 600 فلس، وبعد أقل من سنة بعت الأسهم بسعر 680 فلسًا. ثم فزت بصفقة ضخمة لأسهم أسمنت الشارقة، وأصبحت خلال سنتين من الفرسان الكبار، وبحلول منتصف عام 1982، بلغ مجموع تعاملاتي نحو 1.5 مليار دينار كويتي، أو حوالي 5 مليارات دولار أمريكي، كنت أحلق بعيدًا جدًا عن المستويات التي حلمت بها، فلم يعد الحاج بمستوى ثروتي».

وخلال منتصف عام 1982، قرر السيد أحمد الكندري حينها أن يضع تاريخًا يتوقف فيه كي يحافظ على حلمه وثروته، وكان تقديره بأن فقاعة المناخ سوف تنفجر في بدايات عام 1983، ولا بد من التوقف في وقتٍ ما قبلها، وأخطأ التقدير، وتوقفت الموسيقى قبلها، وضاع آخر الكراسي.

يقول «بو عبد الله»: «انفجرت الفقاعة، توقيتها سبق توقعاتي، وانفرطت السبحة وانتثرت، فلم يعد هناك صديق وقريب، وأصبح كل متعامل يرغب في النجاة بنفسه، وفي سبيل ذلك، باتت الشكاوى تأتي من أحباب الأمس.

يوم تلقي الخبر اليقين بأننا نعيش أزمة حقيقية، كنا 15 فارسًا كبيرًا ومتوسطًا من فرسان المناخ نجلس على سلم مدخل المبنى الرئيسي للبنك الأهلي (سابقًا) في المباركية، الذي كان يبعد خطوات عن مبنى سوق المناخ، بعضهم كان يبكي، وأحدهم كان يبكي بصوت وحرقة، أنا الوحيد الذي كنت مبتسمًا وأحاول مواساتهم. عرفنا حينها أن ذلك الزمن الخيالي الجميل قد ولى، وبدأ زمن مخالف (أغبر)، زمن فيه الفطور عند النائب العام أو في المخفر، والغداء عند هيئة التحكيم، والعشاء في استرجاع ذكريات أين كنا وأين أصبحنا، ومهاتفة نجوم الأمس لتبادل تجارب أيامنا المريرة».

ويتذكر واقعة فيقول: «في صباح أحد الأيام المبكرة بعد انفجار الفقاعة، كنت أنا ومجموعة من فرسان المناخ، متواجدين في مكتب النائب العام السيد ضاري العثمان، كنا تقريبًا 10 أشخاص، أذكر منهم كلًا من السادة: جاسم ونجيب المطوع وزيد المطوع وعبد الرحيم الخضر وباسل الأسطى وحمود الجبري ومحمد الإبراهيم. ولكن النائب العام يومها كان في إجازة، فكان السيد محمد البناي أبو «طارق» يتولى مهامه، وكنا نتذمر من استدعائنا كلما قدم شيكًا مستحقًا علينا، بينما لنا شيكات مستحقة على آخرين ولم تدفع. وكان

رد النائب العام يومها أن الشيك، حتى لو كان بتاريخ مؤجل، يظل أداة وفاء متى ما قُدِّم وليس أداة ائتمان، لذلك لا خيار لنا سوى استدعائكم مع كل شيك يقدم، وعقوبة عدم الوفاء هي السجن. قلت له يومها إن لدينا شيكات مستحقة على (أكبرها وأسمنها) أي من كبار المتنفذين والمسؤولين في الدولة، وجمعنا شيكاتنا يومها وكانت 480 شيكًا. نظر أبو طارق إلى الأسماء الواردة في تلك الشيكات، وكان تعليقه، «يبدو أن كل أهل الكويت مدينين».

دخل النائب العام حينها إلى «المختصر»، أي الغرفة المنعزلة، واتصل بولي العهد الشيخ سعد العبد الله رحمه الله، عاد إلينا بعد نصف ساعة، وطلب من السيد وليد النفيسى (مدير مكتبه) إحضار وجبة إفطار لنا، وأخبرنا بأنه ذاهب إلى الشيخ سعد العبد الله، (وما يصير إلا الخير). عاد إلينا في الساعة الواحدة والنصف وبمعيته السيد عبد الرزاق الزيد الخالد وتسعة آخرون وكان ضمنهم كلٌّ من السادة: جواد بوخمسين وحسين مكي الجمعة وخالد العيسى وصلاح الأيوب وسليمان السهلي، وقال إن الشيخ سعد أمر بإيقاف الإحالة إلى النيابة وشكل لجنة تطوعية من الحاضرين معه للتحقق من مسار الأزمة[4].

(4) ويشك البعض في أن يجد مليونيرات الكويت الأقوى ماديًا وغير المتورطين في هذه الأزمة فرصة سانحة لالتهام الموجودات التجارية الخاصة بهؤلاء المليونيرات المحدثين، وعلى الرغم من أن لجان التحكيم المتعددة كان يديرها مجموعة من الرجال الأذكياء، فإنهم ينتمون أيضًا إلى بعض عائلات التجار البارزين في البلاد. عن الإيكونيميست 82/12/10.

بدأت بعدها مأساة التعامل مع هيئة التحكيم، فبعد خطأ جسيم لا زلت نادمًا عليه عندما سلمت كشفًا بكل ممتلكاتي للجنة السيد جواد بوخمسين التطوعية، ومنحتها توكيلًا بالتصرف في كل تلك الممتلكات ظنًّا مني أن علاقة السيد جواد بوخمسين بالشيخ سعد العبد الله الصباح رئيس الحكومة، سوف تحميني. إلا أن اللجنة قامت بتسليم كل ما أملك لوزارة التجارة ومنها إلى هيئة التحكيم وغلَّت يدي عن التصرف.

وللتاريخ، لقد نصحني السيد محمد الإبراهيم (أحد الفرسان) ألا أفعل، ولكنني خالفته. ذهبت إلى هيئة التحكيم وكان يرأسها القاضي المرحوم صلاح الفهد، وكان المتحدث الوحيد، فقال لي: أنت مطلوب 450 مليون دينار كويتي ولك 500 مليون دينار، كيف تسدد مديونيتك للغير؟ وكان ردي على السؤال حول مصير ما أطلب، أي 500 مليون. ولكن التعقيب كان جاهزًا من رئيس الهيئة، وهو أنني مطالب بالسداد حالًا ثم المطالبة بمستحقاتي، وكان ذلك في حكم المستحيل، وتذكرت يومها العبارة الشهيرة التي يرددها العراقيون: إنها محكمة «المهداوي»، وكانت محكمة ثورة ظالمة إبان حكم عبد الكريم قاسم. وفي وقت لاحق تم استدعائي من قبل مؤسسة تسويات المعاملات المتعلقة بأسهم الشركات التي تمت بالأجل، ووضعوني في غرفة كبيرة، فيها أكياس مليئة بالورق تتعلق بتعاملاتي وشيكاتي وطلبوا مني ترتيبها، أستغرقني ترتيبها أربع أيام، كانت المأساة قد حلت».

لقد أوفى السيد أحمد الكندري بوعده لجدته، وحقق أكثر مما حلم بتحقيقه، وأصبح فعلًا أكثر ثراء بمراحل من الحاج المرحوم عبد الله عبد اللطيف العثمان، أثبت ذلك بالدليل القاطع عندما سحب 5 ملايين دينار كويتي من حسابه نقدًا، وتوسدها لمدة أسبوع. عاش حلمه الذي تحقق لبعض الوقت، ربما لسنتين، وعجز عن تحويل حلمه إلى واقع دائم، ربما لأنه أدمن الهوس لبضعة أشهر أطول مما كان يفترض، لكن ما لم يفقده، وهو الأهم، هو ابتسامته، ورضاه عن حياته بعد تحقق حلمه وفقدانه، ورضاه عما يحققه أبناؤه في الوقت الحاضر.

الباحث والحافظ للوثائق

السيد زهير السعدون خلال فورة سوق المناخ

في شهر مايو من عام 2019، كانت لي مقابلتان مع السيد زهير بدر السعدون، الحاصل على بكالوريوس في الهندسة المعمارية في عام 1974 من Catholic University في عاصمة الولايات المتحدة مدينة واشنطن. كان جادًّا ومهتمًّا بالبحث عن جذور الأزمة التي أصابته رغم تعليمه ومستوى وعيه المرتفع، كان مهتمًّا بالبحث عن مسبباتها

والبحث عن المعلومات من مصادرها، ولديه حصيلة وثائق ربما استشعرت بأن لديه النية في أن يتولى توثيقها، وإن لم يذكر ذلك بشكل صريح.

يقول السيد زهير السعدون:

«بعد التخرج مباشرة، قررت أن يكون لي عملي الخاص، وكانت البداية عملًا بعد الظهر من خلال مكتب وضعته في الجانب الأيسر داخل دكان والدي الذي كان يعمل في تجارة المكائن وآلات الأصباغ وأدوات البناء.

في تحليل لبدايات الأزمة أو وضع أساساتها، أتذكر أنه بعد مضي سنتين على تخرجي، حدثت أزمة مالية صغيرة، لم يكن هناك وقتها بيعات أجل ومديونيات مترتبة عليها، وإنما غلو في نفخ أسعار الأسهم، تبعها حركة تصحيح رئيسية هبطت بشدة بقيم رهونات البنوك. وتقدم حينها السيد خالد أبو السعود[1] بمقترح لإنعاش السوق وافق عليه رئيس الوزراء حينها المرحوم الشيخ جابر الأحمد الصباح، وتولى تنفيذه وزير المالية حينها المرحوم عبد الرحمن العتيقي، والمقترح هو تحديد قائمة بالأسهم الجيدة وشرائها من قبل الحكومة بأسعار دعم عن طريق الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية. ساعد الإجراء يومها على تعويم الأسعار وحرر البنوك من هبوط أسعار رهوناتها، ولكنه

(1) مستشار رئيس الحكومة رئيس مجلس الوزراء آنذاك.

عزز القناعة بأن الحكومة موجودة دائمًا للإنقاذ بما يعنيه ضمنًا من انخفاض مستوى الحرص على دراسة مخاطر الائتمان»[2].

ويستطرد موضحًا:

«كان من إفرازات الأزمة، قيام وزارة التجارة والصناعة يومها بإنشاء دائرة خاصة بتداولات الأوراق المالية برئاسة المرحوم عبد الله السديراوي الذي أصبح مديرًا للبورصة فيما بعد. وقامت الإدارة المستحدثة بدعوة سماسرة العقار المعروفين وعرضت على الراغب منهم تأسيس شركة لممارسة أعمال الوساطة المالية، وحصرت عدد الرخص فيما بين 10 و12 رخصة، وأتذكر منهم السادة: عبد الحميد المزيدي وناصر الحميدي، وعبد الرحيم أكبر وجواد بو خمسين وعبد القادر عبد الحميد ومساعد وعبد الرزاق مدوه وعبد الله المنيس وحسن يوسف العمر، وكانوا نماذج لنواة تأسيس البورصة فيما بعد».

ويضيف السيد زهير:

---

(2) يقول هوليز المدير السابق في قسم العلاقات العامة في سوق الأوراق المالية في لندن: «في عام 1977 عندما انخفضت أسعار الأسهم بنسبة 20 ٪ تدخلت الحكومة الكويتية بعد أن بلغت الخسائر للمستثمرين الأفراد والتي تحملوها 70 ٪ تقريبًا، قبل حلول نهاية شهر ديسمبر 1977 أصدر مكتب الأمير جابر حاكم الكويت بيانًا جاء فيه: إنه واعتبارًا من اليوم التالي لصدوره تتعهد الحكومة بشراء أيه أسهم يتم عرضها للبيع بأسعار يتم الاتفاق عليها مسبقًا، استغرقت عملية الإنقاذ أو التعويم للسوق فترة 4 أشهر، كلفت الحكومة 500 مليون دولار. ويضيف: طالما أن في الكويت سوق أوراق مالية فليس هناك ضرورة لوجود كازينو. عبارة صرح بها دبلوماسي أمريكي يعمل في الدولة الصحراوية التي تتمتع بأعلى دخل في العالم بالنسبة إلى الشخص الواحد، حسب تقديرات البنك الدولي. كتب جولز آربوز محرر أول مجلة عالم الإدارة ديسمبر 1981».

«أهم مسببات حدوث أزمة المناخ هي الزيادة الرئيسة الثانية لأسعار النفط بعد نجاح الثورة الخمينية في إيران، ومنح شركات الاستثمار الكبرى الثلاث ودائع بقيمة 500 مليون دينار كويتي لكل منها، بقرار من وزير المالية حينها، السيد عبد اللطيف الحمد، بغرض الاستثمار المحلي. وقامت تلك الشركات بتداولات الأسهم نقدًا وبالأجل، ومنحت عملاءها المميزين قروضًا جعلتهم يشعرون بالثراء، وكانت النواة المشجعة على الهوس وهي الحالة التي تسبق حدوث الأزمات. وارتفعت كثيرًا مستويات السيولة، التي دعمها قيام البنوك بخصم الشيكات الآجلة، ما أدى إلى وفرة الأموال لدى شريحة كبيرة، وأنا منهم.

والحقيقة أن البنوك لم تكن تدقق في مخاطر الإقراض، وكانت تقدم تسهيلات بضمانات شخصية إذا كان الشخص ينتمي إلى عائلة كبيرة، أو بضمان قريب أو معرفة عضو مجلس إدارة بنك. بدأت بالشراء النقدي لمرة أو مرتين، ولكن هوامش الربح العالية لشراء الأجل كان أكثر إغراء، ومستويات العائد تلغي المنطق وحكم العقل، وكان الإنسان يشعر بأنه مجنون إن لم يقم بها. وتمكن الكثير من التجار المعروفين من الحصول بسهولة على تسهيلات من البنوك والشراء بالمدد أي: بالأجل وبات التقييم الشخصي وحجم التعاملات دليلًا قاطعًا على الملاءة، وبدأ الحديث عن تضخم الثروات وبأرقام فلكية، وتم تحييد العقل والذكاء. تزامن معها تقاعس أجهزة الرقابة الحكومية عن القيام بأي دور، وتزامن معها

وجود صحافة بعضها سعى إلى الإثارة في تصوير مشاهد الرواج، وتزامن معها غياب شبه كامل للمعلومات حول ما يحدث.

وأحد الأمثلة، كان تشكيل تكتلًا أُطلق عليه: تكتل الديوانية، وأذكر منهم السادة: حسين مكي جمعة ومشاري الجاسم وعبد الحميد المزيدي ويوسف المزيني. واجتماعاتهم كانت في دكان قريب من دكان الوالد. كانوا يقضون فترة ما بعد الظهيرة في مبايعات بالمدد بينهم خارج البورصة، وفي اليوم التالي يذهبون إلى السرداب حيث مقر البورصة لإتمام عملهم، ولم تكن معدلات الفائدة بينهم عالية. وكانت اجتماعاتهم متصلة في مكتب الشيخ خليفة العبد الله الصباح، ولأن معلومات بعضهم بالأرقام صفر تقريبًا، كان في استقبالهم السيد صبحي سكر الذي يتولى البحث عن مشترين وصياغة القرار وحتى التوقيع على بعض التعاملات ثم يقومون بتكييش الأجل ومعاودة تعاملاتهم من جديد، ومعها توسعت دائرة المتعاملين.

وفي عام 1981، اكتسبت تلك التعاملات اسم شهرتها (تعاملات سوق المناخ) عندما أنجزت الشركة الكويتية للاستثمار مبنى سوق المناخ، يومها دخلت قرعة توزيع دكاكين هذه السوق، ولم أكن من المحظوظين الذين حصلوا على دكاكين الطابق الأرضي، وكان نصيبي دكانًا فوق. لم يكن هناك نظام، فقد تم منح كل من يملك شركة عقارية الحق في مكتب بسوق المناخ وممارسة أعمال السمسرة، ومارست تلك الدكاكين تعاملات الأسهم الخليجية النشطة، ولاحقًا الكويتية المقفلة، وهناك كانت التعاملات الحقيقية».

زهير السعدون ينتقد سياسة الحكومة في شراء الأسهم

ما يحيك الآن «لعبة» ليس ما يمكن بيعه لكبار المستثمرين بأسماء مستعارة

شراء الحكومة للأسهم عملية بدون أهداف

خلقت طبقة من ضعاف النفوس والمرتزقة

صورة من تصريح للسيد زهير السعدون في جريدة الوطن 1/ 11/ 82

ويقول السيد زهير «بو فهد» إنه لم يكن بعيدًا عن ذلك الهوس، فقد كان العضو المنتدب لمجموعة الأوراق المالية، وفي مرحلة تأسيسها كان التخصيص في حدود 200 ألف سهم لكل مساهم، ولكن المحظوظين من المعارف وكبار المتعاملين يحصلون على 300 ألف سهم. وخلال فترة وجيزة تم تأسيس من 15 إلى 20 شركة خليجية، كان نصيب الإمارة التي تؤسس فيها الشركة نسبة مجانية من تلك الأسهم، وكانت البداية شركة مجموعة الشارقة للشيخ ناصر صباح الأحمد[3]، ثم من 4 إلى 5 شركات للسيد جواد بو

(3) توفاه الله في 20 ديسمبر 2020 رحمه الله وطيب ثراه.

خمسين وشركات أخرى للسادة يوسف المزيني وصلاح الأيوب رحمهما الله.

يكمل السيد زهير السعدون:

«وقد خلق تضخم الثروات السهل عادات استهلاكية فاحشة، مثل: إقامة الحفلات الباذخة، وامتلاك السيارات باهظة الثمن[4] والطائرات الخاصة، وارتياد صالات القمار حول العالم. وأذكر أنني في صيف 1981، زاملت مجموعة من مضاربي المناخ بالطائرة في رحلة العودة إلى الكويت، خلال تلك الرحلة كانت تعقد صفقات بالملايين، وعندما حطت الطائرة على أرض المطار، كان أحدهم قد باع الآخر 50 مليون سهم، لا دراسة ولا جدوى ولا وعي بالأرقام، كان مجرد قمار أي: اللعب بالورق.

ومن الأمثلة الأخرى التي أذكرها أيضًا، إقامة أحد فرسان المناخ حفلًا في مزرعته وكانت قيمة المزرعة يومها حوالي 100 ألف دينار كويتي، أعجب بالمزرعة فارس مناخي آخر وطلب شراءها، ورفض الفارس الأول البيع، وكان رد الفارس الثاني: حدِّد المبلغ. ورد الفارس الأول: 3 ملايين دينار (من أجل تعجيزه). إلا أن الرد كان: تم أي: تمت الصفقة».

---

(4) يقول متعامل لا يرغب في الكشف عن هويته: خلال فترة وجيزة من فورة المناخ لاحظنا أن السيارات التي تقف في سرداب سوق المناخ تغيرت إلى طرازات جديدة لم تكن منتشرة آنذاك، مثل: Rolls Royce وMercedes-Benz وBosch، وأصبح من المألوف أن نرى أحد الفرسان يلبس خاتم ألماس بحجم كبير وواضح.

ويعتقد السيد زهير بأن زيارة رئيس الحكومة الشيخ سعد العبد الله الصباح لسوق المناخ بمعية وزراء المالية والتجارة كانت مجاملة من جانب، ولكنها تمثل قناعة رئيس الحكومة بسلامة تداولات السوق، لأن الشيخ سعد استثمر الكثير من أمواله الخاصة في تأسيس وتداول أسهم تلك الشركات، والأهم من كل ذلك، هل يستطيع وزير المالية والوزراء الآخرون رفض مرافقته في تلك الزيارة[5].

وزارة المالية
صندوق الضمان لمعاملات الأسهم بالأجل
سند دفع رقم مسلسل ٠٨٠٠٤٢
المبلغ
تاريخ الإستحقاق
تاريخ الإصدار ١٥٠٠٠ مايو ٩٨٣
يتعهد الصندوق بأن يدفع إلى
في تاريخ الإستحقاق المبين أعلاه
مبلغ
لدى تسليم هذا السند إلى الصندوق
وزير المالية
صندوق عليه براءة عن الصندوق الموقع بالتوقيع

نموذج من الشهادات التي كان يتم صرفها من صندوق صغار المستثمرين

(5) وزير التجارة السيد جاسم المرزوق: «صحيح أننا لم نتدخل فيما يجري بسوق المناخ واكتفينا بالنصح، والشركات التي كان يجري تداول أسهمها ليست شركات كويتية، وسوق المناخ ليست سوق أوراق مالية رسمية، والصفقات كانت تتم في الديوانيات وبعضها في الطائرة، وبعضها في لندن وباريس وبعضها في الشاليهات وأخرى عبر الهاتف. إننا نعرف أن بعض الأموال قد جاءت من الخارج وعملت في السوق وخرجت بعد يوم أو يومين رابحة، بعد أن أجرت صفقات في الفنادق أو المطاعم أو على مأدبة العشاء في بعض البيوت». مجلة الرسالة 20/3/1983.

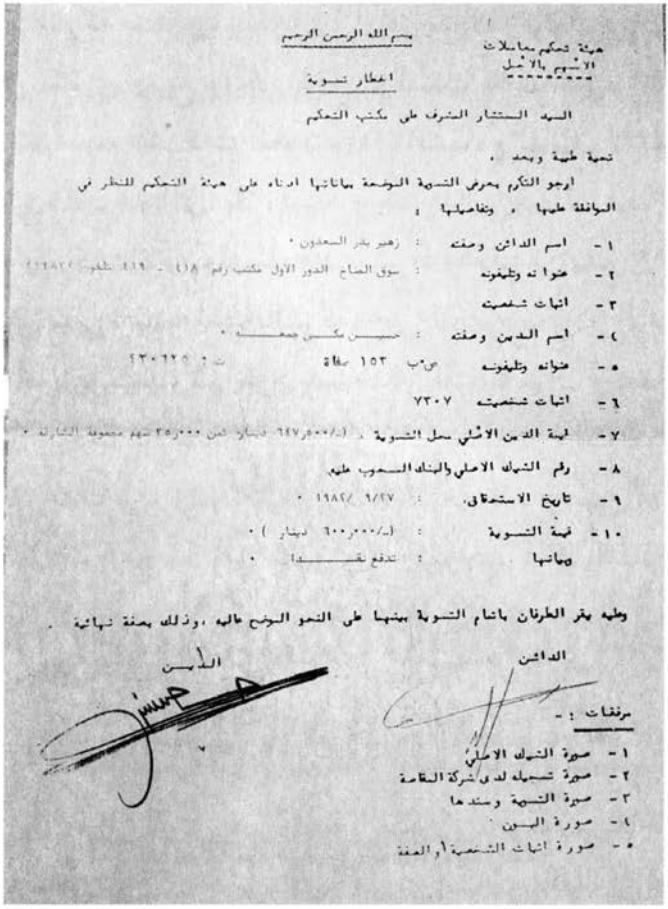

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة تحكيم معاملات الأسهم بالأجل

اخطار تسوية

السيد المستثمر المشرف على مكتب التحكيم

تحية طيبة وبعد ،

ارجو التكرم بعرض التسوية الموضحة بياناتها ادناه على هيئة التحكيم للنظر في الموافقة عليها ، وتفاصيلها :

١ - اسم الدائن وصفته : زهير بكر السعدون .

٢ - عنوانه وتلفونه : سوق الصاغ الدور الأول مكتب رقم (١٨) - ٢١٩ تلفون ٢٢٨٢٤

٣ - اثبات شخصيته

٤ - اسم المدين وصفته : حسين مكي جمعة .

٥ - عنوانه وتلفونه ص.ب ١٥٣ عجلة ت : ٢٣٠٦٢٩

٦ - اثبات شخصيته ٧٣٠٧

٧ - قيمة الدين الأصلي محل التسوية (د/٠٠٠ر٦٤٧ دينار فقط ٣٥٫٠٠٠ سهم محفوظة الشارة .

٨ - رقم الشهادة الاصلي والبنك المسحوب عليه.

٩ - تاريخ الاستحقاق : ٩/٢٧/ ١٩٨٤ .

١٠ - قيمة التسوية : (د/٠٠٠ر٦٠٠ دينار) .

وفاتها : تدفع نقدا .

وعليه يقر الطرفان باتمام التسوية بينهما على النحو الموضح عاليه ،وذلك بصفة نهائية .

المدين

الدائن

مرفقات :-

١ - صورة الشهادة الاصلية

٢ - صورة شهادة لدى شركة المقاصة

٣ - صورة التسوية وسندها

٤ - صورة البيان .

٥ - صورة اثبات الشخصية أو الهوية

نموذج لإحدى التسويات التي أشرفت عليها
هيئة تحكيم معاملات الأسهم بالأجل

ويضيف السيد زهير:

«حين كنت رئيس مجلس إدارة مجموعة الأوراق المالية، جاءني السيد فيصل المطوع وهو عضو مجلس إدارة، وقال لي: سوف أبيع

أسهم الشركة مدد أي: بالأجل، لم أوافق بداية، وكان الرد بأن كل الناس تشتري وتبيع والكل يربح، والنسب كانت عالية آنذاك، وعوائد أسهم الشركات الكويتية لا تنافسها، والقانون لا يمنع، كل شيء كان هدد أي: بلا رقيب. وبعد جدال، قلت له: مساهمينا بنوك وشركات تأمين، لذلك عندي شرط واحد، من يشتري مني بالأجل تبقى أسهمه لدينا بالشركة، حتى لا يقوم بتكييش الأسهم أي: تحويلها نقديًا، ثم يقوم باستخدام تلك الأموال في مغامرة أخرى. وقمنا بالاستعانة بمستشار كان يعمل في ذلك الوقت بالبنك الصناعي، وتم تكليفه بإعداد صيغة عقد رسمي أطلقنا عليه: (عقد البيع مع خيار المشتري)، وبموجب ذلك العقد كان لنا الحق في حجز الأسهم المباعة بالأجل إلى حين سداد قيمتها واستحقاق فترتها».

ويختم السيد زهير حديثة بالقول:

«إن غرائز البشر لها الكلمة العليا في تصرفاتهم، فالجشع والخوف من تفوق الآخرين بالثراء على أي إنسان، يدفعانه إلى تحييد العقل وتغليب الهوس. وتبعات أزمة المناخ ليست مالية واقتصادية فقط، إنما اجتماعية، فقد أججت الخلافات حتى داخل الأسرة الواحدة».

ويذكر أنه يعرف حالات نازع فيها الوارثون مورثهم قبل وفاته لاقتسام ثروته ودخول هوس المناخ قبل فوات الأوان، وفي النهاية كانت مجرد ورق.

الجزء الثالث

قوى داعمة للهوس وأخرى في حالة إنكار للكارثة

طرائف التصريحات الصحفية

بناء بيئة مغامرة ومقامرة تأخذ الهوس إلى أقصى مدى، لا تستثني أي مكان، وتحدث في كل زمان، وما بين أزمة الكساد العظيم في أكتوبر من عام 1929 وأزمة العالم المالية في سبتمبر من عام 2008، نحو 80 عامًا، خلالها وبينهما حدثت أزمات أصغر، بينما سيناريو نفخ الفقاعة وانفجارها، وإيمان نجومها وصانعيها بأن «الوضع هذه المرة مختلف»، أيضًا ثابت. النجوم صناع الأزمة وضحاياها متشابهون: سياسيون، ومهنيون بارزون، وإعلاميون، دعموا بمشاركاتهم وتصريحاتهم تمديد زمن نفخ الفقاعة، وبعضهم ظل غير مصدق أن الفقاعة قد انفجرت، وعاش حالة إنكار زادت من تكلفة كارثيتها.

مراجعة سيرة نجوم الفقاعات في أزمة مناخ الكويت ليست استثناء من مواقف علماء وسياسيين في التجارب العالمية الأخرى، ولكنْ هناك فارقان، الفارق الأول: هو أنهم هناك لا يتحرجون من تدوين حكايات نجومهم، بينما نتحرج كثيرًا ومن دون أي مبرر

مقنع، من تدوين حكايات نجومنا. والفارق الثاني: هو في كيفية علاج ما بعد انفجار الفقاعة الضخمة.

هذا الفصل يتناول رصدًا للصحافة المحلية الكويتية والعالمية خلال فورة سوق المناخ وخلال انفجار فقاعتها وتصريحات المشاركين فيها.

مرحلة نفخ الفقاعة

بالعودة إلى ما هو منشور وموثق في الإعلام الكويتي وبعض الصحف العالمية إبان حقبة المناخ، نجده تكرارًا لما حدث في العالم، وسرده أقرب إلى الفكاهة منه إلى الانتقاد، ففي كل تجارب أزمات العالم الأخرى، كان الأصل المتداول وآليات التداول شرعيان، فآليات التداول كانت تتم في السوق الرسمية، والسماسرة مقيدون بالسجلات الرسمية، والأوراق المالية المتداولة لشركات مشروعة. في الكويت، كان الوضع معاكسًا تمامًا، فبعد وقف تأسيس الشركات الكويتية المساهمة العامة في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي، اتجه المقامرون إلى تأسيس شركات خارج الكويت، من حيث المنشأ، ولكنها كويتية المقر. أسهمها وسوقها وإيصالات تداولها وسماسرتها، كلها غير شرعية وفق القانون الكويتي، وكل ذلك يهون، ولكن، اختزال الإقراض المصرفي في بضعة أشخاص تجاوزت تعاملاتهم الآجلة خمسة أضعاف محافظ قروض كل القطاع المصرفي في ذلك الوقت، ومن دون تدخل، كان أمرًا أقرب إلى الهزل.

وبعد 40 سنة على حقبة المناخ، كان لا بد من مشاركتكم نماذج الدعم للهوس، ونماذج إنكار الكارثة على الساحة المحلية، وأعتقد أنها لن تكون أقل طرافة من حكايات السيرة الذاتية لبعض من عاشوا بذخ ثراء المناخ وألم سقوطه. وأرى في هذا الفصل لبنة ضرورية في بناء فهم أفضل لحكاية أكبر أزمة أوراق مالية في العالم، وربما لا ينافسها في طرافتها سوى أزمة «زهور التوليب» في هولندا قبل ثلاثة قرون تقريبًا.

لقد سبق أن أشرت، إلى أن من ساهم في إنضاج البيئة الحاضنة للأزمة، مسؤولون وعقلاء وإعلاميون، رسوخ قناعاتهم بسلامة الأوضاع، أدى إلى امتداد زمن الهوس إلى نحو ثلاث سنوات، كما أن استمرار إنكار وقوع الكارثة حتى فترة طويلة بعد انفجار الفقاعة، كان سببه، تأثر وارتباط ونفوذ ذلك البعض بتداعياتها، لذلك تغلب تحقيق حلمهم الواهم على واقع الحال.

والبداية في استعراض تلك الوقائع، مع المسؤول المباشر عن الشؤون المالية للدولة، وهو مهني ومحافظ ومحترم، لكنه اعتقد «بأن الأمر مختلف هذه المرة» أسوة بإسحاق نيوتن وجون ماينارد كينز، إنه السيد عبد اللطيف الحمد وزير المالية إبان تلك الحقبة.

في مقابلة له مع الصحافة الأجنبية، قبل انفجار فقاعة المناخ بأربعة أو خمسة شهور، يذكر السيد عبد اللطيف التالي: «كنا دائمًا تجارًا ولأجيال، وكلمتنا هي ميثاقنا، والكويت تستطيع أن تجذب أموال البنوك العالمية ضمن شروطها واحتياجاتها ولا نحتاج أن

نعتمر قبعة أحد لكي نتعلم كيف نتحول إلى مركز مالي»[1]. وفي افتتاحية، يذكر رئيس تحرير جريدة السياسة السيد أحمد الجار الله التالي: «لقد استطاعت السوق المالية الكويتية أن تصنع نفسها الآن، وكل الضجة العالمية حولها لا بد أن تؤخذ على أنها ضجة طبيعية ومقبولة. فلولا أن الكويت كمركز مالي أصبحت مهمة، لما دارت حولها هذه الضجة، لذلك يتوجب علينا من جانبنا أن نكتفي بحقيقة أنه ليس بالضرورة أن كل ما يقال حقيقيٌّ»[2].

وتساند تلك المقولة قيام رئيس الحكومة الشيخ سعد العبد الله الصباح بزيارة سوق المناخ[3]. والإشادة بتلك الزيارة من قبل أحد أقطاب سوق المناخ البارزين (على حد قول الصحيفة) السيد صبحي سكر[4].

وساهم المتخصصون أيضًا في اعتبار أن المرحلة هي بداية نشاط ولا معنى للقلق، فأحد خبراء الاقتصاد العرب ومدير عام الشركة العربية لتداول الأوراق المالية الدكتور أسامة الأنصاري، له تصريحان لا يخرجان عن ذلك السياق، ومضمونهما: «أتوقع استمرار حركة انتعاش السوق المالية، وعلى صعيد السوق المحلية فقد كان هناك العديد من الإيجابيات أولها معدلات الفائدة المنخفضة

---

(1) انظر:

The Wall Street Journal 5 March 1982.

(2) جريدة السياسة 27/ 3/ 1982.

(3) جريدة الرأي العام 4/ 4/ 1982.

(4) جريدة الوطن 5/ 4/ 1982.

والمستقرة نسبيًّا، وهناك فترة إنعاش لسوق المال الكويتية»[5]. ومضمون تصريحه الثاني: «أن أموالًا كويتية كثيرة عادت بعد فشلها من الخارج»[6].

وحلم الشيخ دعيج جابر العلي الصباح، وهو أحد كبار المتعاملين في سوق المناخ، بعدالة توزيع الثروة من خلال السوق، حيث يذكر: «إن هذا النوع من العمل الاقتصادي لن يرضي التجار التقليديين لأنه يخرج الاقتصاد الوطني والناتج القومي من تحت مظلتهم ليكون في متناول أجمع الناس أو أغلبها، وأن نتائج الشركات المقفلة قد لا ترضي هذه الفئة، ممن اعتادوا أن يأكلوا الكيكة وحدهم. غير أن هذا الواقع لم يعد سائدًا في اقتصاد شعاره الآن: (نفع واستنفع). ولم يعد جائزًا أن تظل مردودات الدولة بيد مجموعة قليلة، وصار واجبًا أن تستفيد أكبر قاعدة من الناس من الفرص المتاحة حيث انحصرت بيد مجموعة محدودة. الغنى الفاحش للقلة والفقر للأغلبية»[7].

وهناك من كان يؤكد: «إن الخاسر هو الذي لا يتقن صيد الفرص»، كما ذكر الشيخ علي الجراح مدير إدارة الاستثمارات المحلية والعربية في وزارة المالية[8].

---

(5) جريدة الوطن 20/ 1/ 1982.
(6) جريدة القبس 15/ 6/ 1982.
(7) جريدة السياسة 27/ 1/ 1982.
(8) جريدة القبس 30/ 1/ 1982.

واعتقاد المدير العام المساعد في بنك الخليج الدكتور يوسف العوضي بأن أكثر المتعاملين في سوق المدد على علم ودراية بمكانتهم المالية، وبأنه شخصيًّا لا يعتقد أنه سيحدث عدم وفاء بالالتزامات بصورة ملحوظة، وإذا حدثت بعض الحالات الفردية، فيعتقد أنها تسوى حبيًّا مقابل أصول أخرى[9].

ثم ظهرت مطالبة السيد عبد الله دشتي وهو أحد المستثمرين والمتعاملين في سوق المناخ إلى سمو ولي العهد عند زيارته لسوق المناخ في إبريل 1982 «باستحداث مركز مالي تابع لوزارة المالية في سوق المناخ تكون مهمته منح التسهيلات للمواطنين بالنسبة إلى الشيكات المؤجلة من 10 أيام إلى شهرين، وتكون مهمة المركز تغطية الفروق الزمنية لشيكات صفقات الأجل القصيرة، وهذا يوفر السيولة ويحافظ على قوة التعامل، ويحفظ الثقة بين المتعاملين». ويضيف: «إن صفقات المدد هي التي تحرك السوق وتشجعها، فالتاجر الذي يشتري بالأجل ويبيع نقدًا تتوافر له السيولة فتدفعه إلى توسيع نشاطه التجاري، وكل من اشترى بالأجل حقق فائدة، ولا أرى ضررًا في ذلك، أكثر المستثمرين ناجحون وذوو خبرة والمفاجآت قليلة جدًّا ولله الحمد، وفي بلدنا الأمور واضحة والنوايا سليمة للحاكم والمحكوم، إذ إن الحكومة تعمل بشكل دؤوب في كل ما يحقق الاطمئنان لشعبها»[10].

---

(9) جريدة الوطن 21/ 2/ 1982.

(10) جريدة الرأي العام 7/ 4/ 1982.

ذلك يعني أن البنوك الشخصية المتحركة لم تكن سرًّا، والواقع كان الجهر بمطالبة رئيس السلطة التنفيذية باتخاذ قرار لتسهيل مهامها وتوسعها، ولم يكن المطروح خطورتها وعدم شرعيتها.

واستكمالًا لدور الصحافة في بث الطمأنينة، ولدرء أي شك حول ما يحدث في السوق، كتب رئيس تحرير جريدة الأنباء الكويتية السيد فيصل خالد المرزوق في شهر مارس من العام نفسه مقاله الشهير «تتجنى الهيرالد تربيون» قائلًا: «حبذا لو أن كاتب الأكاذيب قد ذكر اسم شركة وهمية واحدة للتدليل على صدق قوله، حيث يضيف رئيس التحرير في الإفتتاحية، بأن كاتب المقال صور أن أجهزة الدولة لا سلطان لها على تنظيم الحركة الاقتصادية في البلاد، وحتى ننور صاحب المقال حول هذا الموضوع، أن أكثر من 85 ٪ من الشيكات المقدمة للخصم لا تقبلها البنوك إلا إذا غطى صاحب الشيك قيمته برهن عقاري أو أسهم كويتية، ومن المؤكد أن الحكومة لن تتدخل في السوق لأن ظروف السوق الآن تختلف اختلافًا كليًّا عن ظروف عام 1977».

واتهم السيد فيصل مقالة الهيرالد تربيون بالسطحية: «وبأن مصداقية بحوث تلك الصحيفة العالمية مشكوك فيها، وخوف كاتب المقال السيد ديفيد أوتوي[11] من أن يكبر السوق الكويتي إلى درجة يصبح فيه ندًّا للأسواق العالمية، وبالتالي تتدفق الأموال عليه

---

(11) انظر:

International Herald Tribune, Tuesday, March 23, 1982.

من الأسواق الخارجية لتوفر حافزًا فيه ينعدم في أي سوق من أسواق المال العالمية. وإدخال الخوف في نفوس أبناء هذا البلد والتشكيك في قوة السوق الكويتية أمام إخواننا مواطني دول الخليج، حتى يعيدوا استثماراتهم إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية»[12]. ثم قامت لاحقًا مجلة فوربس التي تصدر في لندن بالإشادة بمقال رئيس تحرير جريدة الأنباء[13].

ولرجال الأعمال البارزين نصيب أيضًا، فالسيد جاسم مرزوق بودي يذكر: «لا أعتقد بأننا سنصل إلى مرحلة الانهيار، لإن العملية ليست سوى ركود والأمل كبير في تحرك السوق»[14].

في تصريح آخر للشيخ عبد الله صباح سعود الصباح الذي كان يشغل مدير الإدارة القانونية والتجهيزات في وزارة الدفاع، يقول فيه: «إن السهم في الكويت يتحرك بعيدًا جدًّا عن أي معيار اقتصادي، وأتذكر مرة، كان الطقس فيها غير معتدل، وفجأة اعتدل الطقس وكان رائعًا، ويومها أتذكر أن السوق كان شبه متوقف، والمواطنون يومها استبشروا خيرًا باعتدال الطقس وانعكس ذلك على السوق وارتفع السعر لأي سهم إلى الضعف، إذن نجد اعتدال الطقس يساهم في تحريك سوق الأسهم، فما بالك بقرب حلول شهر فضيل كرمضان، والأمل بالله كبير أن يحمل رمضان تباشير طيبة»[15].

---

(12) جريدة الأنباء 25/ 3/ 1982.

(13) جريد الأنباء 8/ 7/ 1982.

(14) جريدة الرأي العام 29/ 5/ 1982.

(15) جريدة الرأي العام العدد 31/ 5/ 1982.

وكما ذكرنا سابقًا، ظاهرة البنوك المتنقلة التي ترتدي دشاديش ذكرها السمسار السيد محمود عبد العزيز (أبو شاكر)، فيقول: «ظاهرة المولين، أي أنك تشاهد بنكًا متنقلًا هو عبارة عن رجل يرتدي دشداشة وعمله يقتصر على توفير سيولة لصالح مشترٍ ليس لديه المال، مقابل نسبة فائدة يتفق عليها الطرفان بموجب شيك مؤجل»[16].

وحين يطغى التفكير بأن ما يحدث معجزة، يصبح الترابط في التفكير واللهجة واللغة بين المسؤولين والمتعاملين في المصطلحات ما يشجع نزعة تعاملات القطيع، فالسيد خالد الصالح، أبو وليد، له مقولة شهيرة: «إن سوق المناخ صنع من البعض بنوكًا، والعرف أقوى من القانون، وكلمة (اعتمد) هي مقود السوق، والأموال أكثر من كثيرة في السوق وتزاحم بعضها البعض، وسر القوة في سوق المناخ هو كلمة (اعتمد)، فإذا نطق بها الشخص، فإن مفعولها يصبح كحد السيف، حتى لو كانت ستضيع على صاحبها آلاف الدنانير، أو تعود عليه بالآلاف، فإنه لا يتراجع عنها مطلقًا». وردًّا على سؤال الصحيفة: ألا تحتاجون إلى رعاية رسمية؟ يقول السيد خالد: «نحن الحكومة ونحن الرعاية»[17].

وقبل انفجار الفقاعة بأيام، نشرت جريدة الرأي العام تصريحًا لأحد كبار المستثمرين في سوق المناخ دون ذكر اسمه، لأنه (حسب

---

(16) جريدة القبس 20/ 6/ 1982.

(17) نفس المصدر 1/ 7/ 1982.

رأي الصحيفة) يملك بعض القناعات تجاه ابتعاده الصريح عن أجهزة الإعلام، مفاد ذلك التصريح: «أنه لا داعي للقلق فما يحدث الآن فرص استثمارية لمستثمرين جدد». وأضاف: «إن انخفاض سعر سهم كسهم مركز الخليج المالي (المزيني) من 320 إلى 250 فلسًا خلال 10 أيام، ما هو إلا ملامح طيبة لدخول مستثمرين جدد إلى حلبة المنافسة والمضاربة»[18].

(18) جريدة الرأي العام 14/ 7/ 1982.

مرحلة الإنكار

عندما انفجرت فقاعة أزمة المناخ، كانت أحد أكبر علامات الاستفهام آنذاك حول حجم الأزمة وتعقيداتها، وقبل معرفة كل ذلك، بدأت التباشير عن قرب انتهائها، والطريف، بعد اكتشاف حجمها الحقيقي وضخامة تكلفتها، كان الوعي بالتعامل معها لا يتناسب وحجمها، وربما يوحي بأنه لا توجد أزمة أصلًا، لذلك، كلفت المالية العامة مليارات، ولم يتم حلها.

وفي أول تصريح لوزير التجارة والصناعة السيد جاسم المرزوق بعد الإعلان عن انفجار الفقاعة، يؤكد فيه: «إن سمو ولي العهد مهتم شخصيًّا بمتابعة الارتباك الذي أصاب بعض المتعاملين في السوق، حيث يلتقي سموه بالمسؤولين والمتعاملين وببعض أصحاب المشاكل من أجل بحث الصورة الواقعية للأزمة ويقوم بتوفير طرق حلها».

وفي نفس التصريح، وصف وزير التجارة والصناعة السوق الكويتية بأنها: «متينة وراسخة ولا تؤثر عليها الهزات من نوع ارتباك

الأوضاع المالية لشخصين أو ثلاثة من العاملين فيها، فالسوق الوطنية مع قوتها تحظى بدعم متعدد الجوانب من الحكومة، في عديد من الشركات الوطنية التي تعد دعائم داخلية للسوق، هذا بالإضافة إلى دعم البنوك المحلية وتوجيهات البنك المركزي في هذا الصدد». ويذكر أن: «ولي العهد قام بالاطلاع على إجراءات تنظيم السوق، وشركة المقاصة تباشر عملها فورًا بتسوية المعاملات، وأبدت استعدادها لإنهاء جميع التسويات في مدة أقصاها شهر من تاريخه»[1].

وأعقب ذلك تصريح لنفس الوزير، لجريدة السياسة، يطمئن فيه الجميع بأن: «الأزمة ستمر بسلام وسيخرج السوق أكثر قوة وانضباطًا. وبأن الجهد المضني الذي تولاه سمو الشيخ سعد مع مختلف قطاعات السوق، وبالحلول التي توصل إليها سموه مع الفعاليات واللجان ومندوبي البنوك، فإنه يصبح بالإمكان القول إن الأزمة انتهت الآن»[2].

وردًّا على مقال الكاتب السيد بدر سلطان العيسى، جاء فيه: «المسؤولون في الدولة لا يستطيعون تكوين تصور واضح لأي أزمة سواء كانت سياسية، أو مالية، أو اجتماعية، أو تعليمية إلا بعد حدوثها، وأن السبب في عدم وضوح الرؤية لدى المسؤولين هو الطوز»[3].

---

(1) جريدة الوطن 25/ 8/ 1982.

(2) جريدة السياسة 14/ 9/ 1982.

(3) جريدة الوطن 30/ 8/ 1982، والمقصود بالطوز الغبار.

يقول الشيخ خليفة العبد الله لجريدة السياسة في رد غير مباشر على المقال: «إن معالجة القضايا الاقتصادية إعلاميًّا لا يمكن لها أن تكون باعتماد خفة الدم، فالموضوع حساس، وأكثر أهمية من أن نرهن بتعليق سمج سريع يطرحه صاحبه بأسلوب النكتة العابرة».

وفي قناعة الشيخ خليفة أن: «السوق قادر على تعويم نفسه حيث إن الخلل أصاب خلية واحدة من خلاياه وليس فيه كله»، وبأن: «السوق سيخرج من أزمته أكثر قوة ولن يبقى فيها بعد هذا الامتحان إلا الأصلح، ممن يحترمون تواقيعهم والتزاماتهم بموجب أصول اللعبة التجارية»[4].

وللتأكيد على الجدية وبعيدًا عن خفة الدم، يذكر وزير التجارة السيد جاسم المرزوق أن: «سمو ولي العهد على اتصال دائم مع بعض المتعاملين وأعضاء اللجان التي تشكلت متطوعة لتسوية الديون الخاصة ببعض المتعاملين في السوق».

وردًّا على أسئلة الصحيفة يقول السيد الوزير: «هل لي أن أتدخل للكشف على دفاتر المتعاملين»؟[5]

وعلى صعيد آخر، وبعد تقديمه استقالته من عضوية مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت، ذكر السيد يوسف المزيني عن مسببات الاستقالة: «بأن هذا الغياب غير المبرر وغير المقبول بكل المعايير الوطنية والاقتصادية، قد دفعني لتقديم استقالتي من مجلس

(4) جريدة السياسة 31/ 8/ 1982.

(5) جريدة الوطن 1/ 9/ 1982.

إدارة الغرفة، وهي استقالة أريدها أن تترجم الإحساس العام بأن غياب الغرفة في وقت الحاجة إليها قد حمَّلها وحمَّلنا مسؤولية تاريخية عصيبة لا يمكن السكوت عليها»[6].

إلا أنه عاد وأعلن: «سوق الأسهم سوف يتخطى أزمته الحالية بسلام، وسيستعيد أوضاعه وانتعاشه اعتمادًا على واقع الاقتصاد الكويتي المتين»[7]. وبدلاً من أخذ الاستشارة من أصحاب الرأي والمختصين، يستمر الاستماع إلى المعنيين بمسببات الأزمة في تقديم المخارج من الأزمة، فقد اقترح إحدى الفعاليات الاقتصادية وهو السيد مبارك الحساوي بـ«تشكيل لجان برئاسة قضاة لتسوية الديون، على أن تستعين كل لجنة بمكتب تدقيق حسابات معروف ويكون متفرغًا لعمل اللجنة، ثم تجتمع هذه اللجان بصورة سريعة، وتبدأ باستدعاء كافة الأطراف من دائن ومدين حسب الحروف الأبجدية».

ولكن السيد مبارك لم يوضح ما إذا كانت أولوية الحروف الأبجدية للدائن أم للمدين، وما إذا كانت الأبجدية أهم من حجم الدَّين لكل منهما.

ومن ضمن الإجراءات أيضًا التي اقترحها السيد مبارك: «الاقتراض من الشركات المساهمة التي أبدت استعدادها للتعاون لسد الحاجة». ويقول إنه يرى: «ضرورة تقديم حلول عاجلة وسريعة لأزمة المناخ التي يعتبرها طارئة، وسيتم حلها من خلال علاج

---

(6) جريدة الأنباء 4/ 9/ 1982.

(7) جريدة الوطن 6/ 9/ 1982.

الأسباب التي أدت إلى حدوثها». ويختم بقوله: «إن على الجميع أن يتذكروا أن الكويتي تاجر بالفطرة، والكويت قامت على التجارة قبل النفط، وأهلها معروفون بالصدق والأمانة والوفاء والتعاون والمؤازرة»[8].

وفي نفس الشهر، اعتمد مجلس الوزراء برئاسة سمو ولي العهد الشيخ سعد العبد الله الصباح، المرسوم بقانون رقم 57 لسنة 1982، في شأن المعاملات المتعلقة بأسهم الشركات التي تمت بالأجل: «والقاضي بتشكيل هيئة تحكيم أو أكثر تؤلف كل منها من خمسة أعضاء برئاسة أحد رجال القضاء، تختص دون غيرها بالفصل في المنازعات المتعلقة بالمعاملات المنصوص عليها في المادة الأولى (خلال ثلاثين يومًا) والمطالبات المترتبة عليها، وللهيئة أن تأمر باتخاذ الإجراءات التحفظية اللازمة بما فيها منع التصرف بالأموال، والمنع من السفر»[9].

وكانت تلك البداية في تحييد السلطة القضائية في درجات التقاضي الثلاث. ونشرت في نفس الجريدة «الوطن»، إشادة المحامي حمد يوسف العيسى بهذا القانون، وقال: «إنه يقدم حلًّا جيدًا وأرجو من الجميع أن يباركوا هذا العمل ويتعاونوا لتنفيذ مواده». ولم يكن المحامي حمد العيسى رحمه الله، يعلم حينها أن تلك الهيئة سوف تكون أحد مسببات قرار موكله وأحد فرسان المناخ السيد زيد المطوع في الهجرة إلى الخارج.

---

(8) جريدة الرأي العام 9/ 9/ 1982.

(9) جريدة الوطن 20/ 9/ 1982.

في حين أن المحامي مبارك سعدون المطوع، وتحت عنوان «كلمة حق»، ذكر: «اليوم يصدر المرسوم بقانون رقم 57 لسنة 1982، ليقول إننا نريد أن نتوخى المصلحة العامة، وننقذ الاقتصاد الكويتي، ولكن، على حساب الكيان القانوني والحكم الكويتي، وعلى حساب المبادئ الدستورية والعدلية والقضائية السائدة هنا، وفي العالم أجمع»[10].

وفي ندوة نحو حل شامل لمشكلة سوق الأوراق المالية، التي أقامتها جمعية الخريجين، أعلن السيد جواد بو خمسين «أنه مريض»، وقد حضر من المستشفى خصّيصى للمشاركة في الندوة، التي جاءها بدون تحضير، وأضاف: «نحن جميعًا نتحمل مسؤولية الورطة الحالية، وإننا كلجان ما زلنا منذ 20 يومًا مواكبين للأزمة، وهناك يوميًّا لقاءات وحوارات تهم كل فرد، كما أن الحكومة لا تريد أية تسوية تلحق الضرر بالأغلبية، على العموم، المسألة ليست متروكة». ووعد الحضور بأنها ستحل[11].

وتحت عنوان جانبي: «غير محايدين» يذكر المحامي السيد مبارك سعدون المطوع التالي: «وما زال المهتمون وجميع المختصين يبحثون عن الحل حتى طالعتنا أراء مختلفة، ولكنها جميعًا يعيبها عيب

---

(10) جريدة السياسة 22/ 9/ 1982.

(11) جريدة القبس 16/ 9/ 1982 (في نفس الصفحة وتحت عنوان: لقطات، ذكرت الصحيفة التالي: «لوحظ أن سيارات الحضور امتازت بمستوى رفيع للغاية، وكان معظمها من نوع واحد، وقد قال أحد الحضور: «قد تصبح واحدة منها لي إذا ما صودرت» أي تم مصادرتها من المدينين»).

جوهري، يكاد يبطلها من قبل الاطلاع عليها، وهو أن من يطرح الحلول ليس محايدًا مجردًا من أي عاطفة أو مصلحة، فكل من عرفت لا يخفى على أحد اشتراكه في الأزمة وإصابته منها، بمن فيهم وزارة التجارة ذاتها في شخص الكثير من أفرادها، لكونها بالنهاية مسؤولة عن تقصيرها»[12].

البنوك الكويتية استطاعت البقاء بمنأى عن الاضطراب

(12) جريدة الوطن 17/ 9/ 1982.

وتغيرت لهجة السيد عبد اللطيف الحمد وزير المالية مع بعض الوضوح لحجم الأزمة، وبدأ بالتهديد، حين قال للصحافة العالمية خلال ترأسه وفد الكويت لحضور الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي: «المؤسسات المالية الكويتية التي تأثرت بصورة غير مباشرة من خلال حماقة عملائها، سوف تلقى مساندة حكومية، ومع ذلك، فالدولة لن تنقذ المضاربين، والذين لا يستطيعون تسديد ما عليهم من ديون سيلقون جزاءهم في محاكم التفليسة»[13]، و«الدولة لن تنقذ المضاربين الأفراد وعليهم تحمل الضرر، والكويت على استعداد لاتخاذ إجراءات صارمة في سوق الأوراق المالية غير الرسمية»[14].

«ولا أحد في النهاية أودع السجون إلا أصحاب الشيكات من غير رصيد من غير المتعاملين في سوق المناخ، حتى لو كانت المبالغ بسيطة جدًّا». وكان ذلك مبرر المرحوم مشاري العصيمي في رفض ترشيحه لعضوية هيئة التحكيم[15].

---

(13) إنترناشيونال هيرالد تريبون 1/ 9/ 1982.

(14) جريدة الوطن نقلًا عن الفايننشال تايمز 22/ 9/ 1982.

(15) لأسباب تتعلق بعدم دستوريتها، رفض النائب في مجلس الأمة مشاري العصيمي رحمه الله، طلب مدير عام مؤسسة التأمينات الاجتماعية آنذاك السيد حمد الجوعان رحمه الله، الموافقة على ترشيح اسمه للانضمام في عضوية هيئة التحكيم. كما سيذكر في موقع لاحق.

النائب السابق المرحوم مشاري العصيمي

وخلال تلك الأجواء بدأت مرحلة توالد وتكاثر اللجان، باعتبارها تصعيدًا للجهود الرامية إلى إيجاد مخارج لأزمة السوق، وتمثلت في تفريخ لجان جديدة وانبثاق لجان فرعية من لجان أصلية ولجان مؤقتة ولجان دائمة، إضافة إلى اللجان المكلفة أصلًا بتسوية أوضاع بعض المتعاملين، واللجان الأخرى المشكَّلة للإشراف على تسويات المقاصة.

وقدم كل من وزيري التجارة والعدل الشرح في مجلس الأمة لمبررات المرسوم بقانون رقم 57 لسنة 1982 وإجراءاته التنفيذية، حيث ورد في نص مادته الأولى: «وجوب تسجيل جميع المعاملات التي تمت بالأجل وخلال ثلاثين يومًا من تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون، ولا تقبل أيه دعوى أو مطالبة أو شكوى أمام جهات

القضاء، أو التحكيم، أو التحقيق، أو غيرها من المعاملات التي لم يتم تسجيلها»، كما نصت المادة الثانية منه على أن: «تحال إليها المنازعات المعروضة على المحاكم عند العمل بهذا المرسوم بقانون، والتي لم يفصل فيها بعد». ونصت المادة الرابعة على: «أن يكون حكمها في كل ذلك نهائيًا». وجميع الإجراءات القانونية والقرارات المتعلقة بهذا المرسوم بقانون، كانت ضمن مسؤوليات وزير العدل آنذاك الشيخ سلمان الدعيج السلمان الصباح[16].

وبهدف الترويج لمقترح إنشاء صندوق لصغار المستثمرين، ألقى وزير التجارة السيد جاسم المرزوق بيانًا أمام مجلس الأمة، ذكر فيه: «إن الحكومة تؤكد وقوفها إلى جانب صغار المستثمرين، والمرسوم جاء لحل الأزمة وليس للتستر على المتلاعبين، وسيظل سوق الكويت عنوان الثقة والأمان، إلا أن السوق الكويتية كغيرها من الأسواق ابتليت بقلة اندفعت للشراء بالأجل، وإعطاء شيكات بمبالغ مضاعفة تخرج عن كل حد معقول، وجرى وراءهم الكثير من المواطنين دون حساب لحقيقة ما يتعاملون فيه، إلى أن وصل الأمر إلى حد استحالة الوفاء بالالتزامات، وكان أن وقع المحظور وتوقف البعض عن الدفع، ثم تلا ذلك البعض الآخر، وهكذا تشابكت المعاملات وظهرت بوادر الأزمة تعكس آثارها، وحتمت الضرورة تدخل الحكومة لحماية الاقتصاد الوطني»[17].

---

(16) جريدة الأنباء 8/ 10/ 1982.

(17) جريدة الرأي العام 10/ 10/ 1982.

وقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 24/ 10/ 82 إنشاء صندوق صغار المستثمرين، بحيث تدفع المئة ألف دينار فورًا والنسبة قبل 20/ 9/ 82، تسدد كاملة، ولا يجوز أن يكون مجموع المعاملات لشخص واحد أكثر من مليوني دينار[18].

واشترطت اللجنة التشريعية بمجلس الأمة للموافقة على المرسوم، أن يتم تمويله ذاتيًا من صافي إيرادات الشيكات أي بفرض رسم على كل من تعامل في السوق، وعدم المساس بالاحتياطيات المالية[19]. إلا أن التنفيذ تم من خلال السحب من الاحتياطيات المالية.

والجدير بالذكر، أن التكلفة المباشرة لكل أنواع الدعم المالي التي قدمته الحكومة خلال مراحل التخلص من أزمة المناخ، بلغت نحو 4 مليارات دينار كويتي، اقتسمها صندوق صغار المستثمرين الذي بدأ ب 500 مليون دينار وزاد إلى 1.2 مليار دينار، و900 مليون دينار لكبار المتعاملين تحت إسم صندوق المقاصة، وشراء للأسهم الكويتية بأسعار دعم لا علاقة لها بقيمة تلك الأسهم، وكانت هناك تكاليف إضافية غير مباشرة لا نعرف قيمتها خصصت لدعم موازنات البنوك وتوزيعات أرباحها. وبرنامج للمديونيات الصعبة في صيف عام 1986 لا نعرف تكلفته. وظلت الأزمة بلا حل حقيقي. وتكلفة امتدادها حتى ما بعد تحرير الكويت عندما

(18) جريدة الوطن 25/ 10/ 1982.
(19) جريدة السياسة 4/ 11/ 1982.

أقر قانونا للمديونيات الصعبة يعطي خصما مقداره 55 ٪ على ديون كل المدينين دون تقديم مراكز مالية وقدرت تكلفته بحدود 5 مليار دينار أخرى، أضافت تكلفة باهظة إلى حلول ومخارج الأزمة، ولكنها ظلت أزمة بلا حل حقيقي.

وعلى الرغم من مرور 40 عامًا على تلك الأحداث، فلا زال التساؤل عن مبررات تحديد مستوى صغار المستثمرين بمليوني دينار كويتي قيد التداول، ولماذا لم تحدد بثلاث مئة ألف، أو 5 ملايين دينار كويتي، وهل كان السبب في تقدير المبلغ بمليوني دينار إلى ضيق الوقت، أم بسبب عدم توفر المعلومات، ولا تزال المبررات التي استند إليها هذا الاجتهاد مجهولة المنطق.

وبعد إصدار قانون بتعويض صغار المستثمرين، قامت مملكة البحرين، بإصدار خاص لتسجيل المتضررين البحرينيين من أزمة المناخ، حيث ذكر السيد حسن النصف وكيل وزارة التجارة البحريني: «الحكومة الكويتية أصدرت مرسومًا بقانون لحل المشكلة التي نجمت عن التعامل في بيع الأسهم بالأجل، وهناك مواطنون بحرينيون تضرروا ولا بد من مساعدتهم، ويعتبر سوق البحرين المالي امتدادًا لسوق الكويت، وهناك ترابط واتصال مستمر بين المتعاملين في السوقين»[20].

(20) جريدة الأنباء 27/ 10/ 1982.

وبعد تسرب خبر إنشاء الصندوق، حذر وزير المالية من ظاهرة «تبايع الشيكات المؤجلة التي برزت بخصوص تعويضات الحكومة لصغار المستثمرين»[21].

وفي عددها الصادر في شهر نوفمبر 1982، نشرت مجلة Gulf Banking & Finance، تقريرًا بعنوان: «الكويت، وأزمة 1982»، ذكر أن رئيس دائرة البحوث الاقتصادية في بنك الكويت الوطني السيد زياد تقي، حاول في بداية عام 1982 البحث عن سجلات موثقة بقيمة الشيكات الآجلة، ولم يجد أي شيء، سواء في السجلات الرسمية أو غير الرسمية، وباجتهاد منه، رسم سيناريو بشأن ما سوف يحدث، وتوصل إلى أنه ستحدث إفلاسات لدى كبار المتعاملين في الشيكات الآجلة، وأوصى إدارة البنك الوطني بالتوقف عن خصم الشيكات، وكذلك التوقف عن منحهم قروضًا، وأرسل بنك الكويت الوطني نسخة من تلك التوصية إلى بنك الكويت المركزي آنذاك.

وبعد ذلك بثلاث شهور، أي في إبريل، بدأت تظهر بوادر لهزات تعرض لها بعض كبار المتعاملين، وانتشرت الإشاعات المحذرة إلا أن هناك عددًا من الخبراء الماليين قام بهجوم مضاد منسق.

وتضمن التقرير المقابلات التي قامت بها تلك المجلة المشار إليها أعلاه، حيث ألقى السيد صباح الريس رئيس شركة الاستثمارات

---

(21) جريدة السياسة 28/ 10/ 1982.

الخليجية اللوم على وسائل الإعلام الغربية، وذكر أن المصرفيين الدوليين وراء تلك القصص، وأن الأسواق سليمة، وحذر من أن المستمرين بإلقاء الحجارة، لا يمكنهم بدورهم أن يتوقعوا أصدقاء حميمين.

وفي نفس التقرير وحول قضية الشيكات الآجلة، يذكر السيد أيمن بودي رئيس الكويتية للاستثمار في المقابلة نفسها: «أنا شخصيًّا لا أتفق مع مثل هذه الإجراءات، لأنني لم أسمع قط عن أن شخصًا وقَّع شيكًا لم يستطع الوفاء بالتزاماته فيما بعد، الثقة تربط السلسلة بعضها ببعض، ولا يوجد سبب يدعو الحكومة إلى القلق، إن مناخ الاستثمار جيد لكن الدعاية سيئة، إلا أن ذلك من مصلحة الاقتصاد».

كما يذكر رجل الأعمال السيد فهد المعجل أنه: «عمل سيئ لكن هناك دائمًا الطريقة العربية للقيام بالأشياء»، ما معناه لا تقبل كلمة «لا» على أنها قاطعة، فدائمًا هناك تسوية محتملة. أما المصرفي الغربي الذي شارك في المقابلة نفسها أيضًا فلا يتذكر أي أزمة مالية شبيهة بما حدث في المناخ إلا أزمة فقاعة بحر الجنوب، ويضيف أن: «الأموال التي ضاعت كان من الممكن مقابلها تأسيس شركات ومؤسسات مالية كبيرة».

وفي نفس التقرير، نشرت المجلة حديث وزير المالية السيد عبد اللطيف الحمد الذي كان بلهجة قاسية، وغير متوقعة، بأن على المتعثرين الالتزام. وأثار هذا التحذير أملًا جديدًا في دول الخليج

المجاورة بأن ليس كل الأموال تم خسارتها. حيث غادر في اليوم الثاني من ذلك التصريح، رئيس غرفة التجارة في الإمارات العربية الشيخ عبد العزيز القاسمي الإمارات متوجهًا إلى الكويت، حاملًا قائمة طويلة بأسماء دائنين يطالبون بمعرفة التوقيت الزمني الذي سيتم دفع مديونياتهم خلالها. تم إبلاغه بأن أقصى ما سيتم الحصول عليه هو 20 ٪ من قيمة المديونية كتعويض من الصناديق السيادية الحكومية، مع إمكانية تعويض الجزء المتبقي بسندات طويلة الأجل. وذكر للصحيفة بأن الرد كان التالي: «إننا لا نقبل بأنصاف الحلول، مواطنينا عليهم التزامات مطالبون بالوفاء بها».

ثم أشاع إعلان غرفة التجارة عن نص الحل كمخرج من أزمة سوق الأسهم[22]، حالة من الاستمرار في حالة الإنكار، وفي تصريح للشيخ خليفة العبد الله الصباح «أحد كبار فرسان المناخ»، يؤكد فيه: «أستطيع الآن أن أقول إننا اجتزنا الهزة». وبعد ذلك تصريح له يذكر فيه: «نحن جميعًا نتحمل مسؤولية الورطة الحالية». ويعود السيد جواد بو خمسين، بتصريح آخر نصه: «إنها أخبار الكويت الحلوة فكل شيء عاد إلى طبيعته». وأضاف أنه تناول أمس وجبة غذائية دسمة بعد سماعه قرار الغرفة[23].

وفي تجمع حضره نحو ألف شخص من الفعاليات والمتعاملين في سوق الأوراق المالية، وجهت إليهم غرفة تجارة وصناعة

(22) جريدة السياسة 16/ 12/ 1982.
(23) جريدة القبس 16/ 9/ 1982.

الكويت الدعوة بغرض الاستماع إلى وجهات النظر والتعرف على مخارج لتسوية التشابك بين كبار المتعاملين، ذكر السيد محمد فيحان العتيبي: «إن المستفيد من السوق هم صغار المستثمرين الذين كانوا يبيعون ويخرجون فورًا، وإنني أتساءل لماذا الإصرار على تجزئة الناس صغارًا وكبارًا، وأقول إن القوانين لن تحل المشكلة».

وفي التجمع نفسه، علق الشيخ مشعل الأحمد الصباح[24] قائلًا: «إنني أتساءل، هل نحن متفقون ككل على أن نضحي»؟ وهنا ارتفعت الأصوات (نعم) فقال: «إذن سيوضح الحل، والذي أعتقد أنه لن يرضي الجميع وذلك إذا كنا صادقين في التضحية». وأضاف: «نحن أوجدنا مشكلة لأنفسنا فلنحاول إصلاحها». كما طالب المحامي حمد العيسى في التجمع نفسه: «معالجة المشكلة تتطلب التجرد من فكرة الانتقام»[25].

وبعد مرور شهرين على تقديم السيد يوسف المزيني استقالة احتجاجية من عضوية مجلس إدارتها، بدأت غرفة تجارة وصناعة الكويت بالتشاور مع الحكومة بشأن الخطوات العملية تجاه الحل الشامل[26]. ثم بدأت باستقبال أصحاب الشيكات المؤجلة والمودعة لدى شركة المقاصة الكويتية، ليوقعوا «التفويض والإقرار» بقبول الحل الذي ستعلنه الغرفة[27].

(24) ولي عهد دولة الكويت حاليًا.
(25) جريدة الوطن 11/ 11/ 1982.
(26) جريدة القبس 9/ 11/ 1982.
(27) جريدة القبس 6/ 12/ 1982.

ونشرت صحيفة الغارديان تقريرًا ورد فيه التالي: «كان اعتقاد الحكومة السابق بأن أعراف وتقاليد المجتمع من الثقة وكلمة الشرف ستحول دون التخلف عن إيفاء الديون، غير أن ذلك تلاشى عندما تورط اثنان من المستثمرين في مشكلة التخلف عن إيفاء ديونهم في شهر أغسطس الماضي»[28].

لكن الصحافة المحلية قامت بدعم حالة الإنكار بخبر رئيسي نصه: «أمس كان يوم الانفراج بعد إعلان حل الغرفة رسميًّا، ومباركة الحكومة له، حيث انتعش السوق، والحياة عادت تدب فيه بقوة، حتى بائع المسابيح الحمصي الذي اعتاد عليه رجال السوق، عاد إلى عرض بضاعته من جديد في سوق المناخ بعد أن توقف وقتًا طويلًا»[29].

ولسوء الحظ أيضًا، فإن الحل الذي قدمته غرفة التجارة لم يرَ النور.

أما السيد إبراهيم عبد الكريم الإبراهيم، فقد كان مستاء من الشائعات المتناقلة عن سوء الوضع المالي في الكويت، وقال لمجلة البنوك في عددها بتاريخ 11/ 12/ 1982: «هذه سخافات». ودلل على اطمئنان المسؤولين للوضع بتركهم البلاد ومجيئهم إلى تورنتو لحضور مؤتمر صندوق النقد والبنك الدوليين. وفي نفس هذا المؤتمر، وجهت أسئلة في غاية الإحراج إلى السيد وزير المالية عبد

(28) الغارديان 13/ 12/ 1982.

(29) جريدة السياسة 16/ 12/ 1982.

اللطيف الحمد، الذي حاول أن يبين للسائلين أن الأزمة نتجت من تصرفات غير سليمة لبعض الأفراد، وأن النظام المالي الكويتي لا يزال سليمًا معافى[30].

وقال السيد الحمد، إنه لم يكن ممكنًا حتى الآن حساب مقدار الأموال المتورطة في الأزمة، فقد تكون 4 بلايين دينار أو 8 أو 10 وقد تكون أي شيء، وأننا نحاول إيجاد حل لها[31].

ولكن، بلغت الأموال المتورطة في الأزمة في الشق الآجل فقط 27 مليار دينار كويتي.

وينتهي عام 1982 بتصريحين يشترك فيهما كل من وزير المالية ووزير التجارة حيث يذكر السيد عبد اللطيف الحمد على الرغم من أمنياته سابقًا بـ «ألا يفلس أي متعامل»[32]، إلا أن «عدد المفلسين لن يتجاوز 1000 شخص»، ويؤكد وزير التجارة السيد جاسم المرزوق: «أن الأمور تسير نحو احتواء كل الأزمة وتذليل كل المشاكل»، وردًا على سؤال الصحيفة، قال الوزير: «نعم، الشركات الخليجية ستدخل البورصة خلال 15 يومًا، والمغزى من ذلك تعزيز قوة شرائها حتى يتمكن من يملك أسهمًا فيها من تصريفها. حيث ستشتري شركات

---

(30) جريدة الأنباء نقلًا عن مجلة البنوك في عددها الصادر بتاريخ 11/ 12/ 1982، (ورد اسم السيد إبراهيم ضمن كشف أسماء المستفيدين من صندوق صغار المستثمرين بمبلغ 2 مليون دينار كما نشر في جريدة الوطن عدد 27 أبريل 85، وغير معروف على المستوى الشخصي عما إذا كانت صدفة أم مجرد تشابه أسماء).

(31) الكويت وأزمة المناخ، علي حسن الحمدان، 1984، مكتبة أم الفرى، صفحة 37.

(32) جريدة الوطن 21/ 12/ 1982.

الحكومة الأسهم الكويتية وأسهم الشركات الخليجية التي ستطرح في البورصة»[33]. إلا أن تلك القضية استمرت حتى عام 1986 حين أوضح مصدر مسؤول في سوق الكويت للأوراق المالية لجريدة القبس في عددها بتاريخ 19/ 2/ 1986: «إعادة تداول الأسهم الخليجية بحاجة إلى إيجاد مخرج قانوني لوضع الشركات الخليجية قبل السماح بعودة أسهمها للتداول في البورصة».

ونتيجة لتكثيف رئيس الحكومة الشيخ سعد العبد الله الصباح لقاءاته مع اللجنة الوزارية بحضور رئيس الغرفة[34]، وترأسه اجتماعًا وزاريًّا لبحث أزمة السوق، جرى التأكيد على ضرورة إنهاء الأزمة بالسرعة الممكنة وبذل كل الجهود في هذا الاتجاه[35]. وبعد 6 أشهر من التجميد والدراسة ومقترحات الحلول التي لا تلبث أن تتعطل، تم العودة إلى مجلس الأمة ليتولى حل أزمة السوق[36].

وعقب اجتماع لسموه مع اللجنة الوزارية المالية ورؤساء البنوك وشركتي الاستثمار، يصرح للصحافة: «أزمة السوق عابرة سيتم التغلب عليها بالتعاون وروح التكافل الكويتي». ويشيد بالجهود المبذولة لحل الأزمة[37].

---

(33) جريدة الرأي العام 1/ 12/ 1982.
(34) جريدة السياسة 12/ 1/ 1983.
(35) جريدة الأنباء 13/ 1/ 1983.
(36) جريدة السياسة 18/ 1/ 1983.
(37) جريدة الوطن 20/ 1/ 1983.

ثم نشرت صحيفة الفايننشال تايمز، ضمن مقال بعنوان: الخيار بين الرمي بالرصاص في الرأس أو الركبتين ذكرت فيه: «أن طوال الأسابيع القليلة الماضية تركز اهتمام السوق والحكومة معًا على أحد كبار المستثمرين الثلاثة في سوق المناخ، وهو الشيخ خليفة العبد الله الخليفة الصباح، والذي يعتقد أنه متشابك مع حوالي 70 شخصًا آخرين، ومع ذلك فإن هؤلاء الأشخاص يواجهون مشكلة تقييم إمكانياتهم على تسديد ديونهم دون معرفة كم سيدفع لهم الشيخ خليفة.

والمعروف أن المستثمرين في سوق المناخ كانوا يقبلون شيكات الشيخ خليفة حتى الأيام الأخيرة قبل انهيار السوق، على اعتقاد أن مركزه المالي جيد.

أما الدور الذي قامت به الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية KFTCIC، فقد تمثَّل في توفير المال اللازم لتسديد المديونيات للمتعاملين، وذلك مقابل ضمان الموجودات الخاصة بالشيخ خليفة، وبموجب هذه الصيغة، سوف ينخفض العجز لدى الشيخ خليفة إلى 480 مليون دينار أي بما يعادل 1⅙ مليار دولار»[38].

وعادت التباشير مرة أخرى بمشاريع أخرى لحل أزمة المناخ، حيث يشرح السيد وزير المالية الحمد مشروعًا جديدًا لحل أزمة

---

(38) جريدة الوطن 25/ 1/ 1983.

المناخ، صلبه صرف سندات صندوق صغار المستثمرين الذي يبدأ اعتبارًا من السبت المقبل بسعر 7.5 ٪، ويذكر أن الصندوق دفع 56 شيكًا بقيمة 4 ملايين دينار، و51 سندًا بقيمة 14 مليون دينار[39]. كما يبشر بأن القانون 59/ 82 في شأن المعاملات المتعلقة بأسهم الشركات التي تمت بالأجل وضمان حقوق الدائنين المتعلقة بها، والمختص بتشكيل هيئة التحكيم، ماضٍ في طريقه وأن مواد القانون ستبقى دون مساس[40].

وبعد تصريح آخر لوزير الدولة السيد عبد العزيز حسين: «المشكلة ستحل بإذن الله»[41]. قام وفد من كبار التجار بمقابلة ولي العهد وبطرح مقترحات جديدة لمواجهة الأزمة، ويؤكد وزير الدولة لجريدة صوت الخليج: «القانون سيطبق بحذافيره وصغار المستثمرين سوف يحصلون على حقوقهم بالكامل»[42].

وتصدَّر تصريح للنائب في مجلس الأمة السيد خلف العنزي، مفاده: «مشروع القانون الجديد لتسوية معاملات المناخ مشروع مناسب تمامًا ويعالج معظم التشابكات، وهو يؤيد المشروع الجديد بلا تحفظ»[43].

---

(39) جريدة القبس 8/ 2/ 1983.

(40) جريدة الرأي العام 8/ 2/ 1983.

(41) مجلة الرسالة 13/ 2/ 1983.

(42) العدد 17/ 2/ 1983.

(43) جريدة السياسة 2/ 3/ 1983.

ولم تتوقف تلك التباشير، بل امتدت إلى تحديد تاريخ نهايتها، حين أعرب وزير التجارة السيد جاسم المرزوق: «هناك بوادر استجابة غير متوقعة وعودة مبكرة لمشاعر الثقة». وأعرب عن اعتقاده بأن ذيول أزمة سوق المناخ تحتاج إلى وقت لن يزيد على 5 أشهر[44].

وبعد إقرار مجلس الأمة المشروع الحكومي للسوق، صرح رئيس الحكومة الشيخ سعد العبد الله الصباح بأن: «المشروع يحل 98 ٪ من المشكلة»[45]. وبعد أسبوعين من المفاوضات الشاقة التي تكللت بالنجاح، وتوقيع الشيخ خليفة العبد الله أمام هيئة التحكيم على تسويات مجموعة الـ 67[46]، جاء تصريح آخر للشيخ سعد العبد الله يقول فيه: «ترك للمتعاملين اختيار الحلول، الحكومة فعلت الممكن والباقي واجب السوق»[47]. وهو ما جاء مناقضًا لما سبق التصريح به في جريدة الأنباء بأنه قد تم حل 98 ٪ من الأزمة.

ووصلت أزمة السوق إلى مرحلة حاسمة، عندما قررت هيئة التحكيم عدم اعتماد خطة التسوية التي أعدها السيد بدر بزيع الياسين، بين ما يقارب 43 متعاملًا اتفقوا فيها على النزول في مديونياتهم كما هي بتاريخ 13/ 12/ 82، مع إجراء التقاص فيما بينهم، وهي الخطة التي كانت ستوفر تخفيضًا بين المتعاملين في حدود 500 مليون دينار، باعتبارها لا تشمل سوى الصف الثاني من المتعاملين في سوق المناخ.

---

(44) جريدة الوطن 15/ 3/ 1983.

(45) جريدة الأنباء 13/ 4/ 1983.

(46) جريدة السياسة 3/ 5/ 1983.

(47) جريدة الأنباء 6/ 6/ 1983.

كما أن فشل خطة التسوية المذكورة، أدى إلى أن تظل الأمور على ما هي عليه، وهذا يعني أن عددًا كبيرًا من مجموعة الـ 43 سيحالون إلى مؤسسة تسوية المعاملات التي تمت بالأجل، باعتبارهم غير قادرين على دفع ديونهم بالكامل، ولذلك ينتظر أن يشهد الأسبوع الحالي حسمًا كبيرًا في قرارات هيئة التحكيم نحو الإحالة إلى المؤسسة بعد أن تعثرت التسويات. هذا ولا تزال مؤسسة تسوية المعاملات تتخذ الإجراءات التحفظية ضد المحالين إليها من المدينين، وينتظر أن تطلب استدعاء اثنين من كبار المتعاملين ممن يقيمون في الخارج، وهم السيدان أحمد م. وعبد العزيز ت. لاتخاذ الإجراءات التحفظية ضدهم أسوة ببقية المدينين[48].

وقد تلا ذلك تصريح آخر للسيد عبد العزيز الدخيل رئيس مكتب شؤون التنفيذ الجنائي والاتصالات الخارجية التابع للنيابة العامة، يذكر فيه: «أنصح الهاربين والمتورطين بالعودة إلى رشدهم وتسليم أنفسهم فلا مفر لهم»[49].

وما بين حل الأزمة بنسبة 98 ٪ وفقًا لتصريح الشيخ سعد العبد الله الصباح، وما بين ما ذكرته الصحافة المحلية في الفقرات الثلاث اللاحقة، تناقض شبه كامل، إنها حالة قاطعة من إنكار الواقع.

وتأكيدًا لما ذكرته الفايننشال تايمز، وردًّا على سؤال صحفي بأن المؤسسات المصرفية مقبلة على أزمة مشابهة لأزمة المناخ، يذكر السيد

---

(48) جريدة الوطن 31/ 5/ 1983.

(49) جريدة السياسة 4/ 6/ 1983.

جاسم الخرافي[50] رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الأمة حينها: «إنني لا أعتقد أن البنوك مقبلة على أزمة مشابهة لأزمة المناخ، لأن الحكومة أعلنت أكثر من مرة دعمها للمؤسسات المصرفية في جميع المحافل الدولية، وحسب المعلومات المتوفرة لي فإن خزينة الدولة لن تتحمل أي مبالغ لمواجهة السندات وهذا كان واضحًا في تصريح الحكومة للمجلس، حيث إننا نعتقد أن تحميل احتياطات الدولة وفي هذا الوضع الحساس بأعباء مالية ليس لها مردود هو عمل سلبي ومضر بالأوضاع الاقتصادية»[51].

وبعد مرور نحو عام على تصريح السيد وزير التجارة جاسم المرزوق: «ذيول أزمة المناخ تحتاج وقتًا لن يزيد على 5 أشهر»، بقيت ذيولها مستمرة، وبتأكيد على موعد آخر من وزير المالية ووزير النفط الشيخ علي الخليفة الصباح، في تصريح لجريدة القبس في 3 يناير 1984 يذكر فيه: «نهاية أزمة المناخ خلال موعد أقصاه 6 أشهر من الآن، وسنلاحق المحالين 15 عامًا، حتى في حال إقرار الصلح الواقي أو التسوية الودية، الأزمة الآن تحل نفسها بنفسها». وتوافق هذا التصريح مع ما ذكره وزير التجارة لاحقًا السيد جاسم المرزوق: «عام 1984 سيشهد انفراجًا اقتصاديًا في النصف الثاني منه، بسبب عمليات التسوية بين الكبار ومتانة ميزانيات البنوك»[52].

---

(50) توفاه الله في مايو 2015 رحمه الله وطيب ثراه.

(51) جريدة الوطن 25/ 10/ 1983.

(52) جريدة الوطن 3/ 1/ 1984.

والجدير بالذكر أن 6 من 7 بنوك يومها كانت تحت الوصاية المباشرة لبنك الكويت المركزي، ما يعني أن الأزمة ازدادت عمقًا بانتقالها إلى القطاع المصرفي.

وفي حديث لسمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح إلى رؤساء التحرير بعد المشاركة في مؤتمر القمة الإسلامية في مدينة فاس المغربية، ذكر: «الأزمة التي أثقلت كاهل الكويت في طريقها إلى الحل، ومن المتوقع أن أرى نهاية لها قبل تجاوز النصف الأول من هذا العام»[53].

ووصل وزير المالية ووزير النفط الشيخ علي الخليفة إلى مرحلة من الراحة والاطمئنان في رده على سؤال صحفي نصه: «أشعر من نبرات صوتك بأنك مرتاح فهل لنا أن نعلم منك أين نقف من أزمة سوق الأوراق المالية»؟ وكان الرد: «أزمة سوق الأوراق المالية الآن في نهاية المطاف، التخوف من حدوث إفلاسات، وتحديدًا إفلاسات الكبار، وهو أمر غير وارد الآن، شكلنا لجنة لبحث وتنشيط الاقتصاد الوطني بصورة علمية». وقال الوزير بصفته رئيسًا لمؤسسة التسويات: «المؤسسة ستنهي الجزء الأكبر من مسؤولياتها نهاية الشهر المقبل»[54].

ولم يكفِ تعقد الأزمة بإنكارها، بل بتعمقيها حين تطوع المعنيون بالتسبب فيها بالبحث عن مخارج لها مرة أخرى، فالسيد جواد بو

(53) جريدة الأنباء 23/ 1/ 1984.
(54) جريدة الوطن 28/ 1/ 1984.

خمسين يقول: «أؤيد فكرة دمج الـ 40 شركة مقفلة في 8 فقط، ويجب الاقتصار في عملية الدمج على ما دفع بالفعل من رأس المال»[55]. في حين أن هناك آخرين توقفت مقترحاتهم وكذلك أنشطتهم، فقد تقدم كبار المحالين إلى هيئة التحكيم بمذكرة تعرض الاستمرار في صرف المرتبات، أو السماح لهم بتشغيل بعض مكاتبهم، أو استئناف أنشطة جديدة تيسر لهم المدخل المعاشي[56].

ثم بدأت مرحلة تصميم ورسم الخرائط للخروج من الأزمة مجددًا، والتي كان مهندسها آنذاك وزير المالية الشيخ علي الخليفة بعد استقالة السيد عبد اللطيف الحمد، يذكر الشيخ الخليفة أنه: «يرسم خريطة مفصلة لآخر مراحل الحل تلغي الهواجس وتعيد الثقة»، ويعاود التأكيد: «أزمة سوق المناخ في مراحلها الأخيرة»[57]. وأنه: «تم الانتهاء من معظم التسويات لإنهاء أزمة المناخ ولم يتبقَ سوى أقل من 20 ٪»[58]، وقبل ذلك صرح رئيس الحكومة بأن المتبقي 2 ٪ فقط. وبعد ذلك بشهرين، يؤكد نفس الوزير على أن: «الأزمة قد خرجت الآن من عنق الزجاجة، وقد شارفت على الانتهاء»[59].

---

(55) جريدة الوطن 28/ 1/ 1984.

(56) جريدة السياسة 30/ 1/ 1984 وفي هذا الصدد، ذكر السيد زيد المطوع واقعة طريفة تم التطرق إليها في الصفحة 24.

(57) جريدة السياسة 11/ 3/ 1984.

(58) جريدة السياسة 18/ 4/ 1984.

(59) جريدة الأنباء 18/ 7/ 1984.

وبدأت الصحافة مرحلة نشر تقارير اللجان التي تم تكليفها للتحقيق في أوضاع الشركات المقفلة والتي تؤكد عمق وتوسع الأزمة، وجاء ضمن تفاصيلها أن الشركات خالفت والبنوك تساهلت واللجنة تطلب محاسبة مدققي الحسابات، وقد بلغ عدد الشركات المخالفة 39 شركة جميعها تم ترخيصها عام 1981، اقترضوا رأس المال ولم يسددوا، وتم بيع دكاكين بقفليات تساوي 90 ٪ من رأس المال[60].

وطرح مجلس الأمة استقالة الحكومة أو وزير التجارة كحل لمشكلة المقفلات، بعد الإجماع على تورط مكاتب تدقيق الحسابات بالتلاعب، والمطالبة بإحالة المتلاعبين إلى النيابة، حيث ذكر النائب أحمد السعدون: «الحكومة رخصت المقفلات وأوصلت الأمور إلى هذا الحد»، ووصف الأزمة: «بأن هناك 4 شركات ميتة، و19 في الغيبوبة، و8 في العناية المركزة، ومثلها على قيد الحياة، وبأن الأزمة مسؤولية جنائية وسياسية».

وكان التفاؤل السمة السائدة والمستمرة لتصريحات المسؤولين حتى بعد مرور 3 سنوات على انفجار فقاعة أزمة المناخ، حيث يذكر رئيس الحكومة الشيخ سعد العبد الله الصباح لجريدة الأنباء: «إنني متفائل بحل مشكلة المقفلات، واللجنة تبحث تيسير السداد على المعسرين»[61].

---

(60) جريدة الوطن 5/ 2/ 84.

(61) جريدة الأنباء 19/ 2/ 1984.

واستمرت التأكيدات على صحة الإجراءات الحكومية، حيث ذكر وزير المالية ووزير النفط الشيخ علي الخليفة: «هناك 3 خطوات لسداد ديون المحالين، 45 ٪ سندات خصم للمطلوبات على غير المحالين، 33 ٪ أسهم في شركة استثمارية برأسمال 300 مليون دينار، 22 ٪ أسهم خليجية ومقفلة أو صندوق استثمار»[62].

وفي حديث لمجلة ميس MEES عن خطط التنمية والعوائد النفطية والإنعاش الاقتصادي يقول الشيخ علي الخليفة: «أقفلنا ذمة سوق المناخ، صارت تفليسات وربما حصلت أخرى محدودة، ولكن المشكلة الأساسية تجاوزناها»[63]. وفي موقع آخر يذكر نفس الوزير: «هناك صلاحيات وتسهيلات واسعة لمؤسسة التسويات والمدينين وحل المقفلات أصبح وشيكًا واتصالات مع البنوك لمعرفة الأموال المهربة»[64].

وفي حوار مع طلبة الكويت في لندن قال السيد جاسم الخرافي رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الأمة آنذاك: «المجلس بذل جهودًا كبيرة في مجال تطويق أزمة سوق المناخ، وطالبنا بلجنة تحقيق حول المقفلات، ولكننا لم نحصل على الأصوات اللازمة، هذه هي الديمقراطية، إلا أن الحكومة تعهدت بتكوين لجنة خاصة، ونحن في انتظار هذا التقرير حول المقفلات، ونحن حريصون على

(62) جريدة القبس 22/ 2/ 84.
(63) جريدة السياسة 24/ 2/ 1984.
(64) جريدة الرأي العام 31/ 3/ 1985.

عدم الاستهتار في معاقبة المسيئين، فمنذ بداية الأزمة لم يعاقب أحد حتى يكون عبرة للآخرين في المستقبل»[65].

ونسب إلى رويترز عن مصادر كويتية، أن مجلس الوزراء الكويتي وافق على خطط لحقن مبلغ 510 ملايين دينار (1.73 مليار دولار أمريكي) في السوق المالية المحلية للمساعدة في التخلص من ديون قائمة من انهيار سوق المناخ للأوراق المالية عام 82، وذكرت أن الإجراءات المتوقعة منذ بعض أسابيع تهدف إلى تحويل أموال جمدتها هيئة للتحكيم عينتها الحكومة للتمكين من دفع الديون الباقية[66].

واستمرت التطمينات الصحفية حين كتبت إحدى الصحف أن وزير التجارة السيد جاسم المرزوق يفتح قلبه لـ «الوطن» ويذكر: «اجتزنا مصاعب كبيرة وقضينا على كل المخاوف التي ترددت حول جمود الأزمة»[67].

كما استمرت الحلول الألف التي قدمها المتسببون بالأزمة في المزيد من التداعيات ومشتقاتها، ووصلت أحكام هيئة التحكيم في نهاية الأمر إلى الجهات المسؤولة عن تنفيذها، حيث أشار مدير إدارة التنفيذ بوزارة العدل ووكيل المحكمة الكلية القاضي أحمد مساعد العجيل إلى أن: «124 حكمًا في قضايا الأسهم لم تنفذ حتى الآن، منها 43 لعدم مراجعة أصحاب الشأن، و49 حكمًا بسبب إحالة

---

(65) جريدة القبس 9/ 3/ 1984.

(66) نقلًا عن رويترز، جريدة الرأي العام 2/ 5/ 1984.

(67) جريدة الوطن 3/ 5/ 1984.

المدينين إلى مؤسسة تسوية المعاملات، و32 بسبب التحفظ على المدينين من قبل هيئة التحكيم، وفي تلك الحالة فإننا نمهل المدين فترة لكي يتمكن من اللجوء إلى هيئة التحكيم لتمكينه من التصرف في أمواله باعتبار أن يده مغلولة عن التصرف فيها»[68].

وذلك كله يعني أن إلغاء دور المحاكم الأصيلة أدى إلى فوضى كانت نتيجتها شبه استحالة تنفيذ الكثير من أحكام هيئة التحكيم.

وعلى الرغم من نبرات الصوت التي توحي بالراحة من الانتهاء من تجاوز أزمة المناخ، استمر مجلس الوزراء في عقد الاجتماعات بشأن تلك الأزمة، حيث ذكر الشيخ علي الخليفة وزير النفط ووزير المالية: «الاجتماع لمناقشة مقترحات عدة بشأن الشركات المقفلة في ضوء التصورات التي ناقشها المجلس برئاسة سمو ولي العهد»، وأضاف الوزير: «هناك عدد من أفكار قد طرحت واتفق عليها تهدف إلى تنشيط وانعاش السوق وتأتي في ضوء الاهتمامات الحكومية لحل هذه الأزمة، منها دمج الشركات المشابهة وتخفيض فوائد القروض، وأن تتولى بعض الشركات الاستثمارية شراء الأسهم من بعض المواطنين بقيمة يمكن الاتفاق عليها». وردًّا على سؤال للصحيفة يقول: «الأزمة في طريقها إلى الانتهاء وأنه مرتاح للتجاوب الكامل من المواطنين الذين لهم صلة بقضية الأسهم والمناخ، خاصة وأن هذا التجاوب يعيد الثقة إلى السوق»[69].

---

(68) جريدة الوطن 5/ 5/ 1984.

(69) جريدة الرأي العام 6/ 5/ 1984.

ولم تتوقف الاجتماعات الحكومية على الرغم من تأكيدات وزير المالية ووزير النفط بأن أزمة المناخ شارفت على الانتهاء، وأنها خرجت من عنق الزجاجة، حين ترأس رئيس الحكومة الشيخ سعد العبد الله الصباح اجتماعًا لبحث مقترحات حل مشكلة الصفقات الفورية على أسهم المقفلات[70]. بعد ذلك تحيل الحكومة بصفة الاستعجال قانون التصرف في الأسهم إلى مجلس الأمة، ويتعلق بالتصرف بأسهم الشركات المساهمة وتداولها في السوق المحلية واعتبار التصرفات التي تمت في أسهم هذه الشركات صحيحة[71]. أي إقرار التعامل في الأسهم الخليجية والسندات غير المرخصة[72].

وبعنوان: «مكره أخوك لا بطل»، كتب رئيس تحرير جريدة الأنباء الكويتية السيد فيصل خالد المرزوق صاحب المقال الشهير «تتجنى الهيرالد تربيون»، مقال آخر مختلف، يطالب بترك سياسة (الهون أبرك ما يكون) والأخذ بسياسة الضرب بيد من حديد على كل متلاعب[73].

وبأغلبية 43 صوتًا، ومنعًا لحدوث كارثة اقتصادية، مجلس الأمة يقر البيعات النقدية للشركات الخليجية والمقفلات بأثر رجعي، ويوافق على سحب الدعاوى المقدمة إلى المحاكم باعتبارها منتهية[74].

---

(70) جريدة القبس 8/ 5/ 1983.
(71) جريدة القبس 14/ 5/ 1984.
(72) جريدة الوطن 15/ 5/ 1984.
(73) جريدة الأنباء 21/ 5/ 1984.
(74) جريدة السياسة 21/ 5/ 1984.

وأعلن وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة بالنيابة السيد جاسم المرزوق أنه قد تم تقييم دينار المحالين وأن مؤسسة التسويات توصلت أيضًا إلى طريقة صرف السندات، وأن وزير المالية الشيخ علي الخليفة سيعرض على مجلس الوزراء في جلسة خاصة قد تعقد الأربعاء المقبل تفاصيل الإجراءات الخاصة بأزمة سوق الأوراق المالية[75].

وبالفعل، يوم الأربعاء أعلن وزير النفط ووزير المالية الشيخ علي الخليفة العذبي في مؤتمر صحفي أن: «متوسط قيمة دينار الأشخاص المحالين إلى مؤسسة تسويات المعاملات المتعلقة بأسهم الشركات التي تمت بالأجل، بلغ 265 فلسًا بدلًا من 249 فلسًا وهو المتوسط السابق، ولا كلفة مالية للأزمة، ويبقى في هذه المشكلة قيمة ديون المحالين بعضهم مع بعض، والتي بلغت 6 مليارات دينار، وبعد تخفيض قيمتها بالقانون رقم 100/ 83 وانخفاض هذه القيمة مرة أخرى وبدرجة كبيرة بعد التقاص، فإننا نقول إن أزمة السوق شارفت على نهايتها»[76]، ويبتسم وهو يذكر لكاميرات الصحافة: «المحتالون والمرابون والسذج هم سبب الأزمة»[77].

وتداولت الصحافة جدلًا قانونيًا بشأن شيك بلا رصيد لمتورط في أزمة المناخ، والتساؤل عن الجهة المخولة بالنظر في الدعوى، وكان

(75) جريدة القبس 16/ 6/ 1984.
(76) جريدة الأنباء 18/ 6/ 1984.
(77) جريدة القبس 19/ 6/ 1984.

التنازع بين هيئة التحكيم ومحكمة الجنايات[78]، أي أنها أزمة تنازع اختصاصات على شيك واحد فقط بينما الأزمة أصبحت تاريخًا.

وكان القصد من سرد جانب من حكايات النفخ والإنكار، هو التأكيد على أن حلول المتورطين وتصريحات المسؤولين المتورطين، كانت السبب في انتفاخ تكاليف الأزمة، وبداية انتقالها من أزمة الأفراد إلى أزمة المصارف والمؤسسات المالية الحكومية، «حين بدأ بنك البحرين العربي الإفريقي يجني ثمار التسويات التدريجية التي بدأت حكومة الكويت في تنفيذها والناجمة عن الأزمة التي خلفها انهيار سوق المناخ، أما القرض الرئيسي الذي شارك فيه البنك والبالغ قيمته 100 مليون دولار للشيخ خليفة العبد الله فما زال قيد التسوية عن طريق الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية والتي يتوقع أن تتسلم الضمانات على صورة أسهم في البنك العقاري الكويتي»[79].

قبل انفجار فقاعة أزمة المناخ، كانت السلطات الرقابية تحذر من تقديم التسهيلات البنكية إلى المتعاملين في سوق المناخ، ثم اتخذت قرارات كان من شأنها إقحام قطاع المصارف فيها. حيث ذكرت الفايننشال تايمز عن وصول تداعيات أزمة المناخ إلى أبواب البنوك، فعلى مدى أكثر من عامين والبنوك الكويتية متمسكة بالقول إنها ليست على صلة مباشرة بالمتعاملين المتورطين في أزمة

(78) جريدة القبس 23/ 6/ 1984.

(79) جريدة القبس عن الفايننشال تايمز 25/ 10/ 1984.

المناخ، إلا أن بعض المفلسين الجدد المتوقع إشهار إفلاسهم ممثلون في مجالس إدارات عدة بنوك، وبعض المتعاملين الكبار ممن قد يتوقعون مواجهة مؤسسة التسويات قريبًا، كانوا مقترضين كبارًا من البنوك وأعمدة المجتمع التجاري[80]. وفي تقرير سابق للجنة التحقيق في أوضاع الشركات المقفلة التي ترأسها آنذاك السيد عبد الرسول عبد الرضا رئيس إدارة الفتوى والتشريع بالكشف عن وقائع مريبة[81]، ضمنها واقعة مفادها أن: «شركة مساهمة مقفلة تقترض رأسمالها من بنكٍ رئيسها عضو مجلس إدارة فيه»[82].

وما تحقق بالفعل، هو أن أزمة المصارف أصبحت أكبر من أزمة المناخ، ما يعني انتقالها من أزمة أسعار أصول إلى أزمة للقطاع المالي أو المرحلة الثانية للأزمة، وتكاليف برنامج المديونيات الصعبة ثم تكاليف القانون رقم 41 لسنة 1993 بشأن شراء الدولة المديونيات الصعبة، جاء قبل أو تزامنًا مع وصاية بنك الكويت المركزي على ستة من البنوك السبعة وضمان ودائعها وحقوق مساهميها، وتوزيع أرباحها، تلك كانت حالة إنكار أخرى.

وبعد مرور نحو ثلاث سنوات على انفجار الفقاعة، تداولت الحكومة مقترحات لجنة تم تشكيلها لـ «تنشيط الاقتصاد»، منها: إنشاء شركة أو أكثر لإدارة المديونيات الصعبة، وتشكيل مجلس

---

(80) الفاينشال تايمز 11/ 10/ 1984.

(81) جريدة القبس 16/ 6/ 1984.

(82) جريدة القبس 2/ 7/ 1984.

اقتصادي أعلى لتقديم المشورة والنصح، وفتح فرص الاستثمار للمقيمين، وتعديل إجراءات التثمين، إصدار سندات التثمين مبرمجة على سنوات، إلا أن الأهم من تلك المقترحات، منح الخليجيات الهوية الكويتية، أي: «تكويت» الشركات الخليجية بعد دمجها[83]. ويعلن وزير العدل الشيخ سلمان الدعيج أن: «22 مليار دينار قيمة أحكام وقرارات أزمة سوق المناخ، الأحكام الصادرة عن هيئة التحكيم بلغت 20 ألفًا و467 حكما»[84]. ومن بين المشمولين بالأحكام أسماء وزراء ونواب سابقين وحاليين[85]، كل ذلك حدث بعد التبشير بانتهاء مبكر للأزمة.

(83) جريدة القبس 7/ 2/ 1985.

(84) جريدة القبس 19/ 4/ 1985.

(85) جريدة الوطن 20/ 4/ 1985.

أزمة ثلاثية الأبعاد

حالة غياب العقل في التغاضي والمساهمة الرسمية في نفخ فقاعة المناخ، واستمرار حالة إنكار كارثيتها من قبل مسؤولين وصناع الأزمة لسنوات طويلة بعد انفجار الفقاعة، وانحراف سبل العلاج باستهداف إنقاذ المتورطين وصناع الأزمة على حساب مصلحة الوطن، كل ذلك تسبب في تعميق التداعيات لتصبح أزمة ثلاثية الأبعاد. أبعادها الثلاثة: هدر مليارات من المال العام لم تحقق أي هدف صحيح، تعطيل للقوانين السارية ما أفقد القانون الكثير من هيبته، ونقل الأزمة من كونها أزمة أفراد وتصحيح مستحق لأسعار أصول، إلى أزمة عميقة أصابت القطاع المصرفي، أي نقلها إلى المستوى الثاني والأخطر.

وقد حدث ذلك رغم اعتراف رسمي مبكر لوزير التجارة والصناعة المرحوم جاسم المرزوق في تصريح لجريدة الرسالة بتاريخ 20/ 3/ 1983 يقر فيه بأن أصولها وسبل تداولها وأشخاص الأزمة لا علاقة لهم باقتصاد أو قوانين الدولة، ونص التصريح التالي:

«الشركات التي كان يجري تداول أسهمها ليست شركات كويتية، وسوق المناخ ليس سوق أوراق مالية رسمي، والصفقات كانت تتم في الديوانيات وبعضها في الطائرة، وبعضها في لندن وباريس، وأخرى عبر الهاتف، لا علاقة للدولة بها، أي أن الحكومة تعرف أنها أزمة أفراد وليست أزمة دولة».

لقد أوكل وضع المخارج والحلول للأزمة لمن لهم مصالح شخصية في تصميم تلك المخارج والحلول، في الوقت الذي كان فيه قرار بنك الكويت المركزي يمنع مشاركة مدين معسر من عضوية مجلس إدارة أي بنك. كانت شيكات الأزمة المؤجلة فقط 27 مليار دينار كويتي، وكان المتورطون في تلك الديون فرسان علاجاتها، بينما ديون أعضاء مجالس إدارات البنوك 276 مليون دينار وفقًا لما ذكره الدكتور يوسف الإبراهيم[1] بتاريخ 11/11/1985 في ندوة جمعية الخريجين، ومنعوا من المشاركة في قرارات بنوكهم، وقرار منعهم من العضوية صحيح.

التناقض هو في التشديد على ما هو صحيح في إدارة جزء صغير من الأزمة، والتساهل المفرط إلى الدرجة التي بعثت فيها الحكومة بطائرات إلى كبار المتورطين ليعودوا من إجازاتهم والانصراف التام لتصميم بدايات الخروج من الأزمة الأكبر. ولم تبدأ إشارات انتقال الأزمة إلى القطاع المصرفي سوى بعد أكثر من سنتين، وكانت إشارات مصدرها الإعلام المحلي والأجنبي وليس الجهات الرسمية، والواقع

(1) وزير المالية الأسبق ومستشار الديوان الأميري.

أن حالة الإنكار لانتقالها إلى القطاع المصرفي طالتها بعد انفجار الفقاعة.

بدأ مستوى القلق على أوضاع القطاع المصرفي مع بداية عام 1985، وفي يناير من ذلك العام، وهو موعد التسريبات عن أرباح البنوك وتوزيعاتها، يرصد الإعلام المحلي مجموعة من التصريحات والتوقعات، أوجز بعضها في التالي:

في حالة إنكار، يذكر الشيخ علي الجراح في تصريح لجريدة الرأي العام: «البنوك متماسكة ومشكلة الديون مبالغ فيها»[2]. وبعد أقل من أسبوع، تنشر جريدة الوطن نص إعلان لبيت التمويل الكويتي حول عدم نيته توزيع أرباح[3].

وفي نفس اليوم، تذكر جريدة الوطن أيضًا: «القلق يسيطر على بعض البنوك خشية هبوط أسعار أسهمها». والمقصود هنا قلق البنوك من الأثر السلبي الذي قد تتركه نتائجها المالية على أسعار أسهمها في البورصة. وفي يوم الثلاثاء 15/ 1/ 1985، أي بعدها بيومين، تنشر جريدة السياسة التالي: «بسبب قضية الديون المشكوك فيها، البنك المركزي يرى عدم توزيع أرباح». وكانت أول إشارة صريحة إلى أزمة الديون المشكوك في تحصيلها، فالأموال العامة ذهبت للأفراد دون اشتراط أولوية سداد مديونياتهم. وفي 19 يناير من عام 1985، قدرت جريدة الوطن أن: «نسبة الديون المشكوك

(2) جريدة الرأي العام 7/ 1/ 1985.

(3) جريدة الوطن 13/ 1/ 1985.

في تحصيلها نحو 20 ٪، وذكرت أن البنوك ماضية في مقاضاة المعسرين»، أي أن الأزمة عادت أسوأ من بداياتها.

وأصبحت الأوضاع لاحقًا أصعب، ففي 10/ 4/ 1985، نشرت جريدة الوطن التالي: «مقبلون على كارثة ما لم يتم التدخل السريع، 4 مليارات إجمالي ديون المؤسسات والأفراد». وتذكر نفس الجريدة وفي نفس اليوم: «البنوك تقاوم إجراءات البنك المركزي لتشديد الرقابة عليها»، ولعلها تقصد بدء وضع البنك المركزي يده على معظم البنوك.

وفي تاريخ 17/ 10/ 1985، تنقل جريدة القبس عن الفايننشال تايمز التالي: «من البنوك السبعة يفترض أن يكون أضعف بنكين هما بنك برقان الذي تشكل القروض المحلية غالبية قروضه، ولم يوزع أرباح لمدة 3 سنوات، والبنك التجاري الذي انخفضت أرباحه 33 ٪ في عام 1983».

ونشرت جريدة الوطن نقلًا عن مجلة Instituional Investor بتاريخ 27/ 2/ 1986: «المشكلة المحيرة بالنسبة إلى الأجانب والكويتيين على حد سواء هي ليست نقص الموارد المالية، بل عدم القدرة على تخليص النظام المالي نهائيًا من ذيول انهيار سوق المناخ»، «وعلى الرغم من نية محافظ بنك الكويت المركزي السيد عبد الوهاب التمار، فإن آثار الأزمة تعدت حدود الكويت لتؤثر على المقرضين الدوليين بانهيار شركة جواد وحيدر أبو الحسن للصرافة، ما طرح شكوكًا خطيرة حول استعداد البنك المركزي وقدرته على إنقاذ المؤسسات

المالية التي أثر عليها انهيار سوق المناخ». وبالكاد لم يمر شهر على عودة مجلس الأمة، حتى طالب بإجراء تحقيق حول: مَن الذي استفاد من الـ 400 مليون دينار كويتي التي دفعتها الحكومة لتعويض صغار المستثمرين الذين تأثروا بأزمة المناخ. وتوجت المواجهة بين المجلس والحكومة بإجبار وزير العدل الشيخ سلمان الدعيج الصباح، على تقديم استقالته ذلك لأن ابنه الذي يبلغ الثانية عشرة من العمر كان من بين الذين استفادوا من التعويضات وأخذ حوالي 4.6 مليون دولار.

وأصبح نطاق الأزمة المصرفية يتسع، والقروض المعدومة تشكل 40 ٪ من مجموع القروض المصرفية في الكويت، وقرارات المحاكم ضد المتخلفين عن السداد لا تنفذ، والمدينون يختفون. وكانت الحكومة قد التزمت برهن المال العام بقانون لضمان ودائع البنوك بتاريخ 4/ 7/ 1985، وكان رهنًا غير مشروط بتدخل حقيقي لدفع الأفراد التزاماتهم تجاه البنوك.

وجاء ضمن ملاحظات تقرير ديوان المحاسبة أن «صندوق ضمان حقوق الدائنين لدى الشركة الكويتية للمقاصة صرف نصف مليار دينار كويتي زيادة عن رأسماله، ولم يحول حصيلة نسبة الواحد في المئة من قيمة كل معاملة للاحتياطي العام»[4]. وتصريح آخر لرئيس ديوان المحاسبة تعقيبًا على بيان وزير المالية السيد جاسم الخرافي، مفاده أن مساهمة الحكومة في صندوق صغار المستثمرين

(4) جريدة الراي العام 24/ 3/ 1986.

يعد استثمارًا للأموال، يقول السيد براك المرزوق[5]: «لا أعتقد أن هناك استثمارًا برأسمال الصندوق، بل التزامًا»، ويضيف: «لا يجوز أن يرفع الحد عما تقرر في القانون إلا بقانون آخر، خاصة وأن القانون حدد رأسمال هذا الصندوق بمبلغ 500 مليون دينار كويتي، وأن هذه الزيادة ستؤخذ من الاحتياطي العام للدولة، وأن الصندوق قد التزم لأشخاص بمبالغ تزيد عن رأسماله، وهذا هو صلب المخالفة الأولى من أصل خمس مخالفات أخرى»[6].

وفي رده على سؤال النائب بمجلس الأمة السيد أحمد باقر، ذكر وزير المالية السيد جاسم الخرافي أن: «548 مليون دينار كويتي القروض الممنوحة للأفراد من شركات الاستثمار في المساهمة العامة، كما بلغت القروض الممنوحة للشركات 173 مليون دينار. منحت الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية أول قرض في شهر مارس 1983، وآخر قرض في شهر مارس 1985. كما منحت الشركة الكويتية للاستثمار أول قرض في شهر مارس 1983 وآخر قرض في شهر ديسمبر 1984. وكان مصدر الأموال التي صرفت على القروض هو الاحتياطي العام، من خلال إدارة محفظة استثمارية للقروض المحلية مع كل من الشركتين، وتم التفويض من السيد وزير المالية. وبلغت قيمة الضمانات المسجلة وفاء لهذه القروض وقت إبرام العقد نحو 724 مليون دينار كويتي،

(5) توفاه الله في أكتوبر 2008 رحمه الله وطيب ثراه.

(6) جريدة الوطن 23/ 4/ 1986.

وفي شهر مايو 1985 تراجعت قيمة تلك الضمانات إلى نحو 367 مليون دينار كويتي، وتوقفت عملية الإقراض منذ شهر مارس 1985»[7].

ومن الناحية الرسمية، أصبح ستة من البنوك السبعة تحت الوصاية المباشرة لبنك الكويت المركزي، يضمن ودائعهم وفوائدها، ويضمن حقوق مساهميهم ودفع أرباح سنوية لهم، بينما نتائجهم المالية سالبة، الاستثناء كان بنك الكويت الوطني، أي لم يعد هناك قطاع مصرفي.

وفي سبتمبر من عام 1986، أصدر بنك الكويت المركزي برنامجًا سخيًّا للمديونيات الصعبة، لم يكن برنامجًا يعالج أوضاع البنوك الستة، وإنما برنامج عالي التكلفة لاستكمال تعويض أو تخليص مديني المناخ مما تبقى من أزمتهم. وفي عام 1993، أي بعد أكثر من 10 سنوات على انفجار فقاعة المناخ، وبعد هدر مليارات ذهبت لعلاج أزمات فردية، صدر قانون المديونيات الصعبة الذي أجاز سداد 45 ٪ من أصل الدَّين لمن يرغب في سداد مديونيته نقدًا والتسامح عن 55 ٪ منها، حدث ذلك دون طلب مراكز مالية، وحدث ذلك في زمن كانت الكويت مرهقة بسبب تدبير المال اللازم لإعادة تعمير ما دمره غزوها في عام 1990.

وبالعودة إلى الإعلام، فلعل أصدق من فسر مبررات قيادة الكويت بأزمة ثلاثية الأبعاد، هو السيد يوسف الدعيج نائب رئيس

(7) جريدة الوطن 19/ 2/ 1986.

مجلس الإدارة والعضو المنتدب في الشركة الوطنية العقارية في مقابلة له مع جريدة القبس بتاريخ 13/ 12/ 1985، حيث ذكر: «لو ترك الأمر للقضاء لأمكن حل 75 ٪ من المشاكل، 7 أشخاص تسببوا في 65 ٪ من الأزمة. منذ أن بدأت أزمة المناخ وكل المعالجات الحكومية لهذه الأزمة تنطلق من اعتبارات شخصية، فالكثيرون كانوا قريبين من السلطة، ومن أخذت آراؤهم كانوا من المتنفذين والسلطة التنفيذية كان عدد من أفرادها داخلين أي: متورطين في هذه الأزمة بشكل مباشر أو غير مباشر، جميع الحلول كانت تنطلق من باب المجاملات، الشيء الوحيد الذي استطاعت الحكومة أن تحله هو نقل التشابك بين متعاملي سوق المناخ إلى البنوك ومدينيها».

وعلى صعيد آخر، فقد شهدنا أخيرًا أزمة العالم المالية في عام 2008، وكان الفرق شاسعًا ما بين تكلفتها وتكلفة أزمة 1929 عندما حدثت، انصرفت الجهود إلى بناء المصدات لوقف انتقالها إلى الاقتصاد الحقيقي، أدواتها الإفادة من تاريخ الأزمات الأخرى، ووسائلها كانت التعاون حتى بين من يفترض أنهم أعداء، وتشكلت مجموعة العشرين أو مجموعة أكبر 20 اقتصاد في العالم، وخرج العالم من أزمته بأقل التكاليف، حتى إن الاقتصاد العالمي لم يخسر شيئًا في السنة التالية، أو عام 2009، ذلك هو الفارق بين الحياد والتورط، والهواية والاحتراف في صياغة الحلول.

ونختم هذا الجزء بمساجلة طريفة مدونة في مضبطة مجلس الأمة بتاريخ 23/ 4/ 1985، طرفا المساجلة هما الشيخ سلمان

دعيج الصباح وزير العدل والشؤون القانونية، والسيد العضو محمد سليمان المرشد، أنقلها بتصرف لغوي لكثرة مفرداتها باللهجة العامية، ونصها لمن يريد الاستزادة متوفر في المضبطة المذكورة[8].

المسرح كان قاعة الشيخ عبد الله السالم في مجلس الأمة، والمشهد كان جلسة استجواب لوزير العدل، صلب دعوى الاستجواب هي استفادة ابن الوزير البالغ من العمر آنذاك 12 عامًا بحصيلة شيكين آجلين من صندوق صغار المستثمرين، وقد كان وزيرًا في الحكومة السابقة التي أقرت قانونه. الشيك الأول مسحوب لصالح الابن على السيد أحمد إبراهيم الكندري (أحمد المناخ) بقيمة 775 ألف دينار كويتي، والثاني مسحوب لصالحه أيضًا على السيد زيد عبد الكريم المطوع بقيمة 800 ألف دينار كويتي، والاثنان من ضيوف مقابلات الكتاب. والمستجوبون هم كل من المرحوم حمد الجوعان والمرحوم أحمد الربعي، والسيد مبارك الدويلة، بينما السيد العضو محمد سليمان المرشد متحدث مؤيد لمادة الاستجواب، وهو من أغضب الوزير.

في مداخلته، أعلن السيد محمد سليمان المرشد بأن لا علاقة له بالمناخ وصناديقه، ثم بدأ داعمًا بالذهاب بالاستجواب إلى أبعد مدى، ومبرره أن الوزير استفاد من معرفته بخطط الحكومة وقام بنقل التزام المدينين إلى ابنه القاصر. وكان يبدو من تحفز الوزير حينها

---

(8) مضبطة الاستجواب العاشر خلال دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السادس.

وحالة الغضب التي انتابته على المؤيد، وليس على المستجوبين، بأن لديه من الوقائع ما يوقف النائب السيد المرشد عند حده.

عندما حان دور الوزير للرد، بدأ باتهام السيد المرشد بالكذب، ثم بدأ بالتلويح بيده فيما يبدو أنه صورتان لشيكين، والشيكان باسم محمد سليمان المرشد، ثم يصرخ على النائب قائلًا: «هل ذكرت أي شيء يتعلق بالشيكات المذيلة باسمك الثلاثي التي تم صرفها من صندوق صغار المستثمرين لصالحك»؟، وكانا مسحوبين على كل من السيد محمد فيحان العتيبي والسيد حبيب صفر؟ ويكرر بغضب بأنه رغم تردده في ذكر الأسماء، إلا أنك، (أي: السيد محمد سليمان المرشد) كاذب ونصف، حين أنكرت علاقتك بالصندوق، ولديَّ ما هو أكثر، ولكن سأتركه لما بعد ردك على تلك الوقائع الدامغة.

وأعقب ذلك وقوف النائب المرشد بثقة، وعاد ليكرر، بأن لا علاقة له بالمناخ، ويذكر بأن هناك أشخاصًا كثيرين يحملون نفس الاسم الثلاثي، وأن المطلوب هو التحقق. وبعد التحقق، يتضح أنه مجرد تشابه أسماء ولا علاقة للنائب المرشد بشيكات الوزير، وربما كانت تلك المساجلة هي القشة التي أقصت الوزير. ويستطرد النائب محمد المرشد من باب التندر، بأنه سوف يقيم دعوى قضائية على الوزير للمطالبة بالمبالغ التي ادعى كذبًا أنه استلمها من الصندوق، وسوف يطالبه شخصيًّا بالتعويض.

هكذا كانت بيئة المناخ، خلالها لم تكن النوادر حكرًا على فرسانه، وانما شملت الحكومة ومجلس الأمة.

الجزء الرابع

عودة إلى المتضادين
الهوس والذكاء

الإشاعة التي غيرت مجرى حياتي!

السيد عزيز تقي خلال فورة سوق المناخ

السيد عزيز عبد الرحيم تقي، الإنسان ذو الذكاء المتقد والسبَّاق في ولوج العمل التجاري غير التقليدي والناجح، كان ضمن ضحايا تعاملات سوق المناخ، وبسبب تداعيات تلك الأزمة على شخصه، فقد هاجر خارج الكويت منذ بداية شهر سبتمبر 1982، ولا زال. تردد اسمه كثيرًا في كل مقابلاتي مع ضيوف هذا الكتاب، وشعرت بأن البعض حمَّله من وزر أزمة المناخ أكثر مما يحتمل، حتى أن هناك

من يجزم بأن الشيك الذي تم سحبه على السيد جاسم المطوع، هو الشيك الذي سبَّب انفراط سبحة المناخ، وكان الساحب السيد عزيز، ولكنه يقدم الدلائل على براءته من تلك التهمة.

ويبدو أن السبب من وراء استهدافه، أنه كان لا يتسامح في ملاحقة حقوقه، والسبب الآخر هو نمط حياته الاستهلاكي المناخي الباذخ قبل المناخ بزمن طويل، في حين يتمثل السبب الثالث في بعض الغيرة والحسد من نجاحه في تجارة الملابس وأزياء الماركات الفاخرة، وهو عمل بدأه وعمره 17 عامًا. لم يكمل تعليمه لأسباب مالية، لكنه أجاد اللغة الإنجليزية في صغره ما مكنه أن يجوب العالم ويتعامل مع شركات مشهورة كانت راغبة في دخول سوق جديد وواعد.

كنت في حيرة من أمري، لديَّ رغبة شديدة في مقابلة تلك الشخصية المثيرة للجدل، ولكنني، ولفترة من الزمن عجزت عن إيجاد الوسيط المناسب للوصول إليه، حتى من قابلتهم، وبعضهم من كبار فرسان المناخ، لم يدلوني على طريقه.

وفي يوم ما، قالت صديقة مقربة للعائلة إن له ابن أخ قريبًا منه، لديه محل مشهور للأقمشة الرجالية الراقية في مدينة الكويت، وربما يستطيع مساعدتك، رغم أن هناك شكًّا كبيرًا في رغبته في فتح ذلك الملف الذي أساء كثيرًا إلى العائلة.

وفي تاريخ 13 مايو 2019 حملت مشاعري التي يغلب عليها التشاؤم، مع ترجيح عدم احتمال تعاونه، وذهبت إلى محل الأقمشة

الرجالية المشهور (أقمشة عبد الله تقي)، ولكني لم أجد السيد نبيل، تركت اسمي ورقم هاتفي، بعد ذلك بساعة تلقيت مكالمة منه استمع إلى مبررات طلب المقابلة بكل إنصات، وتم تحديد موعد بعد تردد من جانبه وإلحاح من جانبي.

قابلت السيد نبيل عبد الله تقي ابن الأخ الأكبر للسيد عزيز، وجدته غاضبًا ومترددًا ومتحفظًا من فتح جروح المناخ. ورغم ذلك، كان ودودًا ومؤدبًا جدًّا، ومع إصراري الشديد، قال:

«عمي بلغ الثمانين من العمر، وقلبه مليء بالهموم، وبعيد عن وطنه وأهله، وقد يرفض الحديث، ولكنه طلب مهلة ليتواصل تلفونيًّا معه، ويبلغه رغبتي في التواصل معه». وانتظارًا لمكالمة الغد، بدأت حديثي للتعرف على العائلة مع السيد نبيل تقي، فوالده السيد عبد الله الأخ الأكبر، وكان شغوفًا أيضًا بالعمل التجاري، يتكلم الإنجليزية منذ صغره، ثم تعلم الفرنسية لمتابعة استثماراته هناك. وأشار إلى صورة ضمن صور أخرى في مكتبه، بها صورة لشيك موقع من والده مكتوب باللغة الإنجليزية في عام 1952 بالروبية الهندية لصالح أولاد خاجة، يتسلمه السيد إبراهيم شكري دبدوب أحد كبار موظفي بنك الكويت الوطني آنذاك.

أما عمه الآخر محمد، الأصغر والأكثر حظًّا في التعليم، فيحمل بكالوريوس الهندسة، وهو وإن كان الأقل ارتباطًا بالعمل التجاري، فإن أزمة المناخ طالته بشكل غير مباشر، وسجن ربما انتقامًا من السيد عزيز.

نجحت الوساطة للمقابلة، وتمخضت عنها 4 مكالمات هاتفية، أولى المكالمات كانت شرحًا وإقناعًا من قبلي حول أهمية تدوين تاريخ الأزمة، ولسبب ما، أبدى تفهمًا وتجاوبًا، تبعتها ثلاث مكالمات أخرى بالساعات، آخرها في شهر يوليو 2019، نتاجها موافقته على لقاء في باريس حيث يستقر حاليًا.

وفي تمام الساعة الخامسة من يوم الجمعة 20 سبتمبر 2019، كان اللقاء، وفي بهو فندق Hotel W Paris-Opera، لكنه تأخر، وكنا زوجي وأنا، في حالة من الحماس حول قرب مقابلة واحد من أكثر شخصيات المناخ إثارة، وحالة من القلق حول عدم إتمام تلك المقابلة بعد مرور أكثر من ساعة دون أن يحضر. قضيناها في تعزية النفس من خلال النظر عبر الحاجز الزجاجي لبهو الفندق إلى ساحة الأوبرا الجميلة، وكان شهر سبتمبر. لذلك كانت الساحة مكتظة بجموع السياح.

ولكن، أخيرًا، حضر السيد عزيز وبادرنا معتذرًا عن التأخير نظرًا إلى الزحام الشديد في محطات مترو الأنفاق بسبب اعتصامات أصحاب السترات الصفراء[1] التي تزامنت مع وجودنا في باريس.

وفي نهاية اللقاء الممتع، توافقنا في التساؤل، زوجي وأنا، أين السيارة الفارهة، والسائق؟ ولاستكمال المعلومات التي لم تغطيها 4 مكالمات هاتفية بالساعات، ولقاء سبتمبر 2019، ذهبنا زوجي وأنا

(1) حركة احتجاج من جميع الأطراف السياسية بسبب عدم المساواة المتنامية في المجتمع وتدهور الوضع المعيشي.

إلى باريس مرة أخرى في 28 يناير 2020 للقاء السيد عزيز في مطعم La Table في بومارشيه الواقع على امتداد الشارع الجميل بالقرب من كنيسة سانت جيرمان، ومعظم حصيلة المعلومات مع السيد عزيز سوف يشملها الكتاب الثاني.

من خلال هذه اللقاءات، اكتشفت أن السيد عزيز تقي إنسان ودود، وذكي، له قناعة مختلفة في أسلوب حياته، يود دائمًا أن يكون متميزًا في لبسه وفي نمطه الاستهلاكي، وفي طريقته في التفكير، واتخاذ قراراته خارج الصندوق، أو خارج التفكير النمطي. يسعفه الحظ أحيانًا، ويخذله أحيانًا أخرى، بقاؤه حيًا مع بداية حياته العملية كان محض حظ موفق، ودخوله المتأخر سوق المناخ كان سببه حادثة لم تكن لتحدث لولا سوء الحظ.

يبدأ السيد عزيز تقي برواية حدثت قبل 50 عامًا، قد تكون تفاصيلها مرعبة آنذاك، ولكنه يرويها كأنها طرفة، ورواية النوادر صفة متميزة في شخصيته. أما الواقعة فتعود إلى بداية حياته العملية، لا يتذكر التاريخ بدقة، ولكنها حدثت خلال الفترة ما بين عامي 1963 و1964، كان في الطريق في زيارة عمل إلى اليابان على الطيران المصري، وكان خط تلك الرحلة يتطلب أن تتوقف الطائرة بعض الوقت في مطار بانكوك، وهو عاشق للزهور، وكان في بانكوك معرض لزهور الأوركيد المزروعة بلا تربة. خرج لزيارة معشوقته (الأوركيد) وعاد إلى المطار لاستكمال الرحلة إلى طوكيو، مر بحاجز للأمن الجمركي، وصادفه مسؤول متعسف، وسأله إذا

كان يحمل نقودًا أجنبية، فأبلغه بأن لديه شيكات سياحية Travelers Cheques بقيمة 25 ألف دولار أمريكي، وشيك بنكي بقيمة 50 ألف جنيه إسترليني. بادره المسؤول بالسؤال عن مبرر حمله لكل تلك الأموال، وما إذا كان يتاجر بالمخدرات، ثم أبلغه بأنه لا يستطيع أن يغادر سوى بما قيمته ألف دولار، ويودع ما تبقى لدى الجمارك كأمانة يستلمها عند العودة.

غضب السيد عزيز، واعتبرها إهانة، وترك حاجز الجمارك للطيران المصري واستبدل تذكرته على الطيران الياباني، ومر من حاجز الأمن الجمركي هناك دون سؤال، وغادر إلى اليابان. غادرت طائرة الطيران المصري إلى طوكيو أيضًا، ولكنها للأسف، تحطمت في الطريق وقتل كل من فيها، وأعلنت أسماء الضحايا وكان اسمه من ضمنهم!

وقام المسؤولون في الكويت بإبلاغ أهله وأقيم له عزاء في الكويت وهو لا يعلم. وأصدر وزير العدل آنذاك السيد أحمد المرزوق حكمًا بالتحفظ على ممتلكاته، وتم إبلاغ والدته وكل الناس أن عزيز تقي قد مات.

وبعد مرور 24 يوما على الحادث، عاد إلى الكويت قادمًا من طوكيو وذهب إلى منزل العائلة وطرق الباب الخارجي، وأجابه أخوه السيد محمد دون أن يلتفت بـ «الله يعطيك» ظنًّا أنه متسول، وذهب إلى الباب الآخر ودخل، رآه أخوه وكاد أن يغمى عليه، ثم صرخ، هل هذا حلم؟ ماذا أقول لأمي؟

كانت شخصية السيد عزيز تقي، شخصية مناخية في نمط حياته وطبيعة قراراته قبل المناخ بزمن طويل، وربما لهذا السبب كان هدفًا لحكايات أقرب إلى الخيال منها إلى الواقع، وبعضها كان واقعًا.

لأنه شخصية مختلفة، يتميز بالذكاء المنظم كما يصفه أحد كبار المتعاملين، فهو أول من تنبأ بانفجار الفقاعة، وحين بدأت دوامة السقوط، صمم خطة للخروج منها، كأنها قصة متناسقة الأحداث. خالفه البعض، مثلما كان البعض الآخر متحفظًا في التعامل معه قبل الأزمة، لتشدده ودقته من ناحية، ولطريقة لبسه وأسلوب حياته من ناحية أخرى، فهو الوحيد آنذاك ممن يلبسون الدشداشة وعليها من الأمام سحاب بدلًا من الأزرار، وهو الوحيد الذي سكن سردابًا تحت الأرض.

لم يستكمل دراسته لأسباب مالية، ولكنه كان يجيد اللغة الإنجليزية كما أسلفنا، عمل في عام 1952 في وزارة الكهرباء لمدة 6 شهور، ليبدأ بعدها العمل التجاري وهو في السابعة عشرة من عمره، بمساندة أخيه الأكبر المرحوم عبد الله تقي، الذي كان يبلغ من العمر آنذاك 21 عامًا. واشتغل قومسيونجي Business Service Salesman. Commission Agent، وسافر إلى أوروبا وتعامل مع شركات عالمية تعلم منها الكثير، وفي عام 1959 قام بتأسيس معرض عزيز المتخصص في بيع الملابس الجاهزة للرجال والنساء وملابس الزفاف والسهرة، والكماليات البسيطة. وكان موقعه آنذاك

في شارع الجهراء في مدينة الكويت، واستمر في هذا المجال حتى عام 1980، توسع عمله وقام بتأجير مكتب في السوق الداخلي بعمارة عبد الله السالم.

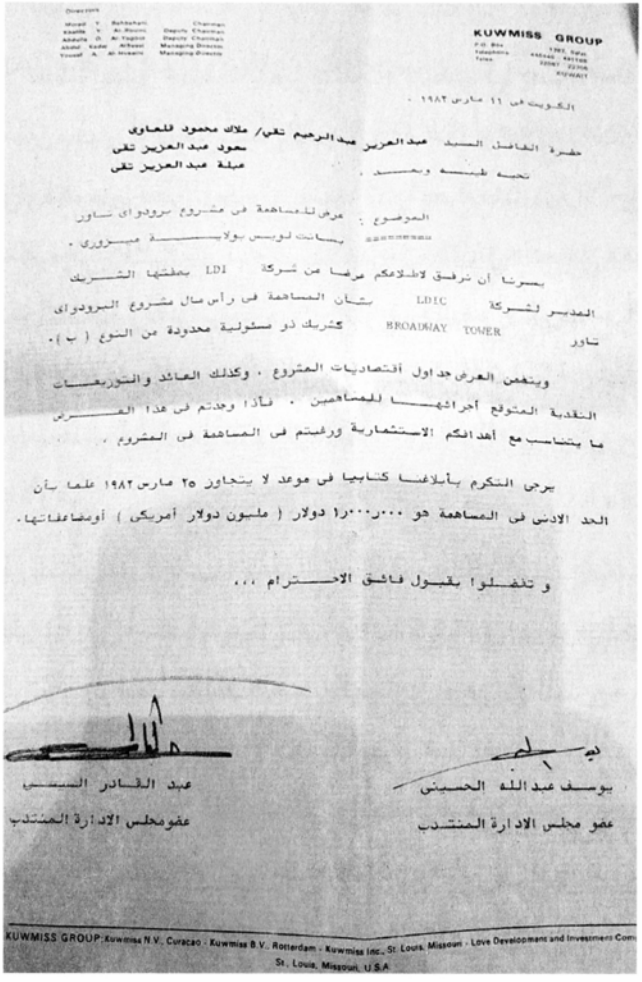

KUWMISS GROUP

الكويت في ١١ مارس ١٩٨٢ .

حضرة الفاضل السيد عبد العزيز عبد الرحيم ثقى/ ملاك محمود للعاوى
محمود عبد العزيز ثقى
عبلة عبد العزيز ثقى

تحيه طيبه وبعد ،

الموضوع : عرض للمساهمة فى مشروع برودواى تاور
بمانت لويس بولايـــــة ميزورى .

يسرنا أن نرفق لاطلاعكم عرضا من شركة LDI بحفظها الشـريك المدير لشركة LDIC بشان المساهمة فى رأس مال مشروع البرودواى تاور BROADWAY TOWER كشريك ذو مسئولية محدودة من النوع (ب).

ويتضمن العرض جداول اقتصاديات المشروع . وكذلك العائد والتوزيعـات النقدية المتوقع أجراءهـــا للمساهمين . فاذا وجدتم فى هذا العـــرض ما يتناسب مع أهدافكم الاستثمارية ورغبتم فى المساهمة فى المشروع .

يرجى التكرم بأبلاغنا كتابيا فى موعد لا يتجاوز ٢٥ مارس ١٩٨٢ علما بأن الحد الادنى فى المساهمة هو ٠٠٠ر٠٠٠ر١ دولار (مليون دولار أمريكى) أوأضافاتها.

و تفضلوا بقبول فائق الاحـــترام ،،،

عبد القادر السيـــد
عضومجلس الادارة المنتدب

يوسف عبد الله الحسينى
عضو مجلس الادارة المنتدب

KUWMISS GROUP: Kuwmiss N.V. Curacao - Kuwmiss B.V. Rotterdam - Kuwmiss Inc., St. Louis, Missouri - Love Developments and Investments Corp. St. Louis, Missouri, U.S.A.

نموذج للمخاطبات التي كان يقوم بها البنك الأهلي
مع السيد عزيز للاستثمار له ولأفراد عائلته

واعتاد السفر إلى أوروبا كثيرًا، وخلال سنتين حقق رأس مال وافرًا، خصوصًا وأن عدد من يعمل في مجال الأزياء في ذلك الوقت كان محدودًا. توسعت تجارته وأصبح من ملاك العقارات في الضواحي المميزة.

والسيد عزيز تقي من الفرسان الذين طالتهم العديد من الإشاعات والتسميات، هناك من يقول عنه (الذئب)، وآخر يؤكد بأنه ينام تحت الأرض، والإشاعات عنه لا تنتهي.

وبعد أكثر من ثلاثين عامًا، يتحدث لأول مرة، ويقول:

«المعروف عني أني لا أتنازل عن حقي».

ويبرر السيد عزيز جانبًا من الشعور العدائي تجاهه، ويذكر:

«إلى جانب أسلوبي غير التقليدي في اللبس والسكن والحياة بشكل عام[2]، معروف عني أنني لا أتنازل عن حق، وقد أقمت قضايا على أطراف كثيرة (نافذة)، منها: نزاع مع أحد الأطراف على محل اشتريته بقفليه 250 ألف دينار عام 1972. أراد ملاك العمارة هدمها من دون تعويض، وكان خصمي عائلة من كبار

(2) في رواية طريفة لا زال يتذكر تفاصيلها، يقول السيد عزيز تقي، حين قام شاه إيران بزيارة إلى الكويت في نوفمبر 1968، جلب معه هدايا لكبار المسؤولين في الدولة، منها 20 طاووسًا وأرز (الدو مسياه)، والكافيار الذهبي وهي منتجات إيرانية يمنع تصديرها إلى الخارج، وكذلك مجموعة من الأبقار. بواسطة صداقتي بالسيد عبد اللطيف الثويني وكيل وزارة الداخلية آنذاك، أخذت 5 من الطواويس، أهديت لوالدتي اثنين منها، ونقلت أرز الدو مسياه إلى مقر سكني في لندن، أما الكافيار الغولدن، الذي لم يقبل أحد أن يأكله، لأنهم حين فتحوه رموه ظنًا منهم أنه غير صالح للأكل، أخذت كل الكمية، في حين أن البقر تم أخذهم جميعًا.

الأسرة الحاكمة، واحترموا حكم القضاء. نزاع قضائي آخر كان خصومي فيه من عائلات كبيرة ونافذة ووزراء، وذهبت في النزاع إلى آخر درجات التقاضي، وأخذت أحكامًا في الدرجتين الأولى والاستئناف لصالحي، تسببت تلك الأحكام في عداءات كانت أحد أسباب هجرتي. نزاع ثالث مع عضو في مجلس الأمة يومها: خ.د. بعته دكانًا في مجمع الصالحية، وأعطاني شيكًا بدون رصيد، وعندما طالبته بسداد المبلغ، حضر إلى السوق وهددني بأنه يحمل مسدسًا بين رجليه وسوف يستخدمه. وأظن أن الأمر انتهى بطلب رفع الحصانة عنه. ونزاع طريف رابع، مع الخطوط الجوية الكويتية عندما تسبب استعجالهم في تزويد الطائرة بالوقود أثناء نزولي منها بانفلات الخرطوم والتفافه حول رجلي ما تسبب في كسرها، وقد ربحت قضية التعويض».

ويستطرد السيد عزيز بقوله إنه وصلت إلى مسامعه أقاويل مصدرها أحد التجار المعروفين، وكان هو المقصود بها، وقد تكون أحد أسباب الاندفاع في دخوله سوق المناخ، والمقولة هي «راعي الدلاغات يأخذ السمج من جدام عيوننا؟ والله خرطي (أي: بائع الجوارب يأخذ الفرصة من أمامنا، هزلت)».

ويضيف السيد عزيز:

«في عام 1976، تم اتهامي بالعجز عن دفع التزاماتي رغم أني لم أتعامل في الأسهم ولم أدخل سوقها إلا بتاريخ 29 أكتوبر 1981، ولسبب استثنائي».

ويستكمل السيد عزيز حديثة:

«لا أعرف هل هو الحظ أو الصدفة غير الموفقة التي قادتني إلى الاستثمار في أصول مناخية، فالبعض، ربما حسدًا وربما غيظًا من طريقة لبسي المختلفة، أو حتى تصميم منزلي في ضاحية عبد الله السالم على الدائري الأول، بحديقة ظاهرة على السطح وسرداب فيه كل احتياجاتي المعيشية، روج إشاعة بغيضة حول عملي المزدهر، والإشاعة طالت أيضًا عمل أخي المرحوم عبد الله، لاعتقاد الناس بأننا شركاء».

فحوى تلك الإشاعة أن السيد عزيز صاحب محلات عزيز ومحل أخيه عبد الله المتخصصين آنذاك في بيع ملابس الأزياء العالمية المشهورة، يضعون كاميرات تصوير «والتي كانت بأحجام كبيرة كقرص الشمس آنذاك ومن الصعب إخفاؤها»، داخل غرفة تبديل الملابس لتصوير عميلاتها، قوة الإشاعة تسببت في توقف جميع السيدات عن دخول المحلات.

يقول: «ضرب عملي وعمل أخي الرائج والتقليدي تمامًا، ولم نسترد سمعتنا حتى بعد صدور بيان من وزارة الداخلية بنفي تلك الإشاعة، بعد مقابلتي للشيخ نواف الأحمد الصباح[3]، وزيرها آنذاك. وكان لا بد من التعويض، وحينها دفعتني الظروف أو ضغوط فقدان عملي التقليدي الرائج إلى استثمارات المناخ في أكتوبر من عام 1981، أو أقل من 10 شهور قبل موعد انفجار فقاعته».

(3) الأمير الحالي لدولة الكويت.

مصدر مسؤول في الداخلية ينفي اشاعة الكاميرات السرية بأحد محلات الازياء النسائية

جريدة السياسة 13/ 11/ 1980

يواصل:

«كان دخولي للاستثمار في المناخ مصادفة أيضًا، أو لنقل حظًّا عاثرًا، كنت عائدًا بالطائرة من باريس، وكان بجواري اثنان من كبار المتعاملين فيه، وبادرني أحدهم قائلًا: بما أن تجارتك توقفت تمامًا، ادخل معنا في تعاملات المناخ. كان الرجل يتعامل بكثافة بأموال آخرين، وعرض أن يبيعني أسهمًا، وما شجعني هو إبلاغه لي أن فائدة الأجل لمدة سنة بلغت 200 ٪، وكان عائدًا سهلًا لا يحققه أي نشاط استثماري أو تجاري آخر. ومنذ تلك اللحظة، غلبت على تعاملاتي تعاملات الأجل، وكانت الصدفة، ومع أولى بداياتي الكبيرة حين كنت مارًّا بسوق المناخ في طريقي إلى البنك الأهلي، صادفت حينها الملحق التجاري الفرنسي، بموقع قريب من محل السيد عبد الحميد المزيدي، ودخلت مع الملحق الفرنسي في حوار حول المناخ، شاهدني المرحوم فايز المطوع[4]، ودعاني للدخول إلى مكتب الشيخ خليفة العبد الله الصباح. لم أكن أعرف المرحوم فايز، عرفني بنفسه وعرض

(4) أحد كبار فرسان المناخ.

عليَّ صفقة لا يمكن رفضها، قال: أريد أن أبيع لك أسهمًا بنصف قيمتها بالأجل، وهو ما لا أعرضه على أكبر المتعاملين في المناخ. سألته: وما هي مبررات تلك المحبة؟ أجاب بأنه عرض لا علاقة له بعاطفة. وأخبرني أنه رئيس شركة أسمنت الشارقة، وبأنني حصيف من وجهة نظره، لذلك هو عمل ترويجي للشركة. استدعى مسؤول المكتب واسمه أمير، وطلب منه توثيق العقد، وكانت مليوني سهم في أسمنت الشارقة، وأرسل التحويل إلى معرض عزيز. وصدق فيما ذكر، فبعد أسبوع واحد، بعتهم للشيخ خليفة العبد الله بربحية بلغت مليونًا و599 ألف دينار كويتي، وقمت بخصم الشيك وقلت حينها، ليذهب العمل التقليدي إلى الجحيم».

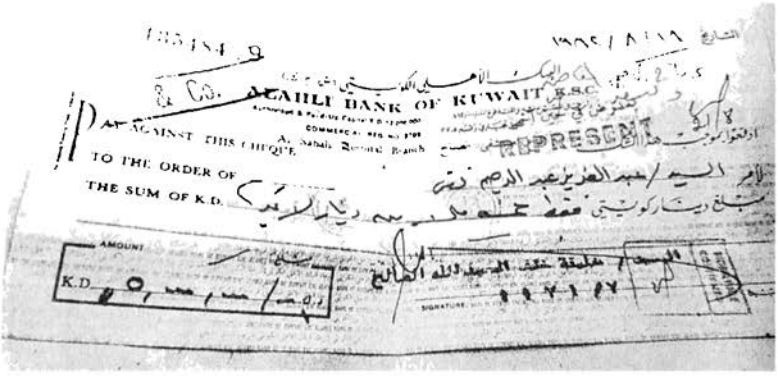

نموذج لأحد الشيكات بالأجل التي كان يتعامل بها السيد عزيز تقي

ويستدرك السيد عزيز قائلًا:

«الحقيقة أنني لم أكن أول ولا أكبر المتعاملين في المناخ، ولكن حمَّلوني وزره وطالني ما لا أستحق، حتى إن بعضهم اتهمني بأنني

أحمل جوازات دول أخرى وأعيش حياة الملوك في البرازيل، ثم اتهموني بأني عميل للموساد الإسرائيلي.

وعندما توقف سوق المناخ، تركت أسرتي في باريس وعدت إلى الكويت في النصف الثاني من شهر أغسطس 1982، ذهبت إلى السيد فايز المطوع، سلمته الشيك الذي قمت بخصمه عند البنك الأهلي، سألني لماذا تعطيني شيكي وأنت خاصم الشيك ووضعك سليم، كما أن الشيك موعد استحقاقه شهر 11، قلت له: طاح السوق.. كنت مرتاحًا لأن مركزي المالي ينتهي بفائض، وعملت كل ما استطعت من تسويات وغادرت الكويت في الأول من سبتمبر ولم يكن عليَّ منع سفر أسوة بالفرسان الآخرين[5] . غادرت الكويت مجبرًا لأن أسرتي انتهت إقامتهم في الفندق، وجوازات سفرهم في صندوق أمانات مفاتيحه معي، وكذلك مفاتيح الشقة التي كنت أمتلكها في باريس، وتدخل سفيرنا هناك المرحوم عيسى الحمد وأخذ أسرتي معه إلى منزله انتظارًا لعودتي. وبعد ذلك، دفعت قيمة الشيك المخصوم إلى الشيخ خليفة العبد الله وأنا في باريس وحسابي البنكي كانت تتوفر فيه مبالغ كافية دائمًا، وحتى في فترة غيابي، لم يتوقف لي شيك.

---

(5) إحالة بعض كبار المتعاملين إلى المؤسسة تعتبر بمثابة جرس نهاية الحصة الأخيرة في الدوام، وهو الجرس الذي سيشيع حالة نفسية واقتصادية يتحاشى الجميع أن يتداولوها، وقد استمدت تلك الحالة النفسية الصعبة بعض عناصرها من طبيعة الأجواء التي رافقت بيع محلات عزيز في المزاد، وكذلك إجراءات وضع اليد على سيارات وممتلكات المحالين وما رافق ذلك من مؤشرات تعتبر قاسية وجديدة على المناخ الاجتماعي الكويتي. السياسة 18/ 6/ 1983.

لكني لم أعد إلى الكويت بعدها لأنهم في ديسمبر 1982 استولوا على كل ممتلكاتي، واقتحموا منزلي في ضاحية عبد الله السالم وسرقوا محتوياته، وكسروا صندوق الأمانات المقيد باسمي لدى البنك الأهلي دون حضور المحامي، وكان فيه مقتنيات ذهبية ومليون ونصف فرنك فرنسي. ثم أشيع في الصحافة أن الصندوق كان خاويًا وليس فيه سوى سجائر ودعايات (إعلانات) مارلبورو، وحتى الآن لا زلت لا أعرف المنطق في استئجار صندوق أمانات لإنسان يملك الملايين ليودع فيه سجائر مارلبورو.

السيد عزيز تقي في باريس

حتى أخي محمد لم يسلم، فقد أودعوه السجن بتهمة باهتة، فهو لم يتعامل بالشيكات الآجلة، لكنه باع 5 ملايين سهم مركز الخليج

المالي (المزيني) بقيمة مليون وسبع مئة وخمسين ألف دينار كويتي للمرحوم حمود الجبري، ولأن المرحوم لا يعرفه، فقد كتب الشيك باسمي وقمت بتجييره له، وسجن انتقامًا مني. كان المطلوب مني أن أدفع إتاوات لتبرئة نفسي من التسبب في كارثة المناخ، حتى أن السيد أحمد الجار الله، وهو صحفي وإعلامي كبير، جاءني بتاريخ 21 أغسطس 1982 برسالة نسبها إلى مسؤول حكومي كبير رحمه الله، يبلغني فيها بضرورة تدخلي لإنقاذ السوق، كان الظن أنني أمتلك المليارات. ونشر صحفي اسمه أحمد زيد خبرًا في صحيفة، مفاده أنني منحت زوجتي خاتم ألماس سعره 500 مليون دولار، وبعدها هربت زوجتي بالخاتم إلى البرازيل. ورغم أنه حتى شهر نوفمبر 1982 كان مركزي المالي فائضًا، فقد نشروا إشاعة بأنني هرَّبت إلى الخارج مبلغ سبعة ملايين دينار، كنت حينها أملك بالخارج أكثر من هذا المبلغ ولا أحتاج إلى التهريب والهروب.

ولا زال السؤال المستحق حول تسببي في انهيار المناخ، فمن سيغامر بإيداع مليونين في تلك الظروف لاستكمال مبلغ مستحق في ظل وجود مطالبات متصلة من الشيكات، قد يسحبها أي شخص يتقدم بشيك على السيد جاسم المطوع، وله الأولوية في التوقيت الزمني. ولا زلت أتساءل أين الشيك الذي نسب إليَّ وكان السبب في انفجار الفقاعة».

مكتبة
t.me/soramnqraa

انفراط السبحة

وزير الداخلية آنذاك الشيخ نواف الأحمد الصباح (الأمير الحالي لدولة الكويت)
يسلم رتبة ترقية إلى السيد محمد الإبراهيم

من شخصيات فرسان المناخ والذي تردد اسمه بشكل دائم مع معظم الشخصيات التي قابلتها، ومعظم من قابلتهم كان ينصحني بضرورة لقائه، مما كان يزيد لديَّ الحافز حتى أتعرف بنفسي إلى أسباب تلك النصائح، لكن، لا أحد كان يعرف طريقة التواصل مع السيد محمد على الإبراهيم، ومع الإلحاح والتكرار، بيَّن لي السيد أحمد الكندري أنه عرف أخيرًا مكان تواجده اليومي في الفندق الذي يملكه في منطقة بنيد القار.

ذهبنا، زوجي وأنا، نبحث عن الفندق حتى وجدناه، دخلت وأنا متشككة في مدى ترحيبه بفكرة عقد اللقاء، وبعد سؤال موظف الاستقبال، أجاب بأنه غير متواجد حاليًّا، تركت اسمي ورقم هاتفي مع الموظف، وانتظرت يومين، إلا أنه لم يعاود الاتصال.

ذهبنا مرة أخرى، وكان الرد نفسه، السيد بو عصام غير متواجد حاليًّا. قبل المغادرة، قمت بمحاولة أخيرة، تركت اسمي ورقم هاتفي مرة أخرى مذيلًا بجملة: «السيد أحمد إبراهيم الكندري يهديك تحياته». وغادرت المكان ولدي إحساس بأنه لن يرد، وقررت استكمال مهامي مع شخصيات أخرى تم الاتفاق على مقابلتها.

بعد مغادرة الفندق، ذهبنا، زوجي وأنا، للقاء الصديقات: ساره توفيق النصار ودارين عبد اللطيف الحداد، في المطعم الإيطالي في فندق الشيراتون، وخلال العشاء، تلقيت مكالمة هاتفية بصوت مبحوح وعرفني بنفسه. وكان بعدها اللقاء في عصر يوم الثلاثاء 30 إبريل 2019، في فندق ديفونا بمنطقة بنيد القار.

شخصية بسيطة ومريحة، لكنها حذره جدًّا، فالدخول إلى مكتبه داخل الفندق تطلب المرور على باب كبير له أقفال بارزة، وخلال الحوار اكتشفت أنه إنسان يمتلك حس الفكاهة بالفطرة، عرفت ذلك عندما بدأ الحديث عن رأيه في الأسباب الحقيقية لحجب الفيلم اليتيم الذي تم إنتاجه عن أزمة المناخ.

بدأ السيد محمد علي الإبراهيم حياته المهنية في السلك العسكري، حيث كان ضابطًا في الشرطة، وفي منتصف السبعينيات، مارس تجارة

استيراد وبيع السيارات المستعملة، ثم نجح في استيراد سيارات جديدة من الولايات المتحدة مباشرة، بمواصفات أفضل من تلك التي تتوفر لدى معارض الوكيل الرسمي، وبسعر أقل بما يتراوح من 500 إلى600 دينار كويتي، ووفقًا لما يتذكر، باتت المبيعات اليومية حينها تتراوح ما بين 50 و55 سيارة.

يقول السيد محمد:

«حين وصلت إلى رتبة نقيب، قررت ترك العمل الحكومي والتفرغ كليًّا للعمل الخاص، وأسست معرضًا كبيرًا مشهورًا في شارع خالد بن الوليد، وهو معرض الإبراهيم لشراء وبيع السيارات. في هذه الأثناء سمعت عن تصنيع سيارة كورية جديدة اسمها بوني، تغير الاسم بعد ذلك إلى هيونداي، سافرت في عام 1976 إلى كوريا وقابلت صاحب المصنع وطلبت موافقة الشركة على أن أكون الوكيل الرسمي لتوريدها إلى الكويت، إلا أن العرض كان أكبر، لأنهم عرضوا بأن تشمل الوكالة كل دول الخليج. لم أوافق لأنها جديدة، واكتفيت بأن تكون الوكالة لي على مستوى الكويت. وبالإضافة إلى شركة الإبراهيم، أسست شركة أخرى اسمها شركة شمال الخليج لسيارات بوني التي أصبح اسمها لاحقًا هيونداي كما قلت، وأثناء الأزمة بعت الشركة لأحد الشيوخ[1].

(1) ورد اسم الشركة في كشف المستفيدين من صندوق صغار المستثمرين بقيمة 698 ألف دينار كويتي في جريدة الوطن بتاريخ 26/ 4/ 1985.

استمر عملي بنجاح لمدة 4 سنوات حتى سمعت أن هناك سوقًا تربح فيه الناس دون جهد ولا عمل، وقلت لنفسي: قرار الدخول في تلك السوق لن يكون أصعب من الذهاب إلى كوريا، والربح مضمون حسب ما أسمع، لا يتطلب السفر ولا انتظار الراغبين في شراء السيارات. وكان القرار، ربحت في اليوم الأول خلال ساعتين فقط 150 ألف دينار كويتي، لقد بلعت الطعم، وتبادر إلى ذهني حالًا معرفة رد فعل زوجتي، اتصلت بها، بلغتها ما حققته، قلت لها ما رأيك، أغلقت الهاتف في وجهي ظنًّا منها أنني أمزح».

أهمل السيد محمد تجارته في بيع السيارات، وأدمن صفقات سوق المناخ، وبدلًا من مبيعات بلغت 50 سيارة يوميًّا، أصبحت الحصيلة اليومية مليوني دينار كويتي، فإذا هبطت الحصيلة عن ذلك المستوى يغضب ويُضرب عن الطعام. ونتيجة لاستمرار تدفق الأموال وما صاحبها من الوجاهة، قام بتوظيف دلال (سمسار) براتب مغرٍ يلازمه أينما يذهب. كانت تداولاته اليومية تتراوح من 250 إلى 300 مليون سهم، والتداول على كل الأسهم التي يرتفع الطلب عليها، على الرغم من معرفته بأنها أسهم لشركات ورقية (كما يقول)، إلا أن الأرباح كانت خيالية.

وقصص الأرباح الخيالية كثيرة، يتذكر السيد محمد واقعة طريفة يشبهها بما يحدث في كازينوهات القمار، يقول:

«كان أحد رؤساء الصحف المحلية يدخل سوق المناخ مساء، ويتجه إلى مكاتب محددة، يشتري أسهمًا، وفي اليوم الثاني تتصدر

صحيفته خبر الصفقة، نذهب كالمجانين لشراء هذا السهم، يرتفع سعره بشكل جنوني، ثم يعود صاحب تلك الصحيفة، إلى المحاسب في ذلك المكتب ليتسلم نصيبه من الفرق في ارتفاع سعر السهم، أي يستلم مليونًا أو مليوني دينار كويتي دون أن يدفع شيئًا بالمقابل».

ويستكمل حديثه:

«وصلنا إلى مرحلة كنا نعتبر أنفسنا أكثر أهمية ودراية من الوزراء في تحليل الأوضاع المالية ومستقبل سوق الأسهم، فقد رفضنا حضور دعوة وجهت إلينا نحن فرسان المناخ، من بعض المسؤولين في مجلس الوزراء (وزراء المالية والتجارة)، لمناقشة وضع السوق. كان الهدف من الاجتماع محاولة الضغط علينا لتخفيض نسب الأرباح التي نتعامل فيها بالأجل، والتي وصلت إلى 50 و100 و200 ٪، رفضنا الحضور، كيف يعقل أن نجتمع مع وزراء موظفين بالدولة؟!

ثم تلقينا دعوة أخرى من غرفة تجارة وصناعة الكويت لنفس الغرض، وهنا تدخل السيد مشاري الجاسم لإقناعنا بالحضور من أجل تخفيف الحرج الذي أصاب مجلس الوزراء حين لم نلتفت إلى دعوته، وذهبنا مرغمين. وتم الاجتماع بالغرفة بحضور وزير المالية السيد عبد اللطيف الحمد ومحافظ بنك الكويت المركزي السيد حمزة عباس، ووزير النفط الشيخ علي الخليفة والسيد حسين مكي والسيد عبد الرزاق الخالد، وطلبوا تخفيض نسبة الفوائد إلى 20 ٪ بدلًا من مستوى 200 ٪، ولم نلتزم».

وفي واقعة أخرى، يستكمل السيد بوعصام حديثه:

«خلال فترة فورة السوق، اتصل بي مدير الفروع لدى بنك الخليج، السيد لويس فرانسيس، وطلب مقابلتي، واتفقنا على أن يكون اللقاء في مبنى البنك الذي يبعد خطوات عن سوق المناخ. ذهبت صباح اليوم التالي، استقبلتني موظفة كويتية في يدها ورقة وقلم وجلست أمامي. قال لي المدير: بو عصام، طلب أعضاء مجلس الإدارة نقل رغبتهم بالعرض عليك للاستفادة من التسهيلات البنكية، فقط حدد الملايين التي تحتاجها. اعتبرتها شتيمة وإهانة، أصابتني رجفة وتملكني غضب شديد وكان ردي: أنتم تعطوني تسهيلات بنكية؟ أنا أعطيكم. خرجت رافسًا باب مكتبه برجلي.

كان المتوفر في حساباتي آنذاك لدى بنك الخليج 21 مليون دينار نقدًا، وفي البنك الأهلي 13 مليون دينار نقدًا. ومع البنوك الأخرى كانت قيمة حساباتي تبلغ ما بين 40 و50 مليون دينار، في الوقت الذي كان رأس مال البنك الخليج 20 مليون دينار، ما يعني أنني أغنى من البنك».

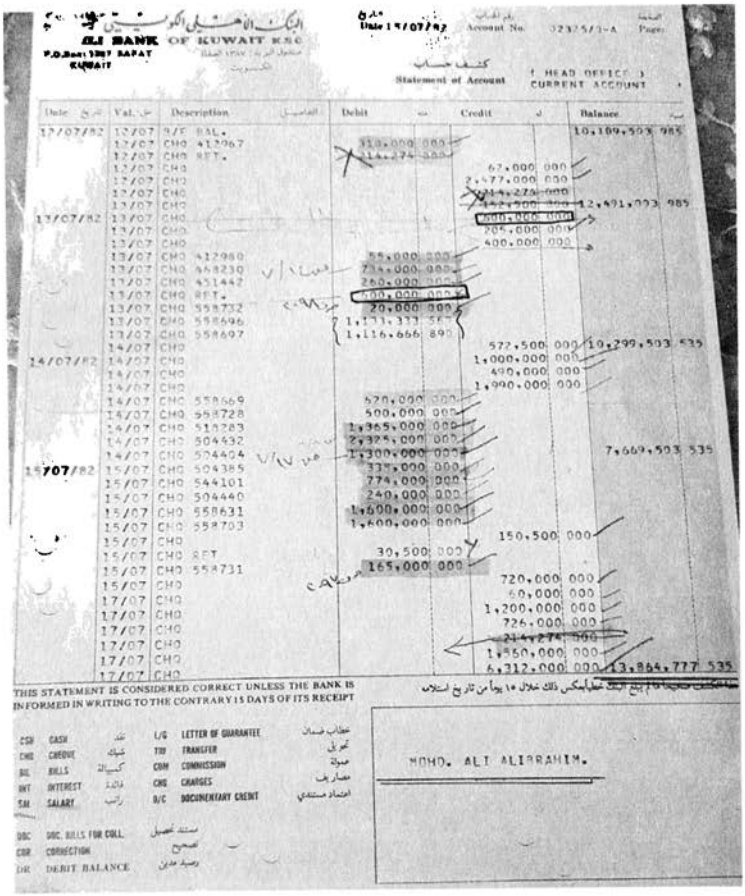

ALI BANK OF KUWAIT KSC
P.O.Box: 1397 SAFAT
KUWAIT

Date 14/07/82
Account No. 0235/01-A
Page:
Statement of Account
(HEAD OFFICE)
CURRENT ACCOUNT

Date	Val.	Description	Debit	Credit	Balance
13/07/82	13/07	B/F BAL.			10,189,503 985
	13/07	CHQ 412967	310,000 000		
	13/07	CHQ RET.	14,274 000		
	13/07	CHQ		67,000 000	
	13/07	CHQ		2,577,000 000	
	13/07	CHQ		2,214,274 000	
	13/07	CHQ		442,900 000	12,491,003 985
13/07/82	13/07	CHQ		900,000 000	
	13/07	CHQ		705,000 000	
	13/07	CHQ		400,000 000	
	13/07	CHQ 412980	55,000 000		
	13/07	CHQ 468230	734,000 000		
	13/07	CHQ 451442	760,000 000		
	13/07	CHQ RET.	400,000 000		
	13/07	CHQ 558732	20,000 000		
	13/07	CHQ 558696	1,171,337 505		
	13/07	CHQ 558697	1,116,666 890		
	14/07	CHQ		572,500 000	10,299,503 535
14/07/82	14/07	CHQ		1,000,000 000	
	14/07	CHQ		490,000 000	
	14/07	CHQ		1,990,000 000	
	14/07	CHQ 558669	620,000 000		
	14/07	CHQ 558728	500,000 000		
	14/07	CHQ 518283	1,365,000 000		
	14/07	CHQ 504432	2,325,000 000		
	14/07	CHQ 504404	1,300,000 000		7,669,503 535
15/07/82	15/07	CHQ 504385	335,000 000		
	15/07	CHQ 544101	774,000 000		
	15/07	CHQ 504440	240,000 000		
	15/07	CHQ 558631	1,600,000 000		
	15/07	CHQ 558703	1,600,000 000		
	15/07	CHQ		150,500 000	
	15/07	CHQ RET	30,500 000		
	15/07	CHQ 558731	165,000 000		
	15/07	CHQ		720,000 000	
	17/07	CHQ		60,000 000	
	17/07	CHQ		1,200,000 000	
	17/07	CHQ		726,000 000	
	17/07	CHQ		214,274 500	
	17/07	CHQ		1,950,000 000	
	17/07	CHQ		6,312,000 000	13,864,777 535
	17/07	CHQ			

THIS STATEMENT IS CONSIDERED CORRECT UNLESS THE BANK IS INFORMED IN WRITING TO THE CONTRARY 15 DAYS OF ITS RECEIPT

CSH	CASH	نقد	L/G	LETTER OF GUARANTEE	خطاب ضمان
CHQ	CHEQUE	شيك	TRF	TRANSFER	تحويل
BIL	BILLS	كمبيالة	COM	COMMISSION	عمولة
INT	INTEREST	فائدة	CHG	CHARGES	مصاريف
SAL	SALARY	راتب	D/C	DOCUMENTARY CREDIT	اعتماد مستندي
DOC	DOC. BILLS FOR COLL.	مستند تحصيل			
CSR	CORRECTION	تصحيح			
DR	DEBIT BALANCE	رصيد مدين			

MOHD. ALI ALIBRAHIM.

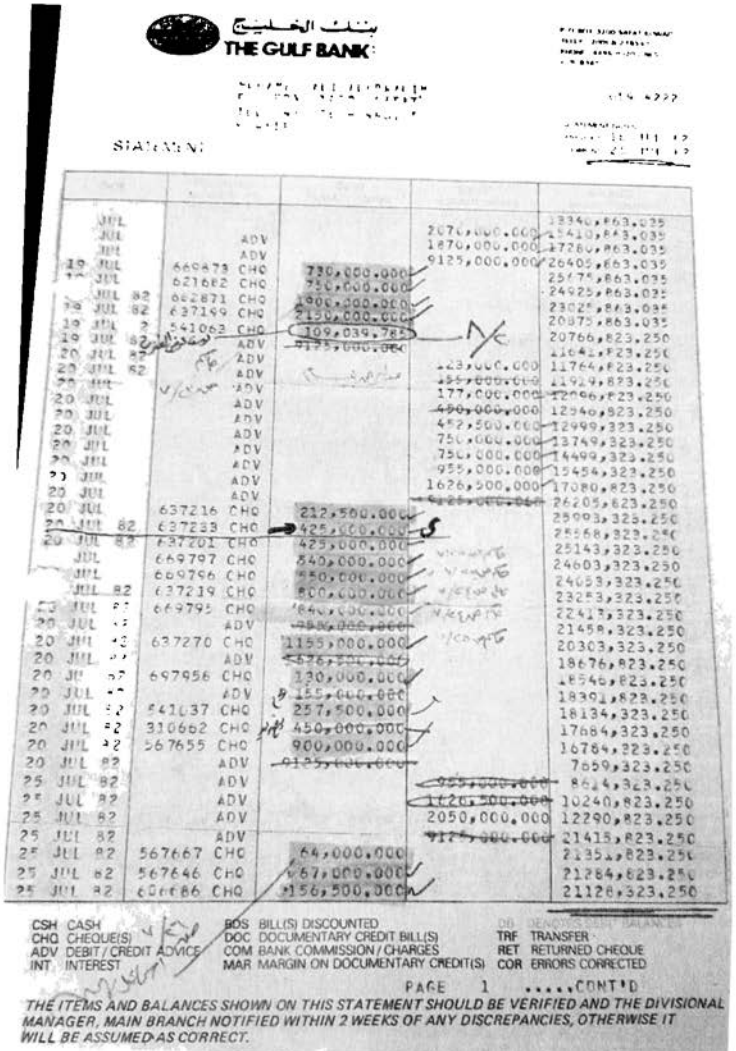

بنك الخليج
THE GULF BANK

STATEMENT

JUL					13340,863,035
JUL		ADV		2070,000,000	15410,863,035
JUL		ADV		1870,000,000	17280,863,035
19 JUL	669479	CHQ	730,000,000	9125,000,000	26405,863,035
19 JUL	621682	CHQ	750,000,000		25655,863,035
JUL 82	662871	CHQ	1900,000,000		24925,863,035
19 JUL 82	637199	CHQ	2130,000,000		23025,863,035
19 JUL 82	541063	CHQ	109,039,785		20875,863,035
19 JUL 82		ADV	9125,000,000		20766,823,250
20 JUL 82		ADV		-123,000,000	11641,823,250
20 JUL 82		ADV		-555,000,000	11764,823,250
20 JUL		ADV		177,000,000	12496,823,250
20 JUL		ADV		450,000,000	12946,823,250
20 JUL		ADV		453,500,000	12999,323,250
20 JUL		ADV		750,000,000	13749,323,250
20 JUL		ADV		750,000,000	14499,323,250
20 JUL		ADV		955,000,000	15454,323,250
20 JUL		ADV		1626,500,000	17080,823,250
20 JUL		ADV		9125,000,000	26205,823,250
20 JUL	637216	CHQ	212,500,000		25993,323,250
20 JUL 82	637233	CHQ	425,000,000		25568,323,250
20 JUL 82	637201	CHQ	425,000,000		25143,323,250
JUL	669797	CHQ	540,000,000		24603,323,250
JUL	669796	CHQ	450,000,000		24053,323,250
JUL 82	637219	CHQ	800,000,000		23253,323,250
20 JUL 82	669795	CHQ	840,000,000		22413,323,250
20 JUL 82		ADV	955,000,000		21458,323,250
20 JUL 82	637270	CHQ	1155,000,000		20303,323,250
20 JUL 82		ADV	1626,500,000		18676,823,250
20 JUL 82	669756	CHQ	130,000,000		18546,823,250
20 JUL 82		ADV	155,000,000		18301,823,250
20 JUL 82	541037	CHQ	257,500,000		18134,323,250
20 JUL 82	310662	CHQ	450,000,000		17684,323,250
20 JUL 82	567655	CHQ	900,000,000		16784,323,250
20 JUL 82		ADV	9125,000,000		7659,323,250
25 JUL 82		ADV		955,000,000	8614,323,250
25 JUL 82		ADV		1626,500,000	10240,823,250
25 JUL 82		ADV		2050,000,000	12290,823,250
25 JUL 82		ADV		9125,000,000	21415,823,250
25 JUL 82	567667	CHQ	64,000,000		21351,823,250
25 JUL 82	567646	CHQ	67,000,000		21284,823,250
25 JUL 82	637686	CHQ	156,500,000		21128,323,250

CSH CASH
CHQ CHEQUE(S)
ADV DEBIT / CREDIT ADVICE
INT INTEREST
BOS BILL(S) DISCOUNTED
DOC DOCUMENTARY CREDIT BILL(S)
COM BANK COMMISSION / CHARGES
MAR MARGIN ON DOCUMENTARY CREDIT(S)
DD DENOTES DEBIT BALANCE
TRF TRANSFER
RET RETURNED CHEQUE
COR ERRORS CORRECTED

PAGE 1 ....CONT'D

THE ITEMS AND BALANCES SHOWN ON THIS STATEMENT SHOULD BE VERIFIED AND THE DIVISIONAL MANAGER, MAIN BRANCH NOTIFIED WITHIN 2 WEEKS OF ANY DISCREPANCIES, OTHERWISE IT WILL BE ASSUMED AS CORRECT.

نماذج من كشوف حسابات السيد محمد الإبراهيم
لدى كل من بنك الخليج والبنك الأهلي

وفي واقعة ثالثة، يتذكرها قائلًا:

«لم أتردد في تقديم النصح إلى أحد كبار المتعاملين، على الرغم من تجاوزه مرحلة الهوس واستعادة عقله إلى مكانه، سألته: أين أنت؟ غائب عن السوق لأكثر من أسبوعين؟ قال إنه كان مسافرًا. وبَّخته، وقلت له: أنت مجنون؟ تغيب والسوق بهذا النشاط؟ قال لي إنه سافر إلى البرازيل واستثمر الأموال فيها في مشاريع حقيقية. وقال لي: أنتم من ستصبح ممتلكاتكم لا شيء خلال أقل من سنة. كان واقعيًّا أكثر مما كنت».

يقول السيد محمد الإبراهيم:

«كنا أشبه بالعميان، لا نرى ولا حتى نفكر، وهو حال أغلبية من كان يتعامل في ذلك السوق. كان السيد جاسم وأخوه نجيب المطوع يعرضان على الشاري أي صفقة عقارية كانت قد تمت بمليون دينار كويتي، يعرضان شراءها بثلاثة أو أربعة أضعاف تلك القيمة. وفي إحدى المرات، تحدثت مع السيد جاسم، وقلت له: أنت مجنون؟ قال: اسمع، اشتريتها بالأجل، أقوم ببيعها في نفس اليوم نقدًا بنصف السعر، أقوم بالتكييش ثم أستثمر ما يتوفر من أموال نقدية.

ويستكمل:

كانت لقاءاتنا تتم بشكل دائم في مكتب الشيخ خليفة العبد الله رحمه الله، ودائمًا ما يكون في استقبالنا السيد صبحي سكر، الذي

كان يتخذ القرارات بشأن الصفقات، أسهمًا وعقارات نيابة عن الشيخ خليفة العبدالله. وكان السيد صبحي سكر يحظى بمكانة مميزة إلى درجة أننا كنا نناديه بالعم بو سكر، واسترضاؤه بات مهمًّا، وإذا سافر، فهناك من يتطوع لمرافقته إلى المطار، وآخر لاستقباله ومرافقته عائدًا إلى البيت».

يقول السيد محمد (بو عصام):

«كانت تعاملاتي مع كبار الفرسان، السادة: جاسم ونجيب المطوع، زيد المطوع، باسل الأسطى، أحمد الكندري، والمرحوم حمود الجبري، وكذلك مع المرحومة السيدة سعاد الحميضي. تجاوزت تداولاتنا وجولاتنا السوق الكويتي، إلى الأسواق الخليجية، وكانت أكثر تعاملاتي المريحة مع المرحوم حمود الجبري. أصابنا العمى، ففي إحدى الجولات الخليجية، وبعد الانتهاء من توقيع عقد إنشاء شركة هناك، طلب منا السيد حسين مكي الجمعة بأن نتواجد في اليوم التالي مبكرًا، في الساعة الثامنة صباحًا في صالة الاستقبال بالفندق، وطلب أن نرتدي البشت. نزلنا صباحًا وذهبنا في موكب مهيب إلى أحد القصور، دخلنا البوابة، تم استقبالنا وضيافتنا بالقهوة العربية، وخلال محادثتي مع أحد الفرسان المرافق في الرحلة نفسها، تم دعوتنا إلى الدخول على شخصية بارزة، وطلب منا إلقاء التحية على شخصه، لم أستطع أن أتبين هويته بسبب ضخامة وطول السيد حسين مكي الجمعة الواقف أمامي، ألقينا التحية وخرجنا، سألت السيد حسين وأنا غاضب، وكان

السيد نجيب المطوع بجانبي: حسين، من يكون هذا اللي خليتونا نحب خشمه مرتين (أي: طلبت منا أن نقبل أنفه مرتين) في الدخلة والطلعة؟ وكان حاكم دولة خليجية».

في فورة سوق المناخ، طلب السيد محمد الإبراهيم من ابنته التي توظفت بعد تخرجها في وزارة المالية بأن تترك الوظيفة الحكومية وتدير مكتبه براتب يتجاوز الضعفين، وقامت بتنظيم الدفاتر والحسابات.

يقول بو عصام، في أحد الأيام جاءته ابنته قائلة:

«يُبَا (أبي) أنت تدري لو تصرف كل الشيكات التي لك وتدفع كل الشيكات التي عليك غير الأصول التي لديك، يتحصل لك صافي بحدود 20 مليون دينار كويتي. يُبا، أنت بهذا العمر اترك السوق، وروح مع الوالدة استمتع بحياتك، قلت لها: يا بنتي السوق توه بادي، الحين أطلع؟ أنت مجنونة؟ لا تكلميني في هذا الموضوع أنت عليك تنظمين الدفاتر، وبس».

يستكمل السيد محمد الإبراهيم حديثه:

«استمررنا على هذا الحال من الهوس حتى انفرطت السبحة، وقتها كنت في لندن، اتصل بي المحاسب وأخبرني بأن شيكاتي ترجع والشيكات التي عليَّ يتم صرفها. قطعت الإجازة وعدت فورًا، ولكن، كان الأوان قد فات. حاولت تحريك السوق بأي طريقة، إلا أنني وبعد شهر ونصف الشهر أصبت بالهلع لأنني كنت أدفع

التزاماتي ولا أستلم شيئًا، وتوقفت عن الدفع، وتم استدعاؤنا إلى النيابة والتعامل معنا كمجرمين. البداية، كانت التحقيق مع السيد جاسم المطوع واثنين من الفرسان معه، وتم إيداعهم السجن، ثم أطلقوا سراحهم بناء على تعليمات عُليا. حين رأيت أن الأمور تسير إلى الانهيار، قدمت النصيحة إلى كل الفرسان. قلت لهم: نحن مقبلون على ورطة كبيرة، لماذا نذهب إليها وحدنا؟

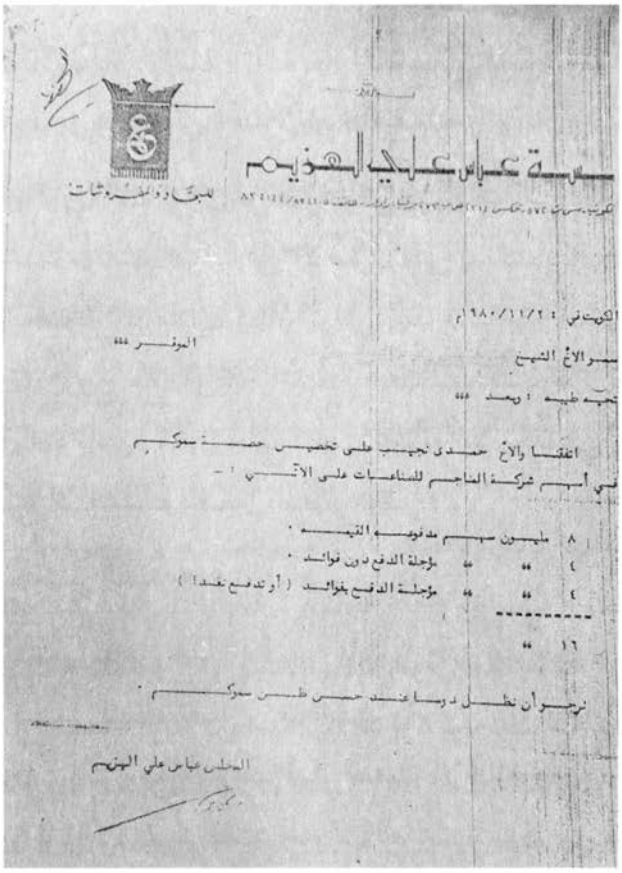

المصدر: السيد محمد الإبراهيم

لقد أصبحنا مربوطين ببعض مثل خرز المسابح، كل واحد فينا يجر الآخر إلى النيابة، وكان أعضاء النيابة يعاملوننا معاملة خشنة، وتقديرنا يومها، أنه إذا كان لا بد من دخول السجن، فلن ندخله وحدنا، لأن لدينا شيكات على أسماء رنانة، تضم سيدات أعمال، ووزراء دولة، ووفقًا للقانون، إذا دخلوا السجن دخلنا معهم.

اتفقنا على أن نأتي في اليوم التالي وبمعيتنا كل الشيكات الراجعة، وبالتحديد المذيلة بتوقيع الأسماء الرنانة. حملت شنطة السمسونايت، وطرقت الباب على النائب العام السيد محمد البناي رحمه الله، دخلت، رد عليَّ بخشونة: إيش عندكم؟ قلت له سنعرض عليك شي. قال: تعالوا.

وفتحنا الشنط ووضعنا الأوراق على طاولته. قلنا له: إحنا رايحين رايحين، هذه الأسماء يدخلون معنا السجن، إذا كان الغرض تطبيق القانون؟ حين قام بمطالعة الشيكات، ورأى الأسماء، انقلب وجهه، وقال: يا معودين اقعدوا بره أي: أرجوكم انتظروني خارج المكتب. قعدنا بره، بعدها بقليل، خرج وبشته تحت إبطه واختفى. قلنا: أكيد ذهب لمقابلة العود أي: رئيس الحكومة.

بعد مضي ساعة رجع يبتسم لنا ويسلم علينا، في حين أننا قبل ذلك بساعة فقط كنا مجرمين. فتح غرفة الاجتماعات، وقال: تفضلوا إخواني. جلسنا وهو يتوسطنا، وطلب لنا شايًا أو قهوة لا أتذكر، وقال لنا: يا جماعة، كلنا كويتيين، كل واحد يقدم شيكه على الثاني والله عيب، يا معودين أرجوكم، أخذوا شيكاتكم وعودوا إلى

بيوتكم، ومن في السجن يطلع وراكم، ويصير خير إن شاء الله. عدنا إلى بيوتنا، والسيد جاسم المطوع ومن معه صدرت أوامر بإخلاء سبيلهم، طلعوهم من السجن، وبعدها بأسبوع صدر قانون وقف إدانة الشيكات بدون رصيد، فقط الشيكات المتعلقة بتعاملات سوق المناخ. وتم تأسيس مؤسسة تسوية المعاملات المتعلقة بأسهم الشركات التي تمت بالأجل. كل السبب لأني قلت للفرسان: جيبوا الشيكات بالأسماء الرنانة ليدخلوا معنا الزنزانة.

ولعدم الثقة في إمكانية عمل شيء، لم أقم بتوكيل لجنة السيد جواد بو خمسين، وكانت التوقعات في محلها[2].

وبعد أن كنا نرفض أن نستمع إلى مطالب الوزراء وأعضاء غرفة التجارة، جاءت ساعة الفصل، وتركنا كل شيء لهيئة التحكيم، للتصرف في موجوداتنا. عند انهيار السوق، كانت موجوداتي مليارًا و335 مليون دينار في أسهم شركات وعقارات ومبالغ نقدية في البنوك. دفعت عشرات الملايين دون فائدة، لكن الحمد الله، أنا الوحيد طلعت سالم بتسوية ودية، ولم يصدر عليَّ منع سفر».

ويكمل:

«لي وعليَّ شيكات أكثرها للسيد جاسم المطوع، وأخيرًا شاهدت له مقابلة في التلفزيون قبل كم شهر، وقال إن الحكومة أخذت أملاكه وعقاراته، وأنه يسكن شقة بالإيجار، ويستلم إعانة من الشؤون قيمتها

(2) ذكرت الرواية كذلك في الجزء الخاص بالسيد أحمد الكندري.

500 دينار كويتي، في اليوم الذي يليه نشرت مؤسسة التسويات كشفًا بالذمم التي عليه، وكان كلامه غير صحيح. ومن أسماء الأشخاص الذين يطالبونه، كان اسمي هو الأول، ومطالبتي كانت بمبلغ 567 مليون دينار، لم أقبض منهم دينارًا، لكن، الحمد الله أني سلمت لأن وضعي كان قويًّا»[3].

وللدلالة على أن قرار غل أيديهم عن إجراء التسويات فيما بينهم كان قرارًا غير عادل، يشير السيد محمد الإبراهيم إلى ما نشرته جريدة الوطن بتاريخ 19/ 11/ 1982 عن مشروعات تقاص بين فرسان المناخ وأثرها المحتمل على خفض حجم الفقاعة على أساس العودة إلى الدين زائدًا 20 ٪، والشطب بالتقاص. بعدها، فشل مشروع تسوية بين المرحوم حمود الجبري والسيد أحمد الكندري، وكان قد هبط بقيمة الدين بينهما من 110 مليون دينار كويتي إلى 10 ملايين فقط. ويضيف إلى ذلك ما ذكرته جريدة الأنباء بعددها الصادر بتاريخ 24/ 11/ 1982 عن مشروع تسوية بين السيد جاسم المطوع والمرحوم حمود الجبري الذي أدى إلى هبوط حجم الدَّين بالتقاص من حوالي مليار دينار كويتي إلى 81 مليون دينار كويتي، ومشروع آخر بين السيد محمد الإبراهيم والسيد سعود

---

(3) السيد فكري المغاوري مستشار مؤسسة التسويات: بعض حالات التشدد في التسويات، منها على سبيل المثال أن أحد الدائنين أصر وحلف يمينًا بتجريد المدين من كل ما يملكه من موجودات وينتظر اليوم الذي يراه على دراجة بدلًا من سيارته الكشخه (أي الفارهة) الخاصة، التهريب تصرف خبيث وتحرك المؤسسة أخبث منه. جريدة الأنباء 15/ 1/ 85.

القطيفي هبط بالدين من 100 مليون دينار كويتي إلى 200 ألف دينار فقط. ويورد مثالًا لإمكانية الاستمرار في التسويات، فيذكر أن السيد نجيب المطوع اشترى فندق «هوليداي إن» الفروانية من السيد جواد بو خمسين بـ 50 مليون دينار بالأجل، ودفع 10 ملايين دينار كويتي مقدمًا، وكان بالإمكان عقد تسوية بدلًا من أن يخسر السيد نجيب الفندق والعربون.

قصص المرحوم أحمد المهنا
أو حكايات ألف ليلة

المرحوم أحمد المهنا

بعض فرسان المناخ توفاهم الله، ومن بينهم السيد أحمد سالم المهنا، وهو من الشخصيات التي تكرر الحديث عنها في معظم مقابلاتي، فهو أحد فرسان سوق المناخ، وضمن أول المغادرين فور انفجار فقاعته[1]، وكان اسمه يُتداول كوسيط أساسي في أهم

(1) عاد بعض الكويتيين الذين كانوا يقضون الصيف في أوروبا على الفور لقياس حجم خسائرهم في حين غادر البعض الآخر الكويت على الفور. المبعوثة الخاصة للوكالة كلودين دريهيه، وكالة الأنباء الفرنسية. الوطن 18/ 10/ 82.

الصفقات العقارية المناخية، ضمنها صفقات بيع وشراء بعض المجمعات التجارية والقصور، وهو بشكل أو بآخر يحاول دائمًا أن يكون له دور في الصفقات العقارية الكبرى.

يروي السيد زيد عبد الكريم المطوع عنه:

«رجل قصير القامة، ومن الشخصيات غير العادية، تزوج 5 سيدات، سعودية وكويتية ومصرية وتونسية ثم فلبينية. من الصعب التنبؤ بقراراته، كان يملك طائرة بوينغ 727، أتذكر أثناء وجودنا معًا في لندن في إحدى المرات، أنه أخبرني أن طائرته تم احتجازها في مدينة مانشستر لفترة معينة، وطلب مني السفر إلى هناك معه للتعرف إلى المسببات، وكان ظني أن السبب عدم تسديده الالتزامات المالية للوقود، ولم أوافق. وعرفت لاحقًا أنه عرض الطائرة للبيع على الكثيرين».

ويضيف السيد زيد:

«لم أعرفه من قبل، ولكن، تعرفت إليه خلال فورة المناخ، ساعدته كثيرًا لأنه غير متعلم، لا يقرأ ولا يكتب، وثقت به، ودخلت معه صفقة واحدة، وكانت بيع أسهم مقابل شيك مؤجل بمبلغ 5 ملايين دينار، وبتاريخ صرفه، كالعادة، رجع الشيك لأنه من غير رصيد، مقابل ذلك قام بعرض أصول يملكها ضمنها 3 بنايات، واحدة في شارع Bayswater والأخريان في شارع Kingston في العاصمة البريطانية لندن. وقال لي إن واحدة منها تضم 40 شقة، وتم إعداد مسودة العقد، والاتفاق على أن يكون القرار بالتوقيع بعد

العودة من السفر ومعاينة العقار هناك. وعرض عليَّ السفر بطائرته، لكني لم أوافق، قلت لنفسي: يمكن تهبط بي في هنغاريا بالخطأ!

أعطاني رقم تليفون مدير أعماله هناك الذي استقبلني بسيارة فارهة من نوع مرسيدس بنز، سكنت أحد الفنادق الواقعة على شارع الـ Park Lane، ذهبت في اليوم الثاني، وجدت البناية الأولى قديمة ومتهالكة وتقدير قيمتها آنذاك 250 ألف باوند فقط، وتتكون من 40 غرفة وليس شقة، وغير مسكونة. والعمارة الثانية نصفها الأيمن مصبوغ بالدهان والأيسر بدون صبغ، ولا يوجد فيها عمال لاستكمالها، والأسلاك الكهربائية متدليه، وخالية من السكان، والعمارتان لا تتجاوز قيمتهما مليون جنيه إسترليني. والعقاران مرهونان وعليهما تبعات قانونية، ولم أستكمل معاينة العمارات الأخرى. وثار غضبي على مكتب المحاماة الذي قام بتحرير مسودة العقد بيني وبين السيد أحمد المهنا، دون القيام مسبقًا بالتحقق من سلامة الأصول، وفي النهاية لم تنجز الصفقة.

بعد أزمة المناخ، تقدم ذلك الدلال (أي: السمسار) الذي قام بتحرير عقد ذلك الاتفاق المبدئي للصفقة في الكويت والتي لم تتم، إلى مؤسسة تسوية المعاملات المتعلقة بأسهم الشركات التي تمت بالأجل، مطالبًا بقيمة السمسرة عن تلك الصفقة. واعتقدت المؤسسة بأن لدي عقارات مهربة في لندن لم أفصح عنها، تم استدعائي وكان أحد مستشاري المؤسسة من الجنسية المصرية، ولا يعرف تفاصيل الرواية، سألته: هل يوجد على هذا العقد الابتدائي

توقيعي أو توقيع السيد أحمد المهنا؟ أجاب بالنفي. قلت له: الآن مَن المزوِّر، نحن المحالين أم هؤلاء»؟

ويستطرد السيد زيد المطوع:

«ولأن التسوية في عمارات لندن لم تتم، عرض عليَّ السيد أحمد المهنا أن يسدد قيمة المديونية مقابل مجمع تجاري في الكويت بمنطقة السالمية، أعتقد أن اسمه (مجمع ضارعة)، تمتلكه السيدة سعاد الحميضي رحمها الله، والتي كانت من كبار المتعاملات مع السيد أحمد المهنا، ولا أعرف لماذا قام بعرض هذا المجمع التجاري للبيع وهو ليس ملكا له. قلت له: لن أقوم بالتوقيع على التسوية الابتدائية إلا بعد معاينة العقار. عندما استفسرت، تبين أنه مرهون للبنك العقاري. كما كان ضمن الرهونات للبنك العقاري بناية باسمه تقع بالقرب من سينما الحمرا».

يستكمل السيد زيد:

«استفاد كثير من المتعاملين مع السيد أحمد من العقارات التي كان يستخدمها لتسوية ديونه عندما تتراجع لديه السيولة النقدية، لكن، المهم تكون نظيفة لا رهونات عليها، وأحيانًا هناك من يقبلها مقابل سداد مديونية. ولا أزال أتذكر عندما كنت ألتقيه في لندن، كان يتمدد على الأرض على بطنه، حين يطلب مني قراءة ما يتداول في الصحف البريطانية له»! مكتبة .. سُر مَن قرأ

وحادثة أخرى يرويها السيد زيد المطوع، ويقول:

«خلال إقامة السيد أحمد المهنا في بلجيكا، ورغبة في مساعدته، تمت صفقة بينه وبين السيد فهد الزمامي تتعلق بفندق Amigo في بلجيكا، اتفق على تسوية مع السيد فهد الزمامي بالتنازل له عن الفندق ومنحه وكالة بالتصرف حتى يقوم السيد فهد بتخليص الفندق من القضايا والرهونات التي كانت عليه مقابل أن يقوم السيد فهد بتحويل 2000 دولار شهريًا للسيد أحمد. الفندق كان مؤجرًا لشركة يابانية أفلست، والفندق مرهون لبنك بلجيكي. وحين استشارني السيد فهد، لم أشجعه، قلت له: إذا حبيت تساعده قدم له مبلغ معين لكن لا تدخل معه صفقات تجارية لأن تعاملاته متشابكة، لا يعرف ما له وما عليه. لكن السيد فهد اطلع على موقع الفندق الواقع على أحد الشوارع الرئيسية في بروكسل، والذي يقع فيه أيضًا الفندق الشهير كونراد. استهواه موقع الفندق وقرر المضي في الصفقة. واتفق مع مكتب محاماة بأن يتولى القضية مقابل 100 ألف دولار لتحرير الفندق من المشاكل القانونية، وكتب المحامي للسيد فهد العقد على ورقة من الأوراق المختومة باسم الفندق Amigo.

ثم غادر السيد فهد بلجيكا عن طريق فرانكفورت عائدًا إلى الكويت، اتصل بي عند وصوله مطار فرانكفورت، وقال لي: انسرقت، والشنطة التي وضعت بها الورقة التي كتبها لي المحامي أيضًا تمت سرقتها، وهذا كله بسبب العسل الذي أهداني إياه السيد أحمد المهنا. اهتممت بالعسل وتركت الشنطة بالأرض، اختفت فورًا، لكن الحمد لله الجوازات معي. قلت له: ارجع الكويت ونتفاهم.

وصل الكويت واتصل، قلت له: بداية اطلب من المحامي أن يحرر لك عقدًا رسميًّا من مكتب المحامي وليس ورقة عادية عليها شعار الفندق فقط».

ويستكمل السيد زيد الرواية:

«ما سمعت من السيد فهد الزمامي إلا بعد مدة، اتصل يشتكي من السيد أحمد المهنا ويسألني: 2000 دولار في الفلبين كم تساوى؟ أرسلت له مرة وقال إنها ضاعت، ثم أرسلت له مرة أخرى وقال ما وصلت. قلت له: أنا نصحتك ولم تأخذ بنصيحتي، بعدها انقطعت الاتصالات بيني وبين السيد فهد ولا أعرف كيف تمت تسوية تلك الصفقة. وأثناء أسفار السيد أحمد المهنا المتكررة، انقطعت اتصالاتي به مدة من الزمن، تلقيت بعدها مكالمة من الفلبين، وكانت منه، فقد قام بصفقة تبادل وتسوية مديونيته لمستثمر لبناني لنفس الفندق في بلجيكا مقابل أرض في لبنان، وبعدما اكتشف المستثمر اللبناني أن الفندق لا يصلح وعليه قروض، قام بتهديده وبأنه سينتقم منه. خوفًا من انتقامه، قرر الزواج بسيدة فلبينية رشحها أحد أفراد أسرته لخدمته، واستقر في الفلبين».

ويستطرد السيد زيد المطوع قائلًا:

«خلال إقامتي في بروكسل، وبعد تجاوز تلك القصص بسنوات، تلقيت دعوة من غرفة التجارة البلجيكية. حضرت، وكان من ضمن المدعوين أحد الشخصيات من السلك الدبلوماسي لدولة الإمارات العربية المتحدة. سألني عنه، وقال: أخذ من سفارتنا في الفلبين

299 ألف يورو. سألته: من يقوم بمنح مبلغ كهذا؟ قال: تعاطفنا معه وذهب ولم يعد. قلت له: كان من المفترض أن تسألني عنه قبل، وليس بعد الحادثة. وكان الرد: لم أكن أعرفك حينها.

ثم سمعت أنه سافر إلى الشارقة بجواز إحدى الدول الآسيوية بوظيفة طباخ».

ويقول عنه السيد عبد الله قبازرد:

«كنت أستمتع بحضور حفلات كان يقيمها السيد أحمد المهنا ويدعوني إليها، ونسافر بطائرته الخاصة بوينغ 727 إلى بلجيكا ولندن وإسبانيا. وفي إحدى تلك الرحلات وكانت في شهر يونيو 1982، وبإلحاح شديد منه ذهبنا إلى إسبانيا لحضور مباراة الكويت وفرنسا خلال دورة كأس العالم، وتطلب خط الرحلة ركوب الطائرة واليخت، وقبل الذهاب إلى مدينة بلباو Bilbao التي أقيمت فيها المباراة، توقفنا في بلدية فوينخيرولا الإسبانية Fuengirola، حيث يمتلك السيد أحمد منزله الفخم، إضافة إلى فندق وكازينو، وكان القصد من إصراره الشديد لمرافقته في تلك الرحلة التي شاركتنا فيها أيضًا زوجة السيد المهنا وصديق آخر وزوجته، هي رغبته في تسويق ممتلكاته هناك، حيث أننا نتشارك في بعض الصفقات والمهمات، وكل شيء لدى السيد أحمد قابل للبيع. ثم ذهبنا إلى مدينة بلباو لحضور المباراة التي خسرها منتخب الكويت أمام منتخب فرنسا رغم أدائه الجيد، وكان من ضمن الحضور المرحوم الشيخ فهد الأحمد الصباح الذي احتج على النتيجة ونزل الملعب معبرًا عن غضبه».

ويستذكر أحد ضيوف هذا الكتاب وهو السيد يوسف الحسيني واقعة طريفة حصلت مع السيد أحمد المهنا ويقول:

«حين كنت نائبًا للمدير العام في البنك الأهلي الكويتي، وخلال فورة التعاملات في سوق المناخ، كان السيد أحمد المهنا أحد كبار المتعاملين في السوق، وأحد كبار العملاء لدى البنك الأهلي، وكان موظفو البنك يشتكون من اختلاف التواقيع على شيكاته، والتي يتم إلغاؤها مما يتطلب إصدار دفاتر شيكات كثيرة بشكل مستمر».

يقول السيد يوسف الحسيني:

«استدعيته لأستفهم منه، قلت له: هناك شكوى متكررة باختلاف متكرر في تواقيعك على تلك الشيكات، وذلك ليس في صالحك ويسيء إلى سمعة البنك. وكان رده صاعقًا وإن كان صادقًا أيضًا، قال إنه يتعمد تغيير تواقيعه حتى لا تصرف الشيكات.

ولم أكن حينها أعرف أنه لا يقرأ ولا يكتب، لذلك دهشت عندما أبلغني بتلك الحقيقة، وأردف قائلًا إنه يرسم تواقيعه رسمًا على شكل مثلث[2]، وكانت رسمات مختلفة، أي غير موحدة وبشكل متعمد كما ذكر، وأصدرت أمرًا بتسكير حساباته.

---

(2) يقول أحد ضيوف هذا الكتاب الذي لم يرغب في التعريف بهويته: «كان توقيع السيد أحمد المهنا معروفًا لأنه يشبه رأس الفار».

بلغت تعاملاته المليارات، ولم تقتصر على تعاملات المناخ المحلية، وإنما شملت دولًا أوروبية، وهو لا يجيد القراءة والكتابة. ذلك أمر لا يصدق، ولكنه من عجائب حقبة المناخ».

ونقلا عن شخصية لا يرغب صاحبها في الكشف عن هويته، يسرد تلك الرواية التي سمعها من السيد أحمد المهنا شخصيًّا، ويقول:

«خلال فورة سوق المناخ، تمت صفقة تعامل بين السيد أحمد المهنا وإحدى الشخصيات المتنفذة، وبعد حدوث أزمة المناخ، تمت التسوية بينهما على أساس أن دينار السيد أحمد المهنا يساوي 100 فلس، ووافق على تلك التسوية الطرف الثاني (الشخصية المتنفذة). في عام 1989 التقيا في لندن، وكان السيد أحمد المهنا يمتلك حينها 4 شقق في آخر شارع Edgeware Road في مدينة لندن، يسكن في إحداها وتقوم بخدمته طباخة تركية ماهرة، ويستخدم الشقق الأخرى لاستقبال ضيوفه. قال له المتنفذ: ما أخذته في التسوية لا شي مقابل دينك، وأنت تمتلك هذا العدد من الشقق، أعطني واحدة. استشارني السيد أحمد فنصحته بأن يعطيه ترضية، حتى لو شقة عليها ديون وعليه أن يقوم بتسوية أوضاعها لاحقًا. كان الرد: خليه يولي (أي لا تعيره اهتمامًا). وكانت ردة فعل تلك الشخصية غاضبة، وأبلغه: لن تستطيع التهرب وسنلتقي يومًا ما. في إحدى القضايا المتعلقة بالعقار والتي كانت أحكامها أكثر تشددًا من القضايا المتعلقة بالأسهم، صدر حكم قضائي لتلك الشخصية ضد السيد أحمد المهنا بالسجن 5 سنوات، وصدر الحكم غيابيًّا بسبب مغادرته

إلى بلجيكا فور انفجار الفقاعة. جك بك (أي: بدون مقدمات) تم تكليف تلك الشخصية بمهام أمنية ذات مستوى عالٍ».

ويستكمل الرواية ضيف الكتاب الذي لا يرغب في التعريف بهويته، ويقول:

«في تلك الفترة، كان السيد أحمد المهنا متزوجًا سيدة تونسية، ألحَّت عليه بأن يأتي إليها من لندن إلى تونس للتعرف على أسرتها هناك، فقرر شراء جوازًا أيرلنديًّا بمبلغ 10 آلاف جنيه إسترليني. سألته: هل يحمل الجواز الجديد المسجل بالسفارة اسم أحمد المهنا؟ قال: نعم. ولم يأخذ بنصيحتي لتغييره. وصل تونس، وكان أهل زوجته قد قاموا بتكليف محامٍ باستقباله في المطار تحسبًا لظهور أي مشكلة قانونية، وتبين أن اسمه مدون في سجل كمبيوتر المطار، ومطلوب لتنفيذ حكم قضائي في الكويت، ولم تنجح محاولات المحامي أمام إصرار الوزير التونسي بأنه شخص مطلوب تسليمه.

وعلى الرغم من أن القضية تجارية، وكان من الممكن تسويتها خلال وجوده هناك، لكن، نفوذ خصمه حال دون ذلك. وتم ترحيله من تونس إلى الكويت بطائرة صغيرة، ذات مروحة واحدة، لا تكاد تقلع إلا وتهبط في مدينة أخرى، ركابها: كابتن الطائرة، وهو والضابط المكلف بتسليمه. توقفت في أكثر من بلد، إحداها كانت الجزائر ثم لبنان. وبعد قضائه 6 شهور من مدة الحكم، حدث غزو العراق للكويت في صيف 1990، وكان السبب في تحريره من سجنه».

ويستكمل الضيف، نقلًا عن السيد أحمد المهنا:

«هرب الجميع، العساكر والمساجين وأنا منهم، وجدنا مركبات كبيرة، استطعنا أن نقوم بتشغيل إحداها، امتلأت بالمساجين الهاربين، ونحن في الطريق للاتجاه إلى المدينة، قررنا التخلص من ملابس السجن حتى لا يسألنا أحد. توقفنا أمام نقطة تفتيش لجنود عراقيين، سألونا، من أنتم؟ قلنا: عمال. أنزلونا وأخذوا منا المركبة وطلبوا أن نستمر في استكمال الطريق مشيًا على الأقدام. وصلنا منطقة الصليبيخات، طرقنا أحد الأبواب وطلبنا ماء وملابس، وتطوع أحد الكويتيين بتوصيلنا إلى منطقة الدسمة بسيارته. زميلي في السجن، كانت أسرته تسكن منطقة الدسمة، وترسل لنا غداء كل يوم خميس، وصلنا الساعة 3 ظهرًا، أخذنا وجبة الغداء هناك، ثم الاستعداد لمغادرة الكويت في اليوم التالي. جهزنا 8 سيارات، وغادرنا وكنا أكثر من 4 عائلات، وصلنا نقطة الحدود في اتجاه المملكة العربية السعودية، أنزلنا عناصر الجيش العراقي المتمركزة هناك، وأعطونا فقط 4 سيارات، واحتفظوا بالأربع الباقية لديهم، وكان كل واحد منا يريد الحصول على مكان له قبل الآخر. وخلال محاولة بحثي عن الفردة الأخرى للنعل، قررت السيارة الرابعة التحرك، فورًا، ألقيت نصف جسمي داخل شباك السيارة الخلفي، ونمت فوق الركاب، مرت ساعات وأنا بهذا الوضع، جسمي داخلها ورجلي خارجها، واحدة بدون نعال.

وصلت جدة، وبعد أيام، طلبت مقابلة الشيخ سعد العبد الله

لأطلب منه إصدار جواز سفر بدلًا من التنقل بورقة يجب تجديدها بين رحلة وأخرى، وفي المقابلة كان الشيخ أحمد الحمود يجلس بمعية الشيخ سعد العبد الله، وقال: لا تعطيه يا طويل العمر، هذا كان في السجن بالكويت. قلت: طال عمرك ماذا بقي من الكويت؟ أنا عندي أكثر من زوجة أريد السفر للاطمئنان على كل واحدة منهن. ضحك الشيخ سعد، وقال: أعطوه الجواز، وغادرت فورًا إلى بلجيكا».

العم بو سكر، والله خير الشاهدين

السيد صبحي سكر خلال فورة المناخ

بعد الانتهاء من مقابلتي مع أحد ضيوف هذا الكتاب وهو السيد مسعود حيات، سألني عن موعد إنجاز الكتاب وكذلك عن الشخصيات التي تمكنت من مقابلتها وعمَّا إذا كانت تواجهني صعوبات في الوصول إلى بعضها، وبينت له حينها أن الطريق ما زال طويلًا، خاصة وأني أسعى إلى مقابلة شخصيات يصعب الوصول إليها، ومنهم من يعيش خارج الكويت. قمت بسرد أسماء مرشحة، وكان من بينها السيد صبحي سكر، وحدثت المصادفة عندما أخبرني بأن علاقته به لا زالت جيدة، وكانت من أفضل

الصدف التي حصلت لي خلال فترة إعداد الكتاب. فرحت جدًّا حين عرض عليَّ استعداده لمحاولة ترتيب لقاء، وسألني عن إمكانية سفري إلى جدة، فوافقت في الحال، وكان لديَّ شك في موافقة السيد صبحي، وشك آخر في أن السيد مسعود سيتذكر ويولي هذا الاتفاق أهمية لانشغالاته الكثيرة.

لم تَصدُق شكوكي، تواصلت هاتفيًّا مع السيد صبحي بعد تمهيد من السيد مسعود، وتم الاتفاق على تحديد موعد ثانٍ، بعد أن تم تأجيل الموعد الأول.

عاودتني مشاعر الارتياب والشك في أن يتم ذلك اللقاء خلال الرحلة على طيران الخليج إلى جدة عبر البحرين مساء يوم الأحد 24 نوفمبر 2019، وقد سبقها مكالمتان مع السيد صبحي سكر لإعادة التأكيد.

وصلت فندق الريتز (جدة). طلبت العشاء وذهبت للنوم ويراودني شعور بأنها قد تكون رحلة للتعرف على معالم جدة فقط. بعد اتصالي لإخبار السيد صبحي عن وصولي، لم أحصل على رد، ولا إعادة اتصال، إلا متأخرًا جدًّا.

واتفقنا على حضوره شخصيًّا في الغد لمرافقتي إلى منزله الأنيق الكائن في شارع الإمام عبد الرحمن في حي الزهرة. انتظرته في قاعة الاستقبال بالفندق، تأخر عن الموعد المحدد أكثر من نصف ساعة، ثم دخل واتجه إلى مكان جلوسي مبتسمًا، وكان يبدو بإطلالة مريحة مرتديًا الدشداشة والعقال وحذاء رياضيًّا. اعتذر على التأخير،

وذهبنا معًا في سيارته المتواضعة جدًّا إلى منزله، وتم اللقاء المثير الذي تعرفت خلاله على زوجته السيدة سهير (أم سلطان)، والتي قامت بتحضير وجبة الغداء المكونة من أكثر من 5 أطباق، كلها كانت أطباقًا شهية.

بدأ السيد محمد صبحي مصطفى سكر، والمعروف بصبحي سكر حديثة قائلًا:

«نعم، كان لوالدي علاقات جيدة مع المخابرات السورية، وكذلك مع الملك فهد بن عبد العزيز وتجار معروفين في المملكة. وأقام والدي في الكويت قبل دخولي إليها، والتحقت به هناك في عام 1967، حينها كان عمري لا يتجاوز 17 عامًا، عشت فيها 23 سنة، وكانت أحلى أيامي، وانتهت بعد غزو النظام العراقي للكويت عام 1990. في الفترة الأولى من إقامتي فيها لم أستطع العودة إلى الشام، فقد كان عليَّ حكم تجنيد، وفي عام 1973، دفعت البَدل، وصرت أتردد على سوريا، لكن الكويت بالنسبة إليَّ بلدي، وما زلت محتفظًا بعلاقتي الطيبة مع أصدقاء كويتيين، ألتقيهم في المناسبات، وأتردد كثيرًا على الكويت، وآخر زيارة لي كانت السنة الماضية».

ويستكمل السيد صبحي سكر ويقول:

«بدأت معرفتي بالشيخ خليفة العبد الله الصباح عام 1976، وبعدها بعام واحد، عمل لي توكيل لمباشرة أعماله من خلال مكتبنا الواقع آنذاك في السوق الداخلية مقابل المسجد الكبير، واستمررنا

في هذا المحل حتى عام 1981، وبعد أن «عمرت» أي قامت الشركة الكويتية للاستثمار ببناء سوق المناخ، معظم من كان لديه مكتب في سوق التجار، قرر، ونحن معهم، الانتقال إلى المبنى الجديد لسوق المناخ للتوسع[1].

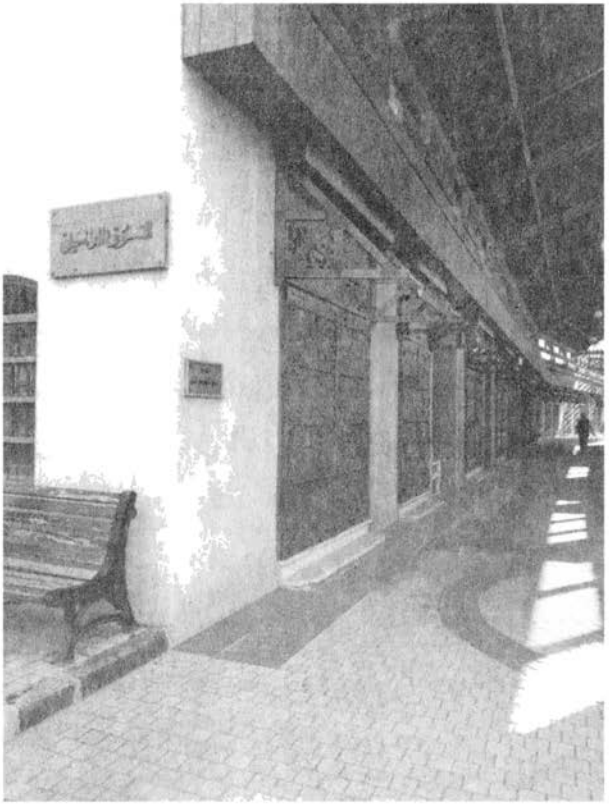

منظر للسوق الداخلي حاليًا

(1) يقول أحد السماسرة الذين لا يرغبون في الكشف عن هويتهم إن القدو (الشيشة) لم تدخل سوق المناخ إلا في مكتب الشيخ خليفة العبد الله الصباح.

وخلال تواجدنا بالمكتب القديم، كان التعامل مقتصرًا على أسهم الشركات الكويتية، وحينها كان بعض المستثمرين يذهبون إلى بعض الإمارات الخليجية كالشارقة والفجيرة ورأس الخيمة ودبي وعجمان لتأسيس شركات، لأن وزارة التجارة في الكويت أوقفت منح التراخيص، وهو موقف جيد، وإن كان التأسيس هناك ورقيًا، بينما مقر عملها وتداولات أسهمها كانت الكويت. وبمجرد تأسيسها، يقومون ببيع حصصًا فيها لبعض كبار المضاربين بالسوق، وأغلب هؤلاء المضاربين لا يتعاملون بالأسهم الكويتية بسبب ارتفاع سعرها وتداولها المحدود. وكانت بداية التداولات بين تجار معروفين، مثل السادة: يوسف المزيني وعبد المحسن الخترش وأحمد عبد الكريم أبل، ومشاري الجاسم وحسين مكي الجمعة.

والاتجاه للأسهم الخليجية كان بسبب تدني أسعارها، والتي كانت تتراوح ما بين النصف دينار والدينار الكويتي، أما الأسهم الكويتية، إلى جانب ارتفاع أسعارها، كان المتداولون الكبار لا يبيعونها للمضاربين الصغار.

لم ندخل سوق المناخ في البداية، ولكن بسبب القرابة ما بين بعض مؤسسي الشركات الخليجية والشيخ خليفة، حيث كانوا يعرضون الأسهم عليه، ويشتري منهم، وكانت لا تشكل الأسهم الخليجية أكثر من 20 ٪ من محفظة الشيخ خليفة، ثم نبيعها بفوائد قليلة مثل الآخرين. الباقي من محفظته كانت أسهمًا كويتية وكان يملك عقارات أيضًا.

لم يتعامل الشيخ خليفه مع السادة جاسم ونجيب المطوع، فهو يختلف عنهم، لديه ثروة، أما الآخرون، فثرواتهم تكونت من خلال الشراء بالأجل والبيع نقدًا، وبعضهم كانوا موظفي دولة».

ويستكمل:

«إن بعض تصريحات خليفة العبد الله بالذات في جريدة السياسة، كان يكتبها رئيس التحرير السيد أحمد الجار الله دون الرجوع إلى الشيخ خليفة. وما كان الشيخ خليفة ينفي ذلك لأنه رجل متسامح، وكانت لديه تطلعات وطموح بأن تكون الكويت مثل هونغ كونغ وزيورخ»[2].

كانت تعاملات الشيخ خليفة قوية، ولم يحدث يومًا ما أي خلاف بينه وبين أحد المتعاملين، وفي إحدى المرات، سمعت حديثًا غريبًا مسَّ شخصه وبأنه حاول الانتحار[3]، وهذا غير صحيح. في صيف

---

(2) الشيخ خليفة العبد الله: الهدوء الذي مر به السوق ليس ظرفًا خاصًا فهذه طبيعة حركته منذ 20 سنة وطبيعة كل الأسواق العالمية، للحركة النشطة زبائنها كذلك للهدوء زبائنه ولا عجز لدى أي من المتداولين، الكوادر الاقتصادية الجديدة استطاعت حجب الرؤية عن جيل الاقتصاديين القدامى. هذه الفئة جيل اقتصادي انتهى دوره خصوصًا بعد أن برزت كوادر اقتصادية استطاعت أن تحجب الرؤية عنهم، فصار لا سبيل لهم غير التشاؤم الدائم، وهو تشاؤم عاشه المجتمع الكويتي منذ عصر اللؤلؤ وركوب البحر حيث اعتاد القبطان ملاحقة ملاحيه والعاملين معه ليس فقط في نسلهم، بل في نسل نسلهم. جريدة السياسة 7/ 6/ 82.

(3) أما الذين لم يتحملوا هول الصدمة ووقعها عليهم بعد أن فقدوا كل ما يملكون فأحرق بعضهم نفسه ومنهم الشيخ خليفة العبد الله الذي خسر عشرات الملايين من الدنانير وهو ابن أخت الشيخ جابر الأحمد الصباح. مرآة الخليج العدد السابع عشر أيلول سبتمبر 2005.

عام 1983، لا أتذكر الشهر، يذهب الشيخ خليفة كل نهاية الأسبوع إلى الشاليه الذي كان يقع في السالمية قرب دوار البدع. في ذلك اليوم، أرسل السيد خليفة الحارس لشراء حاجيات من البقالة التي كان موقعها على الدوار، وهو لكونه شاعرًا ويدعو ملحنين، كان التدخين حاضرًا في مثل تلك الجلسات، وكان يدخن سجائر مارلبورو، ولم يكن الخادم متواجدًا في ذلك الحين. لم يكن معه كبريت، دخل المطبخ، وهو غير متعود على استخدام الغاز، قام بفتح الغاز واستخدم ولاعة الغاز، ومنه لإشعال سيجارته، اشتعلت دشداشته وقام بإطفائها ووصلت النار بشكل خفيف إلى وجهه، وتحت إبطه. حصلت هذه الحادثة في وجود الشاعر الغنائي السيد عبد اللطيف البناي وآخرين، فقاموا بالإسعافات الأولية، واستكملت تلك الإسعافات الأولية في مستشفى الصباح ولم يطل تواجده في المستشفى.

لماذا يقدم على الانتحار وموجوداته أكبر من مطلوباته، شي غريب، كيف واحد مسكين احترق قالوا إنه انتحر، حديث ما له أساس من الصحة وذلك نتيجة للحرية المفرطة.

يقول السيد صبحي:

«الشيخ خليفة العبد الله كان يقول لي دائمًا، أنا عندما اشتغلت معك كانت موجوداتي لا تتجاوز 20 مليون دينار كويتي، وخلال 4 سنوات، وصلت 380 مليون دينار. نعم، الشيخ خليفة العبد الله كان يملك حصة كبيرة من 30 إلى 40 ٪ في البنك العقاري وسعر السهم آنذاك مرتفع، وانتشرت إشاعة بأن الشيخ سيقوم ببيعها،

لأن هناك من يتطلع إلى شراء أسهمه، والإشاعة تسببت في تراجع السعر، لذلك نفى الشيخ خليفة الخبر في الصحف فورًا.

وخلال الفترة من العام 1976 إلى 1978، بدأ تركيز الشيخ خليفة على تملك العقارات، ما تسبب في ارتفاع أسعارها. وبالتركيز على العقار، حقق الشيخ خليفة خيرًا، كما واصلنا التركيز على زيادة ملكيته في كل بنك الخليج، حتى وصلت إلى 60 ٪، وشركة السينما 74 ٪، بعد ذلك قمنا بتغيير تشكيل مجلس الإدارة، وكان السيد روبستر مدير بنك الخليج يفطر كل يوم عندي في المكتب ويعرض عليَّ أسماء مقترحة لأعضاء مجلس إدارة بنك الخليج».

والحقيقة أن السيد صبحي سكر (بو سلطان)، قد تم تصنيفه آنذاك كأحد أقطاب سوق المناخ البارزين، كونه من المؤثرين على قرارات أحد كبار المتعاملين وهو الشيخ خليفة العبد الله الصباح، وأصبح مادة إعلامية تتحكم في توجهات المتعاملين في سوق المناخ، وله عدة تصريحات صحفية نارية، منها:

«إن السوق المالية الكويتية أصبحت حديث الأوساط الاقتصادية العالمية، ومحط أنظار كل البيوتات المالية العالمية، وهذا يدل على ما للاقتصاد الكويتي من تأثير وقوة ونفوذ. كما أكد السيد سكر على متانة بورصة الكويت وسوق المناخ وصلابتهما، وأعرب عن أمله في أن تشهد السوق المالية نشاطًا متزايدًا خلال الشهر الحالي والشهر الذي يليه[4].

(4) جريدة الوطن 5/ 4/ 82.

وأكد في تصريح مهم آخر: إن كل ما يقال عن مستقبل السوق الأسود إشاعات مغرضة يطلقها بعض الناس لأهداف خاصة، إما أن تكون للإساءة إلى الاقتصاد الوطني، وإما لتحقيق الفائدة الشخصية، وبغرض أن تؤدي هذه الإشاعات إلى هبوط الأسعار، فيندفع هؤلاء للشراء، أما الحقيقة فمستقبل السوق مرتبط بالمستقبل المزدهر للكويت، وكل المؤشرات مطمئنة ولله الحمد[5]. ويرتقي تصنيفه لكفاءة مديري البنوك الكويتية، بأنها لا تقل عن مستواها في البنوك الأجنبية[6]، حين قال: البنوك المحلية أقوى من بنوك سويسرا، لأن إدارة هذه البنوك كلها من العناصر ذات الكفاءة العالية والمشهود لها، وبأن موضوع الشيكات المؤجلة مجرد إشاعات والأمور تحت السيطرة، نأمل من سمو ولي العهد الشيخ سعد العبد الله أن تتكرر زياراته لنا في السوق، لنشعر بمدى وكبر حجم المسؤولية التي نتحملها، وأن حال السوق بناء شامخ راسخ قادر على التصدي والمجابهة لا تؤثر فيه الأقاويل والشائعات».

وتعليقًا على تصريحه بشأن زيارة سمو ولي العهد ورئيس الحكومة للبورصة وبأنها تبعث على الارتياح والاطمئنان، يقول بو سلطان:

«الشيخ سعد العبد الله رحمه الله إنسان له مواقف كثيرة، وجرت العادة كل سنة في شهر رمضان بأن يقوم بزيارة للأسواق المحلية، والناس تفرح، وقتها كان مبنى سوق المناخ جديد، خلال الزيارة

(5) جريدة الرأي العام 2/ 5/ 82.
(6) جريدة الوطن 22/ 5/ 82.

جلس في مكتب الشيخ خليفة العبد الله، والسيد جاسم المطوع أحضر له قطعة صغيرة من البخور، وليس مثلما قالوا بأن قيمتها مئات الآلاف من الدنانير، كله كذب».

وأعود إلى الحوار مع السيد صبحي (بو سلطان)، الذي استطرد موضحًا:

«دخلنا في تعاملات سوق المناخ عام 1981، أي سنة قبل حدوث أزمة المناخ، وكانت مبالغ المديونية كلها بعد التسويات لا تتجاوز 400 مليون دينار فقط، تم تضخيمها إعلاميًّا، الصفقات كانت تتم بمبالغ مضخمة. إحدى تلك الصفقات وأكثرها تداولًا هي شراء السيد جاسم المطوع أسهم أسمنت الخليج من السيد عزيز تقي بسعر دينار كويتي للسهم في حين أن سعره السوقي 375 فلسًا، أو بسعر إجمالي قيمته 15 مليون دينار كويتي آنذاك، وبشيك مؤجل مدته سنتان بقيمة 40 مليون دينار كويتي، ثم يقوم السيد جاسم فورًا ببيع الأسهم ويتسلم القيمة نقدًا، ويعاود تشغيلها. وأكثر المكاتب المستفيدة من تضخيم مبالغ تلك الصفقات هي مكاتب السمسرة لكل من السادة: عبد الحميد المزيدي، خالد الصالح وعبد الرضا خورشيد، والأخير هو المستفيد الأكبر من صفقات الأسهم الخليجية».

ويحدد بو سلطان هوية الشيك الذي فجر الفقاعة فيقول:

«في شهر يونيو عام 1982، تقدم عزيز تقي بهذا الشيك إلى البنك الأهلي، بعد أن تسربت إليه معلومات من موظفين كبار

يعملون في البنك بأن السيد جاسم لديه في حسابه في البنك مبلغ يغطي قيمة الشيك، ولا يحتاج السيد عزيز أن يضيف على المبلغ حتى يتمكن من السحب، ويقول السيد صبحي أن ما ذكره السيد جاسم في المقابلة التليفزيونية أن السيد عزيز سأل وأودع باقي المبلغ وسحب غير صحيح. لقد سحب كل المبلغ وكان يغطي مطالباته، وواجه السيد جاسم مصيره حيث أصبحت شيكات الآخرين ترجع لخلو الرصيد، وبدأت الأزمة من هنا.

وفي نهاية شهر يونيو وبداية شهر يوليو بدأت المشكلة مع الشيخ خليفة حين توقف المتعاملون عن الدفع، وأصبح الجميع يطالب بأن يبادر السيد جاسم المطوع بدفع مبالغ الشيكات حتى يتمكنوا هم بالمقابل من الوفاء بالتزاماتهم. والطريف في الأمر، أن بعض من يتحجج بالسيد جاسم لم يكونوا من المتعاملين معه.

دخلنا بعد ذلك دهاليز اللجان وكانت كثيرة، والشيخ سعد العبد الله الصباح رحمه الله كان لا يرغب في إرضاء طرف على حساب طرف آخر. وحين تقدم بعض التجار باقتراح إلى أمير البلاد آنذاك الشيخ جابر الأحمد الصباح رحمه الله، بأن يُصدر قرارًا بألا تُصرف الشيكات المتعلقة بصفقات أزمة المناخ إلا في تاريخه، اعترض السيد حمزة عباس محافظ بنك الكويت المركزي آنذاك على هذا القرار، لأن هذا الإجراء يتعارض مع قانون إنشاء البنك المركزي، وفي رأيي لو حدث هذا الأمر لكانت نصف تبعات الأزمة تم تجاوزها بأقل تكلفة ووقت».

وهنا شاركتنا الحوار السيدة سهير (أم سلطان) زوجة السيد صبحي سكر، وبدأت بروايتين، تبين فيهما كيف كان زوجها كريمًا في التعامل مع المقربين، تقول:

«سأروي لكِ حادثة أرجو تسجيلها على لساني. في أحد الأيام، كنت أنا ووالدي نتمشى في أحد الشوارع المعروفة في باريس، شارع أفنيوفوش، حيث كنا صبحي وأنا نمتلك فيه بيتًا صغيرًا وبسيطًا، وعندما اقتربنا من قوس النصر، رأيت بناية جديدة يتم تعميرها، ولأنني أحب الجديد، اقترحت على والدي بأن ندخلها، وأعجبت بالشقتين، الأولى: في الطابق الخامس مساحتها 200 متر مربع، والثانية: في الطابق الأول بمساحة أصغر 70 مترًا مربعًا. اتفقت مع بو سلطان واشترينا الشقتين، وبعد الانتهاء من التعمير، اتفقت مع مهندس الديكور المشهور «من عائلة الترزي»، والذي كان مكتبه قريبًا من فندق سانت جورج، للقيام بأعمال الديكورات واستغرقت المهمة سنة، ولانشغال زوجي الدائم في الكويت، ساعدتني والدتي في التجهيز والأثاث.

خلال محادثة زوجي مع الشيخة بدرية سعود الصباح أخبرها عن الشقتين، طلبت منه أن تراهما، وكانت بمعية كل من السيدة بولا الصباح[7]، ونجل الشيخة بدرية سعود الصباح الشيخ مبارك فهد السالم الصباح وأعجبت السيدة بولا بإحدى الشقتين، زوجي الشهم حلف باليمين والطلاق، وأعطاهم الشقتين».

(7) زوجة الشيخ مبارك جابر الأحمد الصباح.

وتستكمل السيدة سهير حديثها بالوقائع التي تؤكد قناعتها بأن حقيقة زوجها غير ما يتداول عنه، وتقول:

«في أحد أيام فورة المناخ، زارنا السيد باسل الأسطى على العشاء، قال لي: تخيلي زوجك غريب الأطوار، وجهني إلى صفقة حققت من ورائها أرباحًا بلغت 10 ملايين دينار كويتي، عرضت عليه 3 ملايين دينار ولم يوافق، وبعد إصراري طلب أن أشتري سيارة لوالدته التي تعيش في لندن. هذا مثال واضح على أن زوجي لا يطالب بحقه أو أتعاب مقابل تلك الأعمال التجارية».

وفي رواية أخرى شبيهه، في فورة المناخ، تقول:

«حين كان عمري 17 سنة، كان السيد نجيب المطوع كثير التردد على زيارتنا، وفي إحدى المناسبات، وبعد الانتهاء من وجبة العشاء، قال لزوجي: أنت الخير والبركة، والفضل لله ثم لك في مساندتي لإنماء ثروتي، واليوم يصادف عيد ميلاد زوجتك، هذا الشيك مني لها هدية، وكانت قيمة الشيك مليون دينار كويتي، زوجي أخذ الشيك وقام بتمزيقه».

وأنهت تلك الرواية السيدة سهير بقولها لزوجها:

«يجب أن تقول الحقيقة يا صبحي هذه شهادة حق أمام رب العالمين. أنت تظلم نفسك يا صبحي والعالم يحكي عنك الكثير من الوقائع غير الصحيحة، أنت من خيرة الناس، وجميع من كان يتعامل معك استفاد وتحقق له الخير، في الوقت الذي يتهمك الناس بأنك

سارق المليارات، وأنك السبب في حدوث أزمة المناخ، سكوتك ضرر لك ولأولادك الذين لهم الحق في معرفة الحقيقة».

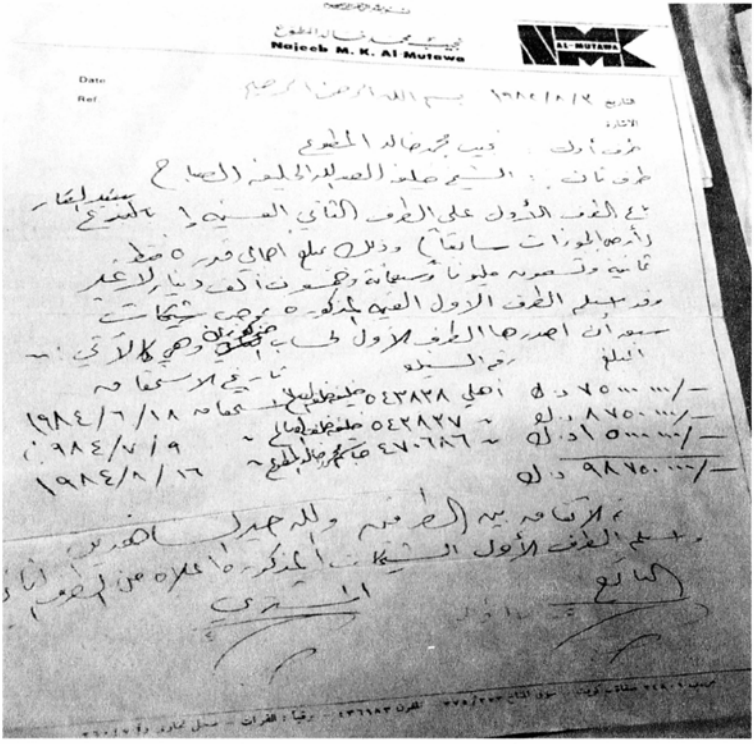

وقبل أن تنهي حديثها، طلبت من زوجها التعاون معي حتى أقوم بإعداد كتاب كامل يتعلق بسيرته الشخصية يعرض فيه جميع تلك الحقائق التي يجهلها الكثيرون عن أخلاق زوجها وقالت له: «تحدث إلى وسائل الإعلام، أنت بريء، وكل القصص التي حكيت عنك كذب وتلفيق»، هنا سكت السيد بو سلطان برهة ثم قال لها: «سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام من أطهر البشر وأصابه الظلم».

وربما ما دفع السيدة سهير إلى ذكر أمثلتها حول شهامة زوجها هي الانتقادات لسلوكياته، بينما تؤكد مجموعة من الضيوف أن دوره وإن كان بالوكالة، فقد كان محوريًّا في تعاملات المناخ، ولعله فارس في لباس مختلف.

حيث يذكر السيد عبد الله قبازرد أن شخصية الشيخ خليفة العبد الله لا تتماشى مع سلوك المضاربين في الأسهم، فهو كان شاعرًا وحساسًا، لذلك كان في حاجة إلى شخص جريء مثل السيد صبحي سكر.

ويضيف السيد عبد العزيز الحمدان أن السيد صبحي سكر جاء إلى الكويت في عمر صغير، وبدأ العمل في مهام بسيطة لدى السيد محمد خالد المطوع والد كل من السادة جاسم ونجيب المطوع، ثم قام ليبيع ويشتري، ليس باسمه، ولكن كوكيل، يقدم النصائح ويستلم العمولة مقابلها.

ويقول السيد أحمد حمود الجبري نقلًا عن والده: الوالد رحمه الله كان دائمًا يقول، كان من الأجدى أن يقوم السيد صبحي بتقديم خبراته وإمكانياته لتطوير وإنماء الاقتصاد السوري.

ويضيف السيد عزيز تقي: أنا أعرف السيد صبحي سكر جيدًا، وفي الموضوع خفايا كبيرة.

في حين أن السيد مشاري الجاسم يقول: السيد نجيب المطوع كان يعتمد بشكل كبير على السيد صبحي، فقد منحه توكيلًا مطلقًا في

جميع قراراته، وهو كان كثير السفر ومصروفات السفر ومخصصاتها كان السيد صبحي يحضرها له. وفي الوقت نفسه هو وكيل الشيخ خليفة العبد الله، فبعد أن يشتري يوقع الشيخ خليفة العبد الله على البيعة، في الأخير منحه الصلاحيات بالتوقيع. غادر بعد أزمة المناخ إلى السعودية.

ويؤكد السيد فاروق السلطان أن السيد صبحي سكر يعتبر من الأثرياء وهو كثير السفر إلى مدينة نيس[8].

---

(8) إن الذي بدأ في السوق كان شخصًا يدعى صبحي السكر مع مجموعة من التجار منهم نجيب المطوع وصالح المطوع وإبراهيم الكندري ومحمد علي أكبر ومحمد علي الإبراهيم وحسين مكي جمعه وعلي الوزان وغيرهم. وإن سيدة الأعمال المعروفة سعاد الحميضي هي التي استطاعت فضح سوق المناخ حيث أدخلت الشيكات المؤجلة لتحصيلها فتبين أنها بدون رصيد فتقدمت بشكوى جزائية إلى النيابة العامة وتم استصدار أمرًا بإلقاء القبض على مجموعة من رجال الأعمال الذين تم ذكر بعضهم. بدأت الملاحقات، منهم من تم القبض عليه ومنهم من فر خارج البلاد بطائراتهم الخاصة ومنهم من أختبأ، أما الذين لم يتحملوا هول الصدمة ووقعها عليهم بعد أن فقدوا كل ما يملكون فأحرق بعضهم نفسه، منهم الشيخ خليفة العبد الله وهو ابن شقيقة الشيخ جابر، ظهر الشيخ سعد وقال إن الحكومة تتحمل كافة المسؤولية وصدر مرسوم وزاري بتأسيس مؤسسة التسويات للشيكات التي تمت بالأجل برئاسة سليمان الدلالي ومحكمة خاصة برئاسة صلاح الفهد وهناك أكثر من 50 ٪ من الأموال هربت للخارج تحت أسماء وهمية، منهم زوجة رجل الأعمال المطوع وهي من الجنسية المصرية، استطاعت أن تهرب ذهبًا وألماسًا بالملايين. منهم من أحضر بطائرة خاصة قالبًا من الكيك بداخله راقصة وخرجت من القالب وهي عارية. إن صبحي سكر الذي جاء إلى الكويت وهو عامل بسيط ثم أخذ يتلاعب على التجار جميعًا، فإذا علم بشخص يملك المال كانت مهمته الرئيسة أن يأتي بالأشخاص ويغريهم بالأرباح التي يمكن تحقيقها ويقنعه بشراء الأسهم، لكنه استطاع الهروب إلى سوريا عبر شاحنة خضار ولا يزال مطلوبًا لدى السلطات الكويتية وسلم قبلها شيكات بلا رصيد كانت عنده أمانة فعرضها على البنوك وكانت الكارثة. مجلة مرآة الخليج العدد السابع عدد أيلول سبتمبر 2005.

وعودة إلى الحوار مع السيد صبحي سكر (بو سلطان)، يستكمل قائلًا:

«في مرحلة التعاملات مع هيئة التحكيم، قدمنا إليها ميزانية وافية للوضع المالي للشيخ خليفة، والتي كانت تبين آنذاك بأن لديه فائضًا، وبدأنا بالالتزام بالتسوية بعد التوقيع عليها من قبل الشيخ خليفة مع مكتب السيد بدر بزيع الياسين. كان عدد المتشابكين مع الشيخ خليفة لا يتعدى من 30 إلى 35 متعاملًا، أما بالنسبة إلى موضوع خصم الشيكات، فحتى آخر لحظة قبل السقوط، كان كل واحد يتمنى أن يبيع للشيخ خليفة، لأن أي بنك سيخصم شيكاته للثقة في وضعه المالي، وبأنه سوف يدفع مبلغ الشيك في تاريخه، ولم يتوقف الشيخ خليفة عن الدفع إلا في شهر أغسطس»[9].

ويعزو بو سلطان بأن سبب تفاقم تداعيات حل أزمة المناخ يعود إلى تردد المسؤولين، ويدلل على ذلك بمثال، يقول:

---

(9) أربع تهم لوكيل أحد كبار المحالين (ص.س.) الموقوف في النيابة، وأمر بالتحفظ على أمواله في أحد البنوك والرصيد لا يتجاوز بضعة دنانير. القبس، الاثنين 14 مايو 1984 - استمرار حبس صبحي سكر. القبس، الأحد 21 أكتوبر 84 - براءة سكر في شيكات المطوع واستمرار حجزه بخيانة الأمانة في أموال الشيخ خليفة. الوطن، الأحد 11 نوفمبر 84.

الجنايات تحيل قضية سكر إلى المحكمة المختصة. القبس، الأحد 11 نوفمبر 84 - تأجيل النظر في قضية صبحي سكر حتى السادس من أكتوبر المقبل واستمرار حبسه. القبس، الأحد 5 أغسطس 84 - خبر صحفي بشأن حبس صبحي سكر وخبر آخر بشأن عزله وتكليف الشيخ مبارك جابر الأحمد. النص الحرفي لحكم هيئة تحكيم معاملات الأسهم: منع خليفة الخليفة من التصرف بكافة أمواله، عزل صبحي سكر وتعيين مبارك الجابر وكيلًا. الوطن 6/ 6/ 83.

«حين يحصل حريق يَسأل المسؤول عن حلٍّ للأزمة، يقدم إليه مستشاروه اقتراحًا باستدعاء المطافئ، دون تردد يوافق ذلك المسؤول، يأتي آخر ويقترح عليه أن يسبق الإطفاء التحقق من مسبباته، يتراجع المسؤول عن المقترح الأول ويوافق على الثاني، يتقدم ثالث بمقترح بأنه لا بد من إطفاء الحريق فورًا ثم التحقق، ينتهي الأمر بتشكيل لجنة».

ويستكمل السيد صبحي سكر:

«أما أنا شخصيًّا، فقد تم القبض عليَّ عدة مرات، وتم توقيفي ومنعي من السفر، وكنت مستعدًّا للمحاكمة، واستدعتني النيابة العامة عدة مرات، وتم توقيفي لمدة 21 يومًا، ثم تم تجديدها للمحاكمة، وكانت التهمة الرئيسية: أنه بعد مراجعة الحسابات والتدقيق تبين أن كيلو بخور سعره 1400 دينار كويتي قام بشرائه الشيخ خليفة من السيد يوسف بدر العيسى بموجب شيك، والتهمة أن التوقيع الظاهر على الشيك ليس توقيع الشيخ خليفة. وبعد العرض على الخبير القانوني، تبين أن التوقيع مطابق لتوقيع الشيخ خليفة العبد الله، وكان لي كل الحق في رفع دعوى طلب تعويض، إلا أنني لم أقم بذلك، لقد تأذيت كثيرًا من الكويت ومن مجلس الأمة.

واستمر هذا الوضع حتى نهاية عام 1983، ثم قام الشيخ خليفة العبد الله وبترتيب من أسرته، بتوكيل الشيخ مبارك جابر الأحمد وهو أخو زوجته الشيخة لولوة، لأن لها حصة في الثروة أيضًا،

للقيام بتولي الأمر، وعمل التسويات خارج نطاق الهيئة. وفي عام 2003 توفي الشيخ خليفة، كان كثير التدخين وقد أجريت له عملية في القلب قبل ذلك، لم تنقطع اتصالاتي به، فقد كان رجلًا ملائكيًّا في الأخلاق والأدب، هو وإخوته. ويدَّعي البعض تفردي في عقد صفقات بين أطراف أكون أنا فيها الشاري والبائع، والواقع أني أقوم بذلك لأن طرفي العلاقة منحوني توكيلات للقيام بتعاملاتهم، وأن توكيلي كان يمثل هدفًا لكثير من متعاملي المناخ، ولكنني قبلت عددًا محدودًا منهم فقط».

الجنسية سهم والمقفلة مفتوحة والخليجية كويتية

في بعض الوثائق ونسخ من الشيكات التي حصلت عليها، كان يتردد اسمان، الأول: خليفة خلف الصالح، والثاني: خليفة خلف العنزي[1]. تصورت أنهما شخصان مختلفان، وحين سألت، أفادني أحد الفرسان بأنه شخص واحد، ولكنه يستخدمهما معًا. تردد اسمه كثيرًا في مقابلاتي مع فرسان المناخ الآخرين، لم يكن من أكبرهم، ولكن معظم تعاملاته كانت معهم، وأكثر معاملاته كانت مع الشيخ خليفة العبد الله الصباح، والذي يقول عنه إنه كان شيخًا مليئًا ويمتلك حصصًا كبيرة في شركات ثقيلة مثل البنك العقاري وشركة السينما. تحصلت على أرقامه من فارس آخر، قمت بالتواصل وكانت البداية غير مشجعة لانشغالاته، لكنه تعاطف مع إلحاحي أخيرًا، وقابلته في 3 ديسمبر 2019، في مكتبه الكائن بالطابق الأول في عمارة النقي القريبة من مبنى الفرع الرئيسي للبنك التجاري في

(1) لم أتمكن من الحصول على صورة شخصية للسيد خليفة.

مدينة الكويت ومن سوق المناخ، وهو نفس موقع اللقاء مع السيد مشاري الجاسم.

يقول السيد خليفة خلف الصالح العنزي[2]:

«كنت موظفًا في الجيش، لذلك أتواجد في السوق بعد الظهر، وبدأت صغيرًا، وكانت فكرة شراء الجنسيات في بداياتها، من لا يعرف أو لا يملك المال للمساهمة في تأسيس الشركات، كان يبيع حق جنسيته بالمساهمة، أي حقًّا لشخص آخر بشراء وتملك الأسهم من خلال دفع مبلغ معين لصاحب الجنسية الأصلي، ومن يشتريها، إما أن يساهم فيها وإما يبيعها بهامش ربح على سعر الشراء. كنت أقوم بشراء الجنسيات وأكتتب فيها وأدمجها، ثم أقوم ببيعها، كانت الجنسيات حينها متداولة مثلها مثل الأسهم. لم يكن سوق المناخ موجودًا في بداية تعاملاتي بالأسهم، إنما كانت البداية من عام 1976، في فترة تأسيس الشركات المساهمة العامة وحين كانت تداولات أسهمها في حالة نشاط، وشركات مثل عقارات الكويت والبنك العقاري وشركة الإطارات وصناعة السيارات وشركة الكابلات كانت تلك الشركات نجوم تلك الفترة».

---

(2) ضمن كلمة النائب السابق السيد خالد السلطان بمجلس الأمة والتي نشرتها مجلة الرسالة بتاريخ 17/ 10/ 1982 بأن السيد خليفة العنزي كان أحد الثمانية من كبار المتعاملين في سوق المناخ، وبأنه قام كطرف ثالث بعملية كان محركها الرئيسي السيد صبحي سكر، حين قام بتصفية أوضاع بعض المسؤولين المتنفذين قبل أن تدخل موجودات المفلسين إلى عمليات التسويات الرسمية، كما ورد اسمه كطرف ثالث في معاملات بينه وبين السيد نجيب المطوع لإنقاذه من الإفلاس.

ويستطرد السيد خليفة العنزي ويقول:

«لم يدم نشاط الأسهم طويلًا، وتمت المبالغة في نفخ الأسعار، وحدثت أزمة 1977، والمقصودة هي الأزمة التي دفعت الحكومة إلى رصد 150 مليون دينار كويتي، وأسندت إلى الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية مهمة شراء الأسهم لصالحها. أوقفت الحكومة نشاط تأسيس الشركات المساهمة الكويتية بعد تلك الأزمة، فاتجه كبار المستثمرين ممن يمتلكون نفوذًا وعلاقات مع دول الجوار إلى تأسيس الشركات الخليجية، ونشأت سوق موازية لسوق الأسهم الكويتية. ونشط سوقها نتيجة طغيان المضاربات عليها وتداولاتها بلا قيود ولا رقابة، وأسعارها متفاوتة بين دلّال وآخر، وكانت تتداول في بيئة منفلتة. وساعد الشعور بضرورة الإفادة من رواجها في الاستجابة لدعوات توطين الثروة المحلية، فانفلت عقد تأسيس الشركات الكويتية المقفلة، وكانت غير مقفلة وإنما سائبة حكمها حكم الشركات الخليجية[3].

كانت أرباح تداولات تلك الأسهم خيالية، أدت إلى انصراف الناس عن تداولات أسهم الشركات المساهمة العامة الكويتية، ومع نشوء طبقة فاحشة الثراء وفي زمن قصير، تساقطت المخاوف وتضاعفت المغريات. وفي آخر المطاف، تخلى تجار كبار وشخصيات

(3) كانت تلك الأسهم تُشترى بموجب شهادات الميلاد بالنسبة إلى القصر من الكويتيين وشهادة الجنسية بالنسبة إلى البالغين وكانت تلك الأسهم بإدارة أحد المكاتب التي تسمى (بوكر). جريدة القبس، نقلًا عن مجلة مرآة الخليج سبتمبر 2005.

محافظة عن ترددهم، وبدأت قائمة المتداولين لأسهم الشركات المناخية (خليجية ومقفلة) بالنمو السريع من حيث الكم والنوع. وما زاد من حجم الهوس، كان الاتجاه إلى مبايعات الأجل، حينها تحول الناس إلى بنوك متنقلة بلا ضوابط ولا رقابة، ولم يعد تأجيج المضاربة يحتاج إلى توفر أموال سائلة.

في ذلك الزمن، كانت أسعار فوائد الاقتراض من البنوك عالية في كل العالم، وكان من المقبول أن يصبح الاقتراض من متداولين آخرين (البيع الآجل) بفوائد مضاعفة، والتي بدأت عند مستوى 30 ٪، ثم بلغت أضعاف ذلك المستوى. وفي شهر يوليو 1982، شعرت بأن حجم تعاملاتي بات ضخمًا، وبدأت أشعر بالقلق بشأن وضعي المالي، أو احتمال الإخلال بالتوازن ما بين الموجودات والمطلوبات، ولكن الوقت بات متأخرًا.

ورغم انتفاخ الثروة في زمن رواج المناخ، لم أغير من عاداتي البسيطة بعده، فالسيارة المرسيدس التي ملكتها قبل ثروة المناخ كانت نفسها خلالها، رغم تملك زملائي لأربع سيارات رولز رويس بدلًا من واحدة، وبيت ذوي الدخل المحدود الذي ملكته في مدينة الجهراء ظل هو بيتي. ولم أملك مكتبًا لتداولات الأسهم أسوة بالآخرين، كنت مساهمًا فقط في شركة في سوق المناخ اسمها: كاظمة. وكنت أنتقل من مكتب إلى آخر، ولم أتعامل سوى مع 5 دلالين، أتذكر منهم كلًا من: السيد عبد الحميد المزيدي والسيد صلاح الأيوب والسيد خالد الصالح رحمهم الله جميعًا، ومكتب الحشاش.

ولأن الثروة الفاحشة لم تغيرني، حاولت أن أعود إلى ما كنت عليه بشكل آمن، وكنت صادقًا مع الجميع، ودفعت كل التزاماتي لصغار المتعاملين معي، وبدأت بعمل تسويات مع كبارهم، ثم دخلت على خط التسويات بين هيئة التحكيم ومؤسسة التسويات، وتوقف كل شيء. وبسبب خوفي، رفضت عرض أخذ قرض من البنك الصناعي لتمويل تسوياتي، رفضت لأنني كنت مهمومًا بديوني، ولم أقبل أن أقيد بدين جديد، وكنت مخطئًا، فقد خصم قانون المديونيات الصعبة 55 ٪ من الدَّين في تسعينيات القرن الماضي».

وعما إذا كان يعتقد بسلامة ما ذكره السيد جاسم المطوع حول دور السيد عزيز تقي في بدء الأزمة حين قام بتقديم شيك له على السيد جاسم قبل أجل استحقاقه، أجاب بالنفي، وقال:

«تعرفت على السيد عزيز في ديوانية البكر بالخالدية وهي الديوانية التي قابلت فيها كذلك السيد يوسف الحسيني[4]. ورافقت السيد عزيز على مدى من 3 إلى 4 شهور قبل الأزمة، وأكاد أجزم بأنه لا يمكن أن يفعلها، فهو تاجر أقمشة تقليدي ويعرف أصول التعامل».

ويضيف السيد خليفة:

«كانت تعاملات السيد جاسم المطوع كبيرة، والمبلغ المطلوب للسيد عزيز أقل بكثير، وهذا الرقم مبالغ فيه، قد يكون صحيحًا

(4) من شخصيات الكتاب.

بأن مجموع الشيكات التي تم تقديمها من السيد عزيز وآخرين على السيد جاسم بلغت 40 مليون دينار، لكن ذاكرة السيد جاسم خانته، كما أنه يخلط بين شخص وآخر، وموقف وآخر».

ويختم بو دعيج اللقاء بقوله:

«رغم أنني قدمت مركزي المالي بأمانة إلى الهيئات التي تشكلت لتسوية ذيول الأزمة، فإنها لم تنصفني، فقد كانت تعاملاتها مع المدينين غير عادله، تتأثر بالمعرفة والصيت واسم العائلة. ورغم تشابه حالتي مع كثيرين من المحالين الآخرين، فإن بعضهم استغرق غل يده من 6 إلى 8 شهور، وكنت من غير المحظوظين ممن طالت فترة تجميد تصرفاتهم، ولم يصدقوا سلامة بياناتي إلا بعد أن فقدت كل شيء».

ولم يتذكر السيد خليفة الصفقة التي تم الإشارة إليها في موقع سابق، التي تمت بين خليفة العبد الله ونجيب المطوع بتاريخ 3 أغسطس 1982، والموقعة من السيد صبحي سكر عن الطرفين، لكنه يضيف:

«هذه البيعة لم تتم، ولكني أتذكر أنه خلال عمل التسويات الودية كنت أطالب السيد نجيب المطوع، وبالمقابل عرضت عليه أن يبيعني تلك الأرض وأسلمه شيكاته، وإلى اليوم، لم تؤول ملكية هذه الأرض إلى السيد نجيب المطوع، وأعتقد أن تلك الأرض لا زالت باسم الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح».

حين أنهى حديثة السيد خليفة، وبعد مغادرة مكتبه، استرجعت حديثه عن شراء الميلاديات والجناسي، تذكرت مشاهد المسرحية الكويتية الكوميدية (بني صامت) التي تم عرضها في نوفمبر عام 1975، حين كان الفنان عبد الحسين عبد الرضا رحمه الله، جالسًا على الأرض وأمامه كرتونة مخصصة سابقًا للمشروبات الروحية، لكنها ملئت بصور لشهادات الميلاد والجنسيات التي تم شراؤها للاكتتاب عن أصحابها في الشركات، والطريف أن الأسماء التي كان يتداولها الفنان عبد الحسين حين يسحب تلك الشهادات من الكرتونة: عبد الحسين عبد الرضا الشمري، وسعد الفرج البلوشي، وحياة الفهد الصلبي. ومشهد والدته الضريرة الفنانة حياة الفهد لحظة احتضانها الكرتونة ومحتواها وهي في غاية السعادة.

الأزمة مقصودة وأنا عمود الخيمة

القبس

نجيب المطوع : دعونا لا نفتح
ملفات ما حصل عام ١٩٧٧

وما جرى في عملية اسهم بنك الخليج
التي بيعت وهميا من محفظة
احدى شركات القامين

السيد أحمد المناخ أو أحمد الكندري، كان مصدري، مشكورًا، في معرفة دروب السيد نجيب المطوع، وأبلغني بأنه يغير مواقعه

وفقًا لحالة الطقس، ففي فصل الصيف، كان يتواجد داخل أحد مقاهي المجمعات الواقعة في شارع سالم المبارك بالسالمية. وكان يتوجب عليَّ المرور بين الحين والآخر على المقاهي في أربع مجمعات كبرى، مثل: المارينا، والفنار، والبستان، وليلى غاليري، أتفحص وجوه الجالسين فيها لعلي أجد ضمن الوجوه معالم قريبة من صورة قديمة نشرت له في جريدة القبس بتاريخ 3 أغسطس 1982[1].

أما بعد اعتدال الطقس، وفقًا للسيد أحمد، يكون الاستدلال عليه أسهل لأنه يفضل التردد بشكل شبه يومي على أحد مقاهي الكريسنت الواقع مباشرة على الواجهة البحرية في مجمع المارينا مول.

وكان الوقت صيفا عندما بدأت البحث عنه، وقضيت أكثر من شهرين في المرور على مقاهي المجمعات الأربعة، ولم أفلح في التعرف عليه، لذلك قررت القيام بالمحاولات نفسها، ولكن عندما يعتدل الطقس وينحصر البحث في موقع واحد ضمن مجمع واحد.

---

(1) استذكر نجيب المطوع في هذا الصدد بعض الحالات التي حصلت أيام هبوط أسعار الأسهم عام 77، يومها قام بعض الذين يتحدثون الآن عن الأمانة ويرفعون الصوت بالحديث عن المصلحة العامة، هؤلاء أنفسهم هم الذين باعوا أسهم بنك الخليج من محفظة إحدى شركات التأمين يومها، كما يعرف السوق باعوها بأسعار أقل من سعرها الطبيعي حيث تبين فيما بعد أن اسم المشتري الوهمي لم يكن سوى جسر عبروا عليه لتمرير الصفقة، وبعد يومين ذهبت الصفقة لصاحبها الحقيقي الذي كان وحده قد قرر بيع تلك الأسهم قبل ساعات فقط من سيطرة الحكومة على أغلبية أسهم شركة التأمين تلك والتي كانت تمتلك محفظة أسهم بنك الخليج. إذا كنا لا نريد أن نفتح ملفات ما حصل عام 77 فإننا ندرك تمامًا أن الكثيرين ممن يرفعون الآن الصوت بأكبر مما يحتمل واقع السوق، إنما يفعلون ذلك وفي صميم قلوبهم رغبة في أن تحصل كارثة لكي يستفيدوا منها كما سبق واستفادوا عام 77. جريدة القبس 3 أغسطس 82.

وربما يتساءل البعض عن مبرر اللجوء إلى تلك الطرق الصعبة لمقابلة السيد نجيب، ولذلك سببان، الأول: هو أن كل من قابلتهم من فرسان المناخ أبلغوني بأنه يرفض إجراء أي مقابلات، والثاني: أنه كان واحدًا من أكبر فرسان المناخ وذهنه حاضر بكل أحداثه.

وفي صباح يوم الاثنين الموافق 2 سبتمبر 2019، بذلت محاولة معتادة بالمرور على المقهى الواقع عند أحد مداخل المارينا مول، ولم أتعرف عليه خلال مروري على طاولات المقهى، توقفت عند طاولة يجلس عليها رجال متأنقون، عرفتهم بنفسي وأبلغتهم بأنني أبحث عن السيد نجيب، وكانت المفاجأة، قام أحدهم بالاتصال به وأبلغه بأن هناك من يرغب في محادثته، لاحظت أنه كان يسأل المتصل بعض الأسئلة والآخر يجيب بنعم أو لا، وأحيانًا يعني.

وفي النهاية، لم يوافق على تزويدي برقم هاتفه، لكنه، طلب أن أنتظره بعد نصف ساعة في المكان نفسه، ولكن على الجانب الآخر من مدخل المجمع. انتظرت، وحضر، مرتديًا قميصًا أسود، وطلب قهوة سوداء، وقال: ما حدث جعل قلوبنا تشع بالسواد، وكرهت لبس الغترة والدشداشة لأن لونها أبيض. ثم اشتكي من مرض أصاب عينيه، نتيجة تداعيات إصابة متقدمة لمرض ارتفاع السكر في الدم. وقال إنه بعيد عن الظهور الإعلامي: «لأن التيار ضدي قوي»، على حد قوله، وبأن: «العائلة الوحيدة التي تضرر جميع أفرادها بعد أزمة المناخ، هي عائلتي».

وبعد لقاءين قصيرين في أحد مقاهي شارع سالم المبارك بالسالمية، وكانا بتاريخ 2 و3 سبتمبر 2019، حاولت خلالهما جاهدة الحصول على موافقته للمشاركة في سرد حكايته مع سوق المناخ، إلا أنه اعتذر لعدة أسباب أفصح عنها وطلب عدم نشرها، لكنه لم يمانع في تدوين بعض ما ذكره من الحديث وليس كل شيء ذُكر في اللقاءين. عاودت التواصل معه بعد سنتين، وافق وبتردد شديد وبعد أكثر من 5 مكالمات، وتم اللقاء الثالث في أحد مقاهي مجمع الفنار التجاري الواقع في شارع سالم المبارك يوم الأربعاء الموافق 25 أغسطس 2021. وجدته لا يزال متمسكًا بموقفه في عدم الرغبة في توثيق تجربته بعد مرور نحو 40 سنة على أحداثها. على الأقل ليس في الفترة الحالية.

وضمن المسموح بنشره يقول السيد نجيب محمد خالد المطوع:

«أنتمي إلى أسرة تجارية، جدي محمد كان وكيل الشيخ عبد الله الخليفة الصباح وزوجته الشيخة بدرية الأحمد الصباح، في الخمسينيات من القرن الماضي، وهذا أحد أسباب صداقتنا مع الابن الشيخ خليفة العبد الله. أبي خالد أحد مؤسسي بنك الخليج ودار الأيتام، وشريك السيد جاسم الوزان في تجارة المواد الغذائية، وكلمة (خزان) هي اختصار للحرف الأول من اسم والدي والحروف الثلاثة الأخيرة من عائلة الوزان، ووكيل عصير (قها) المشهور بطعم المنجة.

والدي خالد كان معروفًا عنه حبه لاقتناء الخواتم المرصعة

بحبات كبيرة من الألماس، وكنت من الأبناء المقربين إليه، ولادتي كانت قدوم الخير عليه، وحظيت بمعاملة مميزة منه رحمه الله، فقد سمح لي بالقيادة وأنا لم أبلغ الخامسة عشرة من العمر.

وفي عام 1969 وعمري آنذاك لا يتجاوز الـ 19 ربيعًا، بعثني والدي لدراسة الطيران في إحدى الدول الأوروبية، لكن بسبب مرضه وحبي له، لم أستكمل الدراسة ورجعت الكويت. ولأن الدراسة لم تكن تستهويني، كان يأخذني معه إلى سوق الأسهم. وكذلك أخي جاسم لم يستكمل دراسته ثم التحق بالعمل في إدارة الجوازات، وبعدها في تجارة الإلكترونيات بالشراكة مع الشيخ خليفة العبد الله.

والدي هو من شجعني على الدخول في تعاملات الأوراق المالية في أواخر السبعينيات، قبل أخي جاسم بسنوات، ثم لاحقًا دخل أخي جاسم في آخر سنتين قبل حدوث أزمة سوق المناخ، وكانت التعاملات المباشرة بيننا محدودة جدًا.

ولأني كنت من المتعاملين في البورصة، تأثرت في أزمة سوق الأوراق المالية التي حدثت في 1976/ 1977، وبعد أن أطلقوا علينا: (التجار الطارئين والدخلاء)، قمت بتصريح في جريدة السياسة مع صحفي اسمه نجيب من الجنسية الأردنية، وقلت فيه: السوق ليس حكرًا على التجار التقليديين، وفئة الشباب التي أنتمي إليها يجب أن تمنح الفرصة.

تزوجت سيدة يابانية[2] وأنجبت منها نوف ومشعل، لأن تلك الأسماء لم تكن موجودة حينها في العائلة، وبعد انفصالي عنها، تزوجت سيدة لبنانية وأنجبت منها ابنتين. واشتهرت بالاهتمام بمظهري ليتناسب مع فارس يتعامل بصفقات تتجاوز مئات الملايين، فقماش الدشداشة كان يورد لي من لندن، وأحرص قبل الخروج من المنزل على أن يتناسب لون الدشداشة التي أرتديها مع لون السيارة ولون الحذاء والجوارب.

شاهدت مقاطع تم نشرها من فيلم فرسان المناخ، وتأملت في المشهد الذي يدلل على حالة البذخ التي كان يعيشها فرسان المناخ، بغنجة الكافيار (الغنجة وعاء كبير لأكل الرز) وتساءلت: ماذا يعني الصحن الكبير المليء بالكافيار، لشخص مجموعة تعاملاته تصل إلى مئات الملايين، وضمن الحضور سفراء وشخصيات كبيرة ومتنفذة؟ والانتقادات الأخرى التي طالت الفرسان بأنهم يلبسون خواتم ألماس. وكان المقصود بالكافيار المرحوم صلاح الأيوب، بينما أنا المقصود بالخواتم».

ومن بين ما قاله السيد نجيب:

«أنا مستثمر ومضارب كبير، اشتريت أسهم شركة لا أتذكر اسمها لكنه قريب من (شركة البحرين ودبي)، لا أتذكر بالضبط،

(2) اتضح للجنة هيئة التحكيم أن زوجة أحد مجموعة الثمانية وهي يابانية قد حولت 270 مليون ين ياباني إلى أحد البنوك في اليابان، كما قامت زوجة آخر بسحب مبلغ وقدره مليونا دينار كويتي نقدًا، وهي كويتية الجنسية خلال الفترة الماضية، ولم يعرف أين ذهبت بالمال حيث لم تودعه في أي بنك محلي. جريدة القبس 29/ 10/ 1982.

وعلى الرغم من أن نسبة تملكي فيها كانت مرتفعة، فإنني كنت من المؤيدين لإسناد الرئاسة إلى السيد حسين مكي الجمعة وأن يتولى السيد مشاري الجاسم منصب نائب الرئيس فيها. ذهبنا كوفد لمقابلة أمير البحرين آنذاك الشيخ عيسى بن سلمان رحمه الله، وكان ضمن الوفد كل من السادة حسين مكي الجمعة وأحمد الكندري ومحمد الإبراهيم، ولا أتذكر الأسماء الأخرى، وكان السيد حسين مكي الجمعة يتولى الحديث نيابة عن المجموعة لأني غير معروف ولا أحب الظهور في الصحافة. والتعاملات لا تتوقف، حتى عندما نسافر لقضاء الصيف في لندن أو غيرها من العواصم الأوروبية، لا نفوت أي فرصة لعقد صفقات الشاري والبائع، وأتذكر أنه خلال إحدى الرحلات كان من ضمن المسافرين والذي شهد على إحدى صفقاتي السيد فيصل الزاحم. ومن الدلالين الأحياء الذين تعاملت معهم، السيد محمد عبد الكريم المطوع وبعد عقد الصفقات الكبرى، يسير المتعاملون خلفي كالنمل، (نجيب اشترى).

من الصفقات العقارية التي أتذكرها، اشتريت في بداية عام 1982، أرضًا من السيد نجيب الملا مقابل منزل الشيخ أحمد الحمود في مواجهة البحر. في السنة نفسها، دعاني السيد جواد بو خمسين لمشاهدة الفندق الذي يملكه (كراون بلازا) الواقع في منطقة الفروانية، وكان القصد بيعه، استهوتني فكرة شراء الفندق، دفعت 50 ٪ من القيمة، جزء نقدي وجزء أسهم متنوعة، ولم يوافق على تسليمي الوثيقة وسلمني كتابًا يبين ذلك الاتفاق المبدئي. بعد

حدوث الأزمة تمت التسوية للسيد جواد، وضاعت حصتي في الفندق.

ويؤكد السيد نجيب المطوع بقوله: أن الأزمة مقصودة، فقد كنت حينها عمود الخيمة، أصغر وأغنى وأحلى فارس من فرسان المناخ.

في 23 يوليو 1982، وخلال وجودي في لندن لقضاء عطلة الصيف، تلقيت مكالمة عرفت منها أن الفقاعة انفجرت، وانفرطت السبحة. بدأت مشروع تسويات مع أخي جاسم المطوع ثم السيد باسل الأسطى ثم السيدين: أحمد الكندري ومحمد فيحان العتيبي. توقفت عن الدفع في شهر سبتمبر، وأبلغت رئيس الحكومة أن الآخرين توقفوا أيضًا عن الدفع لي، وكانت مطالباتي تشمل التجار التقليديين خارج سوق المناخ، وأملك 50 ٪ من أسهم مجموعة الأوراق المالية. حاول السيد عزيز إقناعي بالسفر إلى خارج الكويت، ورفضت».

وأما عن حكاية المتسبب الرئيسي في الأزمة، يقول السيد نجيب:

«بالتأكيد ليس السيد عزيز تقي هو من قدم أول شيك على حساب أخي جاسم، ولا أستطيع أن أذكر اسم الشخصية المتسببة في انفجار الفقاعة.

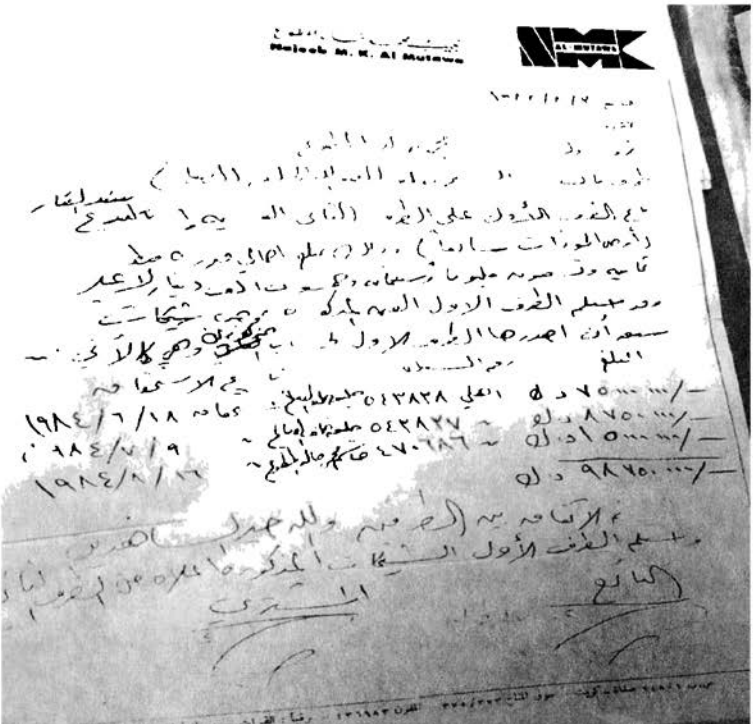

وفيما يتعلق بالوثيقة الموقعة من السيد صبحي سكر، يقول السيد نجيب: لا أتذكر شيئًا عنها، يمكنك الاستفسار من السيد خليفة خلف الصالح، كما أن السيد صبحي سكر يستطيع التوقيع عن الطرفين لأنه وكيلي ووكيل الشيخ خليفة، وكل ما أتذكره أن قيمة الأرض كانت بحدود 46 مليون دينار، وليس 98 مليون دينار كما هو مذكور في الوثيقة. وقد تكون شيكات بصدد التسوية في المديونية، لأني في هذا التاريخ كنت في القاهرة، سافرت إليها لعلمي بأنه سيتم صدور حكم عليَّ بمنع السفر. ثم مكثت 10 أيام

مختبئًا لدى الشيخ جابر العلي الصباح رحمه الله، والتي كانت علاقتي به وثيقة، وقررت أن أسلم نفسي في تاريخ يوم ميلادي، 16 إبريل 1983، سلمت نفسي قبلها بيوم ودخلت السجن المركزي مع المحكوم عليهم بالإعدام، ومنعت عني الزيارة.

دخلت السجن قبل تشكيل هيئة التحكيم، وصدر ضدي حكما في مارس 1983 بالسجن 4 سنوات، حينها سمعت أن الشيخ خليفة العبد الله قد حاول الانتحار، وعندما سألت قيل إنه قام بإشعال النار في ظهره. قلت: فيه أحد ينتحر يحرق ظهره؟ وتم إيداع الشيخ خليفة المستشفى في نفس تلك الفترة. تم الإفراج عني بعد 3 شهور بعدما قررت الإضراب عن الطعام. وفور خروجي من السجن ذهبت لزيارة الشيخ خليفة العبد الله ولم أجده، قيل لي إنه خرج.

واكتشفنا بعد نشر أسماء المتعاملين في الصفقات الآجلة في سوق المناخ أن كل الكويت لها تعاملات معنا في الوقت الذي كان الجميع يردد: لا نتعامل مع نجيب وجاسم. وقمت بعد ذلك بتكليف المحامين السادة: حمد العيسى وعبد الحميد الصراف وعبد العزيز سليمان المطوع وصالح عبد اللطيف المسلم، بطلب النظر في قضيتي بجلسة مستعجلة، في مبنى المحكمة الواقع آنذاك مقابل حديقة البلدية في شارع فهد السالم. وحضرت إلى المحكمة في باص المسجونين والأغلال في يدي ورجلي، وقام أحد الضباط ويدعى السيد مرزوق الرشيدي بإصدار التعليمات لرفع الأغلال خلال

الطريق وإعادتها عند الوصول. وصلنا، وكان في استقبالي أبي وأهلي ومجموعة من الأصدقاء والمعارف. بدأت الجلسة برئاسة المستشار أحمد بطي بو طيبان».

ثم سكت، ولم يرغب في التحدث عما دار خلال تلك الجلسة، ولكنه استطرد بعد قليل قائلًا:

«بعد مقابلتي مع شخصية متنفذة، اتصلت على المحامي حمد العيسى، قلت له: الحين تعلن إفلاسي. سألني: «وينك»؟ أين أنت؟ قلت له: نلتقي بالمحكمة. وقبل وصولي إلى المحكمة تم إرسال تلكس يمنع منعًا باتًّا إعلان إفلاس أي شخص من المتعاملين في سوق المناخ.

ثم واجهنا مصيرنا مع صاحب فكرة تأسيس صندوق صغار المستثمرين، السيد عبد اللطيف الحمد، وزير المالية، والذي كانت تداعيات فكرته أن تصرف الدولة مليارًا و300 مليون دينار بدلًا من 700 مليون دينار، تعويضًا للصغار من حساب هذا الصندوق. ونحن الفرسان أمام هيئة التحكيم الشبيه بمحاكم المهداوي، متهمون، وتحت رحمة المستشارين الذين تم الاستعانة بهم لدى مؤسسة التسويات للخروج من الأزمة، وهم السادة: محمد الموافي وفكري المغاوري وعائل الياسري.

أخي جاسم المطوع هو المقصود بشخصية (بو حظين) في مسرحية فرسان المناخ، وحين سألت المرحوم عبد الحسين عبد الرضا: لماذا قمت بالتركيز على شخصية أخي جاسم؟ كان الرد:

لأنه خسرني في الصفقات التي تعاملت بها معه. ولا أتفق مع أخي جاسم بشأن الظهور الإعلامي والقيام بسرد حوادث ليست دقيقة، فشخصية أخي جاسم بسيطة، لم يحصل على تعليم عالٍ، وأعطى الثقة بلا حدود للمحاسب المدعو أحمد جمال الدين، الذي سرق منه 24 مليون دينار كويتي، ومحاسب آخر سرق منه 7 ملايين دينار، كما سرق الخادم الذي كان يقدم الشاي والقهوة إلى الضيوف مليون دينار.

خلال الفترة التي قضيتها في السجن، لازمني نزيل عسكري من الجنسية التايلندية (عميد متقاعد) عمل في مجال الإنشاءات ثم اختلف مع المستثمر الكويتي الذي كان يعمل معه، وتسبب ذلك الخلاف في إيداعه السجن لترحيله، كان يحدثني عن قصته وهو يبكي، تحدثت إليه أيضًا عن حكايتي، وعند الوداع سلمني 4 دفاتر كبيرة كتب فيها قصتي مع سوق المناخ باللغة الإنجليزية».

حين انتهى اللقاء مع السيد نجيب المطوع، جال في عقلي، أن تلك الدفاتر الأربعة ثروة حقيقية، لأنها تروي تفاصيل تجربته أثناء حدوثها، وببعض التدقيق في الجانب الغاضب والعاطفي، كان من الممكن استخلاص جانبًا مهمًّا وحقيقيًّا من أحداث المناخ، أسوة بمسرحية فرسان المناخ، ولأنني أعرف مسبقًا رد السيد نجيب القاطع برفض اطلاعي عليها، لم أجرؤ على مجرد سؤاله.

المصائب لا تأتي فرادى[1]

كما ذكرت سابقًا، عاودت التواصل مع السيد نجيب خالد المطوع بعد سنتين من آخر لقاء، فوافق، وبتردد شديد وبعد أكثر من 5 مكالمات، وتم اللقاء الثالث في إحدى مقاهي مجمع الفنار التجاري الواقع في شارع سالم المبارك يوم الأربعاء الموافق 25 أغسطس 2021.

وكانت بداية الحديث عن قصة معاناته خلال الإصابة بفيروس كورونا، ودخوله المستشفى وشفائه منها كما ذكرت سابقًا. وكانت المفاجأة حين قال لي:

«حضرت اليوم بناء على طلبك، ومعي أحد الفرسان، السيد: باسل الأسطى[2]، وهو حاليًا في الدور الأرضي تحت، مع زوج أخته ينتظر موافقتك على الصعود».

---

(1) مثل إنجليزي.

(2) لم أتمكن من الحصول على صورة شخصية للسيد باسل.

ثم أردف وهو يبتسم:

«أنا جبت لك باسل حتى «تهونين عني»، أي: رتبت لك اللقاء مع السيد باسل حتى يخفف التركيز على شخصي».

وكانت ابتسامتي الكبيرة هي الرد، اتصل به وطلب منه الحضور إلى المقهى الذي نجلس فيه.

بدأ حديث السيد باسل أحمد علي الأسطى بقوله:

«ينسب انتماؤنا إلى أسرة البهبهاني، وأصل كلمة الأسطى أي: المقاول تعود إلى مهنة المقاولات التي تشتهر بها عائلتي. وأعتذر بداية، قد لا أتذكر الكثير بسبب الإصابة بالمراحل الأولى من مرض الزهايمر، ولكني لا أمانع في تدوين ما ترغبين فيما يدور باللقاء».

ثم استطرد قائلًا:

«بعد التخرج من الكلية العسكرية التابعة لوزارة الدفاع، كنتُ ضمن أوائل الدفعات التي تم إيفادها إلى إسكتلندا لدراسة هندسة الطيران في عام 1968، وبعد التقاعد من الجيش، عملت في تجارة الملابس. بدايتي مع سوق الأسهم كانت في عام 1977 - 1978، وكانت في أسهم الشركات الكويتية، ثم أصبح التعامل لاحقًا في أسهم جميع الشركات الكويتية والخليجية، بعضها نقدي ومعظمها بالأجل. وأكبر تعاملاتي كانت مع السادة: نجيب وجاسم المطوع وكذلك الشيخ خليفة العبد الله الصباح. وأكثر التعاملات كانت من خلال (الشاري والبائع). تعاملت

كذلك مع السيد زيد المطوع وهو إنسان محترم، أما تعاملاتي مع السيد عزيز تقي فلم تتجاوز صفقتين وذلك لأنه متشدد في تعاملاته. ودخلت كذلك صفقة مع المرحوم فايز المطوع وحققت لي ربحًا وفيرًا، فأهديته سيارة لا أتذكر إذا كانت رولز رويس أو مزاراتي[3].

معظم سفراتي في الصيف كانت إلى بريطانيا وسويسرا، وفي 23 يوليو[4] من صيف 1982 وخلال وجودي في شقتي التي كنت أمتلكها في شارع Edgeware Road في لندن، تم إبلاغنا أنا والسيد نجيب المطوع الذي كان متواجدًا أيضًا هناك بأن شيك السيد جاسم المطوع رجع، أي أن الرصيد لا يغطي مبلغ الشيك، فقررنا العودة إلى الكويت فورًا. لم نخفْ أو نهرب، وبحسن نية قمت بتسجيل جميع موجوداتي وتسليمها لهيئة التحكيم والتي قامت بتحويل تلك المعلومات إلى مؤسسة التسويات، منها 6 بنايات اشتريتها من السيد عبد اللطيف الهيب، القريبة من فندق: الهوليداي إن، الواقع في منطقة الفروانية، وقررت هيئة التحكيم أن إجمالي تعاملاتي الـ Turnover تبلغ نحو 900 مليون دينار كويتي، المستحق لي منها 470 مليونًا والمستحق عليَّ 420 مليون دينار، هذا غير العقار.

---

(3) أفاد السيد نجيب المطوع الذي حضر اللقاء بإنها سيارة لاغوندا.

(4) ذلك كان أول تاريخ محدد عن زمن انفجار الفقاعة، 23 يوليو 1982، والذي يصادف يوم الجمعة، بينما معظم من قابلتهم سابقًا يعتقدون أن تاريخ انفجار الفقاعة كان في يوم ما من شهر أغسطس من عام 1982، ويذهب أكثر من ذلك بتسمية من تسبب في انفجارها وهو السيد جاسم المطوع بعد رجوع شيكه في ذلك التاريخ.

كانت لدينا معرفة وقناعة بأن الوضع لم يكن طبيعيًّا، وكنا نترقب الانهيار في أي لحظة، لكن كل واحد منا متورط وغير قادر على الخروج، أو التوقف، أو تخليص نفسه، الإغراء من ناحية، والرغبة الجامحة في تحقيق المزيد من الثروة حتى آخر لحظة من ناحية أخرى. وحتى محاولاتي قبل أزمة المناخ في عمل تقاص للشيكات مع البعض لم تنجح، كان الكل يردد: دع شيكاتي لديك واترك شيكاتك عندي.

بعد بدء الأزمة، شعرت بالظلم، فقد كانت هيئة التحكيم تعاملني بقسوة، كأني سارق أو لص، على الرغم من تقديمي كل المعلومات، بما فيها البنايات الـ 6 التي اشتريتها من السيد عبد اللطيف الهيب والتي دفعت قيمتها قبل تحويلها باسمي. وعندما حدثت أزمة المناخ، وخلال حصر موجوداتي، طلبت من السيد عبد اللطيف أن يقوم بتسليمها لهيئة التحكيم، ولا أعرف كيف تم التعامل معها لأنها لم تكن مسجلة باسمي حينها. وما زلت لا أعرف كيف تعاملت هيئة التحكيم مع موجوداتي، ولم يستطع المحاميان السادة حمد العيسى وعبد الحميد الصراف، منع إعلان إفلاسي ولا إلغاء منع السفر.

بعد تحرير الكويت من الغزو العراقي عام 1991، قررت أن أبدأ من جديد، قمت ببيع منزلي الذي تبقي لي، والكائن في الجابرية بمبلغ 450 ألف دينار كويتي، وأعطيت زوجتي السابقة 140 ألف دينار منها، لتشتري منزلًا لأبنائنا الثلاثة، والباقي أخذته معي

وقررت أن أهاجر للعيش في دبي واستثمار المبلغ هناك. تعرفت إلى زوجتي الثانية الروسية التي أنجبت منها ابنتي نور، كانت زوجتي الروسية تملك وتدير شركة استيراد وتصدير في دبي، وتقوم باستيراد سلع مختلفة من عدة دول، مثل: السيارات وقطع الغيار والملابس من الصين، والكافيار من روسيا، وتعيد تصديرها إلى الشيشان. وخلال 4 أو 5 سنوات، تحسنت حالتي المالية، وعدت إلى تحقيق الملايين من جديد من خلال تلك الصفقات. ففي كل رحلة شحن كان الربح المحقق يتجاوز 25 ألف دولار، وبمعدل 4 رحلات شهريًّا، أي لا يقل الربح عن 100 ألف دولار شهريًّا.

في ديسمبر 1994 قامت الحرب في الشيشان، وتزامن ذلك مع حدوث حريق كبير في المخزن الذي كان يحوي البضائع والتهم الحريق كل شيء داخله، وامتد إلى 5 محلات مجاورة، ولم يكن المخزون مؤمنًا عليه، فضاع كل شيء من جديد.

وفي النهاية، عدت إلى الكويت، مصدر رزقي الوحيد هو المعاش التقاعدي، وأعيش حاليا في شقة في حولي مع إحدى بناتي، وأحكام منع السفر لا زالت تلاحقني، ولكن هذه المرة من شركة الشواف، بسبب قضايا بيع وشراء سيارات، وبسبب منع السفر، اضطرت ابنتي نور التي تعيش مع والدتها في روسيا إلى التردد عليَّ للاطمئنان على صحتي، وفي ذلك بعض العزاء في آخر مراحل العمر».

وفي آخر اللقاء تذكر السيد باسل الأسطى حادثة طريفة لما فيها من مفارقة، ويقول:

«في فورة أزمة المناخ، تم تحويلنا إلى النيابة العامة بعد توقف صرف شيكاتنا، ومنها تم ترحيلنا إلى مخفر في منطقة سلوى، المتواجدون هناك كلهم عاجزون ماليًّا، ومن ضمنهم: أحمد الكندري وجاسم المطوع وصبحي سكر، والذين حضروا لمواساتنا، مثل: الشيخ خليفة العبد الله ونجيب المطوع وحسين مكي الجمعة، وغيرهم من الذين لحقونا في المساءلة القانونية، كنا جميعًا قد أصبحنا حفاي أي: مفلسين، بينما ساحة المخفر مليئة بسيارات الرولز رويس والمزاراتي والماركات الأخرى الثمينة».

ماذا قالوا عن أسطورة المناخ

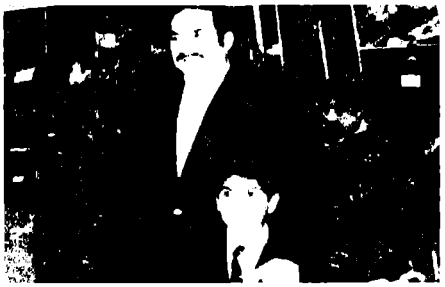

السيد جاسم المطوع برفقة أحد أبنائه

لا أحد نصحني بمقابلته، وهناك شبه إجماع بين المهتمين على أنه لم يعد قادرًا على تذكر الأحداث، ولكن، لا يمكن القيام بعمل يتعلق بأزمة المناخ و(أسطورة المناخ)[1] كما يطلق هو على نفسه، ليس ضمنه، لذلك استعرت مما قيل وكُتب عنه.

(1) جدول يوضح حجم شيكات الدائنين والمدينين ممن تعاملوا مع السيد جاسم محمد خالد المطوع في بيوعات الأسهم الآجلة، حتى 28 أغسطس 1982، البالغة 6 مليارات و121 مليونًا و278 ألفًا و169 دينارًا كويتيًا، تتوزع على قرابة 90 شخصًا، بلغت ديونهم عليه أكثر من 4 مليارات دينار كويتي، في حين بلغت ديونه عليهم مليارين و108 مليون دينار كويتي، علمًا بأن تلك البيانات ليست صادرة عن جهات رسمية، وتم نشرها في جريدة الوطن بتاريخ 18/ 1/ 1983، ولم يتم نفيها من أي مصدر.

أسطورة المناخ هو السيد جاسم محمد خالد اليوسف المطوع، والذي ذكر في أول تصريح صحفي له بعد أنفجار فقاعة المناخ وردًّا على من وصفهم بالحاقدين، بأنه يرفض أن يتصرف بالمثل، حتى لا تتحول المدارس والوزارات إلى سجون تحوي أكثر من 7500 شخص لا يزال يحمل شيكاتهم في محفظته[2]. وفي موقع آخر، لا يستنكف من ذكر أن مستوى تعليمه لا يتعدى الشهادة المتوسطة، ولكنه يفخر بأنه بهذا المستوى التعليمي استطاع أن يصبح أكبر فارس للمناخ، حتى أنه يذكر بأن تعاملات المناخ توقفت عندما ذهب في رحلة علاج إلى جنيف، وعاود النشاط إلى السوق وارتفعت أسعار الأسهم حال عودته، ويرجح بأن سبب ذلك كان نيته الصافية[3].

ثم نشرت صحيفة الفايننشال تايمز مقالًا بقلم: آلان فريدمان وكاثي إيفانز في 1 فبراير 1983، أن السيد جاسم المطوع، الذي يعد أكبر متعامل في سوق المناخ، المدين بمبلغ 10.5 بلايين دولار، يعترف بأنه سيصبح كبش الفداء المسؤول عن انهيار هذه السوق بسبب الحجم الهائل من الشيكات الآجلة في مجتمع يولي أهمية كبيرة للمكانة الاجتماعية، وأنه تمت مهاجمته بسبب الغيرة القاتلة، لأنه واحد من الشباب صغار السن الذين أصبحوا شيئًا ذا قيمة في وقت قصير جدًّا.

---

(2) أول حديث صحفي بعد انفجار الفقاعة، جريدة القبس يناير 1983.

(3) مجلة الديرة العدد 110 بتاريخ 28/ 9/ 1993.

وهناك من يعتقد بأن السيد جاسم المطوع بدأ التعاملات في سوق المناخ وهو ثري، في حين أن البعض الآخر يقول غير ذلك، وهناك من يؤكد أن السيد جاسم لم يبدأ من الصفر، ويملك مالًا قبل أن يدخل تعاملات سوق المناخ، وتختلف الآراء بشأن مصادر وحجم أمواله.

يقول السيد زيد عبد الكريم المطوع:

«السيد خالد يوسف المطوع جد جاسم ونجيب والد أبيهم محمد، ورث عن والده، كان رجلًا ثريًّا ومليئًا، ويطلقون عليه تسمية الدكتور، الجد توفاه الله والأبناء ورثوا، وعليه فإن جاسم ونجيب لم يبدؤوا من الصفر، واشتهر والدهم خالد بتشغيل أفلام سينما في منزله للجيران».

ويذكر السيد زيد قائلًا:

«كان السيد جاسم المطوع يقول لنا بشكل مستمر، إنه يودع كل شيكاته لدى البنوك أمانة، وهذا يعني أن البنوك كانت تعرف مسبقًا حجم تلك الشيكات، وكذلك لديها معرفة مسبقة عن حجم المشكلة».

ويضيف السيد زيد:

«سمعت قصة نقلًا عن السيد جاسم شخصيا. في بداية الأزمة، طلبه رئيس الحكومة الشيخ سعد العبد الله الصباح رحمه الله، وقال له: ما هي القصة؟ وماذا حدث؟ كان رده: شوف طال عمرك، أنا

مثل السيارة التي تمشي في الطريق السريع، وفجأة السيارة توقفت، كل السيارات التي تسير خلفي ستصدمني. فرد عليه الشيخ سعد: وما هي مشكلة السيارة، لماذا توقفت فجأة؟».

وعلى عكس ذلك، هناك آخرون يرون أن السيد جاسم لم يكن يملك شيئًا يذكر، فأحد المتعاملين في سوق المناخ والذي لا يرغب في الكشف عن هويته، يقول:

«السيد جاسم هو ابن السيد محمد خالد المطوع، لكنه شخصيًّا لا يملك شيئًا. في بداية عام 1981، وفي فورة تعاملات سوق المناخ، دخلت معه صفقة بيع أسهم بقيمة نقدية بلغت 30 ألف دينار، بموجب شيك، قدمته إلى البنك تبين أن حسابه بدون رصيد، أخذت الشيك ورجعت إلى مكتبي وقررت أن أنتظر. في تلك الأثناء اتصل به واحد من البنك وأخبره بما حدث، بعدها، وصلني مندوب من مكتب السيد جاسم وسلمني رسالة اعتذار، ورد فيها: الأخ العزيز أنا في ضائقة مالية، اصبر لبعض الوقت لحين ما أتدبر المبلغ، إن شاء الله أعوضك. وبعد أسبوع أو 10 أيام، تم صرف الشيك. أتساءل، بعد عجز السيد جاسم المطوع عن سداد مبلغ 30 ألف دينار، كيف تصل تعاملاته في أقل من سنتين إلى 4 مليارات دينار كويتي».

ويضيف:

«بنك الخليج كان يعطي السيد جاسم المطوع دفاتر شيكات بالهبل أي: بدون حدود وبصورة مستمرة ربطات أي: رزمات

من دفاتر الشيكات في حين أن صرفها للعملاء الآخرين كان يتم بشروط، لماذا لم يتساءل المسؤولون في البنك حول سلامة استخدام السيد جاسم يوميًا من 20 إلى 30 دفتر شيكات. لقد كان طفلًا كبيرًا، ثم أصبح قطبًا، الكل يتوسل إليه ويطلب رضاه، كان يسحب على المكشوف والبنوك نائمة».

ويقول السيد مشاري الجاسم:

«ما أعرفه أن السيد جاسم المطوع في بداية تجارته كان مقترضًا من البنك الأهلي 15 ألف دينار كويتي، فكيف تصل تعاملاته إلى المليارات؟»[4].

وبين من يقول إنه بدأ ثريًا أو بدأ معدمًا، هناك من يؤكد أنه بدأ من شيء ما بينهما.

وللسيد فيصل الرضوان رواية أخرى، قائلًا:

«يردد كل من السادة جاسم ونجيب المطوع بأننا دخلنا البورصة بثروة، حين تمت دعوتنا لتكريم الشخصيات التي شاركت في فيلم فرسان المناخ كان السيد جاسم يجلس قريبًا مني، سألته عما تردد فقال لي: أنا كنت أمتلك مصنع مواعين أي: أواني وقمت ببيعه، ودخلت سوق المناخ. قلت له: بو محمد، المصنع إذا ذبح عمره أي:

---

(4) انظر:

Gulf Banking & Finance, October 92: Jasim Almotaawa An unreal income and then the crash, how one man started the slide with 5,000 cheques he could not cover.

أقصى ثمن لحصيلة بيعه لن يتجاوز 200 ألف دينار كويتي، أنت تتكلم عن 4 آلاف مليون دينار»[5].

كما أن للسيد سامي النصف رواية أخرى بعيدة عن مصدر ثرائه، يقولها نقلًا عن أحد التجار التقليديين:

«كانت الضغوط تحاصر هذا التاجر التقليدي من كل اتجاه، لدفعه إلى الدخول في سوق المناخ، ووصوله إلى المستوى الذي وصل إليه معظم المتعاملين وكان قريب الوصول إلى المرحلة، لم لا؟ وما يتبع ذلك من منطق هو أن كل هؤلاء الصغار الذين أصبحوا مليونيرات هم المجانين، ونحن كنا أكبر حجمًا في التجارة أصبحنا أصغرهم في حجم الثروة، هل أنا العاقل الوحيد؟ وخلال مرحلة الاستعداد والقبول في الدخول في صفقات سوق المناخ وقبل أن يتورط، جمعته الصدفة بأحد كبار المتعاملين وهو السيد جاسم المطوع».

يستكمل السيد سامي نقلًا عن التاجر التقليدي الذي لم يحبذ ذكر اسمه، ويقول:

«عند خروج هذا التاجر من بورصة الكويت، شاهد السيد جاسم المطوع وهو في طريقه لمغادرة سوق المناخ، توجه بعدها السيد جاسم إلى المكتبة الواقعة قرب مدخل البورصة، حدَّث التاجر نفسه: دعني ألحق به، وأرى أيًّا من الصحف والمجلات التي يقرؤها

(5) إغلاق عدد من مكاتب المحالين إلى المؤسسة في سوق المناخ بالشمع الأحمر. نجيب المطوع، جاسم المطوع، فيحان العتيبي. السياسة 13/ 5/ 1983.

هذا الشخص المؤثر على أهم التعاملات والصفقات في سوق المناخ. ووجده يتصفح مجلتي: الشبكة والموعد.

موقف جعلني متيقنًا من صحة القرار بعدم الدخول إلى ذلك السوق، وكان قرارًا حصيفًا».

المرزوق: لجنة تسوية ديون جاسم المطوع تنفذ خطة عمل من أربع نقاط أساسية

القبس 27/ 8/ 1982 المرزوق: لجنة تسوية ديون جاسم المطوع تنفذ خطة عمل من 4 نقاط أساسية

وتختلف الروايات بشأن قيمة الشيك المتسبب في انفجار فقاعة أزمة المناخ، هل كانت 10 ملايين دينار كويتي أم 30، ففي تصريح للسيد جاسم المطوع لمجلة الرسالة بتاريخ 9 فبراير 1983، يقول فيه:

«كما قلت لك، في بنك من البنوك، حدث تواطؤ من بعض الموظفين مع تجار كانوا يتعاملون معي بكثافة، فزودوهم بأرصدتي اليومية وأي الأيام التي يكون فيها عندي عجز، وقد أخبرتك عن قصة الذي أودع في حسابي مليوني دينار حتى يسحب 10 ملايين دينار».

وكتبت كلودين دريهيه المبعوثة الخاصة عن وكالة الصحافة الفرنسية، في جريدة الوطن بتاريخ 18/ 10/ 1985:

«جاء اليوم في أغسطس 82 الذي حطم فيه شخص غير مدرك هذه الحلقة وقدم شيكًا يحمل تاريخًا مؤجلًا قبل الموعد المذكور، تبلغ قيمته 30 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل 720 مليون فرنك فرنسي».

وفي عام 1993، وكان للسيد جاسم تصريح شهير[6]، يؤكد أن من تسبب في انكشاف حسابه هو السيد عزيز تقي، حيث قام في عام 1983 بسحب كل ما في الرصيد وغادر البلاد[7].

وللسيد جاسم المطوع تصريح في مجلة الرسالة بعددها الصادر بتاريخ 16/ 1/ 1983، ينفي ما تداول عنه بشأن تحويل الأموال للخارج قبل أنفجار الفقاعة، يقول فيه:

«صحيح حولت لمصر قبل الأزمة بأسبوعين، ولكن 2 مليون دينار كويتي وليس 5 ملايين كما ذكرت الصحف، اشتريت شقة بقيمة 3 مليون جنيه مصري لزوجتي المصرية والباقي أودعته في حساب، ومن الرصيد اشتريت كذلك شقة بمبلغ 550 ألاف دينار والباقي ظل في الحساب».

---

(6) مجلة الديرة، العدد بتاريخ 28/ 9/ 1993.

(7) من بين 26.7 مليار دينار كويتي من حجم المقاصة، كان هناك 18.5 مليارًا شيكات لمجموعة الثمانية أشخاص الذين يعتبرون الخلية الأساسية في الأزمة. جريدة السياسة 23/ 10/ 1982.

كمبيوتر المناخ وفارس التسويات

السيد حمود الجبري خلال فترة الدراسة في الولايات المتحدة

بعد محاولات حثيثة للتواصل معه، فشلت جميعها، شرَّفنا بزيارة مفاجئة في منزلنا بمعية السيد أحمد الكندري، ودون ترتيب مسبق. شخصية هادئة، مريحة، قليلة الكلام، لا يظن أحد أن يكون أبوه أحد كبار فرسان سوق المناخ، لكن، بعد اللقاء تبيَّن كم يشتركان: أحمد ضيف هذا الكتاب، ووالده المرحوم، في الطيبة وحسن المعاملة والتواضع[1].

(1) زاملت النائب حمود الجبري رحمه الله وطيب ثراه، خلال عملي في لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية خلال الفترة من 1992 إلى 1999.

يبدأ السيد أحمد حمود الجبري حديثه:

«كان الوالد رحمه الله، ضمن أوائل الدفعات التي تخرجت من دار المعلمين، والذي كانت مدة الدراسة فيها سنتان بعد الثانوية العامة، تخرج وعمل مدرس تربية رياضية، ثم أصبح وكيلًا، وبعدها ناظر في مدرسة سفيان الثوري الابتدائية في منطقة خيطان، ثم مدرسة أخرى لا أتذكر اسمها في منطقة جليب الشيوخ. في عام 1972، وقبل أن يصبح وكيلًا، تم ابتعاثه لاستكمال الدراسة الجامعية في تخصص الرياضيات في إحدى الجامعات الأمريكية في ولاية تكساس، وقد سبقها دراسة اللغة الإنجليزية في الولاية نفسها تحت إشراف International Office واجتيازه اختبارات التوفل، إلا أنه عاد قبل استكمال السنة الثالثة وذلك للمشاركة في الانتخابات النيابية في عام 1975».

ويستدرك قائلًا:

«جدي ناصر رحمه الله، لم يوافق على ترشح والدي الذي لم ينتهِ من الدراسة بعد، وقرر دعم عمي بدر الجبري خريج الجامعة الأمريكية في بيروت. والذي كان ضمن كتلة النواب الوطنيين، أي الدكتور أحمد الخطيب، والنائب عبد الله النيباري[2] وزملائهم، وحالفه الحظ في النجاح».

ويضيف السيد أحمد الجبري:

---

(2) توفاه الله في مارس 2022 رحمه الله وطيب ثراه.

«خلال الفترة من 1978 إلى 1979، حين كان عمري آنذاك لا يتجاوز الـ 18 ربيعًا، بدأ والدي في تعاملات الأسهم بمبلغ يتراوح من 70 إلى 80 ألف دينار كويتي، ثم استكمله من جدتي وأقربائه حتى وصل المبلغ إلى 100 ألف دينار، واشترى هو وشركاؤه الثلاثة دكانًا صغيرًا في سوق الجت خلف قهوة بوناشي. وتنامت الأرباح بعدما قام بطلب تسهيلات بنكية. وحصوله على التسهيلات بسبب علاقته بالسيد صلاح الأيوب رحمه الله، الذي كان يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة بنك برقان، والذي بدأ تعاملاته بأسهم الشركات الكويتية بداية ثم بأسهم الشركات الخليجية، حتى أُطلق عليه لقب: عراب الخليجيات.

في البدايات، كانت تعاملات الوالد لا تتجاوز مئات الألوف، ولكن، حين وصلت إلى الملايين، ذاع صيته، وصاحبت تلك الشهرة تخوف الشركاء، وطالبوا بفض الشراكة ليستكمل العمل في السوق وحده. وبعد حل مجلس الأمة في أغسطس 1976، وعودة الحياة البرلمانية في أغسطس عام 1981 على نظام الـ 25 دائرة بدلًا من 10 دوائر انتخابية، عاودت الوالد رغبته في الترشح في الانتخابات، إلا أن جدي رأى أن عمي بدر أحق بخوضها أيضًا، ولا زالت أمامه الفرصة، وترشح عمي بدر مرة أخرى، ولكن، لم يحالفه الحظ هذه المرة. توقف أبي عن استكمال الدراسة، لكنه استمر بوظيفته في سلك التدريس، وتعاملاته في السوق، وكان يتواجد أحيانًا في الدكان في ساعات الصباح، ويصادف وزير التربية آنذاك السيد

جاسم المرزوق وأحيانًا الوكيل السيد يعقوب الغنيم رحمهما الله، فيسألونه: كيف تترك مدرستك وتحضر إلى السوق؟ وبعد ذلك، قدم الوالد استقالته واتجه كليًّا إلى السوق بعيدًا عن إحراج كل من الوزير والوكيل.

وفي عام 1976 تزوج والدي سيدة أردنية نسميها: عمتي. وبعد دخوله سوق المناخ، تزوج سيدة أردنية أخرى واشترى لها وإخوتي الصغار (أولادها) بيتًا في الأردن للسكن فيه حين يسافرون إلى هناك، وباستثناء زواج الوالد بأكثر من واحدة، فإن حياتنا لم تتغير. ظلت ولفترة طويلة سيارته الكاديلاك كما هي، وأحيانًا يذهب إلى سوق السلاح بسيارته الفيات الكحلية القديمة، وظل البيت نفسه، والوالد كان يحب السفر إلى الأردن، وظلت سفراته كما هي لم تتغير، لكن الذي تغير هو زيادة المساعدات التي كان يقدمها إلى الآخرين، فالعائلة كلها معروف عنها مساعدة الآخرين. ومن الروايات التي لا أزال أتذكرها بهذا الخصوص، قصده يومًا ما أحد الموظفين يعمل بمكتب في سوق المناخ وكان المكتب باسم (المناخ)، ومعه كتالوج لوكالة سيارات، كان يقوم بالتسويق لها، وقال له: عمي، فيه سيارة BMW جديدة لونها أحمر دم الغزال (حسب وصفه)، تمنيتها لك. أحبها الوالد وقال له: اطلب لي واحدة. سأله الدلال: وأنا يا عمي أبي مثلها أي: أريد أيضًا واحدة. وأصبحت سيارتين. لا أبالغ، 50 ٪ مما يكسبه الوالد كان يقوم بتوزيعه على الناس، ودائمًا يقول: «تكسب عند الله أكثر».

في عام 1981 ترك والدي الدكان الصغير وانتقل إلى مجمع الوطنية القريب من برج التحرير في منطقة المرقاب. اشترى أي: دفع خلو أو قفلية 5 مكاتب، وبعد ذلك بستة شهور اشترى أي: دفع خلو شقة في نفس المجمع للإدارة المالية، وكان لديه 40 محاسبًا، ومحلًّا آخر قام ببيعه لاحقًا. وبعد انتقاله إلى هناك بفترة وجيزة، ارتفعت أسعار الدكاكين في مجمع الوطنية. كانت التعاملات في الأسهم تتم في سوق الجت، يصاحبها فرحة الناس لرواج شراء وبيع الميلاديات. ومن أقرب الأصدقاء للوالد من الذين كانت لهم تعاملات مشتركة في سوق المناخ، المرحوم صلاح أحمد الأيوب، فقد اشتغلوا بأموالهم هو ووالدي، وليس بأموال الناس. ودخل تصنيف المركز المالي للوالد ضمن قائمة كبار المتعاملين مع كل من السادة جاسم المطوع وأحمد الكندري وباسل الأسطى ومحمد الإبراهيم وعزيز تقي الذي كان معروفًا عنه بلباس الدشداشة ذات السحاب بدلًا من الزرايز[3].

وفي عام 1982، أجريت انتخابات تكميلية بعد وفاة النائب ناصر العصيمي، ترشح فيها الوالد ونجح. وقبلها وخلال الحملة الانتخابية، توقف الوالد عن الذهاب إلى السوق لفترة تجاوزت 25 يومًا، فهو لا يحب أن يقوم بعملين في الوقت نفسه. وفي يوم ما، خلال فترة الانتخابات، طلب مني الوالد تجهيز خيمة منفصلة داخل المخيم الانتخابي، وقال لي: ربعي في سوق المناخ راح يجون اليوم أي: فرسان المناخ سيقومون بزيارته اليوم. يومها، ازدانت

(3) كما ذكر أحد ضيوف الكتاب سابقًا.

مواقف المخيم بعدد يتراوح بين 35 و40 سيارة رولز رويس، وأتذكر من الحضور كلًّا من السادة: أحمد الكندري وزيد المطوع وباسل الأسطى وجاسم ونجيب المطوع ومحمد الإبراهيم وعبد الرحيم الخضر وآخرين. لا أتذكر جميع الأسماء، ولكن بعضهم كان بمعيتهم الدلالون والمحاسبون، وبدؤوا في عمليات (شاري وبائع). وطلب منهم الوالد أن يبدؤوا هم الأول حتى يسترجع استذكار الآلية ويتعرف على الأسعار، ثم قام بحركته المشهورة (العض على وسط السبحة بأسنانه الأمامية والابتسام).

المرحوم حمود الجبري في حركته الشهيرة عند التفكير قبل اتخاذ القرار

وشارك، وقاربت قيمة المبايعات (أي: الصفقات) في تلك الليلة سقف الـ 100 مليون دينار كويتي.

كان والدي متميزًا في قدرته على حفظ واسترجاع الأرقام، فعندما أتواجد معه خلال صفقات (شاري وبايع)، تكون معظم الصفقات قد مضى عليها فترة من الزمن، وكان معظم الفرسان المشاركين معه في تلك الصفقات لا يتذكرون الأسعار التي انتهت إليها، فإما أن يستخرج أحدهم الآلة الحاسبة الصغيرة من جيبه ويبدأ في الحساب، وإما أن يكون الآخر متواجدًا ومعه المحاسب. والدي كان يقرر ويشارك دون هذا وذاك، ويستعين بحركته الشهيرة باستخدام الأسنان والسبحة يتبعهما بريق العين وابتسامته المعهودة.

ولا أتذكر أبدًا أنه كان يستعين بأحد حين يرغب في الاتصال بالهاتف، فهو يقوم برفع سماعة التلفون، ويترك أصابعه تتحرك على الأرقام وحدها. وكثيرًا ما كان يقول له الشيخ سعد العبد الله الصباح رحمه الله، والتي كانت تربطه به علاقة وطيدة جدًّا: «عرفنا أنك كمبيوتر المناخ، تريد أيضًا أن تصبح كمبيوتر الانتخابات»؟ لأن قدرته على التنبؤ بنتائج الانتخابات كانت دقيقة.

واستمر الوالد وهو عضو في البرلمان على تصنيفه ضمن كبار المتعاملين في السوق، وكان أداؤه في البرلمان وفق قناعاته الشخصية.

قبل أن يسافر الوالد كعادته في الصيف، وكان صيف 1982، أودع في حسابه 75 مليون دينار كويتي لتغطية قيمة الشيكات التي كانت عليه، وخلال فترة غيابه تلقى اتصالًا وهو في الأردن، أبلغوه بأن السيد جاسم المطوع قدم عليه شيكًا قبل موعد استحقاقه، وبأن جميع الشيكات التي علي الوالد يتم تحصيلها، في حين أن الشيكات

التي له ترجع أي: لا يتم صرفها. عاد فورًا إلى الكويت، وقام بتحويل كل رصيده من بنك برقان إلى البنك الأهلي، وطلب من دائنيه ممن لديه شيك يستحق تاريخه بأن يتقدم إليه ليقوم بصرف المبالغ لهم من الحساب الجديد، نقدًا أو أسهمًا.

ولا زلت أتذكر حادثة حصلت له أثناء تلك الفوضى، تقدم أحد الأصدقاء المقربين وطلب منه تزويده ببيانات حساباته البنكية خارج الكويت حتى يقوم بتحويل أمواله هناك، رفض والدي بشدة هذه الفكرة، وقال: هذا حق وحلال أهل الكويت، والكل سيأخذ حقه. وكان والدي الوحيد الذي استمر في التسديد لدائنيه ممن يستحق تاريخ شيكاتهم، وحتى حين سريان عضويته في المجلس، وهو يتمتع بالحصانة البرلمانية.

وخلال العطلة البرلمانية، وبتاريخ 14 أكتوبر 1982، أعلن مكتب هيئة التحكيم[4] التي أُنشئت للتحقيق في معاملات الأسهم التي تمت بالأجل، منعه من التصرف في كافة أمواله العقارية والمنقولة والتحفظ عليها ومنعه من السفر[5].

كان والدي رحمه الله، من القلة الذين رفضوا أن يقوموا بتجزئة شيكاتهم للتحايل والاستفادة من صندوق صغار المستثمرين بعدما

(4) يقول أحد ضيوف هذا الكتاب السيد: عبد الله قبازرد، عن المرحوم أحمد الجبري إنه كان لطيف الخلق وخفيف الظل، وكانت هيئة التحكيم تشيد بأخلاقه.

(5) الدفعة الأولى من الأسماء الذين صدر ضدهم منع السفر: جاسم المطوع، نجيب المطوع، أحمد إبراهيم الكندري، محمد علي الإبراهيم، باسل الأسطى، عبد الله محمد حسين قبازرد، زيد المطوع، حمود الجبري الوطن 17/ 10/ 82.

تسرب الخبر كما فعل الآخرون. وأطلقت عليه الصحافة المحلية لقب: فارس التسويات. حيث بلغت تعاملاته وحده 1000 مليون دينار كويتي، وأظهر الرغبة الصادقة في التسويات الودية عملًا بالعودة إلى الأسعار الفورية مضافًا إليها جزء بسيط من الفائدة[6]. ومن أشهر التسويات تلك التي جرت بينه وبين كل من السادة محمد الإبراهيم وأحمد إبراهيم الكندري وباسل أحمد الأسطى وزيد عبد الكريم المطوع، على أساس العودة إلى السعر النقدي مضافًا إليه فائدة مقدارها 20 ٪، وقد تمت تسوية بينه وبين السيد الكندري قيمتها 110 ملايين دينار، والحصيلة خفضها إلى 10 ملايين، وتسوية أخرى أجريت بينه وبين السيد الأسطى، وكان مقدارها 100 مليون دينار، وتم تخفيضها إلى 9 ملايين دينار، والمعاملات بينه وبين السيد الإبراهيم قيمتها 800 مليون دينار، وتم خفضها إلى 12 مليونًا، وبينه وبين السيد زيد المطوع وقيمتها 23 مليونًا، وخفضت إلى 5 ملايين دينار[7]. كما تمت تسويات مالية ضخمة بينه وبين السيد جاسم المطوع وخفضت من مليار دينار إلى 81 مليون دينار[8].

تخلص والدي من حالة الهوس دون تردد، ونسبت إليه مقولة شهيرة آنذاك: «حتى لو أطلع بعقالي». ومن نوادر ما حدث تحت تلك الضغوط، كان قرار الإقلاع عن التدخين فور إصابته بأزمة المناخ، بينما المتوقع هو «المزيد من إدمان التدخين».

---

(6) جريدة الرأي العام العدد 20/ 11/ 1982.

(7) جريدة الوطن العدد 19/ 11/ 1982.

(8) جريدة الأنباء العدد 24/ 11/ 1982.

يستكمل السيد أحمد الجبري (بو محمد) الحديث، ويقول:

«الوالد تأذى كثيرًا، لقد كان متسامحًا ووفيًّا لأصدقائه المقربين، وكان يحتفظ بدفتر لونه أسود، مسجل فيه معاملات أصدقائه كبار الفرسان، ولم يقم بتقديم ذلك الدفتر إلى الجهات المعنية بحل الأزمة، حماية لهم من مطالبات بأكثر من 500 مليون دينار كويتي. كما قام الوالد بالتعاون مع اللجنة التطوعية التي تشكلت برئاسة السيد جواد بو خمسين وآخرين ومنحهم التوكيل بالتصرف، ظنًّا منه أن الحل الجماعي بدلًا من الفردي سيكون الخلاص الذي تمناه، لكن، ليس كل ما يتمنى المرء يدركه. لقد تضرر كثيرًا من تسوياته وتنازلاته ورفضه تقديم بعض الأوراق، كان يقول: لا أريد الضرر لأحد، أتحمل على حالي والمهم أطلع بعقالي. كان هاجس الوالد ألا يدخل السجن؛ أرعبوهم، ولم يعطوهم الفرصة للتفكير، وبعدها كسروا الوالد باحتساب دينار 170 فلسًا ثم 100 فلس، كانت الحسبة غير عادلة، دينار يعادل 100 فلس، ومطلوب منه أن يدفع مطالباته إلى الآخرين بمبالغها كاملة. ولم يتم رفع حكم الإحالة ومنع السفر عن الوالد سوى بعد 5 سنوات من الأزمة.

بعد الانتهاء من إجراءات حل الأزمة، وحصول الوالد على حكم إلغاء الإحالة ومنع السفر، طلب أن نجهز الوانيت الأحمر (سيارة ربع نقل)، ونقوم بوضع كل الأوراق المتعلقة بسوق الأسهم وتعاملاته الموجودة في مكتبه بالطابق العلوي في مجمع الوطنية داخل هذا الوانيت، وقال لنا: ارموهم خلف المطار بالمحرقة، خلاص،

هذه المرحلة ما أبي أتذكرها أي: هذه المرحلة لا أريد أن أتذكرها، وعن كعوب شيكات تمنيت أن أحتفظ بها، قال لي: اتركها. وعن صناديق من الشيكات بعضها بتاريخ يوم واحد، قال لي: لا أريد شيئًا يتعلق بتلك الحقبة، مرحلة وانتهت.

رمينا الأوراق خلف النوافذ المحيطة بمبنى المطار في محرقة النفايات. وقبلها في عام 1984، اتجه إلى المزارع. وبعدها، لم يأتِ على ذكر المناخ في أيٍّ من جلساته. وعلى الرغم من قرار منع السفر، كان الوالد يسافر مع الوفود البرلمانية.

لم يتأثر والدي بكل ما حصل إلا بعد صدور قانون 29 الخاص بالتسويات التي قامت بها الحكومة لحل مشكلة المديونيات الصعبة، كان يردد كثيرًا أن فرسان المناخ أوضاعهم المالية أفضل بكثير من المشمولين في قانون المديونيات الصعبة، وعلى الرغم من ذلك، هم تم تعويضهم ودفعوا فقط 45 ٪ من مديونيتهم، ونحن خرجنا بعقالنا».

وعن الفيلم اليتيم (فرسان المناخ) الذي تحدث بشأنه في موقع سابق السيد سليمان السهلي أحد ضيوف الكتاب، يقول السيد الجبري (بو محمد):

«لم يكن الفيلم أو ما شاهدته من لقطات توثيقًا محايدًا، كما أن في الأزمة أخيارًا وأشرارًا، الأخيار هم أصحاب النفوذ والسلطة ومعظمهم متورط فيها بشكل مباشر، أو غير مباشر، والأشرار هم من أطلق عليهم فرسان المناخ، ووالدي أحدهم، وقد طاله

كثير من اللوم، وكانوا كباش فداء. حقيقة الأمر هو أن الأزمة ما كانت لتحدث لولا تورط كبار المسؤولين، وما كانت لتحدث لو قامت أجهزة الدولة وفي وقت مبكر بممارسة مسؤولياتها الرقابية، وللهروب من دفع تكاليفها ومسؤولياتها، انحصر طغيان العقاب على الفرسان».

ورغم عزوفه عن استعادة ذكريات المناخ، فهو نادرًا ما كان يشارك فيها إن تم استعادتها في حضوره، ولكن، حين تجمعه جلسة مع مقربين جدًّا، ويكون مزاجه جيدًا، يروي مواقف طريفة أو نادرة صادفته في حقبة ما بعد سقوط المناخ. مكتبة .. سُر مَن قرأ

ينقل السيد أحمد على لسان والده:

«كنت في السيارة في طريقي إلى مجلس الأمة، وكانت الجرائد تنشر مركزي المالي وخلاصته أن ديناري أصبح يساوي 100 فلس، وتوقفت عند إشارة مرور وطلبت جريدة من بائع الجرائد، وأعطيته دينارًا والجريدة قيمتها 100 فلس، نظر بائع الجريدة إلى وجهي وتعرف على شخصي وسألني إذا كنت حمود الجبري، وأجبته بالإيجاب، أعطاني ظهره وابتعد قائلًا: الله يسهل عليك ماذا تنتظر، أليس دينارك 100 فلس، ليس لك باقي عندي».

طرفة أخرى رواها نقلًا فارس آخر في موقع آخر من الكتاب، فقد كان يصلي في أحد المساجد عندما سمع الواقفين خلفه يدعون ببسط أي: ضرب فرسان المناخ بالخيازرين (أي: الخيزرانات) وفي مكان عام، يومها لم يتذكر كم ركعة صلى ولا أي آية قرأ. أغواه

الهوس وانساق وراءه بشدة حتى بلغت تعاملاته المليارات، وضاع كل شيء بانفجار الفقاعة، ولكنه لم يهزم نفسيًّا، وقبل الخروج منها بعقاله، كان سعيدًا عندما أعلن تحرره من قيود ملاحقة مؤسسات نتاج الأزمة. شخصية محببة، أشعر بحزن عندما أسرح فيما فاتني عندما زاملته في لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الأمة، فلو راودتني فكرة التوثيق يومها، لأمكن تخصيص فصل كامل في الكتاب حول أبي أحمد، المرحوم حمود ناصر الجبري.

الجزء الخامس

بنك المقاولين والمناخ

يحتوي الفصل الحالي على نماذج لتجارب بعض قيادات المصارف المحلية إبان حقبة المناخ، ومرحلة هوس تداولاته، ومرحلة ما بعد انفجار الفقاعة، والغرض من استعراض تجاربهم هو معرفة دور قطاع المصارف المحلي أسوة بالعالمي في الأزمات المالية على مر التاريخ، بدءًا من تورط المصارف في أزمة زهور التوليب التي ذكرناها، إلى درجة قبول بصيلاتها رهنًا مقابل قروض بالملايين، ولن تنتهي بدور المصارف في عام 2008 وتورطها في أزمة الرهونات العقارية وهي لا
بالعالم بعد أزمة 1929.

وإلى جانب المحرك الرئيسي لكل الأزمات وهو جشع الإنسان وتبريره المستمر لهوس المضاربة بأن (الوضع هذه المرة مختلف)، كان الوقود الأخطر هو جشع المصارف، والقناعة الكامنة لديها بأن الحكومات سوف تتدخل في نهاية المطاف لتعويضها، بما يرفع إلى درجة الجنون شهية أخذ المخاطر لديها.

وفي هذا السياق، يذكر السيد Russ Robert في كتابه المعنون: «ممارسة القمار من أموال الغير»[1] المنشور عام 2019، أن المصارف ما كانت تأخذ مخاطر عالية لولا يقينها بحتمية تدخل العم سام (أي: الحكومة الأمريكية) لإنقاذها حال حدوث الأسوأ. ويقدم مثالًا رقميًّا لا يعكس الواقع، ولكنه صالح للدلالة على مقاصده، فهو يذكر أن المصارف تهمل عن قصد أخذ ضمانات كافية من المقترض طمعًا في تعظيم أرباحها.

فعندما تقدم المصارف قرضًا يغطي 97 ٪ أو 97 ألف دولار لمغامر يتعامل في السوق بـ 100 ألف دولار، 3 آلاف دولار فقط من جيبه الخاص. فإن ربح ذلك المقامر 3 آلاف دولار، فهو حقق أرباحًا بنسبة 100 ٪، أما إن خسر كل المال، فهناك خلف طاولة القمار العم سام جاهز للتعويض بدعوى حماية النظام المصرفي، (إذًا، لنلعب، طالما الحكومة دائمًا المنقذ)، وذلك ما حدث في عام 2008، حينما أهدرت أموال دافعي الضرائب لإنقاذ وول ستريت.

وفي ثنايا لقاءاتي مع قيادات مصارف زمن المناخ في الكويت، كان مثل ذلك الاعتقاد كامنًا، وحتى أكثر قوة، بالاستناد إلى تجربة عام 1977/ 1978، أو بالاستناد إلى حجم الشخصيات المتورطة، أو لسهولة استخدام المال العام فهو حتى ليس مال دافعي ضرائب.

---

(1) انظر:

Russ Roberts, Gambling with Other People Money, how perverse incentives caused the Financial Crises, Hoover Institution Press, pages 7-12. 2019.

المسؤول عن تحديد حجم الأزمة

السيد فيصل الرضوان

كان من الذين تم تكليفهم بالبحث عن مخارج لأزمة المناخ، ضمن آخرين، ذاكرته لا تزال حاضرة في حفظ الأحداث وتسلسلها، تحدَّث دون تحفظ، شخصية مريحة، لم أواجه صعوبات في التواصل معه ولا في تحديد موعد اللقاء الذي استمر أكثر من 3 ساعات. إنه السيد فيصل محمد الرضوان، الحاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة القاهرة في عام 1970، وعمل في بنك الكويت الوطني منذ التخرج حتى عام 1994، وكان نائب المدير العام في البنك خلال أزمة المناخ.

يقول السيد فيصل الرضوان:

«في الأوضاع الطبيعية، عندما يتقدم أي عميل بطلب قرض بمليون دينار كويتي، كانت البنوك تطلب ضمانات وتتأكد من ملاءة المدين المالية، والتحقق من التدفقات النقدية المرتبطة بقدرته على السداد، (وعلى حد قوله: حصبة وشنيتر. أي: صعوبة بالغة) حتى يحصل العميل على موافقة البنك على المليون. خلال فورة المناخ، تم الاستغناء عن البنوك كمصدر للتمويل واستبدل بها صفقات بيع الأسهم بمدد آجلة، أو حقبة البنوك الأشخاص، فإذا كان لديك شيك بمبلغ مليون دينار اليوم يصبح مليونين بعد سنة، هذه العملية خلقت ائتمانًا خارج النظام المصرفي، يخصمون تلك الشيكات في البنوك بعمولة تتراوح من 10 إلى 15 ٪، يؤدي ذلك إلى خلق كتلة نقدية يستفيد منها المتعامل لتكرار صفقات بيع الأسهم بالأجل، وتزيد سخونة التعاملات في السوق نتيجة بيع آجل لأسهم بقيمة مليون دينار وتصبح مليونين بصفقة آجلة أيضًا، وبعد خصمها من البنك تصبح مليونًا و600 ألف دينار نقدًا، يرجع ويشتري فيها أسهمًا ويبيعها بالأجل بمبلغ 3 ملايين دينار وهكذا، أي مصادر تمويل غير محدودة وغير مراقبة».

يستطرد السيد فيصل:

«إن معظم الناس آمنوا مع الزمن بأن أعجوبة المناخ حقيقية وليست حلمًا، أصاب ذلك الهوس حتى المتعلمين والمهنيين والمحافظين منهم، ولعل أبرز مثال: السيد عبد اللطيف الحمد وزير المالية آنذاك.

فهو في تركيبته العلمية والمهنية ذلك الشخص الحريص والمحافظ، ولكنه شارك الشيخ سعد زيارته سوق المناخ، ولم يكن ذلك بعيدًا عن زمن انفجار فقاعة أسهمه، والزيارة ساهمت في مد عمر تداولاته وزادت من تكاليف الأزمة. وللسيد عبد اللطيف تصريح نشرته مجلة: يوروموني ينصح فيه بنوك العالم بالاستثمار في سوق المناخ. ذلك كله مدَّ من عمر هوس المناخ نحو ثلاث سنوات، والفارق الخيالي بين عائد تداولاته ومن دون جهد مقارنة بالاستثمارات المتاحة، أدى إلى هزيمة الهوس لدى معظم العقول، وتلك كانت حصيلة خلاصة الأزمات المالية في كل دول العالم».

ويتذكر السيد فيصل رأي السيد عبد اللطيف الحمد عندما سأله بأنه كان يتوقع منه وقف تداولات المناخ حال دخوله الوزارة، فكان رده:

«إنها فورة طاغية، منعنا الترخيص لتأسيس الشركات المساهمة العامة، فاتجهوا إلى الشركات الخليجية ثم المحلية المقفلة، وكانت التشابكات وغياب المعلومات أصعب من أن تعالج بقرار».

ويضيف السيد فيصل:

«إننا في البنك الوطني، كنا متفرجين على الأزمة من الخارج، فلم تكن أزمة البنك في الداخل لعدم تورطه في تمويلاتها».

وتعليقًا على ما نسب إلى السيد عزيز تقي بأنه وراء انفجار فقاعة أزمة المناخ، يقول:

«إن ذلك أمر غير صحيح، فقد كان انفجارها متوقعًا، وأي متعامل كبير يودع شيكًا ولا يصرف، يكفي لهجوم كاسح من البقية على البنوك، وذلك ما حدث. وعندما انفجرت الفقاعة، وبسبب فوضى تعاملاتها، لم يكن أحد يعرف حجمها ولا عدد المتورطين فيها».

ويتذكر السيد فيصل دعوة رئيس الحكومة الشيخ سعد العبد الله لرؤساء البنوك، طالبًا منهم التعرف على حجمها ومقترحات حلول لها، وكانت معظم تمويلاتها خارج النظام المصرفي، ويقول:

«يومها اقترح السيد فهد البحر الذي كان رئيس بنك الكويت والشرق الأوسط، بأن يقوم بنك الكويت الوطني بهذا الدور لأنه البنك الوحيد غير المتورط في الأزمة. وطلبت الحكومة تصميم حل محلي، أو حل (بالغترة والعقال) ولأن حل الأزمات المالية ضمن اختصاصي، طلب المرحوم محمد الخرافي رئيس البنك حينها استدعائي لأتولى تلك المهمة.

كان ذلك في صيف 1982، وقد يكون آخر أغسطس أو بداية سبتمبر، لا أذكر بالتحديد، تم استدعائي وتفسير طبيعة التكليف[1]، وكان القيام بعمل دراسة لحجم الأزمة وتقديم مقترحات إلى

(1) تأسيس شركة المقاصة الكويتية التي استلمت الشيكات الآجلة بعضوية كل من السادة: فهد عبد الرحمن البحر، حسين مكي الجمعة، عبد الرسول أبو الحسن، محمد أحمد الفرحان، يوسف حمد الصانع، هلال مشاري المطيري، عبد الله أحمد القبندي. جريدة السياسة 22/ 9/ 1982.

الحكومة، قلت لهم: هذا التكليف يحتاج إلى نظام system خاص به، ومجهود كبير. وافقوا على توفير فريق من الموظفين من البنوك مجتمعة، وطلبت مهلة زمنية لا تزيد على شهر لجمع المعلومات، وقمنا بنشر إعلان مدته شهر، طلبنا فيه من كل من لديه شيك أن يحضر لتسليم الشيكات التي لديه لفرع بنك الكويت الوطني الواقع آنذاك وما يزال في أبراج العوضي بمنطقة شرق. الموقع كان أول تأسيس لشركة المقاصة التي قامت بحصر وتسجيل جميع المعاملات المتعلقة بأسهم الشركات التي تمت بالأجل، واشتركت معنا في هذه المهمة كل البنوك. وعلى مدى أيام، كان الطابور خارج مبنى الشركة طويلًا يمتد إلى نصف كيلو، ويوميًّا نحصر عدد الشيكات التي تصل، بالأسماء والمبالغ، ونسلم أصحابها إيصالًا بعدد الشيكات المستلمة وبقيمتها، ونسلم للمتقدم ورقة كمبيوتر print بهذه البيانات، وبعد عملية استلام الشيكات، يبدأ التبويب. وخلال عملية حصر مبالغ الشيكات الآجلة في جميع البنوك، تمت الاستعانة بالسيد: فؤاد، وهو موظف من الجنسية المصرية كان يعمل في البنك العقاري، وكان يتميز بالذكاء والمهارة العالية في توثيق البيانات على الكمبيوتر.

وبدأنا الاتفاق على آلية عمل معينة. وبعد فترة من هذا العمل، شعر السيد فهد البحر بحجم المسؤولية، ورغب في تقييم صحة ما نقوم به من إجراءات، فقام باستشارة مؤسسة: مورغان غارنتيه، التي كانت تقوم بأعمال استشارية لبنك الكويت والشرق الأوسط. وبعد زيارة 3 موظفين منها مقر المقاصة والتعرف على ما قمنا به،

قالوا إن الإجراءات سليمة، ولكن، «ماذا لو قام أحد بإشعال حريق في هذا الفرع، مقر الشركة»؟ ناداني (بو ناصر) السيد فهد البحر فورًا وسألني: إذا صار حريق في المكان ما العمل؟ أجبته بأننا ننقل نسختين من الشيكات الأصلية كل ساعة، نودعها في صناديق أمانات البنوك.

كان بنك الكويت الوطني وبنك الكويت الشرق الأوسط قريبين من بعض، وكنا نودع الشيكات في صندوق أمانات البنكين والسيد فهد البحر لا يدري. بعد 13 يومًا من العمل لمدة 14 ساعة متواصلة يوميًّا، تم استدعائي وإبلاغي بأن رئيس الحكومة الشيخ سعد العبد الله مستعجل جدًّا، وطلبوا مني أن أختصر الوقت. كان رئيس الحكومة يتصل مرتين يوميًّا بالسيد فهد البحر في بدايات الأزمة، فقد كان شديد الحيرة، ويجتمع حوله بشكل مستمر كبار المتعاملين في سوق المناخ.

بعد انتهاء المدة الزمنية المحددة، قدمنا إلى رئيس الوزراء تصورًا لحجم الأزمة، وكانت معلومات أولية عن أكثر من 6 آلاف شخص، وأبلغناه بأن هذا الرقم لحجم الأزمة هو الـ TURNOVER، لا يخرعك (أي: ليس مخيفًا)، فالتقاص كفيل بخفض كبير لحجمها. بعد مرور شهر، حصرنا الموضوع، قلنا لهم: لدينا 6200 متداول، ومجموع قيمة الشيكات هو 93 مليار دولار[2].

(2) بلغت الشيكات التي تم تسجيلها لدى شركة المقاصة 28.861 شيكًا بمبلغ إجمالي قدره 26.743 مليار دينار. الرأي العام 22/ 10/ 82.

وبناء على المعلومات الخاصة بحجم الأزمة، تم تشكيل لجنة وزارية بعضوية وزير المالية السيد عبد اللطيف الحمد ووزير النفط الشيخ علي الخليفة ووزير العدل الشيخ سلمان الدعيج ووزير التجارة السيد جاسم المرزوق، قاموا بالتداول فيما بينهم وبين الناس مقترحات آلية المخرج من الأزمة.

وكان الجميع من حولهم يقولون لهم: إذا تفليسة واحدة فيها بعض التعقيدات دخلت المحاكم فستأخذ من الزمن من 14 إلى 15 سنة، وتم تداول أشهر تفليسة آنذاك لأحد أبناء عائلة ثرية استغرقت 14 سنة، وعليه فإن موضوع أزمة المناخ، سوف يحتاج 3 قرون ما نخلص أي: حتى ننتهي. هذا الرأي أو التخوف كان منشأ فكرة هيئة التحكيم، لا أعرف بالتحديد من صاحب الاقتراح، لكنها انبثقت من اللجنة الوزارية، وفجأة أصبحت تتداول.

وكما تم تداول مقترحات كثيرة أخرى، منها احتساب حجم الأزمة بالعودة إلى رأس المال، وكان التساؤل: ما هو الحجم الحقيقي لرأس المال والكل يعرف أن المليون دينار كان عبارة عن رقم مضخم. وهناك من اعتبر أصل المبلغ بالشيك هو رأس المال ويضاف إليه نسبة 25 ٪. أتذكر وقتها أن وزير المالية السيد عبد اللطيف الحمد، قال للجنة الوزارية وسمعتها منه شخصيًّا: يا جماعة، قبل أن نبدأ، أي قرار يتم اتخاذه اليوم بشأن النسبة التي يتم الاتفاق عليها، لا تتغير في المستقبل، نبدأ وننتهي على نفس القرار، العدل أو الغبن على الجميع.

تشكيل لجان برئاسة قضاة لتسوية الديون
مهلة شهرين للسداد مع عدم إضافة الحقوق

جريدة الرأي العام 9/ 9/ 1982

كما تم تداول مقترح حل الأزمة بمبدأ العقد شريعة المتعاقدين، ثم تم التوصل إلى فكرة تشكيل هيئة التحكيم من ذوي الخبرة يترأسها قاضٍ، وهذه الهيئة أسوأ ما فيها أنها بلا مرجعية، وأنا بشر قد أخطئ، وقراري الخاطئ يجب أن ينفذ، بينما، في الوضع الطبيعي حين يختصم طرفان فالحل هو اللجوء إلى المحكمة، بمرافعات 3 درجات».

ويقول السيد فيصل عن منشأ فكرة تأسيس صندوق لصغار المستثمرين برأسمال 500 مليون دينار كويتي:

«جاءت من مقترح تقدم به وزير المالية آنذاك السيد عبد اللطيف الحمد، وكان الغرض منه تسهيل إجراءات حل أزمة المناخ، لكن، تم تنفيذه بأسلوب خاطئ. وتسريب الخبر قد يكون مصدره أحد الوزراء الأربعة المعنيين باللجنة الوزارية، أما تحديد الرقم بمليونين،

فهي مسألة اجتهادية لا أساس لها، وليست منطقية، خاصة وأن من يملك مليونين آنذاك وحاليًا لا يتم تصنيفهم ضمن صغار المستثمرين، ولكن، شعرنا بالارتياح بعد علمنا بأن اللجنة كانت تتناقش في سقف الـ 5 ملايين دينار كويتي.

وشركة المقاصة وصندوق صغار المستثمرين، ومؤسسة تسوية المعاملات المتعلقة بأسهم الشركات التي تمت بالأجل، وهيئة التحكيم صاحبة القول الفصل يومها، كلها كانت حلقات في حل (الغترة والعقال) ما بعد انفجار فقاعة المناخ.

«باسم صاحب السمو أمير البلاد في الجلسة المنعقدة في مقر هيئة تحكيم معاملات الأسهم بالأجل بمبنى صندوق التنمية الكويتي في يوم السبت الموافق 4/ 6/ 1983 برئاسة المستشار صلاح الفهد وعضوية السادة عبد المحسن الحنيف، فيصل الرضوان، علي رشيد البدر، هلال مشاري المطيري، صدر النص الحرفي لحكم هيئة تحكيم معاملات الأسهم، بمنع الشيخ خليفة العبد الله الخليفة من التصرف في كامل أمواله، وعزل السيد صبحي سكر وتعيين الشيخ مبارك جابر الأحمد وكيلًا»»[3].

يقول السيد فيصل:

«كان هذا الحكم نموذجًا من القرارات التي كانت تتخذها هيئة التحكيم آنذاك. في البداية، تشكلت الهيئة بعضوية السيد فيصل الزبن

(3) جريدة الوطن العدد بتاريخ 10/ 6/ 1983.

رحمه الله، لكن بعد فتره من العمل اعتذر عن استكمال المدة لأسباب صحية، وتم تعيين السيد هلال المطيري[4] الذي كان يشغل منصب مدير عام الشركة الكويتية للاستثمار، وثقل المشاركين فيها أي: أعضائها هو ما أعطى هيئة التحكيم المزيد من المصداقية للتصدي لهذا النوع من العمل. ويبقى لكل تجربة إيجابيات وسلبيات، لكن هيئة التحكيم استطاعت أن تحل الكثير من القضايا التي عايشتها بأسلوب مهني ومراعاة للضمير».

يقول السيد فيصل:

«السيدان مشاري العصيمي[5] وعبد المحسن الدويسان[6] رحمهما الله، من الشخصيات التي عرضت عليهما الحكومة عضوية هيئة

---

(4) وزير التجارة الأسبق عن الفترة من 1994 - 1996.

(5) عندما تطرق السيد فيصل الرضوان لمعارضة النائب مشاري العصيمي رحمه الله، بالمشاركة في عضوية هيئة التحكيم، استحضرت حينها المكالمة التي دارت بيني وبين النائب، والتي جرت في 31 مارس 2019، قال فيها السيد مشاري: حدثت أزمة المناخ حين كنت موظفًا في مؤسسة التأمينات الاجتماعية، وخلال إجازة الصيف التي كنت أقضيها في إحدى الولايات الأمريكية، تلقيت اتصالًا من الزميل العزيز السيد حمد الجوعان رحمه الله، يبلغني بأن وزير العدل الشيخ سلمان الدعيج الصباح، طلب منه أن يقوم بترشيح شخصية قانونية لتعيينه عضوًا في هيئة التحكيم التي ستشكل برئاسة القاضي صلاح الفهد، واختارني، قلت له، من حيث المبدأ لدي ملاحظات قانونية على دستورية هيئة التحكيم، كما أن الشق الجنائي متوقف، كيف توجه تهمة جريمة إصدار شيك من غير رصيد مثلًا إلى السيد جاسم المطوع المطلوب بـ3 مليارات دينار كويتي دون تحويله إلى النيابة، في حين أن الذي يقوم بإصدار شيك بمبلغ 500 دينار بدون رصيد يسجن؟ أين العدالة؟ ولماذا تم إيقاف أعمال القضاء العادي؟ ولم أوافق. والجدير بالذكر أن النائب مشاري العصيمي حاز على عضوية مجلس الأمة في كل من عام 1992 و1996 و1999، وعضوًا باللجنة التشريعية ولجنة حماية الأموال العامة. توفاه الله في 7 سبتمبر 2019، رحمه الله وطيب ثراه.

(6) توفاه الله في يونيو 2012 رحمه الله وطيب ثراه.

التحكيم، إلا أنهما رفضا لعدم قناعتهما بدستورية الهيئة. وكان هذا رأيي أيضًا في البداية.

وطرحت يومًا ذلك التساؤل على وزير التجارة السيد جاسم المرزوق، قلت له: بو محمد، هذا العمل غير دستوري. وكان رده: تناقش ماذا، الدستورية أو غير الدستورية؟ ونحن نواجه أزمة، مكانها الطبيعي والدستوري المحاكم، وإذا تم ذلك فنحن بحاجة إلى القرنين القادمين، وسوف تظل الكويت تجترها إلى ما لا نهاية».

ويستكمل السيد فيصل الرضوان حديثة، ويقول:

«تم اختياري لعضوية هيئة التحكيم وأنا غير متخصص ولا مؤهل قانونيًّا، فقد كنت خلال عملي اليومي في البنك، أستعين بالجهاز القانوني عند الحاجة إلى الاستشارة، ولكن، حين وجدت الآخرين غير قانونيين مثلي ووافقوا، قبلت.

كانت اجتماعاتنا في طابق كامل بمبنى الصندوق الكويتي للتنمية، قالوا لنا: أنتم هيئة محكمة، وقد صدر بكم مرسوم يصنفكم لجنة قضائية لها صفة المحاكم ولكم صفة القضاة، وقراراتكم باتة ونهائية. وللمحاكم طريقة في الدخول إلى قاعة المحكمة حسب صدور الأسماء بالمرسوم، وهناك بروتوكول خاص للمقاعد المخصصة للجلوس، يدخل القاعة القاضي صلاح الفهد رئيس المحكمة، ويليه بالاسم تباعًا كما نص عليه المرسوم بحسب الأحرف الأبجدية. تتصدر القاعة طاولة مرتفعة، ويجلس القاضي في الوسط، وعضوان على اليمين، والعضوان الآخران على اليسار.

أتذكر أن هذا البروتوكول تسبب لنا في أزمة نفسية، كيف ندخل القاعة قبل السيد فيصل الزبن وهو في عمر الوالد؟ لا يمكن. قالوا لنا: «هي كده ولازم كده» أي لا بد من ذلك. وتم تخصيص غرف للمداولات نستخدمها للتشاور مع المحالين، بطريقة ما أصبحت تلك الغرف هي المقر لاجتماع الهيئة وهجرنا القاعة الرئيسية، وتحررنا من بروتوكولات دخول القاعة والجلوس فيها. ثم أصبح القاضي صلاح الفهد رحمه الله، يترأس الطاولة، ويحضر الدائن ومحاميه والمدين ومحاميه، وأصبحت تلك الغرفة للنظر والمداولات والقرارات، لأن الشعور بأننا في قاعة المحكمة ونحن نناقش قضايا مالية وليس جنائية ستعيق وصولنا إلى التسويات والحلول المناسبة.

وتم الاتفاق على الأسس العامة، واستعانت هيئة التحكيم بمستشار وزارة العدل القانوني السيد سامي الكومي من الجنسية المصرية، إنسان فاضل جدًّا نرجع لاستشارته على الدوام، يراعي ضميره في كل آرائه، وأعتقد أن الله قد توفاه».

وحول الانتقادات التي طالت هيئة التحكيم يقول السيد فيصل الرضوان:

«الانتقادات التي تم تداولها على هيئة التحكيم كثيرة، أحدها أن الهيئة لا تتحقق من المعلومات التي يذكرها المتقدمون إليها، والتي تتعلق بممتلكاتهم من الأصول الخارجية، وكنا لا نملك الإمكانيات للتحقق من ذلك. وقد نشرت الهيئة آنذاك إعلانًا في جميع الصحف، وقلنا: يا جماعة، من لديه معلومات عن أي أحد

من المدينين يقدمها للهيئة، ونتعهد بعدم المساس به أو نشر اسمه. ولم يتقدم أحد. ثم فكرنا وتداولنا فيما بيننا في نشر إعلان آخر نطلب فيه من مديني السيد جاسم المطوع التوقيع على ورقة يُذكَر فيها ما يملكه السيد جاسم المطوع من أصول في لندن أو نيويورك أو أي مكان في العالم. إلا أننا توصلنا إلى قناعة أن الشخص المبلِّغ لن يقبل بتداول اسمه، وحتى إذا تعهدت هيئة التحكيم بالحفاظ على السرية، فلن نملك الضمانات بعدم انتشار الاسم من قِبَل موظفي الهيئة، فتراجعنا. ثم نشرت الهيئة الإعلان الثاني، طلبنا ممن لديه معلومات عن أصول المدينين أو المحالين في أي مكان في العالم أن يقدمها إلى الهيئة دون ذكر الاسم، لتقوم الهيئة بتحويل الأمر إلى جهات متخصصة للتحقق من المعلومة بشأن ذلك، وإلى آخر يوم عمل في الهيئة لم يتقدم أحد»[7].

كما يذكر السيد فيصل أن الهيئة واجهت تظلمات متداخلة، فالشيكات التي تقدم بها بعض المتعاملين إلى صندوق صغار المستثمرين كانت تتضمن مبالغ لأكثر من شخص، في حين أن التعاملات الرسمية لاستثمار تلك المبالغ كانت تظهر باسم متعامل واحد. مقابل ذلك، يقوم هذا المتعامل بتسليم الشركاء في تلك الصفقات إيصالًا بالمبالغ التي استلمها منهم، ثم إيصالًا آخر بتلك المبالغ مضافًا إليها الأرباح. صارت الأزمة، وقام المتعامل بتسليم

(7) مؤسسة التسويات ترسل أسماء 3 محالين هاربين إلى النيابة العامة وتهيب بالمواطنين التقدم بأي معلومات عنهم. جريدة القبس الاثنين 25 إبريل 84.

شيكاته وكل ممتلكاته وقبض لوحده المليونين، وهذه الآلية لا تأخذ في الاعتبار المبالغ التي دخل فيها الصفقة شراكة مع آخرين، قبض المليونين، والشركاء بعدها تقدموا إلى الهيئة بشكوى بأن أسماءهم لم ترد، على الرغم من أنهم تقدموا بالأوراق (الإيصالات) التي تثبت أن هذا المتعامل استلم منهم المبلغ. وبعض المتعاملين لم ينكروا ذلك، وقالوا: ماذا نعمل، تنازلنا لنستفيد من ضوابط الصندوق. ثم فكرنا في أن يكون التوزيع نسبة وتناسبًا، لكنها كانت جدًّا معقدة.

ويستطرد موضحًا:

«أنا متأكد أن لدينا إخفاقات في قراراتنا كهيئة تحكيم على الرغم من اجتهادنا في تبسيط الأمور والتوصل إلى الحلول المناسبة. في نهاية الأمر نقوم بتحديد مدى قدرة المدين على عقد التسويات مع دائنيه، بناء على ما يقدمه هذا المدين من بيانات تبين مركزه المالي، وبعد اتفاقهم، تقوم الهيئة باعتماد التسوية. وفي حال رأت الهيئة بأن أصول المدين لا تكفي، إما أن يقوم بتسوية مع كل دائن على حدة وتخفيض المديونية بالنسبة التي يتم الاتفاق عليها بين الطرفين، وإما أن يُحال إلى النيابة. في البداية، كان الجميع يتخوف من الإحالة إلى النيابة ويحرص على تضخيم أصوله مع التأكيد للهيئة على قدرته على التسوية والسداد للآخرين. بعد فترة، رأت الحكومة أن الإحالات إلى النيابة ستتسبب في تعطيل عمل المحاكم، وظهرت فكرة إنشاء مؤسسة خاصة لتسويات أوضاع المحالين من الهيئة».

ويستدرك السيد فيصل بقوله:

«سبحان الله! بعد إنشاء تلك المؤسسة، حدث العكس، فالمطلوب مبلغ 20 مليون دينار كويتي ولديه شيكات بقيمة 8 ملايين ولديه أصول تساوي 15 مليون، يقوم بتخفيضها إلى 6 ملايين، ويقول: لا أستطيع عقد تسوية وأرغب في إحالتي إلى مؤسسة تسوية المعاملات المتعلقة بأسهم الشركات التي تمت بالأجل[8].

خلال سنة من عمل الهيئة وبعد تكدس القضايا في النيابة العامة، وصلتهم أرقام مديونيات ضخمة غير متعودين عليها، مديونية السيد جاسم المطوع 4 مليارات دينار كويتي ودائن بمبلغ 2 مليار، نيابة الأموال متعودة على مبالغ لا تتجاوز 3 ملايين دينار، ومعدل قضية كل 6 شهور، جاءهم خلال شهر واحد أكثر من 6 آلاف شخص، عدد كبير منهم لديه عجوزات. يظل الرقم كبيرًا، لذلك جاءت فكرة المؤسسة، نقوم في الهيئة بتحويل ورقة Print إلى كل مدين يوضح فيها ما له وما عليه، وتقوم المؤسسة بالتحقق من صحة البيانات وقيمة أصول كل مدين، ومنها يتقرر كم يساوي دينار كل منهم».

يضيف السيد فيصل (بو أحمد):

«يؤخذ على الهيئة أنها أخفقت في تقدير أهمية إبلاغها مدينًا عن قيمة دينار مدين آخر، وللتبسيط، لو كان أحدهم مدينًا بـ 4 آلاف

(8) القانون رقم 75 لسنة 1973.

دينار كويتي بينما يطلب الغير ألفي دينار فقط، فأول ما يتبادر إلى ذهن عضو هيئة التحكيم، أن دينارَه يساوي نصف دينار. وبحسن نية، ومن أجل تبسيط الشرح والوصول إلى خلاصات، كنا نقول لدائن هذا المدين: ماذا لو كانت قيمة دينار مدينك نصف دينار فقط، كيف يكون وضعك؟ حساب قيمة دينار أي مدين بهذه البساطة، وعندما يصدر عن هيئة التحكيم، يعتبره الدائن إعلانًا رسميًّا وينتشر في السوق ويجري كل المتعاملين حساباتهم على أساس قيمة دينار ذلك المدين، بينما الواقع مختلف تمامًا. فلو افترضنا أن هناك دائنًا يطلب من السيد جاسم المطوع 20 مليون دينار، وكان الكشف الأول بعد تمحيص وتدقيق يذكر أن جاسم مطلوب ضعف هذا المبلغ فدينارَه بحسبة سريعة، يساوي نصف دينار. بعد التدقيق والتمحيص في قائمة مديني جاسم من فرسان المناخ الآخرين، تهبط قيمة دينارِه إلى 100 فلس فقط في الوقت الذي قام فيه الدائنون الآخرون باعتماد التقدير الأولي، أو نصف دينار، وكان من المفروض أن تكون الهيئة أكثر حرصًا.

ومن المواقف الغريبة التي حصلت لهيئة التحكيم أنها واجهت طلبين متكررين، أحدهما من واحدة من كبار المتعاملات، وآخر من واحد من كبار المتعاملين، ولا زلت أتذكرهما جيدًا. واحد من مقدمي الطلبين المتماثلين لإحدى جلسات الهيئة، حضر محاميه نيابة عنه، وقال: موكلي يطلب أن تستبعد جميع الأصول التي كان يمتلكها قبل الدخول في تعاملات سوق المناخ من التسويات لأنها

ضمن الميراث الذي حصل عليه من والديه، وأن يتم التعامل فقط مع الأصول التي اشتراها خلال (فورة المناخ). لم توافق هيئة التحكيم، وطلبت منه أن يقدم مركزه المالي كاملًا، رفض، وطلب إحالته إلى المؤسسة، وتم له ذلك مع كتاب يتضمن رفضه تقديم مركزه المالي، في نهاية الأمر قام بتقديم كل ما لديه».

ولا تخلو الأحداث من المواقف الطريفة، حيث يقول السيد فيصل (بو أحمد):

«في أحد الأيام بعد أن انتهت هيئة التحكيم من جلستها بشأن مديونية السيد جاسم المطوع، طلبنا من بو باسل (أي: جاسم) أن يحدثنا عن قصص غريبة تحصل خلال فورة سوق المناخ، فقال: والله يا جماعة كانت تحدث أمور أنا شخصيًّا لم أكن أفهمها، وهي قضية بايع وشاري، لا أفهم آليتها، ولكني أقوم بها. سألناه: ما هي قصة البائع والشاري؟ قال: مثلًا، نجلس مجموعة من الفرسان ونتسلى، أحدهم يبدأ الحديث، ويقول: لديَّ بناية اشتريتها بمليون دينار كويتي وأعرضها للبيع بمليون ونصف المليون دينار. الثاني يقول: أنا أشتريتها بمليون ونصف وأبيعها بمليونين ونصف المليون دينار. الثالث يقول: أنا أشتريتها... وهكذا حتى يصلك الدور، وخلال الجدل الدائر يقف شخص يسجل كل ذلك. وآخر الجلسة يقول لنا: أنت يا فلان مطلوب بهذا المبلغ، وأنت يا علان تطالب بهذا المبلغ. نهاية القعدة أنا مطلوب وبنايتي مهي عندي (أي: البناية ليست ضمن ممتلكاتي) ودافع فلوسها. يقول بو أحمد، ضحكنا ولم نفهم شيئًا.

وقصص أخرى عمن صدرت ضدهم أحكام منع السفر، فهناك من تقدم إلينا بعذر طبي وأنه بحاجة إلى العلاج بالخارج، سألنا المستشار القانوني وكان رأيه: في حال منعت هيئة التحكيم سفره وتوفاه الله بسبب هذا المرض، سيكون موقف الهيئة محرجًا. طلبنا منه أن يضمنه أحد، فقال: كل أسرتي موجودة داخل الكويت، سأذهب للعلاج وأعود. وبعدها اكتشفنا أن الطبيب الذي قام بإعداد التقرير صديقه وهو لم يكن مريضًا، وبقي خارج البلاد مدة طويلة.

وفي يوم ما، استغربنا من دخول أحد رجال المباحث على هيئة التحكيم وبمعيته رجل بسيط متهم في قضية تداول بالأسهم في سوق المناخ بعد انفجار فقاعتها، وهيئة التحكيم لا علاقة لها بالمباحث، تبين أنه قام بعملية نصب على الناس وكاتب لهم شيكات بدون رصيد، وتبين أنه مطلوب على قضايا شيكات بدون رصيد بعد أزمة المناخ. وأوضحنا للمباحث أن هيئة التحكيم معنية بالشيكات دون رصيد التي تمت خلال فورة المناخ فقط، فكان ردهم: أخذناه إلى المخفر وقالوا لنا هذا تحت مظلة هيئة التحكيم».

وينهي بو أحمد حديثه:

«كانت لديَّ أسهم، أشتري وأبيع بشكل طبيعي، ولم أتعامل بصفقات الأجل، وكنت دائمًا أسمع مَن حولي يحثوني على أن أبيع على السيدين جاسم ونجيب المطوع بأسعار مضاعفة، لكني لم أستجب لأن الاعتقاد السائد لدينا في بنك الكويت الوطني أن هذا الوضع

لن يستمر. وعلى الرغم من أن السيد محمد البحر دخل بمبالغ لا تقارن بحجم ثروته، ولكن، لو استمرت الصفقات في سوق المناخ سنة إضافية واحدة فقط، فلن نستغرب دخول شخصيات مثل السيد يوسف الفليج رحمه الله، الأشد تحفظا في تعاملاته.

وانتهت تجربتي مع هيئة التحكيم بعد 4 سنوات من تاريخ تشكيلها، فقد كانت المدة مفتوحة إلى حين إغلاق جميع ملفات القضايا، وأبلغنا الحكومة بعدم وجود ما يدعو إلى استمرارها، ولو عاد الأمر إلى الحكومة، لنسيت الهيئة، وبقيت واحدة من الهيئات التي يتم نسيانها ويتركونها، واستمررت بعملي كقاضٍ وأنا لست بقاضٍ».

ما قدمه السيد فيصل الرضوان، أبو أحمد، هو توثيق صادق لمنهاج الحكومة، أو (الغترة والعقال)[9] في علاج أزمة المناخ، وزعت الأدوار بين ثلاث هيئات وصندوق، وكان الغرض هو اختصار زمن الحلول من قرنين إلى بضعة سنوات. تلك الآلية كانت قضائية وتنظيمية ومالية، كان السيد فيصل هو من قام بعمل مميز في حصر حجم تلك الأزمة، وفردًا فاعلًا في شقيها القضائي والتنظيمي، وواضح من حيثيات مقابلتي معه أنه باستثناء عملية حصر الحجم، ليس واثقًا بأن الآلية كانت سليمة، لا من الناحية

(9) استحضرت جملة ذكرها السيد لي كوان يو في مذكراته الشخصية، يذكر فيها: «وقد تبين أن الحل أشبه بالفطر له رأس كبير لكنه على جسم نحيل لا جذور له». انتهى الاقتباس. قصة سنغافورة، «مذكرات لي كوان يو» نقله إلى العربية هشام الدجاني، الطبعة الثانية، العبيكان للنشر، 2007.

الدستورية، ولا من الناحية القانونية، ويقصد حصر التقاضي في درجة واحدة.

ومن استقصاء آراء المتعاملين في المناخ والمراقبين له ولأزمته، هناك أغلبية كبيرة تعتقد بأن آلية العلاج لم تكن ناجعة ولا منصفة، وأن اللجوء إليها جاء بسبب أهمية ونفوذ المتورطين فيها، وليس الهدف نجاعة علاجاتها. وربما كانت تكاليفها أقل ونتائجها أفضل لو تم الالتزام بالآليات المتاحة، مثل: التسويات واللجوء إلى القضاء القائم يومها في حال فشل التسويات، وفي المثل الذي ذكره السيد فيصل الرضوان حول التزام المدينين بتقديم مراكزهم المالية الصحيحة عندما كانت النيابة جهة التحقيق فيها، وانقلاب الحال بعد أن أصبحت الإحالة إلى مؤسسة تسوية المعاملات المتعلقة بأسهم الشركات التي تمت بالأجل، دليلًا على أفضلية ساحة القضاء العادي.

المصرفي الأكاديمي

يوسف عبد الله العوضي

دكتور يوسف عبد الله العوضي الحائز على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كولورادو Boulder في عام 1975، والتحق بالعمل لدى بنك الخليج في عام 1976، في وظيفة رئيس الدائرة الاقتصادية والتخطيط، وارتقى إلى وظيفة قيادية كنائب الرئيس التنفيذي، وكان في ذلك المنصب عندما انفجرت فقاعة المناخ في صيف 1982. بحكم المستوى التعليمي والوظيفة، قاوم الانزلاق

في هوس المناخ وإن لم يسلم منه، فهو يذكر أنه أصيب قليلًا جدًّا أسوة بالآخرين، وتعافى من الإصابة في وقت مبكر[1].

كان مصرفيًّا في وظيفة قيادية مختصًّا من الناحية العلمية، لذلك كانت له وجهة نظر في منشأ الأزمة، ويوجزها في قوله:

«لا شك أن اللوم يقع على الجميع، على الحكومة وجهاتها الرقابية والتنفيذية، وعلى البنوك، وعلى جشع البشر، حتى أن الكثيرين تركوا وظائفهم وتفرغوا لتعاملات المناخ. فالحكومة ملامة لأنها تدخلت في أزمة مالية سابقة في عام 1977، ودفعت أموالًا لإنقاذ المتورطين فيما كان يعرف بدور الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية، التي قامت بشراء الأسهم بأسعار دعم، ورصد لها مبلغ 150 مليون دينار كويتي من الخزينة العامة. خلق ذلك التصرف انطباعًا لدى الناس، بأن هناك شبكة أمان حكومية سوف تتولى إنقاذك مهما بلغت مخاطر استثماراتك، وشملت التداولات في المناخ كبار المسؤولين، ساند ذلك الشعور الارتفاعات المتصلة لأسعار النفط. ليس ذلك فقط، وإنما ساهمت الحكومة بالتغاضي عن تأسيس الشركات الخليجية وتداول أسهمها في الكويت، ثم الإسراف في منح تراخيص تأسيس الشركات الكويتية المقفلة. وحتى بنك الكويت المركزي،

(1) الدكتور يوسف العوضي المدير العام المساعد في بنك الخليج: «أعتقد أن أكثر المتعاملين في سوق المدد على علم ودراية بمكانتهم المالية، وأنا شخصيًّا لا أعتقد أنه سيحدث عدم وفاء بالالتزامات بصورة ملحوظة، وإذا حدثت بعض الحالات الفردية فأعتقد أنها تسوى حبيًّا مقابل أصول أخرى». جريدة الوطن 21/ 2/ 1982.

وبسبب الاندفاع العالي ونفوذ المتعاملين، كان على استحياء يطلب من البنوك عدم خصم الشيكات لتعاملات المناخ، ولكنه لم يكن يدقق في نفاذ تعليماته.

والبنوك من وجهة نظري ساهمت في الأزمة من زاويتين، كونها بنوكًا عائلية كانت تقدم العامل الشخصي أو الاسم على ما عداه، أي متقدمًا على وضعه المدين الائتماني، ومتقدمًا على أخذ ما يكفي من ضمانات. ومن زاوية أخرى، ساهمت في تحويل الشيك من أداة دفع إلى أداة ائتمان، فنظرًا إلى حجم ومواقع الشخصيات التي تعاملت في البيوع الآجلة، سهلت لبعضهم خصم الشيكات وإعطاءهم الوقود النقدي لتأجيج المضاربة.

وجموع الناس التي رأت سهولة الإثراء السريع من تعاملات المناخ، ترك بعضها وظيفته وباع بعضها الآخر أصوله الأخرى، وذلك متكرر في أزمات العالم المشابهة، وتعاظم الأعداد المتورطة أعطى بعدًا سياسيًّا واجتماعيًّا وساهم في صعوبة مواجهة تداعيات انفجار فقاعتها بشكل مهني وعقلاني. وبالعودة إلى تجارب التدخل الحكومي السابقة، اختلت معايير حساب المخاطر، اختلت لدى الكبار، واختلت لدى معظم البنوك، واختلت لدى جموع الناس العاديين الذين أدمنوا مجاراة عقلية القطيع.

لذلك، تسبب انفجار الفقاعة في وقت متأخر، بانتقالها من مشكلة لمتداولين، أو مجرد حركة تصحيح، إلى أزمة نظامية أرهقت خزينة الدولة، وفقدت معظم المصارف ملاءتها المالية، وأصبحت

عاجزة، وكان بنك الكويت الوطني هو الاستثناء. ولم يعد للحكومة خيار سوى التدخل السريع لإنقاذ البنوك العاجزة، وفي أي دولة، هناك دائمًا احتمال تدخل، حتى لو عجز بنك واحد، وذلك حدث لاحقًا عندما تورط بنك الخليج في أزمة المشتقات في عام 2008، أي بعد نحو 37 سنة من أزمة المناخ، بينما تولى بنك الكويت المركزي إدارة البنوك العاجزة وتعويض مودعيها ومساهميها، بعد انفجار فقاعة المناخ».

ويعتقد دكتور يوسف بأن الكويت، وبعيدًا عن الخطايا التي قادت إلى الأزمة، اقترفت خطايا في علاجاتها لما بعد انفجار الفقاعة، ولو لم ترتكبها، لكانت تكاليف الأزمة أقل بكثير، فيقول:

«واحد من الأخطاء هو تبني رأيًا غير مبرر، رأي يصر على أنها أزمة كويتية ولا بد من حلها بعقلية كويتية، بينما هناك تجارب لأزمات طاحنة في العالم حولنا، وكان من المفروض الاستعانة بخبرات أجنبية مساندة مع بدايات الأزمة. خطأ آخر كان غياب المعلومة، وعندما قدر حجم التعاملات الآجلة بنحو 90 مليار دولار، كان من البديهي عجز الحكومة عن مواجهتها، لذلك كان الإجراء الأسلم هو خفض حجمها بالتقاص قبل الشروع في طرح الحلول والمخارج. ثالث الأخطاء هو الإصرار على أن العقد شريعة المتعاقدين، ما أبقى حجم المبالغ الضخم، وكان بالإمكان القبول بمقترح غرفة تجارة وصناعة الكويت، أو أصل المبلغ زائد 20 ٪، وكان للمتبقي أن يصبح بحجمٍ يمكن التعامل معه».

يختم الدكتور يوسف مداخلته بما معناه أن الأزمات المالية سوف تستمر، وعقلية القطيع وراء الكثير من تلك الأزمات، ورجال المصارف لا يتعلمون ويعودون دائمًا إلى ممارسة الخطايا نفسها. أزمة العالم المالية في عام 2008 مثال، وأزمة المشتقات لبنك الخليج في الكويت عام 2009 مثال آخر، والمستثمر الهندي في دولة الإمارات العربية المتحدة الذي احتال بـ 4 مليارات دولار على القيود خارج الموازنة لعدد 12 بنكًا إماراتيًّا في عام 2020، وعجزت شركة (إرنست آند يونغ) عن اكتشافها مثال آخر. الآن بات الحذر استباقيًّا، بمعنى أن الشركات الكبرى تتحقق من شرعية القيود المحاسبية أولًا بأول بدلًا من الانتظار حتى تكتشف عمليات الاحتيال.

النائب السابق للمدير العام في بنك المقاولين

السيد يوسف الحسيني

حصلت على رقم هاتفه من ابنة أخي السيدة منيرة عبد الرحمن الشراح، ذلك لأن زوجها ينتمي إلى نفس عائلته. لم يتحدث بحرية في اللقاء الأول والذي كان بمنزله الكائن في أبو الحصانية، ولكن، في نهاية ذلك اللقاء، طلب أن أقوم بتزويده كتابة بالتساؤلات المطلوبة، وقبل المغادرة، قمت بإعداد مجموعة من الأسئلة.

آخر تلك التساؤلات: «كنتَ نائب المدير العام في البنك الأهلي عندما انفجرت فقاعة المناخ، هل تسبب شيك السيد عزيز تقي في وخز وانفجار البالون؟».

تكررت اللقاءات بعد ذلك، مع السيد يوسف عبد الله الحسيني، أحدها في مكتبه الكائن في سوق عقارات الكويت، والآخر في الديوانية التي يرتادها مع أصدقائه المقربين في الخالدية (ديوانية البكر). هو من كبار المصرفيين الذين لم يقاوموا هوس التعاملات في سوق المناخ، مارسها وإن لفترة قصيرة، وبمبالغ بسيطة، لذلك تمكن من الخروج سريعًا ودون استفحال أزمته، تعاملاته تكاد تكون مع شخص واحد فقط، ولا يزال يسأل نفسه: لماذا وثقت به.

حصل السيد يوسف الحسيني على بكالوريوس إدارة الأعمال من جامعة Texas Tech University بمدينة Lubbock في ولاية تكساس الأمريكية في نهاية عام 1969، في ذلك الزمن، لم يكن البحث عن وظيفة لحديث التخرج مشكلة، الواقع أن الوظيفة كانت انتقاء، وبإمكان أي خريج أن يفاضل ما بين وظائف مختلفة في مؤسسات عامة متعددة. وبحكم التخصص، كان يعتقد بأن وزارة التجارة هي الموقع الأنسب، ولكن كان لزملائه الذين سبقوه في التخرج من الثانوية العامة رأي آخر، حيث أخبره أحدهم بأن العمل في تلك الوزارة لا يناسبه. وكان بنك الكويت المركزي تفضيله الآخر، كان مترددًا في التقدم للعمل فيه، لظنه أن تخصصات، مثل الاقتصاد أو المحاسبة تخصصان مرغوبان لديه وليس إدارة الأعمال، ولمعرفته

بالسيد صادق عباس[1] أخ المحافظ حينها السيد حمزة عباس، سأله عن الشواغر ولم يطلب منه توسطًا، ونصحه بتقديم أوراقه، وقدمها، والتحق بالعمل لدى البنك في فبراير 1970.

يقول السيد يوسف عبد الله الحسيني:

«كان المدير الإداري يومها السيد محمود الغربللي، الذي أبلغني بعد قبول تعييني، بأن المحافظ يرغب بأن أعمل مع خبير فرنسي منتدب من صندوق النقد الدولي. وبعد مراجعة أوراقي، انتبه الخبير إلى تفوقي في الرياضيات، وقرر وبإخلاص أن ينقل إليَّ خبراته، ودلني على ما يفترض قراءته، وطلب مني أن أبدي رأيي دون تردد، حتى لو كان مخالفًا لرأيه، وأظن أن السنوات السبع التي قضيتها في بنك الكويت المركزي كانت سنوات تأهيل وبناء جيدة.

اتخذت قرار مغادرة البنك المركزي بعد طلب المسؤولين في الحكومة الانضمام إلى فريق بنك برقان في بدايات التأسيس، وذلك في عام 1977، وأعتقد أن مقترح انتقالي إلى بنك برقان جاء باقتراح من السيد مراد بهبهاني[2] للشيخ جابر الأحمد الصباح. وقطعوا لي وعدًا بأن البداية في الإدارة ستكون لفريق سويسري، وبعد مرور سنتين، أُصبح مديرًا للبنك حال رحيلهم والإفادة من خبراتهم. ولكن، مجلس إدارة البنك اجتمع وقررت الأغلبية اختيار السيد عبد العزيز الجسار مديرًا عامًّا، وكان قراري بترك بنك برقان.

---

(1) توفاه الله في 28 يوليو 2021 رحمه الله، وطيب ثراه.

(2) توفاه الله في يوليو 2014 رحمه الله وطيب ثراه.

بعد ذلك، تواصل معي السيد مراد بهبهاني وطلب مني مقابلة العضو المنتدب في البنك الأهلي السيد حسين مكي الجمعة، وعرض عليَّ منصب النائب الثاني للمدير العام، وكان السيد عبد القادر السيسي رحمه الله، هو النائب الأول للمدير العام، أما كبير المديرين العامين فقد كان من الجنسية الفرنسية. ومن البنك الأهلي الذي أصبحتُ لاحقًا مديره العام، بدأت علاقتي بالمناخ، وكان يدعى بنك المقاولين، وبعض عملائه من المقاولين الذين تفوقت معاملاتهم في تداولات المناخ على عمل المقاولات الأصلي، ولاحقًا، وبسبب المناخ، تعثرت واختفت شركات معظمهم».

يستكمل السيد يوسف الحسيني، ويقول:

«يومها لم يكن هناك فواصل بين أصحاب القرار في البنك ونشاطهم التجاري، وكان أعضاء مجلس الإدارة السادة: سعود العبد الرزاق وخليفة الرومي ومراد ويعقوب بهبهاني وعبد الصمد معرفي ومحمد الوزان وحسين مكي الجمعة وعبد الرحمن الزامل، يمولون عملياتهم بقروض من البنك الأهلي، وهذا الإجراء كان دارج آنذاك وما يزال وتحت موافقة الجهات الرقابية. ومعظم المتعاملين الكبار في سوق المناخ لديهم حساباتهم في البنك الأهلي، وأحد كبار الفرسان، السيد حسين مكي الجمعة ضمنهم، وكان معظم أعضاء مجالس إدارات البنوك الأخرى يأخذون قروضًا من البنك نفسه ومن بنوك أخرى».

ويضيف السيد يوسف (بو عبد الله):

«تعاملت في سوق المناخ في البدايات ولمدة 3 شهور فقط، اشتريت بالمدد وبمبالغ صغيرة جدًّا. وأزمة المناخ مرت بتقاطع مجموعتين، الأولى: الكل ضمنها سعيد، وهم الأغلبية الساحقة، والثانية: ضمنها من كان يخطط مسار الهوس، أما الفوضى العارمة فقد حدثت بسبب الطبيعة البشرية الجشعة.

أثناء فورة التعاملات في سوق المناخ، تأسست شركات كثيرة بموافقة وزارة التجارة، وكان كل شخص يقوم بتأسيس شركة، وانجرفت شخصيات كبيرة في التوجه لتأسيس الشركات، ولا زلت مستغربًا كيف تنجرف تلك الأسماء؟ وبين هؤلاء وهؤلاء هناك من يقوم ببيع الأسهم ويستلم مقابلها أصولًا أخرى جيدة، وكانت قليلة وواعية.

ولا أعرف إن كان صحيحًا ما يقال بأن الأزمة بدأت من البنك الأهلي وانتهت فيه، فليس لديَّ ما يثبت أن أسبقية خصم شيكات المناخ الآجلة بدأت منه، ولا أن ما يروى عن الشيك الذي تسبب في حدوث أزمة المناخ كان شيكًا آجلًا بمبلغ كبير مسحوب على البنك الأهلي، وقُدِّم قبل أجله، وتسبب في انفراط السبحة، أما ما ورد من حكايات بأن موظفًا بالبنك آنذاك أخبر صاحب الشيك عن أن الرصيد أقل من القيمة المطلوبة بالشيك، ثم قام العميل بإيداع مبلغًا ليصبح الرصيد بقيمة شيكه وسحب الرصيد، ذلك أمر لا علم لي به، ولكن ممكن يصير في وقتها».

وحول إجراءات الحكومة في التدخل وحل الأزمة، يقول:

«غرفة التجارة والصناعة كانت قوية وقتها في الدفاع عن مقترحها الذي لم يرَ النور، ولا أعرف لماذا لم تأخذ الحكومة بحل الغرفة[3]، والارتفاع الكبير في تكلفة حل الأزمة دليل قاطع على فشل الحكومة في إدارة الأزمة. ومن الغرابة أن تأخذ الحكومة برأي وزير المالية منفردًا ومهيمنًا في حين أن البنك المركزي هو الجهة المتخصصة لحل أزمة المناخ بعد تورط البنوك. وكان من المنطقي لو جاء الحل بالتدخل مناصفة من قِبَل كلٍّ من البنك المركزي ووزارة المالية. كما أن قرار إيقاف التعاملات في سوق المناخ كان يجب أن يصدر عن الحكومة، ويطلب من المتعاملين تقديم مراكزهم المالية، ليتضح من خلاله كل الالتزامات والمطلوبات مقابل موجوداتهم، ثم يقوم البنك المركزي بعملية التقاص، ويبين حجم الصافي لكل منهم.

وعلى الرغم من تقديمنا النصح إلى الحكومة من قبل لجنة تم تشكيلها من قبلها، تتضمن مدراء البنوك، بضرورة استشارة بنك التسويات الدولية في سويسرا وصندوق النقد الدولي في واشنطن، والاستفادة من تجربة بريطانيا وأمريكا وهونغ كونغ، إلا أن الحكومة أصرت على أن يكون الحل «كويتيًّا»».

(3) في عام 1981 نظمت غرفة تجارة وصناعة الكويت مؤتمرًا حذرت فيه من أزمة قادمة، كما لم يؤخذ حالًا بتوصياتها بعد الأزمة باحتساب الأصل زائدًا 25 ٪ فقط للمعاملات الآجلة حينها أصرت الحكومة ممثلة في وزارة المالية على الدفع الكامل.

النائب اللاحق للمدير العام في بنك المقاولين

السيد مسعود حيات

كان السيد مسعود محمود جوهر حيات يعمل في أحد البنوك التي يعتقد أنه موقع انفراط السبحة بعدما انفجرت فقاعة أزمة المناخ، ونظرًا إلى موقعه الوظيفي إبان تلك الحقبة، ومسؤولياته، تصورت أني سأواجه صعوبة في مقابلته، إلا أني ارتأيت المحاولة، وكانت تستحق. فمن خلال أحد أقربائه، السيد عماد جوهر حيات، والذي تربطني بزوجته السيدة غادة حمزة عباس صداقة جميلة، تم تحديد موعد المقابلة معه، وكانت تلك المقابلة في الطابق الخامس

والثلاثين في مجمع شركة كامكو للاستثمار المعروفة باسم (كامكو إنفست)، ومقابلة أخرى في الطابق 27 من المبنى الرئيسي لبنك برقان، وكان الحديث صريحًا وجريئًا.

اختياره لدراسة الاقتصاد، مجرد صدفة (كما يقول):

«ولو يعود بي الزمن كنت اخترت الرياضة، لأن عملية دعم وإسناد الرياضيين وخلق منهم نجومًا كانت تستهويني أكثر من العمل في القطاع المصرفي، أو ربما اخترت العمل في مجال المطاعم. لكني حين تخرجت في الثانوية العامة، وبمعدل 69 ٪، درست الاقتصاد واشتغلت في البنوك، وبوظائف منسجمة مع شخصيتي، وتعلمت من تلك الوظائف ما يكفي لمنافسة الأجانب الذين كانوا مسيطرين حينها على الوظائف القيادية بالقطاع المصرفي. واعتمدت كذلك على بناء العلاقات، وساعدني على ذلك انتمائي إلى أسرة تجارية، والدي كان من التجار، وسمعته لدى أهل السوق طيبة، كما قمت بتطوير قدراتي في الوظائف، كل ذلك سبب نجاحي في اكتساب الخبرة التي عوضت بها عدم استكمال دراساتي العليا».

حصل السيد مسعود حيات على بكالوريوس في الاقتصاد عام 1973 من جامعة الكويت، ودبلوم عالي في إدارة البنوك من معهد الدراسات المصرفية في عام 1975، بدأ مشواره المهني في البنك الأهلي، ثم تدرج في العمل بعدة وظائف، منها: المدير العام لكلٍّ من بنك الخليج المتحد وبنك برقان، كما ترأس مجالس إدارات بنوك وشركات داخل وخارج الكويت، وشارك في عضوية مجالس

إدارات الشركات الاستثمارية. هو أحد المؤسسين وعضو مجلس إدارة شركة كامكو للاستثمار، ويبدأ الحديث عن تجربته في تأسيس شركة كامكو والحرص على التزامها بأساسيات العمل في قطاع الاستثمار، ومراعاتها تطبيق معايير الحوكمة.

انتقد رقابة بنك الكويت المركزي التي يصفها بالرقابة السطحية. ويقدم المثال على ذلك ويذكر:

«إن ما حدث قبل الأزمة المالية العالمية في عام 2008، شبيه نوعًا ما بما حدث قبل أزمة المناخ، عندما قامت معظم شركات الاستثمار في الكويت بالتوسع في عمليات الاقتراض وتضخمت ميزانياتها بما لا يتناسب مع حجم الشركة، وعجزت الرقابة المسبقة عن ردعها، فتضخمت قروضها دون أن يقابلها زيادة في قدرتها المالية والإدارية. كانت رقابة البنك المركزي آنذاك، ترتكز على أمور هامشية وحسابات وتحويلات شخصية، وبدلًا من مناقشتي كرئيس مجلس إدارة عما إذا كان لدى الشركة مشاكل في عدم المواءمة بين آجال الاستثمارات والاستحقاقات Mismatch. تركز التدقيق على مبالغ التحويلات المالية التي تقوم بها الشركة والتي كانت تدير حينها محافظ مالية تتجاوز 8.5 مليار دولار أمريكي، واستطاعت لاحقًا أن تتجاوز تداعيات تلك الأزمة لتركيزها على سلامة المواءمة، في حين أن شركات الاستثمار الأخرى التي عانت عدم المواءمة Mismatch، وهو ما تسبب في تعثر أغلبيتها، في زمن كانت الرقابة على أعمالها شكلية، بعيدًا عن السبب الرئيسي الذي سبب أزمتها».

ويعود معنا السيد مسعود حيات إلى فترة المناخ ويقول:

«معظم حسابات كبار المتعاملين في سوق المناخ كانت في البنك الأهلي، أتذكر منهم كلًّا من السادة: مشاري الجاسم، حمود الجبري، عبد الحميد المزيدي، جاسم ونجيب المطوع، محمد الإبراهيم، عزيز تقي، فايز المطوع، الشيخ خليفة العبد الله، حسين مكي الجمعة، باسل الأسطى، أحمد المهنا، عبدالعزيز الحمدان، وخليفة خلف العنزي، أحمد الجار الله، غازي الصقعبي، مصطفى الأيوب، وسيد حسين البهبهاني، وهو تاجر قبل سوق المناخ ولكن من الذين أغوتهم تعاملات سوق المناخ، ولذلك كان يسمَّى البنك الأهلي بنك فرسان المناخ[1].

كما كان يسمى بنك المقاولين، لأن من بين المتداولين الكبار والمعروفين وأكثر أعضاء مجلس الإدارة، أصلًا مقاولون، وأتذكر منهم كلًّا من السادة: سعود العبد الرزاق، ومحمد الوزان، شركة الزامل والعبدلي، وأكبر شركات المقاولات، مثل: شركة برهان ومشرف وأسوان، ملاك تلك الشركات آنذاك كانوا أعضاء أيضًا في مجلس إدارة البنك الأهلي، وتعاملاتهم البنكية في المناخ أضعاف

(1) يصف السيد صبحي سكر البنوك المحلية بأنها أقوى من بنوك سويسرا لأن إدارة هذه البنوك كلها من العناصر ذات الكفاءة العالية والمشهود لها، الشيكات المؤجلة مجرد إشاعات والأمور تحت السيطرة، نأمل من سموه أن تتكرر زياراته لنا في السوق لنشعر بمدى وكبر حجم المسؤولية التي نتحملها. حال السوق بناء شامخ راسخ قادر على التصدي والمجابهة لا تؤثر فيه الأقاويل والشائعات. جريدة الوطن 22/ 5/ 1982.

مبالغ استثماراتهم في المقاولات. وشركات المقاولات كانت تأخذ دفعة مقدمة من الحكومة لأعمال المقاولات، وتوظفها في سوق المناخ. في الوقت الذي كان العائد على نشاط المقاولات يصل إلى 10 ٪، كانت التعاملات في سوق المناخ تحقق لهم أكثر من 100 ٪، ذلك العائد المغري تسبب في خسارة شركاتهم بعد انفجار الفقاعة، وأصبحت الملايين صفرًا، وتعثرت الأعمال في المشاريع الحكومية، ثم اضطر البنك إلى أن يدفع لهم لاستكمال المشاريع، ولاحقًا، تم إفلاس تلك الشركات واختفت، لذلك أطلقوا على البنك الأهلي تسمية: بنك المقاولين.

ومعظم المتعاملين في سوق المناخ يفضلون الاقتراض من خارج البنوك بعيدًا عن الشروط والضمانات التي تشترطها، فمنهم من يقترض من السوق بطرح أسهم مثل الطبية أو عجمان، والسوق يقوم بتمويله من خلال اكتتاب الناس في تلك الأسهم، يشتري آجل بمبلغ 20 مليون دينار ويقوم بتكييشهم ويحصل على 10 ملايين دينار خلال 5 دقائق.

وكثيرًا ما دارت بيني وبين المدير العام في البنك آنذاك المرحوم عبد القادر السيسي، مناقشات عما يحدث في سوق المناخ، لأن السيد السيسي كان من المهتمين بظاهرة التعاملات في هذه السوق، ورأيه في بداية الفورة أن كل تلك التعاملات ورقية ووهمية وتضخيم لأسعار الأصول، وهي مجرد بالونات وستنفجر، وكنت أتجادل معه في كثير من الأحيان بشأن مآل تلك الظاهرة.

لكنه، في يوم ما، وقبل انعقاد أحد الاجتماعات، قال لي: لو يتقدم اليوم السيد جاسم المطوع بطلب قرض بقيمة 5 ملايين دينار كويتي، أوافق، وأنا متأكد بأنه لن يسدد هذا المبلغ. فسأله أحد المديرين: لماذا؟ قال السيد عبد القادر السيسي: لأن البنك استفاد أكثر من قيمة القرض. لوجود حساب للسيد جاسم المطوع برصيد بلغ آنذاك 150 مليون دينار كويتي.

وكان للسيد السيسي قناعته إن حسابًا برصيد 150 مليون دينار دائمًا موجب Credit Balance، يحقق عائدًا للبنك، حتى لو خسر البنك كل الملايين المقترضة. إنها قضية مصلحة وليست قضية قناعة».

يستكمل السيد مسعود:

«بنك فرسان المناخ لم يتضرر بسبب الفرسان، فالمعروف عن معظم المتداولين الكبار أنهم لا يملكون الأموال، لكن حصلوا عليها من السوق حين تدافع الناس على الاكتتاب في شركات قاموا بتأسيسها، وجنوا ثروة من وراء ذلك ثم خسروها. الضرر حصل للبنك من الذين انقادوا وراء المتعاملين الكبار، لأن هؤلاء اقترضوا من البنوك واستخدموا أموال المقاولات في تعاملاتهم بسوق المناخ. وتبعات أزمة المناخ على البنوك جاءت من وراء عمليات خصم الشيكات، مثل الذين قاموا ببيع منازلهم ودخلوا لعبة البيع بالأجل، ثم قاموا بخصم شيكاتهم لدى البنك وبعد ذلك تم إفلاسهم، وكان الوضع أشبه بالشوربة (على حد قوله)».

ويضيف:

«حين كنت مدير إدارة التقاص Clearing، حدثت مشاهد غريبة، منها: تلقيت اتصالًا يومًا ما، من رئيس تحرير إحدى الجرائد، يبلغني فيه بأن الشيخ خليفة العبد الله يسلم عليك، ويقول لك: حوِّل لفلان 12 مليون دينار كويتي، وفي الطريق سيصلكم شيك بقيمة 15 مليون دينار. أقول له: أنت بأي صفة تكلمني؟ يرد عليَّ: الشيخ مشغول، قاعد يتغدى. وأرفض طبعًا لأننا لا نأخذ توجيهات شفوية.

كان عمري لا يتجاوز الـ 31 عامًا عندما انفجرت فقاعة المناخ في صيف 1982، وأشغل منصب مدير إدارة العمليات المصرفية في البنك الأهلي، تم تكليفي بعدها بمهام القاعة المصرفية بالإضافة إلى مهامي والتي كانت مسرحًا للأحداث اليومية لتداعيات الأزمة. وتطلب ذلك وجودي في العمل منذ الصباح الباكر حتى الساعة 5 مساء، وكنت على اتصال دائم مع المدير العام السيد السيسي، واستعنت كذلك حينها بالمستشار القانوني الدكتور سليمان عبد المجيد الذي يعمل حاليًّا في بنك الكويت الوطني[2]، لمراجعة إشكاليات في تطبيق القانون. وأولها أن كثيرًا من المطالبين بصرف تلك الشيكات قدموها قبل تاريخ استحقاقها، بعد علمهم بأن القانون يسمح بصرفها حالًا، حتى لو كانت بتواريخ لاحقة، وأن تلك الشيكات بدأت ترجع أي ترتد لعدم وجود رصيد. فحين

(2) توفاه الله في 25 أغسطس 2020 رحمه الله، وطيب ثراه.

يتقدم شخص بشيك قيمته نصف مليون دينار كويتي، لا بد من تحضير المبررات المانعة لصرف هذا الشيك، والشيك على شخص لا يوجد له رصيد، ولا بد من الختم عليه بـ(لا يوجد رصيد).

ولتنظيم عمليات سحب تلك الشيكات، بدأنا نفكر في معايير، اجتهدنا في بعضها وقمنا بالاستعانة ببعض المكاتب الاستشارية القانونية في التعامل مع بعضها الآخر، ثم وضعنا شروطًا لصرف تلك الشيكات، مثلًا: حساب عميل واحد عليه 3 شيكات قيمتها مليون دينار كويتي ولا يوجد في الحساب سوى 800 ألف دينار، نعطي الأولوية بصرف الشيك للتاريخ الأقرب ثم الأبعد، والمبلغ الأقل قبل الأكبر. أما إذا كان المسحوب شيكًا واحدًا بمليون دينار والرصيد فيه 800 ألف دينار، فيصرف البنك المبلغ المتوفر في الرصيد ونكتب خلف الشيك المبلغ المتبقي.

كنا بحاجة إلى أكثر من 16 عينًا بعد أن تعددت المشاكل، منها: أن كثيرًا من الموظفين في البنك متعاملون في السوق، ومن مصلحتهم صرف شيكات بعض مَن يوقِف البنك صرف شيكاتهم لأن لهم مصلحة في صرفها. وتسبب الحزم في تلك العملية في ضرر في علاقتي بأحد الأصدقاء الذي كان له شيك آجل يحل بعد 5 شهور، ومسحوب على صديق آخر، وطلب مني استثناءه من تلك الأولويات، ورفضت. ومن المخاطر الجسيمة لما كان يحدث، ذلك التضارب في المصالح، فعندما يكون للموظف أو المسؤول في البنك مصلحة غير مباشرة في صرف شيك لأنه مستفيد غير ظاهر من

الشخص الذي صرف شيكه، يتجاوز النظام ويدفع بصرف شيك لا تنطبق عليه الأولوية.

كان البنك الأهلي هو نقطة بداية النهاية لتعاملات سوق المناخ، لأن معظم فرسان المناخ حساباتهم فيه، والمؤكد أن الانهيار بدأ عند السيد جاسم المطوع، ليس بسبب الشيك الأول كما تم تداوله، لكن، الواقع قد يكون 5 شيكات وصلت في لحظة واحدة، ولا يمكن لشيك واحد ولا لشخص واحد أن يكونا وحدهما السبب، وفي تلك اللحظة، توقف النظام المصرفي.

في بداية الأزمة، تمت تسويات فيما بين كبار المتعاملين، واتفقوا على التريث بشأن صرف الشيكات، السيد عزيز تقي من عملاء البنك الأهلي الأثرياء، لديه عدة حسابات في ذلك الوقت، أتذكر منها 30 مليون دولار أمريكي و50 مليون جنيه إسترليني، وهو شخص مثقف. في يوم ما سألته: ماذا سيحدث لو قررت الانسحاب من السوق؟ وكان رده: ليس من المفروض أن تسألني هذا السؤال لأن العملية مستمرة. وحين سألته: لو قررت أن تنسحب من السوق، تقدر تطلع؟ أي: هل تستطيع أن تنسحب؟ قال لي: إذا انسحبت السوق سينهار، وأنا لست غبيًّا ولن أسمح لأحد بإيقاعي في المصيدة.

ثم قام بتسييل حساباته وهي ثروته وليست أموال الناس، كما أن حساباته منتظمة، ولم يكن عليه مطالبات من البنك، ولم يرد اسمه ضمن كشف المطالبات التي كنا نقوم بإعدادها في البنك آنذاك لعملائنا من كبار المتعاملين في سوق المناخ. لكن، لم يكن

هذا الموضوع في ذلك الوقت مهمًّا، لأن الأزمة كبيرة، والكل يريد النجاة بنفسه من الشر».

ويستكمل السيد مسعود:

«في رأيي، كل الأجهزة الرقابية والمالية مسؤولة عن حدوث أزمة المناخ، وكل تلك الجهات قامت بالبحث عن الحلول بعد ما طاح الفأس بالرأس، ولا زالت تلك الآلية مستمرة. الجهات الرقابية والمالية لا تستطيع إنكار أنها تعرف ما كان يجري، غصب يدرون أي: حتمًا يعرفون لأن ميزانيات البنوك تضخمت، والأرباح تضخمت، عمليات خصم الشيكات لدى البنوك كانت قبل فورة المناخ لا تتجاوز 5 ملايين دينار سنويًّا، وفي زمن فورة المناخ بلغت 500 مليون دينار خلال 3 شهور، ألا يتساءلون ماذا يحدث؟ ليس من الصعوبة معرفة من هم أصحاب تلك الشيكات المخصومة؟ ومن المستفيد؟ وكيف كانت البنوك تقرض الآخرين من خلال خصم الشيكات؟ بالتأكيد يعرفون. الفلوس زادت، ومن اشترى بدينار كان يبيع بـ 10 دنانير. والبنك الأهلي من أكثر البنوك تورطًا في الأزمة، وأنا، كان الجميع يسحبني إليه ويسألوني: شيكي مشى والا ما مشى؟ وكنت حينها صغيرًا، لكن، في فترة بسيطة ومن خبرة التعاملات بالسوق، تعلمت الكثير لأن المسؤولية كانت كبيرة.

تبقى حكايتي الشخصية في تعاملات المناخ، فقد استدرجني الهوس، ولكن لم أفقد حذري، ولم أتداول آجلًا بالمستويات العالية للعائد البالغ لكبار المتعاملين أحيانًا 100 ٪، ولم تتعدَ مديونيتي

1.2 مليون دينار كويتي، ورغم ذلك أصبحت عاجزًا ودخلت باختياري برنامج المديونيات الصعبة. كنت صغيرًا، وكان كل من حولي في المهنة يتعاملون في المناخ، رؤساء وأعضاء مجالس إدارات بنوك، مديرون عامون للبنوك أعرفهم بالاسم، كلهم لم يقاوموا ما قدم إليهم من أسهم تأسيس، لذلك، كان الانجراف أمرًا طبيعيًّا.

ورغم ذلك، دخلت برنامج المديونيات الصعبة ليس بسبب امتناعي عن سداد مديونياتي الخاصة، ولكن بصفتي كفيلًا لبعض العملاء المتعثرين، وذلك ما أوقعني في أزمة مع بنك الكويت المركزي الذي رفض ترشيحي كنائب للمدير العام لأنني ممتنع عن السداد وفق فهمه. ورفضت قبول قرار البنك المركزي وقابلت المحافظ يومها الشيخ سالم عبد العزيز الصباح، وأبلغني بأنه لا مجال للتراجع عن القرار لأنني ممتنع عن السداد، وسوف يريحهم إن صدر حكم محكمة لصالحي. قمت بإعداد مذكرة دفاع فنَّدت فيها خطأ قرار المركزي وصدر حكم لصالحي وتأجل تنفيذه لتغييرٍ طرأ على القانون، وقاتلت في المحاكم مرة أخرى إلى أن صدر حكم آخر لصالحي وحصلت على وظيفتي: نائب المدير العام للبنك الأهلي[3].

(3) في سابقة قضائية كويتية تعرضت للقانون 32 لسنة 68، كسب حكماً، حين ألغت محكمة الاستئناف قرار محافظ البنك المركزي سالم عبد العزيز الصباح، الذي كان يقضي بعدم صلاحيته لتولي عضوية مجلس إدارة أحد البنوك (برقان) لافتقاده أحد الشروط ضمن متطلبات القانون، وقالت المحكمة في حكمها إن المدعي لم يتوقف عن دفع ديونه ولو لمرة واحدة، بل إنه التزم بجميع عقود التسهيلات والاتفاقيات والبرامج التي وقع عليها، ما يجعل من القرار الصادر ضده عن البنك المركزي باطلًا لبطلان عدم صحة الأسباب التي بني عليها. القبس الأربعاء 29 مارس 2006.

لم تكن القرارات واضحة، أكاد أجزم بأن الكل كان مستفيدًا من أزمة المناخ، وأصحاب القرار متورطون، تفريخ الشركات وتوزيع أسهم التأسيس على المسؤولين، وزراء حققوا الملايين، ومديرو مكاتب الوزراء حققوا أيضًا الملايين، وهناك موظفون عاملون في الجهات الرقابية تركوا العمل الرقابي واتجهوا إلى سوق المناخ. لكن، لم أجد تحليلًا واضحًا وواعيًا وكافيًا لتبرير ما حصل، ولم تتدخل الحكومة في الوقت المناسب لحل الأزمة، وجاء قرار وقف عمليات خصم الشيكات متأخرًا.

واكتملت المأساة بعد إنشاء صندوق صغار المستثمرين، فمن كان يحمل شيكًا بمبلغ 20 مليون دينار كويتي قام بتجزئتهم على 10 شيكات، أين نجد في العالم مستثمرًا صغيرًا يحصل على مليوني دينار كويتي. وقبل صدور القرار جاءني بعض من كان لديهم مجموعة من الشيكات، وكانت علاقتي معهم جيدة بحكم وظيفتي، وطلبوا أن أقوم بمساعدتهم في استبدال بالشيكات ذات المبالغ الكبيرة بشيكات على مليونين، وهذا دليل على أن قرار الصندوق بمليونين قد تسرب، ومن وزارة المالية، لأنها الجهة المعنية باستصدار كثيرًا من القرارات المتعلقة بالأزمة.

وأحد قراراتهم الخاطئة، وهي كثيرة، أنهم قاموا بتسليم صغار المستثمرين الشيكات مباشرة وليس عن طريق البنوك، خاصة وأن البنوك هي التي قامت بتسديد جزء من الفاتورة، فالأجدى أن يدفع للبنوك الديون التي عليه قبل التصرف في تلك المبالغ، ووفقًا

لمركزه المالي، فالحكومة تضمن الودائع وهي في الأخير التي دفعت الفاتورة كاملة.

والمختصر المفيد، تضخم السوق كما حدث في سوق العقار بأمريكا إبان أزمة الرهن العقاري في عام 2008، وكل شيء تضخم لا يقابله أصول حقيقية لا بد وأن يعود إلى أصله، أي حجمه الطبيعي. ما حدث بعد أزمة المناخ، أن كل الأصول عادت إلى أسعارها الطبيعية، وفي البداية يمكن تراجعت عن مستواها الطبيعي. وكان من الممكن تدارك الأزمة لو توفر القليل من الوعي، وتشددت الحكومة في تفعيل دور الجهات الرقابية وأصرت الجهات المعنية على الاستفادة من تجارب الدول التي مرت بأزمات مماثلة.

وما حدث لي حدث مثله لغيري بسبب العلاجات الخاطئة، فأنا أعتقد بأن كثيرين غيري ممن حاولوا شراء سمعتهم وكبرياءهم تم إفلاسهم دون وجه حق، وذلك ينطبق على المرحوم فايز المطوع، والسادة: مشاري الجاسم وعبد الحميد المزيدي وحتى حسين مكي جمعة، حرصوا جميعهم على سداد التزاماتهم آملين في تحصيل مستحقاتهم، وكانوا في مراكز مالية فائضة، ولكن، تمنُّع أو عجز مدينيهم عن السداد، أوقعهم في عجوزات مالية.

ودور المؤسسات المسؤولة عن علاج الأزمة كان الضغط الذي نفع مع أصحاب السمعة الطيبة، ولم ينفع مع غيرهم، وانتفع غيرهم وتضرروا. ومن الأمثلة الواضحة على الفروقات الشخصية

بين المدينين: السيد حسين مكي الجمعة والسيد جواد بو خمسين، الأول كان ثريًّا قبل المناخ وكان قادرًا على تسوية أموره المالية بعد سقوطه، ولكن عناده وكبرياءه جعلاه يعجز عن المضي في التسويات، وكان يسدد ولا يقبض. بينما ذكاء السيد جواد جعله يخرج ثريًّا بعد التحرير، فقد كان مفاوضًا محترفًا يحصل على أقصى ما يمكن ويسدد أقل ما يستطيع، ما أدى إلى تجاوزه الأزمة».

ويختم (بو علي) مداخلته بأكثر من طرفة، ويذكر:

«في يوم من أيام شهر يوليو 1982، وخلال مغادرتي العمل، وكان الوقت في حدود الساعة 5 مساء، متوجهًا إلى مواقف سوق المناخ حيث أركن سيارتي، التقيت بو عدنان، الفنان عبد الحسين عبد الرضا رحمه الله، وكان من متداولي سوق المناخ، استغربت، قلتله: بو عدنان، إيش جابك السوق بهذا الوقت؟ أي: ما الذي أتى بك إلى السوق في هذا الوقت؟ قال لي: أدور على راعي هذا الشيك أي: أبحث عن صاحب هذا الشيك، هذا مو شيك، هذا جرو، أودعه في البنك أرجع البيت ألقاه واصل قبلي.

ومن بين المتعاملين الذين تتجاوز سقف تعاملاتهم المليار دينار كويتي كان السيد أحمد المهنا رحمه الله، الذي لا يكتب ولا يقرأ، كما أتذكر أن أحد الشيكات المسحوبة عليه للسيد جاسم المطوع، بمبلغ 5 آلاف دينار، رجع (أي: ارتد) 18 مرة، ما كان فيه مكان على الشيك أكتب: راجع الساحب أي: لم يعد على الشيك مساحة للتعليق: يراجع الحساب لأن ليس لديه رصيد ولا نظام محاسبي،

كله على البركة، أي: كل شيء كان يجري على البركة وهو نفسه كان في وقت من الأوقات يحرر شيكات «بمبلغ 50 مليون دينار».

ويختم اللقاء بواقعة ثالثة طريفة ويقول:

«في بداية الأزمة كنت حديث العهد بالزواج، ودائمًا أصل البيت متأخرًا، وفي أحد الأيام، كان اللقاء في منزل والد زوجتي (عمي)، وكالعادة متأخرًا، خلال فترة تجهيز الغداء المتأخر لي وحدي غلبني النوم، وسمعت من بعيد صوتًا ناعمًا، من عمتي، تقول لي: مسعود قوم تغدى. وأنا بين النوم واليقظة، أرد عليها: ما مشى ما مشى. كنت أحلم. والواقع أن ما مشى ما مشى، كان الرد على استفسارات العملاء الدائم أيامها وباتصالات متكررة من الفرسان الكبار: حمود الجبري وباسل الأسطى وجاسم ونجيب المطوع وأحمد المهنا عن شيكاتهم: مشى والا ما مشى».

الجزء السادس

المحذرون

قصص كثيرة يحتويها تاريخ الأزمات المالية في العالم، فريق المحذرين متواجدون قبل انفجار فقاعة الأزمة المالية العالمية في عام 1929. ومن أشهر العبارات التي ما زالت تتداول: إنهم لا يقرعون أجراسًا تحذيرية في القمة لكن حين يبدأ الصغار في إبداء النصيحة بشأن الأسهم، يكون قد حان الوقت للتوجه إلى المخارج. هذه المقولة لجوزيف كينيدي والد الرئيس الأمريكي الأسبق جون كينيدي، ويضيف: إنه لا يوجد شخص في الأعلى يخبرنا بأنه حان وقت البيع.

وفي عام 1929 التقط السيد جوزيف جون كينيدي إحدى تلك العلامات الواضحة، ولم يخرج من أوج الهوس فحسب، بل سجل أيضا كسبًا هائلًا في الطريق. وقد كانت عشرينيات القرن العشرين جيدة لجوزيف كينيدي الأب حين استثمر في سوق الأسهم، كيف لا يمكن أن يكون وكل ما كان عليه فعله هو شراء كل الأسهم التي يمكنه الحصول عليها ومتابعتها وهي ترتفع.

وأثناء جلوسه على كرسي لتلميع حذاءه، انزعج كينيدي الأب من أن الصبي ملمع الحذاء يقدم إليه عدة نصائح حول الأسهم التي يجب أن يمتلكها، ويتحدث إليه بصوت خافت ويلتفت للتأكد من أن لا أحد يسمعه. صبي تلميع أحذية يلعب في سوق الأسهم، أدت هذه النصيحة غير المرغوب فيها إلى انعطاف كامل في حياة كينيدي الأب، لقد كانت جرس الإنذار، عاد بعدها على الفور إلى مكتبه وبدأ في تفريغ محفظته من أسهمها.

ومن طبيعة البشر الشعور بالغيرة عندما تتراكم ثروات المضاربين في سوق الأسهم، ووفقًا لنهج القطيع، تتراكم مجاميع المتعاملين ويغويهم تحقيق المكاسب من البورصة من دون جهد حقيقي.

وذلك ما حذر منه محرر في مجلة الإيكونيميست إبان هوس بورصة نيويورك قبل أزمة أكتوبر 1929، فالشعور الطاغي بالسعادة لدى هذه المجاميع، قرأه على أنه جرس إنذار. مثله أحد المشاركين في تأسيس نظام بنك الاحتياطي الفيدرالي المركزي، السيد بول واربيرك، فقد توقع أن المضاربات بلغت مرحلة الهوس، ونهاية الهوس سقوط حتمي سوف يتسبب في أزمة ركود اقتصادي حاد.

وكان رد الفعل على آراء الاثنين عنيفًا، بأنه تحليل يفتقد العقلانية، وبأنهما لا يفهمان حقيقة حقبة الازدهار السائدة، ولعل هدفهما وأد تلك الحقبة المميزة.

كان السيد روجر بابسون الشخصية المهنية والمحترفة والتي جمعت اهتماماته بين الإحصاء والاقتصاد وتطورات التكنولوجيا

في ذلك الزمن، على خطى بول واربيرك، وكان بابسون هو الذي استخدم وسائل قياس إحصائية، وذكر مخاطر الهوس بالأرقام. فقد ذكر أن هوس المضاربات لن يستمر، وأن مؤشر داو جونز، بات عرضة لسقوط حتمي، وسوف يفقد ما بين 60 و80 ٪ من مستواه، وسوف تتوقف مصانع كثيرة عن الإنتاج، والنتيجة هي ركود اقتصادي كارثي.

وحصد بابسون ردود فعل هي الأقسى من الحالمين بالثراء الفاحش، فقد وصفوه بالديكتاتور، وأصدرت بورصة نيويورك تعليقًا مفاده أنها لن تغير مسارها نتيجة تنبؤات غير مبررة، حتى لو جاءت من إحصائي معروف.

ولعل أغرب ردود الفعل تلك التي كان مصدرها اقتصادي معروف من جامعة ييل هو إرفينغ فيشر، صاحب النظرية الكمية للنقود، فقد وجَّه كلامه مباشرة إلى بابسون، قائلًا: إنه يفترض أن يفهم الدرس ويصمت، فالوقت هو وقت دعم وتشجيع الناس الداعمين لحقبة الازدهار.

وبعيدًا عن تعظيم الذات عند التحدث عن تجربته، يقول السيد جون كينيث غالبيرت:

«في شتاء 1955 عندما طلبت لجنة النقود والبنوك في مجلس الشيوخ الأمريكي الاستماع إلى رأيي، وكانت جلسة منقولة بالراديو، حاولت خلالها إقناع اللجنة بضرورة أخذ بعض الاحتياطات حتى لا تتكرر أزمة 1929. خلال ذاك الوقت، تعثر السوق، ووصلتني

في اليوم الثاني رسائل عديدة أقلها قسوة كان الدعاء بالموت، وأكثرها قسوة أن تتم تصفيتي، بعد ذلك كسرت رجلي نتيجة لتعرضي لحادث تزلج، ووصلتني رسائل من المضاربين يقولون فيها إن الرب استجاب لدعائهم، وفرح الناس لأن دعاءهم استجيب، وساد اعتقاد بأن دعاء الناس ممكن أن يتحقق، والدليل رجلي المكسورة».

ويضيف غالبيرت:

«حين بدأت حالات الهوس الجديدة في خريف 1986، طلبت مني جريدة نيويورك تايمز أن أكتب رأيي، وحذرت فيها من أزمة قادمة، رفضت الجريدة في البداية نشر المقال تحت مبرر أن هذا الرأي سيتسبب في حالة من الهلع. ولكن، حين وافقت مجلة أتلانتيك على نشره في بداية عام 1987، اضطرت النيويورك تايمز إلى نشره على مضض، لكن الناس لم يعجبها هذا الرأي، حينها قالوا: إن غالبيرت لا يريد أن يرى الناس فَرِحة وتحقق الثروات. وبعد 19 أكتوبر من نفس العام، أي بعد 4 أيام من فقدان مؤشر داو جونز نحو 22 ٪ من قيمته في يوم الاثنين الأسود الموافق 15 أكتوبر، كان معظم القراء قد قرؤوا المقال، وفي يوم الأزمة، اتصل 40 صحفيًّا ومقدم برامج من عدة دول بدءًا من طوكيو مرورًا بالولايات المتحدة وباريس وميلانو، للحصول على تصريح»[1].

---

(1) انظر:

A Short History Of Financial Euphoria. John Kenneth Galbraith. Whittle Books In Assocaition With Penguin Books. 1993, 1994. Page 6-11.

ختامًا، المضاربات ممارسات ستظل محمية من الناس الذين يدَّعون أنهم سيجعلون الآخرين أغنياء، وعلى الناس الذين لديهم شك في استمرار الهوس أن يصمتوا، ومن مؤشرات السقوط في أي حقبة هو قياس نفسيات الناس المنتشية من المضاربات وهي حالة تتكرر على مر التاريخ، ولن يستمع أحد، والأغلبية العظمى، يفاجئها انفجار الفقاعة وكأنها تحدث لأول مرة، ولا قيمة لدروس الماضي.

أسوة بالأزمات العالمية، لا يخلو أي بلد من شخصيات توقعت ونبهت مسبقًا، وربما قرعت أجراس حتمية حدوث أزمة قادمة.

وفي الكويت، في نوفمبر 1981، حذرت غرفة تجارة وصناعة الكويت، من خلال مؤتمر عقدته، بأن هناك أزمة قادمة، وعندما حدثت أزمة، لم يؤخذ بتوصياتها في 15 ديسمبر 1982، باحتساب رأس المال زائدًا 25 ٪ للمعاملات الآجلة لخفض الحجم المالي لها، حينها أصرت الحكومة ممثلة في وزارة المالية على الدفع بالكامل.

وفي شهر يناير من عام 1982 حذر رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في مركز الكويت المالي السيد جاسم الموسى[2] من أزمة قادمة بقوله:

«إن البيع بالأجل ظاهرة خطرة، ولا أطمئن لشخص يقبل أن يشتري مددًا بهذه النسب، لو كان قادرًا لاقترض من البنوك أو اشترى بأمواله نقدًا».مكتبة .. سُر مَن قرأ

(2) جريدة الوطن 25/1/1982.

وقال السيد عبد الله الجار الله[3] رئيس مجلس إدارة وربة للتأمين:

«إن شركات لم يصدر لها تقرير عن أنشطتها وإعلان ميزانياتها يتم المضاربة على أسهمها أمر مستغرب».

وكذلك رئيس مجلس إدارة شركة الخليج للتأمين خليل الشامي[4]، حذر من أن سنة 1981 مرت على خير، ولا يعني ذلك أن عام 1982 سيكون على نفس النمط، وأننا معرضون لأي هزة لأن الأرباح وهمية.

وفي شهر إبريل من نفس عام الأزمة، قال السيد حمد الحمد[5] رئيس البنك التجاري:

«إن سوق المناخ يفتح أبوابه 17 ساعة يوميًّا في حين أن بورصات العالم بما فيها بورصة الكويت، تعمل في أوقات محددة، وحذر من أن المضاربة ظاهرة تثير القلق».

(3) جريدة القبس 28/ 1/ 1982.
(4) جريدة الوطن 30/ 1/ 1982.
(5) جريدة الوطن 21/ 4/ 1982.

السيد حمزة عباس

وفي لقائي مع السيد حمزة عباس المحافظ الأسبق لبنك الكويت المركزي، ذكر واقعة، يقول فيها:

«في صباح أحد الأيام التي تزامنت مع هوس المناخ، أبلغني مدير الرقابة المصرفية في بنك الكويت المركزي، بأن البنوك تقوم بالسماح للمواطنين بالاكتتاب في شركة خليجية (مجموعة الشارقة) وتبين بعد التحقق أن وزارة التجارة لم تصدر قرارًا بالموافقة على الاكتتاب، وأمرت فورًا بوقف الاكتتاب. وفي الساعة العاشرة من هذا اليوم، تلقيت اتصالًا من الديوان الأميري لمقابلة أمير الدولة آنذاك الشيخ جابر الأحمد الصباح رحمه الله، ذهبت، ووجدت بعض الشخصيات ممن أطلق عليهم لاحقًا فرسان المناخ، ومعهم أحد أبناء الشيوخ، وعرفت أن سبب وجودهم هو الاحتجاج على قراري بالمنع. وطلب منهم الأمير التحدث، إلا أن السكوت كان سائدًا، المضحك (والحديث للسيد حمزة) أن الوضع استمر كذلك فترة، سكوت لا أحد يتكلم، ثم عاود الأمير الكلام قائلًا: جبته لكم (أي طلبت حضوركم بوجوده لأستمع إلى الشكوى)

صم بكم (أي استمر السكوت). شعرت بالحرج فقمت بتوجيه الحديث إلى الشيخ جابر الأحمد الصباح رحمه الله، بأن إنشاء الشركة في الكويت غير قانوني وعمليات الاكتتاب التي تمت قبل إصداري القرار تعتبر أيضًا غير قانونية، أي لاغية كأنها لم تكن. بعدها طلب الأمير للمرة الأخيرة منهم الحديث ولم أسمع أحدًا يتحدث، طلبت السماح بالانصراف ورجعت إلى مكتبي»[6].

(6) ذكر السيد حمزة عباس هذه الواقعة خلال مقابلتي معه في 25 فبراير 2020 في منزله بضاحية عبد الله السالم. كما أن الرواية ذكرت في صفحة 134 من كتاب «ونصحت لكم»، مذكرات مؤسس وأول محافظ لبنك الكويت المركزي، حمزة عباس حسين، ذات السلاسل، الطبعة الثانية، الكويت 2018.

للأمانة ثمن

٨

السيد عبدالله القبندي

السيد عبدالله أحمد القبندي، من المسؤولين القلائل الذين لم يتعاملوا في سوق المناخ، لا نقدًا ولا شيكات بالأجل على الرغم من قوة طغيان الإغراءات وصعوبة مقاومتها (على حد قوله).

كان يشغل منصب نائب الرئيس في الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية الحكومية، وكانت إحدى الجهات التي تم الاستعانة بها وسيطًا في علاجات الحكومة للأزمة.

يقول السيد عبد الله:

«إن أهم مسببات الأزمة هو التراخي في تطبيق القوانين، فالصفقات التي كانت تتم في سوق المناخ مخالفة للقوانين السائدة. منعوا تأسيس الشركات العامة واتجهوا إلى الخليجيات، بعدها وجدنا أسهم هذه الشركات تتداول أمام نفس الجهات التي منعت تأسيس الشركات العامة دون اتخاذ قرار.

وبعد وقت قصير من انفجار فقاعة المناخ في عام 1982، قامت الحكومة بتكليف الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والتي كان يرأسها آنذاك السيد عبد الوهاب التمار، وفي وقت كنت أنوب عنه في رئاستها، وتكليف الشركة الكويتية للاستثمار برئاسة السيد هلال فجحان المطيري والسيد حمد البحر، والدولية للاستثمار برئاسة السيد جاسم البحر، بدعم السوق، عن طريق شراء أسهم الشركات الكويتية العامة المدرجة لتوفير سيولة للمتعاملين من جانب، وإنقاذ السوق من الانهيار من جانب آخر.

وضمن التكليف، طلبت الحكومة منا تحديد أسعار الدعم للأسهم والتي بموجبها تقوم الحكومة بالشراء، قمنا بتحضير المذكرة بناء على تقييم فني بحت، وأتذكر أن أعلى قيمة تم تحديدها كان سعر سهم بنك الكويت الوطني بقيمة تتراوح من 12 إلى 14 دينارًا كويتيًّا، ثم تدرجنا في النزول حتى وصلت أسهم شركة العقارات المتحدة البالغ سعر سهمها قبل الأزمة 18 دينارًا إلى مبلغ 8 أو 9 دنانير. لم توافق الحكومة على هذا التقييم، وطالبتنا بتمزيق المذكرة ورميها، ثم قامت وزارة المالية بتقديم مذكرة أخرى بأسعار

أعلى وتم الشراء بناء عليها، وهذا في رأيي كان أول خطيئة في بداية المعالجة».

السيد هلال مشاري المطيري

ويستكمل السيد عبد الله قائلًا:

«مع بداية تشكيل شركة المقاصة، أسندت عضوية مجلس إدارتها إلى السيد هلال فجحان المطيري وإليَّ، كأعضاء ممثلين عن شركات الاستثمار، وإلى 5 شخصيات من البنوك أتذكر منهم السادة: فهد البحر وحسين مكي الجمعة ومحمد الفرحان. كان خوف الحكومة يومها يتجسد في اعتقادها بأن عجز السيدين جاسم ونجيب المطوع عن السداد يعني حتمية انهيار السوق. وتحت مبرر إنقاذ السوق، تركزت جهودها حول إنقاذ كبار المتعاملين خلال شهر أغسطس 1982، وتم تداول مقترح لا أعرف مصدره بمنح السيد نجيب المطوع قرضًا بمبلغ 100 مليون دينار من الخزينة العامة.

وخلال إجازة وزير المالية السيد عبد اللطيف الحمد واستلام السيد جاسم المرزوق مهامه وأصبح وزير التجارة ووزير المالية

بالوكالة. خاطبني يومها السيد جاسم المرزوق، وقال لي إن شخصيات ترغب في مقابلتك، من ضمنهما كان السيد صبحي سكر. خلال اللقاء لم أقتنع بأطروحاتهم وكان موقفي هو الرفض لمبررات فنية بحته، ولم نتفق، واستدعاني الوزير في لقاء آخر أمامهم، ولم يتغير رأيي.

ثم تشكلت لجنة لحضور اجتماع لاحق في الديوان الأميري بمكتب ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله الصباح رحمه الله، وكان هدف الاجتماع إقناع الشيخ سعد بموافقة الحكومة على منح السيد نجيب المطوع القرض، وكان من ضمن الحضور وزير العدل الشيخ سليمان الدعيج، والمحامي حمد العيسى رحمه الله، قمت بالتحضير لهذا الاجتماع بشكل جيد، وقمت بتوثيق الوضع المالي للسيد نجيب، بناء على البيانات التي حصلت عليها منه شخصيًّا، حتى شهر ديسمبر، كما تبين لي أن اللجنة المشكلة تضم أسماء بعضهم من الدائنين للسيد نجيب.

كانت طاولة الاجتماع كبيرة، وكنت جالسًا في آخرها، بدؤوا الحديث في محاولة لإقناع رئيس الحكومة بأن السوق ستنهار بتوقف السيد نجيب عن الدفع، ثم سأل الشيخ سعد عن مبررات عدم منح القرض للسيد نجيب، فأشاروا إليَّ وقال أحدهم: هذا مو راضي أي أن: هذا الشخص غير موافق، لم أكن معروفًا لدى فرسان المناخ، لذلك لم يذكروا اسمي، واكتفوا بالإشارة إليَّ. لكني معروف لدى رئيس الحكومة بحكم الوظيفة والمنصب. سألني الشيخ سعد: عبد

الله، ليش ما تبي تعطيه القرض؟ أي: لماذا ترفض، قلت له: طويل العمر، ماذا سينفع مبلغ 100 مليون دينار كويتي وهو مطلوب (أي: مدين) بمبلغ 900 مليون دينار.

ومن شدة الحماس، وجهت سؤالي إلى الحضور: من منكم سيكون ضمن المستفيدين من هذا القرض؟ تفاجأ الشيخ سعد ووضع يده على رأسه، وانتهى الاجتماع بعد صمت الحضور وانكشافهم أمام رئيس الحكومة.

بعد انفجار الفقاعة، تم تشكيل هيئة التحكيم برئاسة القاضي صلاح الفهد رحمه الله، وكان دور الشركة لاحق لقرارات الهيئة، إما التقدم إلى شركة الاستثمارات الخارجية، أو الكويتية للاستثمار[1]، للحصول على قرض، وإما الإحالة إلى مؤسسة تسوية المعاملات المتعلقة بأسهم الشركات التي تمت بالأجل. وخلال تلك الفترة، اختلف السيد عبد اللطيف الحمد وزير المالية مع الحكومة وتقدم باستقالته، وتم تكليف الشيخ علي الخليفة بمهام وزارة المالية بالإضافة إلى وزارة النفط.

والخطيئة الثانية كانت إنشاء صندوق يصنف المستثمر الصغير بمن يستحق مليوني دينار كويتي. من المصادفة وفي تلك الأثناء كنت أحضر اجتماعًا في نيويورك مع أحد كبار المسؤولين في أحد البنوك الأمريكية، وسألته: ما هو تعريفك لصغار المستثمرين؟ قال: من

(1) في تلك الفترة تم استبعاد الشركة الدولية للاستثمار.

يملك في حدود 10 آلاف دولار. وكانت الصدمة في ذلك الفارق الشاسع في التعريف.

ومهمة الصندوق آنذاك كانت توزيع حد أقصى 500 مليون دينار على جميع المستفيدين، لكنها تجاوزت المليار دينار كويتي. بادرنا بتقديم مقترحًا إلى وزير المالية السيد عبد اللطيف الحمد بألا يستلم المحالين مباشرة من الصندوق، وتم الرفض، وقيل لنا: مو شغلكم (أي: هذا الأمر لا يعنيكم). سكتنا.

وبعد استقالته، رجعنا وقدمنا المقترح إلى الشيخ علي الخليفة. أوقف القرار، لكن جاء القرار متأخرًا جدًّا، بعدما صرف معظم ما تبقى من أموال الصندوق. وكنت حريصًا على التواجد في ديوانية السيد وليد النصف كل يوم سبت، ومن روادها أعضاء مجلس الأمة حينها، السيدان: حمد الجوعان رحمه الله، ومشاري العنجري، والحديث وقتها عن صندوق صغار المستثمرين، وكنت أحرضهم على عدم الموافقة على قانون إنشاء الصندوق لأن رأس المال مناصفة بين الاستثمارات الخارجية والكويتية للاستثمار، أي أموال عامة، ولكن تم تمريره في المجلس وما صرف أكثر بكثير مما تقرر.

أما ثالث الخطايا، الإصرار على أن يكون الحل كويتيًّا، حين ظهر السيد عبد اللطيف الحمد وزير المالية في التلفزيون، وأشار إلى عقاله بأن الحل سيكون كويتيًّا. في حين أن وزير المالية الذي سبقه السيد عبد الرحمن العتيقي واجه أزمة سوق الأوراق المالية 1976

بالاستعانة بمحافظ البنك المركزي الألماني المتقاعد، ولم يصر على رأيه بأن يكون الحل كويتيًّا، ليس من العيب أن أعترف بأن الخبرة في تلك الأزمات معدومة. وكان ضمن المتورطين في أزمة 1976 أسماء متنفذة كبيرة، عرضوا عليه المشكلة دون التطرق إلى الأسماء، قدم إليهم الحل، وتم تنفيذه وانتهت المشكلة، بينما كانت تكلفة الحل الكويتي باهظة».

وبالعودة إلى حقبة المناخ، أجد في تصريح للسيد عبد الله القبندي الذي كان يشغل آنذاك منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة الاستثمارات الخارجية، لجريدة الوطن بتاريخ 5/ 2/ 1983 ما يؤكد موقفه الحازم.

يذكر في ذلك التصريح:

«أحب أن أذكر أنه حتى إذا تم تطبيق حل الغرفة، فإن هناك من سيصيبهم الإفلاس خاصة فئة المتلاعبين، كما أن المشكلة التي تواجه حل الغرفة تكمن في أن الذين وقَّعوا على هذا الحل هم المطلوبون والمطالبون، أي المدينون والدائنون، أما أغلبية الممولين، فقد امتنعوا عن التوقيع مما جعل نجاح هذا الحل مستبعدًا. ويضيف: لا حل إلا بالعقاب وإعلان التفليسة والحكومة مطالبة بالشجاعة والحزم».

ويبدو أن السيد عبد الله ظل مشاركًا فاعلًا في ملاحقة حلول أزمة المناخ، ففي لقاء صحفي مع جريدة القبس بتاريخ 11/ 1/ 84، يتحدث عن اللجنة الخماسية لإنعاش حركة التقاص بين المتعاملين

للمساعدة على حل الأزمة كخدمة طوعية، تضم كلًّا من السادة: علي الجراح رئيس مجلس إدارة بنك برقان، عبد الله القبندي مدير عام الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية، بدر المخيزيم مدير عام بيت التمويل، عبد الله السبيعي مدير عام شركة المقاصة، وبدر البزيع عن المكتب الكويتي لتدقيق الحسابات. والذي يذكر فيه السيد علي الجراح التالي:

«تشكلت اللجنة بناء على مبادرة مجموعة من المتعاملين التي ارتضت لنفسها أن يكون بينها تقاص في إطار نوعٍ من التفاهم على تسديد ما عليهم وتحصيل ما لهم، واللجنة لديها الآن 8 توكيلات من المتعاملين».

ويذكر السيد عبد الله القبندي في التصريح نفسه، أن شركتي الاستثمارات الخارجية والمقاصة ستقبلان أي طلب يقبل صاحبه بشروط التقاص ويقدم مركزه المالي للتحليل وإجراء التقييم اللازم، واللجنة تسعى إلى تجنب الأخطاء التي أفشلت المحاولات السابقة. وتعريف القدرة على السداد على أساس القانون 100/ 83 هو أنها تعني وجود السيولة الكافية لتغطية الالتزامات، أو امتلاك موجودات يمكن رهنها لدى شركة الاستثمارات وهي الأسهم المدرجة في لوائح البورصة الرسمية والعقارات، أما أسهم المقفلات والخليجيات فهي خارج الإطار.

وعندما حاولت إنعاش ذاكرته حول موضوع هذه اللجنة، كان رده:

«لا أتذكر شيئًا عن هذه اللجنة، وقد يكون السبب تعدد تفريخ اللجان أو أنها لم تستطع أن تفعل شيئًا».

ويستكمل:

«لا بد من التنويه إلى أن مسؤولي بنك برقان هم من تسببوا في تدهور أوضاع البنك، كما أستغرب كيف يتم تعيين السيد بدر البزيع عضوًا في تلك اللجنة وهو صاحب مكتب تدقيق لحسابات شركة الاستثمارات الخارجية.

بعد صدور القانون رقم 59 لسنة 1982 القاضي بالسداد بالكامل، حضرنا أنا والسيد هلال المطيري اجتماعًا في لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية بناء على دعوتهم، وكان موقفنا رافضًا لمبدأ السداد بالكامل، وقال لهم السيد هلال: عندكم بالونة كبيرة وانتفخت بشدة، وباب صغير، لا بد من تفشيشها أي: تخفيف الهواء من داخلها حتى نستطيع المرور بها من الباب.

ثم صدر القانون رقم 100 لسنة 1983 القاضي بدفع الأصل زائدًا 25 ٪، والطريف في الأمر، أنه عندما يذهب الدائنون إلى المقاصة، كان يتم تخييرهم بين استلام مستحقاتهم حسب قانون الدفع بالكامل أو حسب قانون دفع الأصل زائدًا 25 ٪ فقط، وهذا الخيار بناء على توجيهات وزير المالية السيد عبد اللطيف الحمد».

ويقول:

«الجميع تأثر بالتلاعب الذي وقع في صفقات سوق المناخ، لكن

تركنا الاعتبارات الشخصية جانبًا لأن القضية أكبر من مجرد تكسير رؤوس».

وعن الواقعة التي ذكرها السيد صباح الريس[2]، يذكر السيد عبد الله القبندي:

«حين ظهرت خلافات بين أعضاء مجلس إدارة شركة الاستثمارات الخليجية، وبعض المساهمين، كان السيد صباح الريس يتوقع أن يكون موقف الدولة ممثلة في شركة الاستثمارات الخارجية: الحياد، وعدم استخدام الأسهم التي تملكها للتصويت ضده. كنت أمثل الهيئة العامة للاستثمار وليس شركة الاستثمارات الخارجية كما ذكر السيد صباح (بو قيس)، كما أن الأخ صباح أخ عزيز وتربينا في فريج واحد أي: منازلنا في الشارع نفسه، ولكن رأيي في إدارته لشركة الاستثمارات الخليجية كان رأيًا موضوعيًّا، لأن الهيئة العامة للاستثمار ضمن المساهمين الرئيسيين فيها، وأنا أعتبر الدكتور عبد الرحمن العوضي الذي ورد اسمه في الحادثة أخي الكبير وبيننا نسب، ما حدث أن الهيئة لم تكن راضية عن استمرار ملكيتها لأسهم شركة الاستثمارات الخليجية، ولم تكن راضية عن القرارات الاستثمارية التي كان يتخذها السيد صباح. وكان اللقاء الذي ذكره مسبقًا السيد صباح الريس في منزل الدكتور عبد الرحمن العوضي رحمه الله، صحيحًا، ولكن كان الرد بأني أحتاج إلى التنسيق المسبق مع وزير المالية آنذاك السيد جاسم الخرافي رحمه الله.

(2) الرواية مذكورة أيضًا في الجزء المخصص لمشاركة السيد صباح الريس.

وجهت الشركة دعوة إلى الهيئة لحضور اجتماع مرفقًا بها جدول الأعمال والمتضمن موضوعات مهمة، طلبت من السيد صباح تأجيل الاجتماع لأن حضورنا مهم ولا بد أن يسبقه التنسيق مع المستثمرين الآخرين، لكن الاجتماع تم دون أخذ طلبي في الاعتبار. بعد ذلك، طلب السيدان غازي النفيسي ووليد النصف مقابلتي، وأبدوا لي عدم ارتياحهما لقرارات السيد صباح، وتم التنسيق لعقد جمعية عمومية واستبدال أي: إقالة السيد صباح الريس من رئاسة الشركة وتسمية السيد غازي النفيسي بدلًا منه.

وينهي السيد عبد الله مشاركته قائلًا:

«إن موجودات كبار فرسان المناخ لا تتملكها الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية لكن يتم رهنها مقابل قرض، وقد اختلفت مع متنفذ كبير حين رفضت طلب استدخال رهن أرض الشيخ خليفة العبد الله الصباح، وقلت لهم: لا أملك هذا القرار، ولا بد أنه يؤول إلى الشركة بناء على تسويات قانونية أو أحكام قضائية. ودفعت ثمن التمسك بموقفي».

صفقات المناخ وإنفستكورب

السيد خالد الزياني

تلبية لدعوة حضور زفاف إحدى قريباتي من عائلة المالود في مملكة البحرين، قضيت 9 أيام حافلة، كانت خلال الفترة من 23 إلى 30 نوفمبر 2019، خلالها حفلة الجلوة وحفل الزفاف، واغتنمت الفرصة ورتبت مسبقًا للسفر إلى جدة لمقابلة السيد صبحي سكر بين موعد الحفلتين.

وفي المنامة، قابلت شخصيات بحرينية لها ذكريات حول المناخ وسقوطه، وتلك المقابلات تمت بمساندة مخلصة من الصديقة الشيخة

الدكتورة مي بنت سليمان العتيبي. ولم تخلُ الرحلة من الأنشطة الثقافية، فبدعوة كريمة منها، حضرت الملتقى الإعلامي في فندق الخليج في المنطقة الدبلوماسية بالعاصمة، وكذلك حفل تخرج طلبة مدرسة البيان الخاصة في مدينة عيسى.

ومن بين تلك الشخصيات التي التقيتها كان السيد خالد راشد الزياني، رئيس مجلس الإدارة الفخري لاستثمارات الزياني، الحاصل على شهادة في تخصص تجارة من جامعة لندن في عام 1964. تمت المقابلة في مكتبه الكائن في الطابق التاسع بعمارة الزياني الواقعة في المنطقة الدبلوماسية، والمقابلة تمت خلال فترة الراحة للملتقى الإعلامي الذي كانت فعالياته تجري في أحد الفنادق الواقعة في المنطقة الدبلوماسية أيضًا.

لدى السيد خالد رواية لا يزال يفتخر بها، على الرغم مما تسبب له ذلك الموقف من تهجم طال التشكيك في خبرته ومعرفته بالفقاعات التي تسبق انفجار الأزمات المالية.

يقول السيد خالد:

«في أواخر السبعينيات، تعرفت على مؤسس شركة إنفستكورب Invest Corp[1] السيد نمير قردار، وبسبب نسب أصل أمهاتنا إلى بلد واحد، العراق، تحولت العلاقة من مجرد صداقة إلى شراكة في

(1) شركة مساهمة تدير منتجات استثمارية بديلة وتخدم أثرياء العملاء من الأشخاص والهيئات، تأسست عام 1982 في البحرين، المنامة، مؤسسها ورئيس مجلس إدارتها وكبير الإداريين التنفيذيين فيها السيد نمير كردار عراقي الأصل أمريكي الجنسية.

تأسيس واحدة من كبرى الشركات، أو أكبر بنك استثماري خاص في المنطقة. وفي أوائل الثمانينيات، اقترح السيد نمير قردار الذي كان يعمل آنذاك في بنك Chase Manhattan ومسؤول عن فروعه في منطقة الخليج، الواقعة ضمن مساحة مسؤولياته الوطنية ما بين المغرب وسنغافورة، اقترح فكرة إنشاء بنك استثماري خليجي، غرضه حشد الأموال من الإقليم وتوظيفها في فرص استثمارية في الاقتصادات الرئيسية، كبديل للودائع.

قدم إليَّ مسودة المشروع، وبعد أكثر من اجتماع عندي بالمكتب، وافقت، وقلت له: أنا متحمس أيضًا. وكانت البداية، وقمت بالسفر إلى الكويت والسعودية ثم الإمارات وقطر، وضمن السادة المؤسسين، كان المرحوم عبد الرحمن العتيقي (بو أنور) والسادة: عبد العزيز البابطين ومصطفى بودي من الكويت، وحسين الفردان من قطر، ومحمد الجلال ومحمد الزامل وشخصية من عائلة داغش من جدة، وآخر من عائلة زينل من أبو ظبي، ومن عائلة التركي من الدمام، وعبد العزيز كانو من البحرين.

في تلك الأثناء، كانت الكويت تعيش هوس المناخ، وكان المستثمرون الكويتيون يحثون الوالد على ولوج تعاملات السوق، لكنني قدمت إليه النصيحة بعدم الانجراف، لأن ما يحدث في الكويت كان أقرب ما يكون إلى المقامرة وليس الاستثمار.

وكان بعض فرسان المناخ يترددون على البحرين، ونلتقيهم بدعوتهم على الغداء أو العشاء، ولا زالت في ذاكرتي صورهم وهم

مجتمعون على طاولة الأكل، يتبايعون (شاري وبائع)، الأول يقول: أنا بعت بهذا السعر، والثاني يرد أنا اشتريت بذاك السعر، دون أن يغادر أي أحد منهم طاولة الأكل للاتصال وعمل التحقيقات اللازمة حول تقييم ما كان يُباع ويُشترى.

كنت أطالعهم أي: أنظر إليهم وأتساءل: هذول إيشفيهم (ماذا بهم؟) بمبالغ ضخمة يشترون ماذا، وماذا يبيعون بهذا الاندفاع الشديد دون تقييم لقراراتهم؟ وتنتهي اللعبة، يفرحون بكل غرور بتحقيق ثروة لمبيع غير معروف ومزايدات على أصول قد لا تستحق تلك القيمة.

كان لديَّ إيمان عميق بأن هذه بالونة كبيرة، لا توجد أصول حقيقية، مجرد مزايدات، وجدت هذا الشيء غريبًا جدًّا، لكن، قلت لنفسي: قد يكون لأننا أهل البحرين باردين أي هادئون بسبب تأثير الرطوبة العالية على أدمغتنا، لذلك، التزمت الصمت بينما الحراج بينهم قائم.

انشغلت في مشروع الشركة، وتم تحصيل رأس المال المطلوب البالغ 50 مليون دولار، وأودعت المبالغ لحساب المشروع، وتمت إجراءات التأسيس[2]، وأصبح المقر الرئيسي في البحرين، وأصبحت عضوًا في مجلس إدارتها، والبداية كانت من خلال تأجير غرفتين في فندق الهوليداي إن، كتب على باب أحدهما: إنفستكورب.

(2) قصة التأسيس تحدث عنها أيضًا ضيف هذا الكتاب السيد حسن النصف وكيل وزارة التجارة البحريني الأسبق في المقابلة معه لاحقًا.

وخلال عملية التوظيف، تقدم إلينا موظفو بنوك ومؤسسات تركوا وظائفهم وانضموا إلينا من سيتي بنك وغيره من البنوك العالمية، لإيمانهم بمستقبل هذه الشركة.

خلال سفري إلى نيويورك في مهمة عمل، كان سوق المناخ في عز فورته، وصلني تلكس من الرئيس التنفيذي السيد نمير قردار، يذكر فيه أنه يتعرض لضغط شديد من المستثمرين الكويتيين، بأن يتم استخدام رأسمال الشركة البالغ 50 مليون دولار، الراكد حينها، وتشغيله في صفقات سوق المناخ إلى حين بدء الأعمال التشغيلية لإنفستكورب، وأنهم متأكدون أن قيمته سوف تتضاعف إلى 100 مليون دولار قبل نهاية السنة».

يقول السيد خالد:

«فور قراءة التلكس طاح قلبي أي: شعرت بأن قلبي سقط من مكانه، ركضت إلى غرفة التلكس، وقتها لم يتوفر الفاكس بعد، كتبت له وبسرعة: I am dead against it this is a bubble and it's going to be burst، ما معناه بالضبط: إنها فقاعة وسوف تنفجر. هاللون كان كلامي (أي: هذه كانت الكلمات التي كتبتها) ولا زلت أتذكرها جيدًا حتى الآن. وطلبت منه أن يضع رأيي في هذا البند على جدول الاجتماع القادم لمجلس الإدارة، كان من المفترض أن يتم هذا الاجتماع بعد أسبوعين من ورود هذا التلكس وفي البحرين، ولكن بعد 10 أيام انهار سوق المناخ، كان ذلك خلال شهر أغسطس 1982.

قبل الوقعة، أي قبل انفجار الفقاعة، وبعد أن قام السيد نمير بناء على طلبي بإدراج البند في اجتماع مجلس الإدارة القادم، وخلال تلقي الأعضاء الدعوة وجدول الأعمال، كانت ردود الفعل غير متوقعة، أول سيل من الهجوم وصلني: من يكون هذا الشخص صغير السن الذي لا يملك الخبرة، حتى يقوم بتوجيهنا وتدريسنا حصافة القرارات الاستثمارية؟ وكان السيد عبد الرحمن العتيقي أشدهم قسوة في كلامه إليَّ، وغضب أكثر بعد ما قمت بتسجيل اعتراضي كتابيًّا.

وبعد الوقعة، أي بعد انفجار فقاعة أزمة المناخ، حضرنا الاجتماع، استهل الاجتماع السيد نمير وهو صاحب شخصية ذكية ولماحة، بالتنويه إلى أن جدول الأعمال يتضمن بندًا واحدًا، وهو قرار المستثمرين الكويتيين باستثمار الـ 50 مليون دولار في سوق المناخ، وكان حينها السوق طايح (أي: أن الفقاعة انفجرت). وعلى الفور تحدث السيد عبد العزيز البابطين الذي كان يجلس عن يميني: إستر على ما واجهت (أي: أن الله ستر علينا) وإلا لكانت الـ 50 مليون دولار راحت ولحقتها إنفستكورب.

كان العرض وقتها مغريًا جدًّا، كيف نقاوم حين يأتي أحدهم ويقول: ربحت الليلة مبلغًا كبيرًا جدًّا، لكن السقوط كان أكبر بأضعاف من المبالغ، أشكر ربي على أني استطعت أن أشعر بخطورتها رغم إغراءاتها، والحمد لله، بأن تحولت علاقتي بالسيد عبد الرحمن العتيقي إلى علاقة الابن بأبيه.

أنا حاليًّا نائب الرئيس في الشركة وحجم الأموال المستثمرة في أمريكا فقط غير أوروبا، وصلت المحافظ مُدارة إلى 30 مليار دولار، ونعمل في كل دول الخليج والهند، ولدينا حاليًّا مكتب في هونغ كونغ وسنغافورة واشترينا بنكًا سويسريًّا.

الجانب التراجيدي لأزمة المناخ شهدناه على الشخصيات المعروفة بمكانتها التجارية، كسرتهم كأنها كسرة علينا أي: شعرنا بالقهر عليهم كأنه مصابنا، بعضهم كانوا من الشيوخ وأمراء من السعودية، وتأثر كذلك السماسرة الذين كانت الصفقات مصدر رزقهم الوحيد. بعض المستثمرين الكويتيين قاموا بتأسيس مشاريع لأعمال الخير ساعدت الكثير من الفقراء، حين ألتقي بهم أشعر بالخجل من السؤال عن أحوالهم.

في البحرين، لم يتم تعويض البحرينيين عن خسائرهم، تركت الأمور عندنا بأن كل واحد مسؤول عن أعماله، لكنه كان درسًا لا أتمنى أن يتكرر، نتائجه اليوم أن أصبحت الأجهزة الرقابية تعمل بشكل أفضل، والبنك المركزي البحريني يراقب، والبورصة تراقب».

وأنهى بو خالد حديثة قائلًا:

«من تضرر من البحرينيين لم يتم تعويضه، التسوية تمت فقط للكويتيين، لأن حجم الكيس الحامل للأموال بالكويت أكبر، تقومون بتوريط أنفسكم، والحكومة تستر على ما تواجهون، إحنا ما عندنا جذي في البحرين أي: أن القرارات في البحرين تختلف».

وكيل وزارة التجارة البحريني الأسبق

السيد حسن النصف

من خلال مراجعتي لكل ما كتب عن أزمة المناخ، قرأت له تصريحًا في جريدة الوطن بتاريخ 18/10/85، يقول فيه إن مواطني دولة البحرين[1] أيضًا تضرروا من أزمة المناخ ونسعى الآن لتعويضهم. سألت عنه وحصلت على رقم هاتفه، وتحدثت إليه، كان

(1) مملكة البحرين حاليًا.

مرحِّبًا جدًّا وودودًا، كعادة أهل البحرين. التقيته في فندق الخليج بمملكة البحرين، بتاريخ 28/ 12/ 2019.

يقول السيد حسن النصف الوكيل الأسبق لوزارة التجارة في مملكة البحرين عن أسباب اختيار فرسان المناخ البحرين لتأسيس الشركات:

«هناك مراكز أخرى حول العالم كانت تقوم بنفس الأعمال التي تقوم بها البحرين، ولكن بُعد المسافة عن دولة الكويت، دفع المستثمرين الكويتيين إلى تسجيل شركاتهم في البحرين القريبة، ولا أعتقد أن هناك سببًا آخر. وفي اعتقادي لو لم تكن البحرين لكانوا لجؤوا إلى المراكز الأخرى. والكويتيون معروفون بالمغامرة، وسبب تصرفاتهم توفُّر الأموال، والغرض من استثمارها وراء فكرة تأسيس شركات وبنوك، والاستفادة من القوانين في البحرين التي كانت آنذاك سبَّاقة ورائدة في منظومتها التشريعية التي تشجع المستثمرين من دول الخليج. أتذكر منهم الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح، وكلًّا من السادة: محمد الصقر وخالد المرزوق وجواد بو خمسين، ومعظمهم أعضاء في مجالس إدارات البنوك والشركات. حدث ذلك في الوقت الذي كانت الكويت تتشدد في التصريح بتأسيس البنوك أو الشركات والمؤسسات المالية وشركات التأمين».

ويضيف:

«هناك من استفاد، يشتري الأسهم قبل المغرب، يروح البيت بايع وما عليه شيء، هؤلاء لديهم بعد نظر، وحققوا ثروة، في حين

أن آخرين لديهم جيش من المحاسبين والمدققين وفي النهاية خرجوا بلا شيء.

وحين تعقد الجمعيات العمومية لتلك الشركات والبنوك في البحرين، يحضرها أعضاء مجالس الإدارات بطائراتهم الخاصة، يبدؤون يومهم بالسهرات والحفلات في الليلة نفسها، وفي صباح اليوم التالي يعقدون الاجتماع ويكتبون المحضر ويتغدون أو يتعشون، ومع السلامة، ما فيه أحد يسأل».

وعن تجربته الشخصية كوكيل لوزارة التجارة في البحرين، يقول:

«لديَّ قصة مع إنشاء شركة إنفستكورب، أهم الشركات القوية اليوم كان أساسها القرارات الشخصية. في إحدى زياراتي إلى الكويت، وفي الفترة التي توقفنا في البحرين عن تأسيس الشركات، ووضعنا استثناءات بشروط متشددة جدًّا، كأننا نقول: بطريقة لطيفة سامحونا ما راح نوافق. تعرفت في الطائرة على صاحب فكرة إنشاء إنفستكورب السيد نمير قردار، هو عراقي كردي حاصل على الجنسية الأمريكية. سألني: وهو لا يعرف طبيعة عملي، هل تعرف أحدًا من المسؤولين في الكويت؟ لدينا رغبة في تأسيس شركة معفاة من الضرائب، وقمنا بإعداد دراسة جيدة تختلف أهدافها عن الشركات الأخرى، وقمنا بتكليف Chase Manhattan بإعداد دراسة الجدوى، مساهمونا شخصيات معروفة.

كان كمن يتحدث عن حلم يسعى إلى تحقيقه (والحديث للسيد حسن)».

ويستكمل:

«وأنا أنصت إليه باهتمام، وكنت حينها ضد توجه تأسيس شركات حيا الله (أي: أهدافها غير واضحة) والغرض من إنشائها فقط المضاربة بأسهمها. قبل هبوط الطائرة، سألته: عندك هذه الدراسة؟ سألني أنت من؟ قلت له: شوف أنا في الكويت يومين فقط، عندما أرجع أتمنى أن تشرفني بزيارة في مكتبي، وعرفته بنفسي.

قمت بالاطلاع على دراسة الجدوى، كانت عملية محكمة، تهدف بوضوح إلى خلق كيان مقتدر على إدارة فوائض أموال دولنا والأموال الخاصة، عرضتها على وزير التجارة آنذاك السيد حبيب قاسم الله يرحمه، وأبدينا اهتمامًا خاصًّا بالموضوع. سألناه عن المساهمين، قال: نسعى إلى جذب 50 شخصية خليجية، بمساهمة قيمتها 50 مليون دولار، وكانت الأسماء كبيرة، أتذكر منها: وزير النفط السعودي السيد محمد زكي يماني، ومن الكويت: عائلة الصقر وبودي، ومن البحرين: السيدين أحمد كانو ومحمد جلال، وقطر: عائلة أحمد المناعي. دعمت وزارة التجارة المبادرة، وباركنا هذا العمل، وعرضناها على مجلس الوزراء البحريني، ووافق، كانت آخر شركة ساهمت في تأسيسها وأفتخر بذلك».

يكمل السيد حسن:

«وتم تأسيس الشركة وتعيين السيد نمير العضو المنتدب للشركة، والسيد عبد الرحمن العتيقي رئيس أول مجلس إدارة، وكان السيد نمير دائمًا يستغل وجود مجاميع كبيرة في المناسبات ويبدأ

التحدث عن حلمه في تأسيس إنفستكورب، وبانفعال وحماس. كان ينسب إليَّ دائمًا الفضل في تحقيق هذا الحلم، إلى درجة أني في إحدى المرات استأذنت منه، وطلبت منه التوقف عن الاستمرار لأن حديثه يتسبب لي في إحراج، فما قمت به هو من صميم عملي، وضمن الضوابط القانونية المتاحة. الشركة صار لها سمعة جيدة على المستوى العالمي، زارني مرة وقال لي إنه يريد أن يؤرخ تاريخ الشركة، بداياتها وعملها، ويستأذن في أنه سيذكر مراحل تأسيس الشركة وتوثيق القصة اللي حدثت بيننا. ولأسباب خاصة، تم نشر تاريخ إنشاء الشركة، ولكن هذه القصة لم تنشر.

إلى اليوم ما عرفت السبب ولم أسأل. أنا أديت واجبي، وأرتاح حين أستمع إلى قصص نجاح، ومن الذين شجعتهم على المساهمة في تلك الشركة شخصيات بحرينية لها معرفة وثقل مالي ما زالوا يذكرون لي هذا الموقف، خاصة أنها قصة نجاح غير عادية لشركة تم ترخيصها في ظروف تفريخ الشركات، واستطعنا تمييز اختلاف أهدافها وتوقعاتنا بنجاحها، الحمد لله، لا زالت إلى اليوم «من الشركات العملاقة والتي تحقق أرباحًا خيالية».

ويختتم السيد حسن اللقاء برواية حدثت في الكويت نقلًا عن متعامل كبير في المناخ، يقول:

«في فورة سوق المناخ، دخل شاب خريج جامعة مرموقة على هذا المتعامل يبحث عن وظيفة في مكتبه، رد عليه المتعامل بعجالة لضيق الوقت لديه بعدم وجود شواغر حاليًا وسيتم الاتصال بك

لاحقًا. خرج الشاب من المكتب وغاب مدة، بعد ما طاح السوق (أي: بعد انفجار الفقاعة)، رجع الشاب إلى الشخص نفسه وذكره بنفسه، اعتذر المتعامل لعدم تذكره، وسأله: خير؟ قال له الشاب: يتوفر لديَّ مبلغ كبير أرغب منك استشارة في استثماره. ولعله كان يمزح، وكان المتعامل يضع البشت على الكرسي الذي يجلس عليه، رفع البشت من فوق الكرسي، وقال له: طال عمرك، الحين أنت تقعد هني وأنا أقعد على الكرسي مكانك، وأخذ البشت وطلع».

القلم الرصاص أجاره من الهوس

المحامي عبد الله الأيوب

لظروف مختلفة ارتبط جانب من سيرة وحياة المحامي عبد الله خالد الأيوب بإيطاليا وفلسطين وفي الكويت بطبيعة الحال. كان متفوقًا في دراسته، أجبره والده على الدراسة في كلية المعلمين بناء على طلب صديق والده وزير التربية آنذاك السيد خالد المسعود، والذي كان يخطط لزيادة عدد الكويتيين في قطاع التعليم، حصل على الدبلوم وعمل لمدة 4 سنوات في سلك التعليم، لم يستهوِه الأمر، قدم على إجازة دراسية وسافر إلى مدينة إيطالية تسمى بيروجيا Perugia،

للالتحاق في فرع جامعة روما هناك لدراسة الطب، والتحق آنذاك في الدراسة بتلك الجامعة أيضا عدد كبير من الطلبة الفلسطينيين، وكانوا جميعهم ينتمون إلى حركة أيلول الأسود، وأحد قادة هذا التنظيم زميل له في التخصص نفسه.

بدأ المستشار في التسويات القانونية المحامي عبد الله الأيوب حديثة برواية قديمة مفزعة، ولكن كان يرويها مبتسمًا، يقول:

«ليس لي علاقة بالسياسة وأحداثها، ولكن، بعد شهرين من الدراسة، تهجم عليَّ اثنان من منتسبي حركة أيلول الأسود، وقادوني مرغمًا إلى سرداب منزل لمشاهدة لوحة كبيرة، تجسد مخططًا لتفجير خزانات البترول في منطقة معينة، وخلال محاولاتي للتوضيح لهم بأني لا أمتلك المقومات للقيام بتلك المهمة، قام أحدهم بوضع قنبلة في يدي اليسرى ومسدس في اليد اليمنى، وشرح لي تفاصيل العملية وبأن ساعة الصفر ستكون في تمام الساعة الخامسة من فجر اليوم التالي. أفرجوا عني للعودة إلى البيت للراحة والاستعداد. وفي صباح اليوم الثاني حضر أحد أفراد التنظيم واسمه عبد الرحمن النجار[1]، قلت له: ما رأيك، أعطيك 300 دولار وتوصلني إلى مطار روما؟ كنت حديث العهد بالمدينة ولا أستدل الطرق للوصول إلى العاصمة الإيطالية روما، وافق، وأوصلني إلى المطار،

(1) يقول المحامي عبد الله: «لا زلت أتذكر اسم هذا الشخص وذلك لتشابهه مع اسم صديق لي وهو السيد عبد الرحمن النجار، من الشخصيات الكويتية القومية التي نفتخر بها، وهو الأخ الأكبر للدكتور غانم النجار أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت».

وكان دخول الطائرة من السلم الخلفي، هربت إلى بيروت، ثم إلى الكويت ناجيًا بجلدي، في اليوم الأول من شهر أكتوبر من عام 1971.

وصلت الكويت وكان باب القبول قد أغلق وبدأت الدراسة، ورفضت إدارة القبول والتسجيل في جامعة الكويت طلب التحاقي، دخلت مباشرة (دون الحاجة إلى البروتوكولات الحالية) على مدير الجامعة آنذاك السيد أنور النوري رحمه الله، وشرحت له ما حدث، تعاطف معي وطلب مني أن أكتب طلب الموافقة على الالتحاق مشفوعًا بالرغبات. كتبت: آداب إنجليزي، اللغة العربية، التجارة، طلب مني السيد أنور إضافة رغبة رابعة، وقال لي: اكتب الحقوق، وتم قبولي في التخصص الرابع، الحقوق».

يقول المحامي عبد الله الأيوب:

«لم يكن اختياري، ولكن، لو عاد بي الزمن لاخترت نفس التخصص، على الرغم من صعوبة الدراسة، وكان من النادر أن يحصل الطلبة على معدل جيد جدًّا، وذلك لتشدد الكلية في منح التقديرات من أجل الحصول على الاعتراف من الجامعات المتقدمة. بعد تخرجي وحصولي على شهادة ليسانس الحقوق في عام 1975، عملت وكيلًا للنائب العام في سلك النيابة العامة، كان تعييني بها (خطبة) على حد قوله، لأنهم طلبوني بالاسم للعمل هناك، وتخصصت في جرائم أصحاب الياقات البيضاء، أي المسؤولين الحكوميين، أصحاب القرار في الشركات».

وللدراسة في جامعة لندن رواية، يقول بشأنها المحامي عبد الله الأيوب:

«حين تم ترشيحي لسلك القضاء لم أرغب في ذلك، تقدمت باستقالتي إلى النائب العام آنذاك السيد فارس الوقيان رحمه الله، ولم يقبلها، وألزمني بقبول الترشيح وإلا اعتبرت منكرًا للعدالة، قدمت على جامعة الكويت في وظيفة معيد، وسعيت للحصول على بعثة دراسية. وكانت هذه هي الوسيلة الوحيدة للموافقة لي على رفض الترقية، أي استكمال دراساتي العليا، وكانت في University College of London (UCL)، ولكني لم أستكمل دراسة الدكتوراه بعدما وردتني معلومات من الكويت بأن الترشيح للترقية تم إلغاؤه، وعدت إلى الكويت بعد أن مكثت في الجامعة سنة و3 أشهر، وبعد الانتهاء من دراسة اللغة».

بدأت حياتي المهنية بالوظيفة (المعاش)، وكل ما استلمه يصرفه، لكني حققت ثروة لم أكن أتخيلها بعد تأسيسي مكتبًا للمحاماة في عام 1982. كنت أشعر بالسعادة في عملي وأنا أقوم بكل المهام وحدي. في يوم ما، وخلال انشغالي بكتابة مذكرة للمرافعة أمام المحكمة، دخلوا على أبناء عمومتي من عائلة القناعات وقالوا لي:

«أنت تحب التعب وسوف تفقد بصرك من الكتابة. وأبلغوني عن حصيلتهم من الشيكات التي بلغت قيمتها الملايين نتاج تعاملات سوق المناخ». قلت لهم: هذه كرة ثلج، ستتضخم وتتفتت

عليكم، وأنا سأسعد، وسيحميني من هذا الهوس وتبعاته هذا. رافعًا القلم الرصاص الذي يكتب به مذكرات الترافع».

يقول المحامي عبد الله الأيوب:

«أزمة المناخ متعمدة، طالت شخصيات متنوعة، منهم: الوزير والوكيل وحتى سائق التاكسي. النسيج القانوني للمجتمع كان مهترئًا وسهل الاختراق، يكفي أن تكون بذرة سوق المناخ في السوق الذي كان يتم فيه شراء غذاء الأغنام، التداولات أو البذرة كانت في سوق الجت أي: سوق البرسيم. مجموعة من المتعاملين جالسون على المقاعد هناك، أحدهم يقول للثاني: تشتري؟ أو تبيع؟ والمشتري والبائع قد لا يكونان الحقيقيين أو الموجودين عند القيام بتلك الصفقات، تكفي صور الجنسية. وبرزت طبقة من جامعي الجناسي، إما يستخدمونها لشراء الأسهم، وإما لبيعها على التجار.

هذا الوضع غير منطقي، لكنها جذبت حتى التجار التقليديين حين وجدوا أن عائد استثماراتهم Peanut's، أي لا شيء، مقارنة بعائدات تعاملات سوق المناخ. أداة النصب والاحتيال كانت ورقة تدَّعي ولادة شركة لم تولد أصلًا، تعادل الرغبة في امتلاكها تملك السندات الحكومية مع فارق العائد، وكله بالأجل.

حالة متقدمة من الهوس لم تحمِ التجار الرصينين، مثل: السيد مشاري الجاسم، رجل محترم ولم يخض المغامرات، وكان يمتلك واحدة من أنجح الشركات (شركة الأندلس)، وكانت أعين الكثيرين على تلك الوكالات. والسيد عبد الله العتيقي الذي دخل

سوق المناخ آخر 6 شهور قبل وقوع أزمة المناخ، وقال: أنا لست أكثر حصافة وذكاء من الآخرين. وخسر شركة المقاولات الضخمة التي قام بتأسيسها، تحطمت تلك الشركة وخسر صاحبها. ولم يكن السيدان عبد الله العتيقي ومشاري الجاسم وحدهما، فالمحامي حمد العيسى رحمه الله، انتظر في البداية، وقال: هذا شيء غير معقول وجميع هؤلاء مجانين. لكنهم حين كانوا يشاهدون أن رئيس حكومة مثل الشيخ سعد العبد الله الصباح وملك عربي، وأعضاء في مجلس الأمة وأعضاء مجالس إدارات البنوك، والقادة في الشرطة والجيش والأطباء والمهندسين، كل هؤلاء يتعاملون في سوق المناخ، بالتأكيد تصبح المقاومة شبه مستحيلة.

حين ترتفع أسعار الأسهم من ربع دينار إلى 4 دنانير قبل أن تبدأ الشركات أعمالها، ولا أحد يحرك ساكنًا لوقف هذا الهرج، والناس تتفاوت، فهناك الموظف العادي الذي يذهب بعد مغادرته العمل ينام القيلولة، ثم يصحو ويشرب الشاي ويذهب إلى الديوانية ويسمع عن تلك الملايين، بينما آخر من كبار المتعاملين في مراحل متقدمة من العمر، يحتفلون بعيد ميلاده وهو طوال حياته ما احتفل، وصنعت له خصيصى كيكة ارتفاعها كان بحجم فتاة إسكندنافية جميلة وراقصات يغنون له: Happy Birthday.

عندما أنبط الدمل (أي: انفجرت فقاعة أزمة المناخ في عام 1982) وتم الإعلان عن أن حجم الأزمة بلغ 27 مليار دينار كويتي، رغبت في التعرف على مصدر هذا الرقم والإثباتات التي

استندت إليها الحكومة. طلبت مقابلة رئيس الحكومة الشيخ سعد العبد الله بحكم العلاقة الطيبة، وبغرض البحث من جانبي، رغبت في معرفة كيف توصلت الحكومة إلى الرقم 27 مليار دينار كويتي؟ وفشلت محاولتي بعد طلب الشيخ سعد رحمه الله، مني أن أبتعد عن الموضوع.

فلا عجب، وقد يكون من الطبيعي حين نجد أن أطراف الأزمة من الشخصيات الهامة والنافذة أن يصل حجم الأزمة إلى الرقم 27 مليار دينار، ما يعني أن أموالًا طائلة جاءت من الخارج ومصدرها ليس واحدًا[2].

في بدايات الأزمة، تقدم وزير المالية السيد عبد اللطيف الحمد إلى الشيخ سعد العبد الله بمقترحٍ أن يتم حل الأزمة وفقًا للقانون، بدلًا من المقترحات التي زادت من تعقيداتها. وكان يريد تطبيق القانون مع بعض الاستثناءات لحفظ حقوق الناس. لكنهم وجدوا أن من دفع من حر ماله واشترى كاش، القانون لا يحميه، ومن اشترى بالأجل القانون يحميه. وتبين أن صفوة المجتمع Crème de la creme، والتجار الطارئين كما يُدعوْن، جميعهم تورطوا في صفقات سوق المناخ. ولا نزال نجهل معلومات حول ماذا تبقى في البقشة (أي: الخزنة أو الصرة) بمفهومها البدائي، أو العقارات والأسهم داخل وخارج الكويت، وعن مصير المجوهرات التي تم

(2) السلطة التشريعية في قفص الاتهام، مجلس الأمة متهم بالتقصير والمشاركة في أزمة المناخ. جريدة الأنباء 22/ 10/ 82.

الحجز عليها، هل تم بيعها؟، هل وضعت تلك التفاصيل في الجريدة الرسمية الكويت اليوم؟، ما هي القواعد القانونية بشأن التصرف في أموال المتعاملين؟، لا تزال تلك المعلومات غير معروفة حتى الآن».

ويضيف المحامي عبد الله الأيوب مستغربًا:

«وعند الحاجة إلى المبالغ التي صرفوها للمعنيين بالأزمة، لجؤوا إلى الصناديق السيادية وليس المؤسسات الحكومية، مثل: القطاع النفطي أو المؤسسة العامة للتأمينات، كأن الحل كيف نوزع الصدقات، وليس كيفية الخروج من الأزمة. فالخير كثير، مجرد خمطة نون أي: مكسرات وحلويات داخل الزبيل أي: وعاء من أوراق سعف النخيل)، نطشها على الناس طش أي: نغرف من الوعاء وننثر الأموال من مكان مرتفع، والأكثر طولا وحجمًا بين الحضور سيكون نصيبه الأوفر من تلك الأموال. وكل من يتقدم إلى شركة المقاصة ويتخلى عن كل أملاكه يحصل معززًا مكرمًا على المليوني دينار، وحين انتهى التوزيع على مجموعة معينة، ارتأت الحكومة أن المليونين رقم كبير، فأصبحت نصف مليون، وعدد الملايين جاء بمقترح دون دراسة تقدم به القانوني فكري مغاوري رحمه الله، وكانت النتيجة أن مدينًا وأسرته يشكلون 16 شخصًا يستلمون 32 مليون دينار، أي أن من قام بدفن وكتمان حجم ثروته يتساوى مع من باع منزله لتسديد حقوق الدائنين.

وقد اشتهرت دولة الكويت على مستوى الوطن العربي بثراء وقوة منظومتها القانونية التي تأسست على يد شيخ القانونيين

الدكتور عبد الرزاق السنهوري رحمه الله، الذي لا يزال العاملون في السلك القانوني والقضائي يستعينون بما تركه من مناهج وكتب. والمحاكم مهيئة ومحصنة بالقوانين، وعلى الرغم من ذلك، أوقفت الحكومة اختصاص السلطة الثالثة (السلطة القضائية)، واختزلتها في هيئة قرار تشكيلها باطل.

فاختصاصات تكليف هيئة التحكيم غير دستورية، عدد أعضائها خمسة، واحد منهم فقط مستشار قانوني، والآخرون بطريقة أو بأخرى بعضهم إما أنهم دائنون وإما أنهم مدينون بشكل أو بآخر، لم نسمع عن محكمة حكمها الابتدائي هو النهائي.

لضمان وحفظ الحقوق، الأحكام كان يجب أن تكون على 3 درجات، 3 قضاة في المرحلة الأولى، ومثلها في الاستئناف، و5 قضاة في المرحلة الأخيرة، يعني 11 قاضيًا ينظر في القضية، قد تمتد من سنتين إلى ثلاث، لكن بالأخير (أي: في نهاية الأمر)، لا يجادل في حكمها أحد طالما أصبح حكمًا صحيحًا باتًّا ينطق بالحق. كان من الأجدى أن تنتظر الحكومة الأحكام القضائية لا أن تحكم بالأعراف، وهي أعراف صنعت بليل.

وقبل فترة أظن أنها سنتان، صدرت أحكام اعتبرت أن القرارات التي صدرت عن لجان هيئة التحكيم، والقاضية بأن حكمها نهائي، حكم غير قانوني. هيئة التحكيم أصبحت هي الخصم وهي الحكم في الوقت نفسه، أحد أعضائها ترأس لاحقًا هيئة مالية. هيئة مارست صلاحيات الحاكم في تقرير مصائر الناس، جميع أحكامها باطلة،

لا يعلم إلا الله كيف تم توزيع الحقوق، كان أشبه الوضع مثل البروي أي: القصة التمثيلية للأطفال يأخذون السهم الجيد من فلان ويعطونه لعلان، أي يأخذون السهم الجيد وكذلك الرديء من شخص إلى آخر، وهكذا، أي: خلطوا الحابل بالنابل.

وهيئة التحكيم، والتي كانت بعضوية من ينطبق عليهم مفهوم تعارض المصالح، والتي كانت آنذاك محاطة بحرس القوات الخاصة، كتفًا بكتف، وأهل الكويت بطبيعتهم مسالمون، حين يدخل أحدهم مبنى محصنًا بهذا الشكل من القوات الخاصة، لا يريد إلا الخروج بالسلامة، ولكن، هذا المراد لم يحصل عليه أحد أفراد عائلتي، وهو المرحوم غازي المطوع، المعروف بالثراء ولديه وفرة مالية كبيرة. فقد دخل في صفقات سوق المناخ وغيرها، ومعظم أملاكه آنذاك من أسهم الشركات الكويتية القوية، بعد انفجار الفقاعة، دخلوا عليه في منزله بشكل مفاجئ، أخذوا كل أوراقه، وتمت إحالته إلى مؤسسة تسوية المعاملات المتعلقة بأسهم الشركات التي تمت بالأجل من غير ليه (أي: بدون إبداء الأسباب).

في بداية الأزمة، وعند الإحالة، تم تقييم ديناره بقيمة دينار و200 فلس، بعد ذلك بأسبوع تراجع إلى دينار و100، ثم دينار، حتى وصل ديناره إلى 600 فلس. زوجته، ابنة المرحوم إبراهيم المطوع، من عائلة ثرية جدًّا أبًا عن جد، أخذوا كل ميراثها ومجوهراتها الشخصية. وكان من السهولة العودة إلى مدقق حساباته الذي كانت تستعين به هيئة التحكيم لتقييم موجودات وأصول المحالين إليها،

مكتب السيد بدر البزيع. وحتى هذه اللحظة، لم يحصل أحد على كشف الحسابات التي تبين مركزه المالي أي: ما له وما عليه. كانت القرارات النهائية لدى المؤسسة تتمحور عند ثلاثة أشخاص: مسؤول الإدارة القانونية السيد فكري المغاوري، والإدارة المالية السيد عائل الياسري، وثالثٍ لا أتذكر اسمه حاليًّا.

ولا ينتهي الأمر عند ذلك، بناء على قرار، وليس حكمًا، يقوم المحال من قبل هيئة التحكيم بعمل وكالة عامة للهيئة داخل وخارج الكويت مع البيع والرهن والهبة عند كاتب العدل، وتحت الإرهاب، تظل الأموال عند الهيئة مع عدم التمكين من اللجوء إلى القضاء. وحين أردت معرفة القرارات التي ترتبت على تلك الوكالات الخاصة لموكليَّ، كان الرد: مو شغلك (أي: هذا الأمر لا يعنيك).

هناك روايات كثيرة عن ضحايا تبعات هذه القرارات الظالمة، منها: مأساة السيد فايز الدبوس، وهو عميل تم تكليفي بمتابعة وضعه المالي. ذهبت إلى الهيئة العامة للاستثمار، وقلت لهم: السيد فايز يمتلك أسهم بنك برقان، لو الهيئة قامت ببيع أسهمه اليوم فسيسدد جميع ديونه ويتم الإفراج عن أملاكه الأخرى المتحفظ عليها. كان الرد: لست أنت المعني بتوجيهنا بما يلزم عمله. بعدها تراجعت الأسعار وزادت عليه المشاكل وتراجعت صحته ثم أصيب بأزمة قلبية.

ورواية أخرى عن التاجر التقليدي المرحوم سليمان المسلم، ذي التركة العائلية المليئة، قال له رئيس هيئة التحكيم: ابنك داوود

مطلوب بـ 10 ملايين دينار، ما رأيك؟ قال له: ولدي حشاشة يوفي (أي: قطعة من قلبي) أعطيه عيوني، لكن لا علاقة لي بمديونيته في صفقات سوق المناخ. قال رئيس الهيئة: ثبت المعلومة، واكتب هو قال ولدي حشاشة يوفي، وقال إنه مسؤول عن ابنه وديون ابنه. قال له سليمان: لا أنا ما قلت جذي أي: لم أقل ذلك. رد عليه رئيس الهيئة: جب (أي: اخرس) أنت قلت، وثبتنا كلامك في المحضر، يعني تكفله. طلع من هيئة التحكيم ومات من القهر.

وهناك أيضًا السيد زيد عبد الكريم المطوع، كم سنة وهو خارج البلاد، وبشكل عام لا نعرف مصير القصور والعقارات التي كان يملكها المحالون خارج الكويت، ولم نطَّلع على أي سجلات أو أوراق بشأن التصرف فيها، ومن الملاك الجدد لتلك العقارات، وماذا حققت الدولة نتيجة مبايعاتها من تلك الأصول. وتختفي أحداث القصة إلى الأبد بعد الغزو العراقي للكويت عام 1990، ومغادرة السيد عائل الياسري إلى كندا ووفاة السيد فكري المغاوري واختفاء ثالثهما. ولم تنشر حتى الآن أي ورقة رسمية للرد على جميع تلك التساؤلات».

أما من بين القصص الطريفة التي عاصرها في تلك الفترة، يقول السيد عبد الله الأيوب، أبو وليد:

«في أحد أيام هوس المناخ وأنا بالمكتب، وخلال إعدادي مذكرة ضرورية لمرافعة في اليوم التالي، دخل عليَّ خمسة من كبار التجار، أعرف واحدًا منهم وعلاقتي به قوية، طلب مني إعداد مذكرة إنشاء

شركة محاصة. كنت أشعر بالتعب الشديد، وأرغب في إنهاء المذكرة التي أقوم بكتابتها، قلت له: إن شاء الله باجر أي: غدًا أنا تعبان جدًّا وعندي مذكرة لازم تخلص. قال: لا نستطيع التأجيل، اطلب الأتعاب التي تريدها. قلت لنفسي: أطلب مبلغ كبير أخرعهم أي: أخيفهم، يقولون نفكر ويتركوني أنجز مذكرتي. طلبت 25 ألف دينار، فورًا كتب شيكًا بالمبلغ، وقال: تفضل، المذكرة لا تتجاوز ورقتين ولا تستحق هذا المبلغ. كانت نموذج إنشاء شركة محاصة، وهي من أسهل الشركات، يدخل فيها الشركاء بالتضامن في جميع حلالهم عن المسؤوليات التي تترتب عليها.

هذه الحادثة وقعت قبل الأزمة، وكان غرضهم الذهاب إلى الخليج لإنشاء شركة خليجية أعطوها اسمًا. وثاني يوم رجع الشخص، قلت لنفسي: قد يكون تغالى مبلغ الشيك ويريد أن يسترجعه. قال لي هذا الشخص: طلبتك، تجي معانا باجر (أي: تسافر معنا غدًا) إلى دبي نقابل الشيخ راشد بن مكتوم (رحمه الله، والد الشيخ محمد، الحاكم الحالي لإمارة دبي). قلت له: لا علاقة لي بالموضوع. قال: ودنا أن تكون معنا، من الوجاهة أن يتواجد معنا المحامي في هذا اللقاء، وإذا سألوا أنت تجاوبهم. «كنت قد كتبت المذكرة وفقًا لقانون الإمارات».

ويستكمل الحادثة المحامي عبد الله الأيوب ويقول:

«لأول مرة أركب طائرة خاصة، وكان اللقاء مع الشيخ راشد وكان يبدو عليه التعب، ملتحفًا بشرشف (أي: يتغطى باللحاف

وهو يستمع). أحد المؤسسين قال له: طال عمرك نرغب بتأسيس شركة جمبو بقيمة مليار دولار. قال لنا: الله يوفقكم. ولم يزد على ذلك. رجعنا الكويت، وعدت للعمل في مكتبي، لا علاقة لي بما يحدث في سوق المناخ، تردد اسم الشركة وعلمت أن سعر سهمها بلغ دينارين ونصفًا نقدًا. وفي أحد المرات وأنا في طريقي إلى الحفيز (أي: المكتب) سألت أحد أبناء عمومتي: ما هي القصة ولماذا تصاعد سعر سهمها؟ قال لي: عبد الله، أنت كنت بمعية المؤسسين عند اللقاء بالشيخ راشد. قلت له: لكن الشيخ ما أعطانا الموافقة مكتوبة حتى الآن، ولم يستلم نموذج العقد. قال: خلوه معاكم (أي: احتفظوا به لديكم). فقط تمنى للمؤسسين التوفيق ولم يوافق إلا شفاهة. ثم انتشرت هذه المعلومة، وأغراض إنشائها مختلفة، منها: منتجعات عالمية وفنادق وكان ذلك فقط على الورق، لم ينفذ شيء منها، وعلى الرغم من ذلك حقق المؤسسون مئات الملايين».

ولقدرته على الاحتفاظ بالمواقف واستعادتها، يقول المحامي عبد الله:

«حضرت موقفًا موجعًا، اشترت واحدة من السيدات الثريات منزلًا فخمًا من السيد أحمد المهنا عن طريق السيد حسين مكي الجمعة، حين ذهبت السيدة الثرية لمعاينة المنزل الفخم، كانت سيدة أخرى متواجدة تضع عباءتها على رأسها محاطة بأطفالها، في يوم ما كانت هذه السيدة هي سيدة القصر، واليوم يتم بيعه وتغادره مع أطفالها.

وعلى النقيض من ذلك، لا زلت أتذكر خلال بدايات انفجار الدمل (أي: الفقاعة) دار حوار أمامي بين اثنين من المتعاملين في سوق المناخ، والحوار في مقر شركة المقاصة، يقول الأول: تذكر، أطالبك 20 مليون دينار عن صفقة بيع أسهم. رد الثاني: أنت تطالبني 20 مليون دينار؟ أين الإيصال؟ رد عليه الأول: تتذكر في إحدى المرات بداية مغيب الشمس خلال تواجدنا بالقرب من القهوة، والنافورة أمامنا نقف تحت الرخام، وحينها مرت أمامنا امرأة جميلة. قال: الحين تذكرت.

عشرون مليون دينار خفيفة على اللسان ثقيلة في الميزان، يذكرها بساعة الشفق عند النافورة تحت بير السلم، هذا دليل على تضاؤل قيمة النقود، إلى درجه أن الشخص يحتاج حالة شرطية تحدث حتى يتذكر أنه مطلوب منه عشرون مليون دينار، وكأنها عشرون فلسًا، «وتم تثبيت المديونية»».

الجزء السابع

إذا كان لأزمة المناخ أي حسنة فهي
مسرحية فرسان المناخ

«عيل عمك يروح البنك ويقدم الشيك وإلا بدون رصيف؟!»

الفنان الراحل عبد الحسين عبد الرضا يتوسط أبناءه

السيد بشار عبد الحسين عبد الرضا، ابن أبيه، يملك تلك الموهبة النادرة في القدرة على الإضحاك الذكي، وليته سلك طريق المرحوم، فكم هي الكويت بحاجة إلى عمالقة أمثال المرحوم الفذ، يقول بشار إن والده عبقري في الإضحاك، وشديد العصبية أيضًا، لا يحتمل غضبه سوى من يعرفه ويحبه بحق. الجميل والنادر فيما

يذكره بشار، هو أن مسرحية فرسان المناخ، خلقتها مأساة ما بعد تورط المرحوم في أزمة المناخ، تلك المسرحية العظيمة والمضحكة، كان دخلها المصدر الرئيسي لسداد التزامات الوالد المتأخرة والناتجة من تلك الأزمة، لقد حول ألم الأزمة إلى النقيض، إلى فكاهة وتوثيق ودخل.

يقول:

«كنت في سن السابعة عشرة عندما عملت مع والدي في تعاملات المناخ، أكثر ما أبهرني وأنا صغير، حضوري لقاء الشيخ سعد العبد الله الصباح رحمه الله، فرسان المناخ في مكتب الشيخ خليفة العبد الله خلال زيارته سوق المناخ في إبريل 1982[1]، ظللت أحكي ما شاهدته لكل من قابلت على مدى ثلاث أيام. وأذكر ما قاله الشيخ سعد قبل مغادرته سوق المناخ وكان واقفًا في الساحة الكبيرة. قال: قواكم الله، ونبي (أي: نريد) الاقتصاد يكون قوي فيكم، بعدها شبَّت (أي: ارتفعت) الأسعار، ويومها بعنا أسهمًا وربحنا 90 ألف دينار كويتي في يوم واحد. كنت قبلها وأنا الصغير، قد بدأت بالشك في سلامة ما يحدث، وقد كان هناك من يعرض عائدًا بنسبة 50 ٪ لشهر واحد، وكنت أقول في نفسي: حتى تجارة المخدرات لا تحقق هذا المستوى من الأرباح».

(1) جريدة الرأي العام 4 إبريل 1982.

وتتداعى الذكريات التي يقول السيد بشار عن إحداها:

«في ليلة ما، وبعد أن أغلقت حسابات الوالد عند الساعة الحادية عشرة مساء، مررت على محل السيد باسل الأسطى ومحل السيد جاسم المطوع، وكان الحضور مجموعة من المتعاملين، وكانوا منغمسين في تعاملات الشاري والبائع. كانوا من محبي والدي «عبد الحسين عبد الرضا»، فطلبوا مشاركتي باسمه لأنهم يرغبون ببر الوالد (أي: يمنحوه منفعة)، شاركتهم في التعاملات لمدة نصف ساعة فقط، وربحت 200 ألف دينار في مبايعات الأجل لمدة ثلاثة شهور. كنت فرحًا وأبلغت الوالد، وكان رده سلبيًّا، وطلب مني عدم المشاركة دون إذنه المسبق، فهو لا يريد التورط فيما لا يعرف.

تحقيق أرباح بلغت في يوم واحد 90 ألف دينار، وفي نصف ساعة أخرى 200 ألف دينار، كان فيها وغيرها الكثير من الإغراء والإغواء ما يجعل أي نشاط خارج المناخ نشاطًا فقيرًا، وربما تافهًا، وكان لا بد لأي مبدع في أي حقل آخر أن ينجذب إلى مقر الكنوز، أو سوق المناخ.

في شهر يونيو 1982، وكان يوم عطلة للمدارس، ونهاية اختبارات الثانوية العامة، دخل الوالد صفقات آجله بمبلغ 4 ملايين دينار، لتصبح 11 مليونًا بعد شهرين، وكانت إجمالي مطالباته على الآخرين وهم من كبار المتعاملين بقيمة 33 مليون دينار، وعليه من آخرين ملاءتهم المالية ضعيفة ما قيمته 10 ملايين، لم نحصل على الـ 33 مليون طبعًا.

في أحد أيام شهر أغسطس، كنت جالسًا مع الوالد في الحديقة، وكان الطقس حارًّا جدًّا، فطلبت منه أن نجلس داخل المنزل، تلقى والدي مكالمة هاتفية من مدير البنك الذي كان يودع فيه حساباته، السيد بو رامي مدير أحد فروع البنك الوطني (فرع الحمرا). قال للوالد: شيك السيد جاسم المطوع رجع (أي: ارتد). في تلك اللحظة قال الوالد: إذن انهار السوق (أي: سوق المناخ). وبعدها بنصف ساعة، تم إبلاغ الوالد بأن هناك 6 أو 7 شيكات أخرى رجعت (أي: مرتدة) وأتذكر، بعضها للسيد أحمد الكندري والسيد أحمد المهنا.

وخلال تلك الفترة، كانت هناك شيكات سيحل أجلها على الوالد، لكل من السيد فايز المطوع والسيد محمد على أكبر وشخص من عائلة العدساني وآخر من عائلة العتيبي. لم يتحمل والدي الصدمة، وأصيب بجلطة، وطلبنا الإسعاف.

يومها توقف المرحوم عبد الأمير التركي عند المنزل للسؤال، وبعدما عرف، لحقنا بسيارته إلى المستشفى، وركبت مع الوالد في سيارة الإسعاف. كانت صدمة لم يتحملها وتسببت في دخوله المستشفى، قضى فيها أول أسبوعين غائبًا عن الوعي. أول شخص زار الوالد في المستشفى كان الشيخ جابر العلي رحمه الله. وعندما أفاق من الغيبوبة ورآني، سألني: ها يبه إنسجنا (أي: صدرت عليَّ أحكام بالسجن)؟ قلت له: لا، بعد.

سقط المناخ، وحفاظًا على سمعته، حاول والدي سداد معظم

التزاماته، ولكن، جفت أرصدته وبات يعاني من زنقه (أي: ضيق مالي) وبدأ بالبحث عن مخارج، وأذكر أنه حاول في ثلاث اتجاهات.

المرحوم فايز المطوع

الاتجاه الأول: كان محاولة تسوية أكبر التزاماته تجاه الغير، وكان أكبر من تبقى من دائنيه المرحوم فايز المطوع، وكان فارسًا بحق، طلب مني الوالد الذهاب إلى مكتبه والتفاوض حول شيك له على الوالد بمليون دينار. كان ردة الفعل المباشر والمريح: أنا مطلوب مني 150 مليون دينار كويتي، ولن أتضرر إن أصبح رصيد المديونية 151 مليون دينار. ثم قام أمامي بتمزيق شيك الوالد، لكن الوالد ظل ملتزمًا بدين المرحوم في أوراقه، والأهم في قلبه.

الاتجاه الثاني: كان محاولة طلب قرض للتخلص مما تبقى من ديونه الصغيرة، وكان رقم نصف مليون دينار في اعتقاده كافيًا، وذهب لمقابلة السيد إبراهيم دبدوب مدير عام بنك الكويت الوطني حينها لتقديم الطلب. سأله السيد دبدوب ما إذا كان يملك شيئًا يرهنه

مقابل القرض، وكان رد الوالد بالنفي، فلم يكن بقي شيء يملكه سوى المنزل الذي نسكنه، ورد السيد دبدوب بأن أنظمة الاقتراض في البنك لا تسمح بمنح قرض من دون رهن. صادف أن قابلنا في الممر أثناء خروجنا رئيس البنك يومها المرحوم محمد عبد المحسن الخرافي، فبادر والدي بجملة: مشرفنا اليوم أبو عدنان. وردَّ والدي بأنها زيارة عمل. استفسر عن ماهيتها، فرد الوالد بأنه يطلب قرضًا، ولكنه لا يملك رهنًا، وكان رد المرحوم محمد الخرافي: أنا أضمنه. ثم قال: إن شركات الخرافي تبني كل يوم 10 مبانٍ، ولكننا نحتاج 100 سنة لكي يخلق لدينا مثل عبد الحسين عبد الرضا.

أما الاتجاه الثالث: كان خلاصة حوار طريف، كنت معه في المكتب في يوم ما، بادرني بأننا بتنا ملتزمين بمواجهة سداد التزامنا، قلت: إي (أي: نعم). قال: ويعي (أي: وجع) لا بد وأن نقوم بعمل ما لسداد ذلك الالتزام. وأردف: ماذا لو مت؟ قلت: لك طول العمر. قال ما معناه: أنت وإخوانك تدخلون السجن. ثم أضاف: أنا عندي صنعة. وظننت أنه يقصد السيدة صنعة الطقاقة (أي ضاربة الطبل والدف) المطربة الشعبية. قال: أنا أقصد شغلة (أي: عمل) وليس حفلة.

ومباشرة بعد سقوط المناخ، انبثقت لديه فكرة المسرحية (مسرحية فرسان المناخ)، وكانت الفكرة مزيجًا من خبرة ومعرفة في تعاملات المناخ وشخوصه، وحافزها كان الضغط الأدبي والمالي للوفاء بالتزامات تلك الأزمة على الوالد. كانت المفاضلة يومها

(وفقًا لبشار في حواره مع والده) بين إنجاز مسلسل ربما على شاكلة (درب الزلق)، وبين المسرح، ولأن الاحتياجات ضاغطة، وكان المسرح هو الخيار لأنه كما قال: كاش يومي. بينما المسلسل عمل، وإخراج، وتصوير، وتسويق»[2].

ولا يعرف متى أنجز والده صياغة حوارات مسرحية فرسان المناخ، ولكنها كانت جاهزة للعرض في بداية عام 1983، وكانت ضغوط مواجهة التزاماته المالية، حتى لو لم يطالب بها دائنوه، الهم والهاجس لديه. ولكن، من المؤكد، وفقًا لبشار، أن كل شخوص المسرحية مستوحاة من الواقع، حتى ذلك الشخص المدين بمليون دينار كويتي، والذي فتح محفظته وأخرج 40 دينارًا وأعطاهم لدائنه وأبلغه أن يطقطق فيهم (أي: يقضي حاجته بها) لحين ما يوفر له المتبقي، هي حادثة حصلت أمام الوالد. وحادثة مماثلة سمع بها، كان الدين 3 ملايين دينار كويتي، والمدين دفع 500 دينار فقط، وأبلغ الدائن أن يطقطق فيهم.

وهناك اختلاف كبير حول التعريف بشخصية منصور (بو حظين) في المسرحية، فالأغلبية، مثل: محمد الإبراهيم وعزيز تقي

---

(2) في 23 فبراير عام 1983 تم عرض مسرحية فرسان المناخ في الكويت، ثم قام الفنان الراحل عبد الحسين عبد الرضا بجولة في دول الخليج عاين خلالها عددًا من صالات العرض المسرحي في أبو ظبي والشارقة ودبي والبحرين وقطر تمهيدًا لاختيار واحدة في كل دولة لحفل افتتاح مسرحيته الجديدة. وعرضت المسرحية في كل من الكويت وقطر والبحرين والإمارات، وبطل العمل المسرحي كان أحد المتورطين في أزمة سوق المناخ.

ونجيب المطوع وعبد الله قبازرد، يعتقدون أن المقصود هو السيد جاسم المطوع، وهناك من يخالفهم. ويعتقد السيد بشار أنها مستقاة من طبائع مجموعة من المتعاملين وليس متعاملًا واحدًا، بينما السيد أحمد الكندري يعتقد أنه هو المقصود بشخصية منصور بو حظين. ويذكر، أنه في حادثة أمام المرحوم عبد الحسين عبد الرضا، قال أحدهم إن أحمد الكندري لديه شيكات على بياض لأحد كبار رجال العائلة الحاكمة، وأخرجت لهم دفتر شيكاتي موقعًا على بياض من ذلك الشخص المقصود، فذكر يومها أبو عدنان، كم أنا محظوظ.

يستكمل السيد بشار ويقول:

«تميُّز مسرحيات الوالد يأتي من الحبكة ومن الجرأة، فهو جريء رغم حساسيته الشديدة من احتمال الإساءة إلى الغير، وبداية عرض مسرحية فرسان المناخ كان برعاية وزير اختصاص، وكان تجسيد شخصيته مشهدًا في المسرحية. والمشهد أغضب الوزير، وهو صديق مقرب للوالد، ولأن الوزير ووالدي كانوا من جلاس (أي: أصحاب) الشيخ سالم صباح الناصر، تدخل بينهما وتم إصلاح العلاقة. ولم يسبب نفس الموقف مشكلة في مسرحية: سيف العرب. عندما ذكر الوالد أثناء لعب الدامة في فصل بالمسرحية في زمن الاحتلال العراقي ما معناه (لو خاشين شيخ للمصرف) وكان العرض برعاية وحضور وزير الخارجية آنذاك الشيخ صباح الأحمد الصباح رحمه الله[3]، وكان رده: عندي واحد إذا تبون. وانتهت بالضحك».

(3) أمير دولة الكويت السابق رحمه الله وطيب ثراه.

كما يذكر بشار موقفًا إنسانيًّا مؤثرًا لوالده، وهو المسؤول عن بيع التذاكر، فيقول:

«كنا في البحرين نعرض مسرحية فرسان المناخ على مسرح الأندلس في مدينة عيسى، وكان والدي يحتفظ ببعض تذاكر الصف الأول عنده لبعض كبار المسؤولين والشخصيات. وبينما كنت على شباك التذاكر، جاءني بحريني وأبلغني بأنه يريد حجزًا مسبقًا لأرخص 5 تذاكر له ولعائلته، فأبلغته بأن القيمة الإجمالية هي 25 دينارًا بحرينيًّا. التفت الرجل إلى بقية عائلته الحاضرة معه، وأبلغ زوجته وإحدى بناته بأنه سوف يحجز لهما تذكرتين، ثم عليهما رواية أحداث المسرحية لبقية العائلة عند العودة إلى المنزل. كنت في موقف عور قلبي (أي: آلمني) فطلبت من الرجل الخروج من الصف والانتظار لمدة 5 دقائق، وأبلغت والدي بحكاية الرجل، فكان رده السريع: امنح الرجل 5 تذاكر في الصف الأول. ذهبت إلى الرجل وأعطيته التذاكر وأبلغته بأنها هدية من أبو عدنان. حضنني الرجل بقوة، وسألني: هو من أين يعرفني السيد أبو عدنان؟ قلت له: إنه والدي عبد الحسين. حضر الرجل المسرحية وكان حجزه بعد 4 أيام، حضر والعائلة بلباس الأعراس، ثم دعاهم والدي لشرب الشاي، وأبلغهم بأنه يحب الفقراء لأنه منهم. بعدها ظل الرجل يحضر الأكل يوميًّا إلى شباك التذاكر ضيافة منه، حتى أبلغته بأن يتوقف لأنه دفع أكثر من قيمة تذاكره. وقرب أبي من الجمهور البحريني سببه اعتقاده بأنه جمهور ذكي يفهم الإسقاطات ولا حاجة للتصريح.

وفي الجانب الإنساني لوالدي، هناك موقف آخر، لكنه مؤذٍ وإن ظل طريفًا، فقد كان الوالد يحب أن يرى مَن حوله مِن الأقرباء فرحين، وفي يوم حقق فيه ربحًا جيدًا في صفقة مناخية آجلة مدتها ثلاثة شهور، أهدى أحد الأقرباء شيكًا آجلًا بقيمة 45 ألف دينار، يستحق مع استحقاق شيك الوالد. حدثت أزمة المناخ قبل استحقاق الشيك، وطلب الوالد من صاحب الشيك الهدية ألا يقدمه إلى البنك، وكان رد فعل قريبنا مفاجئًا ورافضًا تأجيل سحب الشيك بدعوى أنه هدية ولا يجوز الرجوع فيها، وسحب المبلغ».

وقبل قياس أثر المسرحية على الموقف المالي للوالد، لا بد من خلفية حول النشأة الفقيرة للمرحوم، (يروي بشار على لسان والده) أنه:

«نشأ يتيمًا مما اضطره إلى العمل وعمره 8 سنوات. كان هو وأخوه المصاب بشلل الأطفال يبيعون حلوى تعدها والدتهم، يقول عنها المرحوم: لا يحوشك من يأكلها يصاب بالحارج (أي بحرقة في منطقة البلعوم والمريء) لمدة ثلاثة أيام، مكوناتها: شيرة (أي سكر ودهن وذباب) وتوضع في صينية نحاس وزنها طن. ينقلون الصينية إلى السوق، يوفقان في يوم ويفشلان بالبيع في آخر، وفي يوم لم يحالفهم الحظ، اقترح على أخيه نقل الصينية لبيعها في سوق الفحيحيل. لازمهم سوء الحظ أيضًا في ذلك اليوم، فبعد التأشير لسيارة نقل يسوقها أجنبي في الطريق إلى الفحيحيل، حاولا حمل

الصينية لإنزالها حال وصولهم، كانت ثقيلة وسقطت ببضاعتها على الأرض، وضاع حلم حصيلة البيع لجدة بشار.

يقول بشار إن والده أبلغه في إحدى المناسبات بأنه خاض كل أنواع العمل، ومن باب التندر، يذكر أنه اضطر إلى العمل سنتين متواصلتين حتى وصل إلى الصفر. وعندما كبر قليلًا، وبلغ من العمر 13 عامًا، عمل في بيع الشاي لسائقي الأشغال، حيث كان لديه عريش صغير يحضر فيه الشاي، ولم يبدأ عملًا مضاربيًّا حقيقيًّا سوى في عام 1977.

كانت تلك السنة هي المدخل لتعاملات المناخ، في تلك السنة بدأ التعامل بالأسهم وكانت شهرته بائنة، استثمر 130 ألف دينار كويتي في سوق الجت، وكان لعلاقاته بكل أهل الكويت وضمنهم من أصبح من فرسان المناخ، ما ساعد على بناء ثروة، وكان أقربهم السيد مشاري الجاسم، كما كانت عائلة القناعات من أكثر المقربين، وأبي راضع مع أبناء من عائلة لقبيلة العوازم. وكان فرحًا جدًّا بعد أن نجح في جمع أول مليون دينار. وكان لنا بيت فيه حمام سباحة في منطقة المنصورية، وأرسلني الوالد إلى مدرسة داخلية في بريطانيا.

من ضمن الصفقات التي لا زلت أتذكرها، أنه في يوم من الأيام، عرض أحد كبار الفرسان على الوالد أن يبادل مجموعة من أسهم المزيني أو مركز الخليج المالي، مقابل عقار في حولي يبلغ إيراده الشهري حينها 8 آلاف دينار كويتي يملكه المرحوم أحمد المهنا، رفض الوالد، لأن الإيراد على الأسهم خلال شهر أو شهرين

أضعاف المحقق من العقار. كما أتذكر أننا اشترينا 10 قسائم سكنية، قيمة الواحدة ثلاثة آلاف دينار بمنطقة سلوى بالقرب من مبنى المباحث الجنائية وتطل على شارع الفحيحيل السريع، وكان الوالد متحسف (أي: نادم) على شرائها، لأن القرارات (فزعة مع الربع) يشتري أحد الأقرباء أو المعارف، والآخرون وراه، وليس نتاج قرار استثماري مدروس.

والصفقات التي دخل فيها الوالد في زمن المناخ مبالغها صغيرة، أكبرها كانت بشيك بقيمة مليون و200 ألف دينار على السيد أحمد سالم المهنا أول شيك رجع (أي ارتد)، وشيك ثاني قيمته 900 ألف دينار على السيد جاسم المطوع، ارتد أيضًا. وملك والدي ثروة قبل انفجار فقاعة المناخ، وكان وضعنا المعيشي حينها في أفضل حالاته، ذلك تغير بعد أزمة المناخ».

يقول السيد بشار، وكان يعمل بمثابة المدير المالي لوالده:

«المسرحية حققت نجاحًا باهرًا، وعرضت في كل دول الخليج، حتى تم تمديد أيام عروضها، كتبها الوالد بصيغة لوحات، وسلمها للمرحوم أحمد باقر لكي يكتب الأغاني ويلحنها. كان الوالد حريصًا على أن تكون الأولوية في إيراداتها لسداد مديونياته، وأذكر أن أول حصيلة كانت حوالي 29 ألف دينار كويتي بعد عرضها، وطلب مني حملها نقدًا وتسليمها للمرحوم فايز المطوع.

ونجحت المسرحية حين حققت توثيقًا فكاهيًّا مبسطًا لأزمة ضخمة، جمال التوثيق لا يكمن فقط في حجم تعاملات الأزمة

وأساليبها، وإنما في تجسيد رائع لشخوصها، لا يمكن سوى لعبد الحسين عبد الرضا والممثلين الرائعين الذين اختارهم معه أن يجسدوها. ولجودتها وشعبيتها الطاغية، استطاعت المسرحية تحقيق إيرادات قياسية تكفلت بسداد كل مديونيات الوالد بحلول عام 1986، وموَّلت تأسيس مركز الفنون الذي كان بمثابة مشروع بديل أعاد الاستقرار المالي للعائلة.

وفي واقعة فكاهية ترتبط بها وراء كواليس المسرحية وتؤكد ما ذكرته في بداية المقابلة عن كم أن هذا الإنسان الودود المرح، إنسان عصبي لا يفهمه ويسامحه سوى من يحبه، تلك الواقعة أنا طرفها الآخر وكانت عند عرض المسرحية في مدينة الدوحة عاصمة قطر في شهر يونيو 1983، وكنت أقوم بمهمة المسؤول المالي، ومن ضمنها مسؤولية البيع على شباك التذاكر.

كانت المسرحية قد بلغت أوج شهرتها، وتم بيع كل تذاكر أيام العرض العشرة في الساعات الأولى من اليوم الأول لفتح منافذ البيع. وكل حصيلة البيع نقدية، جمعت كل الحصيلة، وذهبت إلى فندق الشيراتون، وكان جديدًا وغرض إنشائه استقبال رؤساء دول مجلس التعاون في اجتماعهم القادم، وكان الشيراتون مكان إقامتنا قبل اجتماع القمة. وبينما المسرحية تعرض، كنت في الفندق أحصي حصيلة النقود وأوزعها في ربطات وفقًا لفئاتها، وكانت حصيلة كبيرة، وأردت أن أفاجئ الوالد بالأرقام بعد عودته متعبًا من العرض، ثم أتولى لا حقًا إيداعها.

لسبب لا أعرفه، ولا أعرف مصدر قائله، هناك من أبلغ والدي بأن بشار ترك شباك التذاكر خاليًا وذهب للتسكع في الدوحة، وبينما كنت جالسًا في صالة الفندق أتحرى قدومه لأنقل إليه الأخبار المفرحة، وإذا به قادم بمعية وزير الإعلام القطري يومها السيد عيسى الكواري، ووجهه متجهمًا ويعض سيجارته بأسنانه، وذلك مؤشر غضب شديد. كانت صالة الفندق الضخمة مكتظة بأهل قطر، حتى ظننت أن كل سكانها في تلك الصالة، ومن دون مقدمات، صرخ في وجهي قائلًا: ما تقولي ماذا أعجبك في التسكع بالدوحة؟ وأتبعها بتفلة (أي: بصق في وجهي). أحسست حينها بأني أصبحت بلا هدوم (أي: عاريًا)، وكان كل ذلك الحشد الضخم ينظر إليَّ، حتى أن أحدهم قال فيما بعد: إننا، (أي أهل قطر) أسميناها (سنة التفلة). وغادرت الصالة راكضًا والتجأت إلى غرفة الفنان داوود حسين، وبكيت، واشتكيت لداوود قائلًا: هذا جزائي، أخي الكبير عدنان تزوج صغيرًا وانعزل، وأهلي في لندن ينعمون بأجوائها، وأنا أقوم بكل هذا العمل وفي أجواء خانقة، وجائزتي (تفلة) أمام ذلك الحشد.

كان شغفي كبيرًا بالفن ومشاركة والدي قراءة النصوص التي يكتبها وأحيانًا الإضافة إليها، وكانت أجواء المسرح تستهويني حتى كتبت مقدمات مسلسلات، وأظن أنه بيكدشني (أي: يثقل علي بالعمل) حتى أبتعد، ولكن انغماسي فيه كان يزيدني تعلقًا به، المهم، أنه نجح هذه المرة، أو نجحت (التفلة) في إبعادي.

اتصل ونحن في غرفة داوود يطلب حضوري مع داوود حسين، وكان غاضبًا من داوود أيضًا لخروجه عن النص، ودخلنا جناحه. كان جناحه مزدحمًا بكل المشاركين في المسرحية من الممثلين، وكان والدي مفرع (أي: بدون غطاء رأس) وشعره طايح (أي: منسدل) على وجهه ويعض على سيجارته، وذلك كما ذكرت مؤشر غضب شديد. كنت جالسًا على الكرسي، وأخذ هو يدور حوله كما في حوادث الإعدام، وأكمل صياحه بادئًا بي وقائلًا: تارك حلالنا وتتسكع، ليس لديك أي شعور بالمسؤولية. وبسبب تراكم غضبي، فصلت، وصرخت من جانبي ردًّا عليه، فتحت الشنطة وعرضت عليه حصيلة الدخل، وقلت: قمت ببيع كل التذاكر لكل أيام العرض، وإذا عندك علوج (أي: لبان) أبيع، ما عندي مانع. نظر إلى حصيلة النقود، ونظرة أخرى إلى كعوب دفاتر التذاكر. تركته ومشيت، وقام أطيب إنسان في الدنيا، العم غانم الصالح، بضمي إلى صدره، وقال: مهما حصل، هذا أبوك. ونتيجة معرفتي اللصيقة به، أردت أن أعطيه درسًا مسرحيًّا، فيه محاولة لاستعادة كرامتي بعد أن أصبحت بطل (سنة التفلة)، ومن جانب آخر أختبر براعتي في فهمه وتوقعي لردة فعله.

في الصباح، جهزت أغراضي بنية السفر، ولبست ما يؤكد أنني مغادر، ونزلت مارًّا أمام أبي في طريقي إلى مكتب الاستقبال في الفندق لأعلمهم بمغادرتي. سلمت غرفتي، وحملت أغراضي بنية المغادرة إلى الكويت، وكان والدي جالسًا على طاولة الإفطار،

ناداني ولم أرد، صرخ للمرة الثانية وأكملت طريقي، ولكن موظف الاستقبال قال: أستاذ بشار، السيد عبد الحسين عايزك (أي: يناديك). رحت وأنا غاضب: هلا يبا. قال: إلى أين أنت ذاهب؟ وأجبته: إلى الكويت ثم لندن، إلى خواتي أستأنس (أي: أقضي وقتًا ممتعًا) في ربوع لندن مع إخوتي. سأل: ماذا عن العمل؟ وكان ردي: أنا ما جيت أشتغل وآخرتها أتلقى تفلة بوجهي. قال: زعلان يعني؟ قلت: لا، ليش أزعل، الدوحة كلها شهدت التفلة حتى أسموها (سنة التفلة)، وهذا شيء ما يزعل؟

وكعادته، وجد مخرجًا، وقال: مددنا العرض 10 أيام أخرى، ولما بصقت عليك أنا غمزت لك بعيني، بس أنت ما شفتني (أي: لم ترني) وأدري أنك مو غلطان، بس كان فيه ناس معانا خربوها على المسرح، وكانت النية إرسال رسالة إليهم، بأنني إذا كنت بهذه القسوة مع ابني، فلا بد بأن يتعظوا، ويتوقعوا الأسوأ. وأنا أعرف أنه لم يغمز، ولكنها توليفه مسرحية لتجاوز الموقف، ويبدو أن الرسالة وصلت له، وعدنا إلى سابق عهدنا، عروض متصلة للمسرحية، وعاد الابن ضحية (التفلة) مسؤوله المالي».

ربما يصدق على مسرحية فرسان المناخ ما ذكره المرحوم عبد العزيز النمش في كتاب السيد علي حسن الحمدان: «الكويت وأزمة المناخ»[4]

(4) علي حسن الحمدان، الكويت وأزمة سوق المناخ. عرض شامل للأزمة من الناحية القانونية، الاقتصادية، الاجتماعية، وصدى الأزمة عالميًا. ص137، مكتبة أم القرى. الكويت 1984.

عندما سئل عن خسائر الحركة الفنية بسبب أزمة المناخ، فكان رده أنها لم تخسر والواقع أنها حولتها إلى ربح.مكتبة .. سُر مَن قرأ

في تقدير المرحوم عبد العزيز النمش، أصبحت أزمة المناخ مادة، ومعظم من شاركوا فيها استفادوا من تمثيل أحداثها وعوضوا خسائرها، والمبدع عبد الحسين عبد الرضا خرج بمسرحية: «فرسان المناخ» من رحم أزمة أرهقته ماليًّا، وبالمسرحية استعاد توازنه المالي. وللفنان القدير عبد العزيز النمش رحمه الله، مقولة طريفة عن مسرحية المناخ يجسد فيها شخصية العمة المبهورة بغنى وعبقرية صهرها، والاستعارة الخاطئة لمفاهيم التعاملات المالية، لخصتها جملة تقول: «عيل عمك يروح البنك، ويقدم الشيك، وإلا بدون رصيف (أي: رصيد)»؟! ذلك بعدما سقط زوج ابنتها (الصهر).

انتهى

مكتبة
t.me/soramnqraa

هذا الكتاب محاولة لتوثيق أحد أهم الأزمات في تاريخ الكويت المُعاصر، وهي أزمة المناخ التي عصفت بالاقتصاد الكويتي في بداية الثمانينات، ولم تقتصر آثارها على الجوانب المالية والتجارية فحسب، بل امتدت لما هو سياسي ومجتمعي وثقافي، وأدّت إلى ظهور طبقات جديدة وأنماط مختلفة غيّرت طبيعة المجتمع وشبكة العلاقات فيه.

استغرق العمل على إعداد هذا الكتاب أكثر من 5 سنوات، وتسبب وباء كوفيد 19 بظلاله في التأخير بإنجازه، وبدأت المهمة بمراجعة مجموعة من الكتب والوثائق وأغلب التصريحات والمقالات المعنية بالأزمة، التي تطلب بعضها التردد على المكتبة البريطانية في لندن، والسفر إلى باريس، وجدة، والبحرين. ومراجعة 8 مجلدات، تحوي أغلب ما نشرته الصحف والدوريات المختلفة عن الأزمة، التي استمرت تداعياتها ربما حتى تاريخ نشر الكتاب.

تجدون في هذا الكتاب مقابلات لأكثر من 38 شخصية معنية بالأزمة. التقيت بهم في ظروف مختلفة، وبعد جهود في ترتيب المواعيد والحصول على موافقتهم، حكى كل منهم حكايته، ومن ضمنهم شخصيات متمرسة وعلى معرفة بما حدث في أسواق مالية أخرى، ومسؤولين في الجهات الحكومية تم تكليفهم آنذاك بمهام التخطيط للخروج من الأزمة وبعضهم من المتورطين فيها. وقد تفاوتت معايير اختيارها ما بين من بقي منهم، ولا زال يعي أحداثها بعد نحو 40 عاما، وبين من قدرت اجتهادا بأن لهم دورا في أحداثها يستحق التوثيق. ومعايشة تجارب تلك الشخصيات خلال أزمة المناخ، تُعد اليوم تجسيدًا لدروس وعبر صارت تُروى بشيء من الطرافة والتهكم أيضًا.

المؤلفة

telegram @soramnqraa

نادية علي الشراح

مناخ 82

"كان صرحاً من خيالٍ فهوى"

9 789921 775457

منشورات تكوين
TAKWEEN PUBLISHING

www.takweenkw.com | takween.publishing@gmail.com